



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في كتابه دلائل البصيرة والبراهين الفاطنة وموضح الإيمان عند رعا
 الخاصين ومنطق التوبة في اعتقاد المطيعين الذي شهد بوجوب وجوده الوجود
 عند الصديقين وافر بظهوره في العالمين وكفا كثير من الوجوات مع ابطال سائر الاعتقادات
 باليقين ووضح عن وحدانيته نظام الحقائق التي في الارضين وجود المكنات مع استحالة الاشياء
 بالامتنع وتكثير الفاعلين اظهر استغناؤه وعظمه تمام حكمته فجعل عن اوصاف الواصفين وبقائه
 عن ادراك كماله اجابته الغافلين فظهر من ذلك عصمة الانبياء والائمة الطاهرين وصلى الله على
 سيد المرسلين محمد النبي طه الطيبين المعصومين خصوصاً على نفسه بالوحى النازل اليه على الروح
 الامين علي بن ابي طالب ميثر المؤمنين وعلى الاعداء الذين كل واحد منهم هو جبل الله المنين
 ومضج الواصلين وبهم طجاب عوذة الداعين ومحصل النجاة لمحبيهم المخلصين فمن افرس
 بحقهم فهو حقا على عليين ومن انكر فضلهم فهو في اسفل السافلين صلوة دائمة متصلة
 الي يوم الدين **اما بعد** فان اضعف عبدا لله تعالى حسرتين يوسف بن
 المطهر الحلبي يقول اجبت سؤال وارثي الغريبي علي محمد صالح الله له امرار به كما هو بارز بوالدته
 في اسباب التغلظات الدينية والاخرية كما اذاعته في اسعمال فواه العقلية والمستهبة واسعه
 بلوغ اسالة كرامته باقواله وافعاله وجمع له بين الراسخين كما لم يعصه طرفة عين من
 اه الاوه في الكتاب الموسم بكتاب الفقيه الفارسي بن القندوق المكيين فاوردت فيه من

الاول اليقين والبراهين القاطنة والتمكينة العقلية على الاستدلال الوحيين على بطلان ما
 قبله اخرى على ابطال شبه الطافين ولوردت فيه من اوردت في الاثمة عليهم السلام من ايرادها في
 وحسن قولهم لو لم يمدحوا في الله عليه كل محذور من غير وجه الشرع وبلغه جميع امانه وكفاة الله
 امره عباد يشانه وقد وثقه على مقدمه ومفادته وغائمه اما المقلد من فيها المباحات الباطلة
 ما الايمان والافان الذي الى ائمة العائمة في امور الدين الذمها بالاصناف اذا انكفرت في
 بالحق والحق بجهنم ان الزام قوله في المذلة لقوله تعالى للناس ما آتوا به فليقبلوا بالاصالة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الائمة على من خلا لا يخص من الاشخاص بل هو على السلام في
 ائمة فواتين الشرح وحفظ حكمة الله على وجهه على ائمة كافة وجنبا البعيدا فيضاهة الحق
 الشئ في الائمة لطف عام والنبوة لطف خاص كما كان خلق الراس في حق مخالفة الامام اناسيا
 وانكار اللطف العام ثم من انكار اللطف الخاص في هذا المعنى انما الضمان عليه لم يقوله عن منكر الائمة
 اصله وراسه وشعرهم **البحث في الاشكال** كل مسألة لا بد لها من ضوع ومحول فان كانت كسبها
 الى وسطية البرهان عليها من ثم وجبت لمقدمان فان كانتا ضرورتين فلا كلام وان كانتا
 برهانتين ففهما علم من العلوم ولا يبرهن عليهما ولا على شئ من مبانيها بل انما الادارة على
 انناظر فيها بان بساط المبادى التي عليها بنا المشا ولا يضر عن عليها لان المنع منها والاعتراض عنها
 يتعلقان بنظر اخر غير نظر الذي هو ملاحظ فان اعترضه شك فيرجع الى الواضحة لمحتصين بها ونحو
 انظر فيها الى ان يحقق المبادى التي هي كل لقواعد فان الباعث عن فطرة الصانع لا يتكلم في ما يوشى
 الاجمالي بل يكون ذلك من راعية اذا نقر ذلك فيقول موضوع هذا المشا وهو لما ظاهر ان واما المبادى
 في شئ من جنس حشر ان العالم محدث والله تعالى محدثه بآية الله وجب لوجوده لانه اذا وجد في
 على كل المقدورات في افعاله يجعل لمعاونة لا في عا سواه في مبدى الطاعة في كونه للمعاصي
 لا يصلح الواجب ولا يفعل المتفحش ولا يبريد ذلك طاعة في ذلك فذلك تعبد مصلحهم في معصية
 في انهم عليه الاطاف بآية الله تعالى فام بالاطاف اواجبه عليه بما يتبعون بتكاليفهم بآية الله
 تعالى اوج عليهم لغير ضرة في ذلك الا الاضاح اليهم وفاضل نعم عليهم في جميع انهم كلفهم بالامر بالاضاح
 الباطل في التواب لا يزل يات الله تعالى ارسل محمدا عليه السلام رسولا معصوما فاما بما هو فابلا بالاضاح في قوله تعالى
 عليه الكتاب لمن يات الله لا يات الله لباطل من يدين به ولا من خلفه فممن يدين به من يدين به من يدين به
 وبنسبة السن من يات الله في يوم الدين بآية الله معصوم من اكل بالخطا والفساد بآية الله في التواب
 عليه فاما ان كان من ضلته فاضاح بآية الله تعالى يجعل لكل الناس القوة القدسية التي علمواهم معصية
 فكانت القوة الوهيية والشهوية والغضبية معاوية فاما هذا ظاهر فانه لم يزل معصية من لا يفسد فيك
البحث في الرابع في ان نصب الامام لطف عام ان الامام الذي حد لنا اذا كان منصوبا فممن لم يفسد
 من الطاعات وبعد عن المعصية واذا لم يكن كذلك كان الامم العاكس وهذا الحكم ظاهر لكل غافل بالحق في وضوح
 لا يمكن احدا من نكايه وكما يبرر لمكلفه في الطاعة وبعبارة اخرى في طاعة الصلح لا يفسد

ذلك ان كون الامام منصوباً منكم بالطرفين المتكافئين هو الواجب والمناسبات في وجوب نصيب الامام بدل علة
 لذلك ايضا **المبحث الثاني** في بيان ما لا يعلوم غير ذلك مما هو الواجب **المبحث الثالث** في بيان ما لا يعلوم غير ذلك مما هو الواجب
 في كل صفة وفي كل زمان على اقامة الرتبة على عدم قيام غيرها مقامها **المبحث الرابع** في بيان ان الغالب
 على اكثر الناس القوة الشهوية والغضبية والوهمية بحيث يستبج كثير من الجهل ذلك لاختلاف نظام التنوع
 في ذلك فوجب تحصيل غلبة القوة الشهوية والغضبية وبظهر ذلك لاختلاف التنوع وانفس الكليات
 فيحتاج الى ايرادها وهو ان كل واحد من هذه القوى له الواجب وترك المحرمات عليه هو اما داخل او خارج الاول ليس
 الا القوة العقلية والا لكان الله تعالى عارفا بالواجب اكثر من ان هذا محال ولا تارة يمنع معه الفعل وكان
 من فاعله تعالى لكان الجار هو بقاء التكليف ان كان من فعل المكلف فملكنا الكلام وان كان مما يتجوز
 المكلف فعل الواجب وترك المحرمات بحيث يوجب الداعي لذلك بوجوب تصانف عن ضده وان جماعته الفعل
 باستمرار العدة في الاشارة الى الداعي في العصمة فان ذلك خلاف ذلك في الاكثر والواقع عند ذلك في الاكثر
 وفيما في حيد ذلك في غير المعصوم وان البحث على تقدير عدمه وهذا اوجبنا الامانة ولا تارة يلزم اخلاله بفعله
 بالواجب ان لم يكن كذلك لم يجد مفعلا في دعائها وهو موقوف والواقع يدل عليه القائل ان كان من فعله
 فلما بحث كلما اخل المكلف بواجب وفعل حرما او رسل الله عليه عذابا او مائتا او في بعض الاوقات كان الجار
 وهو واجب ان كان من فعله تعالى كغيره من الخلق ومن فعل غيره كافا منه وهو المطلوب ان ذلك لا يجزى
 يكون معصوما مطاعا لانه ذلك فلا يفهم غير مقامه لانه واجب صوله كل وقت فيحتاج الى العلم الجبر
 في ان يكون من فعل الله تعالى بغير سلطة احد من البشر ان ينزل به عذاب وابر عند غيره والتقدير عند
 او يتوسط البشر هو مطاوبنا **المبحث الخامس** في بيان ان محصيل الاحكام الشرعية في جميع الوفايع من الكتاب والسنة
 في الاصل من نفس مدبرته تكون العلوم الكسبية بالنسبة اليها كطريق الفلاس معصومة من الخطا ولا يفوت
 ذلك في الوفايع غير منها هي والكتاب في التمهيد منها هي ان لا يمكن ان يكون هذا التفسير
 في الناس في عين ان كان لبعضهم وهو الامام فلا يفهم غير مقامه **المبحث السادس** في بيان المطلوب من الناس
 في الامور الاجتماعية التي مناط تكليف الشارع فيها الاجتماع كالمورد في الجماعات فانه
 من المستبعد ان يردوا الخلق الكسبية في امر واحد وعلى مصلحة واحدة وان يعرفوا الامر الى الصلح
 فيكون على ايمان بجهنم من ابدال الدنيا بعدوان يتقن داعيهم في وقت على الحرب مدته وجسمه و
 في الاصل في جميع الاوقات لان الانفاق لا يكون دائما ولا اكثر ولا يفهم غير ان في ذلك مقام
 الرتبة هو في امر رب الله في اجتماع في الاجتماع فان الناس يتفقون على مقدم فؤاد الاصل
 وهو ينقض الغرض فالردان به يرباه من الله تعالى يكون من كل عيب يكون معصوما لانه شرف
 عنه حج حفظ نظام التنوع عن الاختلال لان الاصل في مدته بالاطيع لا يمكن ان يستقل احد بامور معاش
 في اجتماع الغذاء والملبس والسكن وغير ذلك من ضروراته التي تخصه ويشترط غيره من ابناء شعبه واهله
 صناعة لا يمكن ان يفتش لانك امد في صنعها على تلك الافعال بحيث يحصل الختان الموجب لتسهيل
 في ان يكون كل عمل يستعمل فيه لا يمكن النظام الا بذلك وفيه شمس المجد من بعضها فانه في

يكون التخصيص طابظوا لا سخطا الزجج من غير مرجح ولا ينفذ في الاشارة كالتباعد بين مجبوبات
 لشهود الغضب النفاستد لاشاع والاجتماع مظنة ذلك فيقع بسببها اجتماع المرجح والرجح بحيث لا يخلو انما انما لا يبد
 من ثبوتها نظام وينصرا لظاوم وينع من التعبد والغير لا يستعمل عليه ليل العجب انما قصد الاضنا
 ويخاف من عفو بل العاجلة فان كثرة الناس لها اطوع من الاجلة لا تانبث على هذا التقدير بحيث يفاد
 شئو وغضب حصد وغيره لا ينفذ فيقوم مقامه في ذلك المنفعة وما يضاهيه معاول بالضرورة ههنا
 لطف فدا لشارع بها فلا بد لها من مفهم وغيره لا ينفذ في ذلك المنفعة والرجح والرجح بل يرجح فلا ينفذ
 غيره مقامه ذلك والوفاء غير محظوظ والحوادث غير مضبوط والكاتب السند لا يقابلها فلا بد من امام
 من قبل الله تعالى معصوم من التزلل والخطا يعرفنا الاحكام ويحفظ الشرع لا ينفذ في بعض الامور او ينفذ
 فيها عمدا او سهوا او يبد لها وظاهر ان غير المعصوم لا يقوم مقامه ذلك في تولية القضاء الذين يجب العمل
 بحكمهم في الدماء والاموال والفروج سقا الزكوات والامناء على اموال الفقراء وامراء الجيوش والواجب اطاعة
 في العروب بذل النفس الفل والولادة ام ضرورية لنظام النوع ولا بد ان يكون منوطا بنظر واحد لا سخطا
 المرجح من غير مرجح والواقع اختلاف الادوات في الامور وغلبة الشهوات وغايرها لرافا فانها في الحاق من انفسهم
 ابتداء على واحد في هذه المناصب على منعت في كل شئ على شخص واحد بالشرايط التي يستحق معها ذلك
 ممنوع فان الانفا لا يستعمل ان يكون اكثر او اذ ينفذ ذلك الواحد الذي ينفذ بطلونه هو لا ينفذ لادب ان
 يكون واجبا لظا من قبل الله تعالى ويستعمل من الحكمين في طاعة غير المعصوم في مثل هذه الامور الكلية التي بها
 النوع واختلافه وظاهر ان غير لا ينفذ في مقامه التقادير التي ينفذ عنها نواح الامور المعنوية والتمتع عن المنكر لظا فيقوم
 مقامه لوجوب من غير ذلك فالامر لطف والجب فيقوم غير مقامه لا مشاع يحقق الاضاعة بكن متحقق الاضافين
 لا بد ان ينفذ في المعصوم لا يجوز عليه الخطا بوجوب الوجوه لا التمر في الالها اذ اذوه بالسكر وههنا على الخوف فلم ينفذ
 بقوله فان نفذ في التكليف به ولا نفا ان يكون كل واحد من الحاق مامورا بالامر الاخر وههنا من غير ان يكون هناك
 بالكلية فيهم او مع ثبوت الاول باطل الا لوفع المرجح المرجح لا تنفي الامر بالتمتع التمتع عن المنكر انما ان يرضى
 الواحد بذلك فالغير ينفذ في ناله لا ينفذ على نقد بر غلبة القوة الشهوية والغضبية على العقلية في اكثر الناس الذين
 يستعملون في قولهم الشهوة والغضبية المنقضة لعدا التفاهم لا الشرايع لاختلاف نظام النوع فغلبت الشاة فلا يقوم غير الرئيس
 في ذلك مقامه لا بد ان يكون لك ان ينفذ من قبل الله تعالى بحيث يجب عودا عاما ولا بد ان يكون معصوما على العلم
 بالاحكام ببقائها بالاجتهاد لان المصطلح على ما ينفذ في كتبنا لا ينفذ في بعض الامور ولا في بعضها الا في الامور التي
 بلا مرجح وبشأنها احوال العلماء بالنسبة الى العقلين فلا بد من عالم بالاحكام ببقائها لا طمنا با
 الامانة ليرجع اليه من يطلب العلم ويطلب لصوابها الوكبة الخامس ان نظام النوع لا يحصل الا
 بحفظ النفس العقل والدين الذي لا يفسد في الاول الفضا وشار اليه بقوله تعالى ولكم في القضا
 حقبوا في الابواب الشان في محرم المسكر والحد عليه وشرع للشا في ثلث الامور التي لا ينفذ في كل شئ من
 والحد عليه الخامس قطع الشان وضمان المال وهذه الامور يجب حكمها في كل شئ في كل زمان ولا
 يتم الا بمشور لذلك يكون عاديا بغيره ايجابها وكسبة الواجب بحله وشرها لا يقوم غيرهما

وحل ذلك لابد ان يمتنع من بعضه ونقص الخيرة ومجربا من سائر التامات التي هي من جنسها وجميع الاراء على غير
 لا سيما ان الامور لا تؤول الى ذلك لاداء المخرج المرجح **الوجه** وان تمام البدل مقامه لا يتصور الا في حال عدم
 فانه من مصلحة العلم الذي هو ان التعريف لا يتعبد عند عدم نصب الامام او كونه على عكس ما ينبغي فيسجد ان يكون
 له بدل البحث السابق في ان نصب الامام واجب النظر في الوجوب كنهية وطريقه وحلها وبطلان كلام الخصم
النظر الاول في الوجوب جمع المصلحة في الوجوب في العلم فلا خلاف في الاذارة والاصفة وغيرهم من الوجوب
 والاداء على الوجوب مطلقا ان الامانة لطف وكل لطف واجب لتقصير ضروري فذكرنا ما هو الاكبر في شدة
 في علم كلام لا يقال انما يجب للطف عينا اذا لم يعظم غيره مقامها اذا قام فلا سلب لكن الوجوب في كنهية وجبه
 المصلحة ما لم يعلم انتفاء جهات الفعيل باسرها فلم لا يجوز ان يكون الامانة قد اشتملت على نوع مفيد لا
 تعالى فلا يصح العلم بالوجوب عدم العلم لا يدل على عدم وجوبه على كنهية كافي لا عليه فعلا ولا في نصبه
 انفس ومقام لم يربط من على علمه التمسك الحسن الحسن عليها التسليم لان مع وجود الامام بخلاف المكلف
 في فعل الطاعة ونزول الفعيل لا يكون طاعة او فبيحا وذلك من اعظم المفاسد ولا في فعل الطاعة ونزول الفعيل
 عند فعلا الامام اشتمل منها عند وجوده فيكون الثواب عليها في حال فله اكثر منه في حال وجوده وذلك في
 عظيم سلبا كونها لطفها لكن لا نسلم انها دائما كذلك فانه قد يكون في بعض الامانة من يستكف عن اتباع غيره
 فيكون نصب الامام في ذلك الوقت فيحتمل سلبا لكن ههنا لطف اخر فلا ينبغي الامانة للوجوب في تمام الامام
 فعينه ان كانت الامام انخرط في سلسل وان كانت الامام انخرط في سلسل الامام من المعصية ونزول
 الواجب فيوقوف على الامام بل له لطف اخر لا يقال اننا علم الضرورة ان غير المعصية اخر من فعل الفعيل
 فعلا الطاعات عند وجود الامام ان لم لا نقول نجح ان يكون في بعض الامانة القوم باسرها معصومين في فعل
 يكون نصب الامام هناك واجبا لتمام العصمة ومقام الامام في ذلك الوقت فلا ينبغي وقت من الاوقات لوجوب
 نصب الامام على التعيين ولا تنجح ان يكون غير العصمة سببا في الامتناع عن الاقدام على المعاصي سلبا لكن
 ههنا ما يدل على انها ليست لطفها وذلك لانها اما ان تكون لطفها في افعال الجوارح او في افعال الفلوج والاعمال
 اما في فعلها لان الفعيل منها ما يدل على فعلها ومنها ما يدل على تمتع عليها فان جعل الامام لطفها في الشر
 لم يلزم وجوبه مطلقا لان الشر لا يمتنع في كل زمان ووجوب اللطف تابع لوجوب المطوف فيه وان جعله في
 لطفها في العقل فقول الفعيل العقلية ان ترك لوجوبه وجوب تركها كان ذلك مصلحة دينية وان تركه في ذلك
 كان مصلحة دينية لان ترك الظلم والكذب مصلحة دينية ضرورة اشتماله على مصلحة النظام لكن معنى ترك الفعيل
 لغيره وان الداعي لترك الظلم هو كونه ظلما وذلك من صفات لغاوبان جعلنا الامام لطفها في ترك الفعيل
 كان لوجوبه ولا لوجوبه فيكون ذلك ترك مصلحة دينية فيكون الامام لطفها في المصالح الدينية وذلك غير حاج
 بالاعتناء على الله تعالى وان جعلنا لطفها في ترك الفعيل لوجوبه فيجعلنا الامام لطفها في فعل الغاوبان في افعال
 الجوارح وذلك باطل لان الامام لا اطلاع له على الباطن لا يقال يحصل لاسباب المواظبة على فعل الواجبات وهو
 نفس منعتا دائما فلو حصل الداعي فان ذلك الفعل بفعل لوجوبه وجوبه وترك لوجوبه في ذلك مصلحة دينية
 فيقول من زبغ في وجوب اللطف في المصالح الدينية على الله تعالى لان على ذلك لثقله يكون المصالح

لا

فان كان ذلك

لاشأنه

الدينونة والواظبة عليها سبب الرغابة الصالح الذي يندفع به عن غير واجب بقا لا تأمير من الله قد بينا ان الامام
 لطف لا يقوم غير مقامه من زيد ههنا فنقول ان قيام البدل في الامور لا يوجب الا في الخاصة وقد قلنا في فصل الثاني
 اننا علم ضرورة ان التفرقة بين التبعيد عند عدم نصب الامام او تمكينه على عكس ما ينبغي من جعله ان يكون له
 طاعة تعالى ولو لا دفع الله تعالى عنهم بعض طاعتهم صوامع وبيع صلوات من ساجد بكبريا باسم الله كبريا
 ليصيرت الله من نصرة ان الله ليقول عنهم يحكمهم بل يوم هذه المفسدة لا ننفي ان يكون طاعة غير مقامه لم تكن الا
 لا ننفي ان يكون لغيره ما ياتى الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم جعل طاعة الرسول وطاعة
 اولي الامر مساوين لا نقض الطاعة لغيره في العام لان طاعة الرسول لا تقوم غير مقامها كذلك طاعة علي
 الا في الامور غير مقامها وادعنا ان الوجوب عند المعتبر لا يشترط باثبات الفعل على مصل او وجوبه بقضه وجوب
 فان قام غير مقامه كان مساويا له في الامكان الفد في علي الصالح والوجوب للوجوب لا يوجب محبة لا يشترط
 على وجه وجوب محبة الا في غير ذلك استحالة المحبة له وجوب محبة له لا يشترط وجوب محبة له
 في الجملة فلو قام غير مقامها او كان مقدورا مكملا استحال وجوب محبة له بل كان الله تعالى قد وجب محبة له
 بغير هذا الدليل التام بل في قوله لا تعبد الا الله والى ما بين وجوب الامانة على مواليد الامانة القاطنة
 بوجوبها على كل اولاد في قوله لا تشركوا بالله شيء قد ثبت بالتوافق لجماع المسلمين في العهد الاول انهم قالوا لا نعبد
 الا الله عن خلفه ولو قام غير الامانة مقامها لما امتنع ذلك في نظر فانه يدعى ذلك لوفى والى ما بين كل
 وقت وعن الثاني بوجوبه ان قرب المكلفين من طاعة وبعدهم عن العصية بطاين غرض الحكم من التكليف
 وبغير حصوله وعكسه ما تاما بانضامه بعد حصوله فلو كان فيما بطاين غرضه وبغير حصوله مفقدا كان غرضه مفقدا
 وذلك باطل على ما ثبت في العدالة لا يرد بانها بوجوب ان المفقد يستحيل ان يكون واجعا الى الحكم اذ هو
 الوجود لذاته عن غير هذا لا يمتنع عليه بل يمتنع ولا دفع ضرر فلو كانت كانت اجعة الى غير هذا والى ما بين اثباته
 وجوب نصب الامام في المصلحة العامة للكافة فلو كانت في مفقده واجعة اليهم لكان غير ما هو مصلحتهم
 لهم هذا خلف ايضا فان المفسد محصور لنا بمعلول الا انما يكفون باجتنابها وانك من الامام لا يقال
 انما علم المفسد المشتمل عليها انما كانا لا مأكفون بتركها اما التي لا تشتمل عليها افعالنا بل افعال غيرنا التي لا
 نقدر نحن عليها فلا يوجب معرفتها والامانة عندكم ليست من فعلنا على ما بينا بل من فعل الله تعالى فلا يوجب العلم
 بالمفقد الذي تشتمل عليها لا نأمن قول لو كانت الامانة مشتملة على مفقدها اوجبها الله تعالى على المكلفين
 ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا لو اشتملت على مفقدها لوجب الله تعالى على نصب الامام واتخاذها
 تطعا فالمقدم مثله والامانة ظاهرة وعن الثالث انه لو الامانة على الحسن والحسين عليهما السلام لظهر من
 الغرض ما هو اشد من ذلك ولان الامام على الحسن والحسين يدعو الناس الى ما دعاهم النبي صلى الله عليه وآله
 على ما لو كان النبي موجودا لخاصهم عليه كذلك فلو كان ذلك مانعا من نصب الامام لكان مانعا من
 النبي ولان الحرب على الواجبين وركا المصالح لو كانت مفقدا غير جائزة لا تمتنع من النبي عليه الصلوة
 والسلام عن الرابع ان ذلك يقتضي في الامانة مطلقا سوا وجب بالعقل او الله تعالى وذلك باطل ايضا فانهم يقولون
 المكلف لتمام طبعه او غايته وحده للطف في الاول تفويضا على فعل الطاعة واما الثاني فلا يمتنع من ترك المعصية

منه

الامانة

الامانة

ما لا يطاق لكن انما فهم على واحد مع اختلاف الالهة ولو ثبت لا وهو ما بينهم من العداوة والتمسك لا يمكن ان
 يستلزم اجتماع الصدق والتفويض لا فاذ امكن ان يكون كل واحد من الاخرين وجب عليها اجتماع التمسك وان لم يوجب طاعة
 واحد منهما مع كونه اما انما يوجب على اجتماع التفويض وانما يوجب على اجتماع العداوة والتمسك لا يوجب على اجتماع
 هو الامام واجتماع التفويض هو الاجتماع بالواجب والواجب انما يوجب الامام او بالاجتماع فيدرك
 ولا فاذ انما يوجب على نصب المعصوم او لا الثاني حال لما ياتي والاول يستلزم تكليف ما لا يطاق اذ العصبية التي هي
 طمع على الا الله تعالى فيلزم تكليف ما لا يطاق وكان الواجب ان يوجب نفسه الى ثلاثة اقسام اما يختص بالنسبة
 على التام ب ما يختص بالامانة مع ما يشترك بينهم فلو وجب بالشرع لكان تمام القسم الاول وهو على تقدير
 وجوبه مع باطل اجزاء واما من الثاني وهو باطل ايضا لان الامام انما يوجب لزم المكلفين بالواجب وان
 لم يثبت به يحصل نظام التبع فهو اهم الواجب فيسحب اليه هذه الواجبات التي لا يتم فتمنعها ولا تستلزم
 على الصانع على ما تشمل عليها الامانة من دون ايجاب لزم هذا الوجوب لعظم واستحالة هذا من الحكم في
 فليزم التسلسل لان الاتقان اما ان يكون شرطا او لا الاول ما اتفق الكل والبعض فان كان الاول فليكن
 اذا اتفق الكل مع اختلاف الالهة ولو ثبت لا وهو ما بينهم من العداوة والتمسك لا يمكن ان
 او غير معين والاول باطل لانه اما موصوف بصفة غير معين غير كاهل الحال والعقد والعلم او التصح او غير
 ماسية لهم ولا يكون كذلك والاول باطل لا يمكن لاختلاف تعدد الاجتماع استحالة التبع بلا مرجع وانما
 يستلزم تكليف ما لا يطاق والتفويض هو ان يكون غير معين يستلزم تكليف ما لا يطاق ورفوع المخرج المخرج
 الفسق وان كان الثاني وهو لا يكون الاتقان شرطا يستلزم المخرج والمخرج الفسق وانما يوجب بلا مرجع واجتماع
 واما ان يكون من القسم الثالث فيلزم الاجل التي عليه السلام ببل ينص عليه الا لزم اخلاصه بالواجب هو حال
النظر الرابع في محل الوجوب لوجوبه هنا تحقيق على الله تعالى ويهدى على جوه الاول ان اللطف ينقسم
 احدهما ان يكون من فعل الله تعالى وانما يكون فعل غيره وكل منهما ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون لطفه
 واجب ثانيا اما يكون لطفه مندوقا بين في علم الكلام ان كل ما هو لطف من فعله تعالى في واجب
 بعلى وغيره لا يفهم غيره من افعاله وافعال غيره مقام فيما هو لطف فيه فهو واجب عليه تعالى لا ليطيع التكليف با
 لماطون فهو انقص غرضه نصب الامام فما نحن فيه كذلك فثبت ان نصب الامام ما دام التكليف باقيا والواجب
 الله تعالى هذا الدليل على ما افقدنا الاول ان نصب الامام لطف الواجب وهذا بين وقد فرقناه فيما مضى
 الثانية ان من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون معصوما فلا يمكن ان يكون نصيب من فعل غير الله تعالى
 الطاع على الترائن لا يكون مطلعا على الترائن فلا يقدركم جهة الموضوع باشتغال وبقية المعصية عنه عن غيره
 بنصبه فاما الثالثة انه لا يفهم غيره مقام فاسوف قد نقر ذلك فيما مضى الرابع ان كل لطف شأنه ذلك فليس
 علم الكلام الخامسة انه تعالى لا يوجب هذا فقد نقر بين في باب لعدا الوكبر كما كان التكليف
 عليه تعالى نصب الامام على شئ لكن المقدم حق فالتالي مثله بينا في الاصل في وجوب الله لانهم فادبه وغايبه
 الامام فيكون اولى بالوجوب ب انما انما يوجب لتكليف ليعلم كونه من فعل الله تعالى فلهذا وهذا
 في التكليف السميعة والالطف في اللطف في اللطف في ذلك لانه انما يوجب ليعلم كونه من فعل الله تعالى

يستلزم الامانة

اجتماع التبع

الاجتماع

على الصانع

عائذ

الاجل

الاجتماع

خلقهم القوي لشهواته القلبية معان لهم فداوحي حيث الحكمة التكليفية لا لزوم الاختلاف
 والنشأ وهذا بعينها في نصب الامام ولا يتم الا بنصب الامام وما هم الواجب لآية فهو واجب يكون نصب
 الامام واجبا على مقتضى جوب التكليف ما حقتبة المقدم فقد بين في علم الكلام الوجه ان وجوبه
 يمتنع في الله تعالى كما كان كذلك كان واجبا عليه فيجب ان نصب الامام واجب عليه تعالى اما الصغر فلا
 وجوب التكليف فيحقق هنا مع زيادة هي كونه لطفاً لتمام الكثرة فظاهر الوجه ان لا يمكن فيه
 منه ما وجوبه لازم بحسنة بحيث كلما حسن وجب منه ما ليس كذلك الامامة من الاول جاءوا ولا ينال الصغر في
 الامامة والافتقار في الفرج في العالم فلا يمكن له عند ضرورة ملزمة بان يقضى وجوبها ككل طعام الصغر في
 شرعيه ونصب الامام حسن من الله تعالى فطناً النظر في المسألة من قبل مذهب الخصم وابطال العلم ان
 الناس يتفقوا على ان الامام لا يصير اماماً بقدر صلاحه بل لا بد من امره بقطب والاولى احد الامم
 اما المنع من مشاركة اثنين في الصلاحية لباو ذلك بعيد قطعاً او كون اماماً في جال واحد وهو مخرج على خلاف
 ثم اتفقت الامم بعد ذلك على ان نص النبي عليه السلام على شخص ثم اماماً طرئاً لكونه اماماً وكذلك الامام
 نص على انسان بعينه على انه امام بعده ثم اختلفوا في ان هل قبل النص طرئاً في الامام لا نقضاً للامامة بل طرئاً في
 اليها الا النص ما يقول النبي عليه السلام والامام المعام اماماً بالنص ويحلف المعجى عليه وقال جماعة ممن
 المعزلة والابتداء بالصاحبة والبشرى واصحاب الحديث والخوارج الاختيار طرئاً لاثبات الامامة كالنص وهو
 مذهب الاشاعرة والسلمانية وجميع اهل السنة والجماعة وقالوا ان بدية غير الصلاحية والبشرى الدعوة في
 التبوته والدعوة هو ان يباين الظلمة من اهل الامامة وبار بالمعروف وينهى عن المنكر ويدعو الى اتباعه فانه
 بذلك اماماً عندهم ثم اختلف الظالمون بالاختيار في اشراط الاجماع فذهب اكثرهم خلاف المجوز فانه في
 في ارشاده انتقاداً للامامة لولا احدها ان لم يجمع اهل الحل والعقد عليه استدل بان باكر اندكي مصداقاً
 الاسلام ولم يبق الا انتشار الاختيار الى من نأى من القضاة في الاوطان فاذا لم يشترط الاجماع في عقد الامامة
 ولو ثبت عدد معدود محدود ونجا ان الامامة تتبع عقد واحد من اهل الحل والعقد مثل ما قال
 اصحابنا من عقد الامامة في طر في العالم فان اتفق عقد عاقدين بالامامة لشخصين كان بمنزلة ترويج امره
 من اثنين ثم قال والذ به عندك ان عقدا لامامة لشخصين صقيع واحد متضاب في الخطط والمحال غير جائزاً
 وان بعد المدد فلا احتمال في ذلك مجال هو خارج عن القطع واذ انعقدت لامامة لشخصين يجوز جعله
 حداً جامعاً وان ضمن وخرج عن سبيل الامانة بغيره فاختلافه من غير خلع ممكن وان لم يحكم بالاختلاف فيجوز
 خلعاً وامتناع ذلك وثقوبه لونه ممكن ما وجدنا في التقويم سبيلاً لكل ذلك من الجهد عندنا وخالع الامامة
 نفسه من غير سبب بخلاف الحق مذهب الامامية والذ به بدل جديته وابطال مذهب الخالف لهم وجوه
 الاول ان الامامة عندنا من جملة ما هو عظم اركان الدين وان الايمان لا يثبت بدونها وعندنا انها ليست
 اركان الدين بل هي من فروع الدين لكنها من السائل الجليل والمطالب العظيمة فكيف يجوز استثناء مثل هذا
 الحكم الاختياري المكاف ما زادته ولو جاز ذلك لجاز فيها هوارون منه من احكام الفروع الوجه ان الشارع
 نص على عدم المنع في حال تعاونهما كان المؤمن لا مؤمنة اذا فضله الله ورسوله لئلا يكون لهم الخفر من امرهم

طعن في الامامة

دفع في الامامة

اندر تمام قله و درختان و کوه ها

الاحكام

امشاع

وتیاس

ضابطہ

三

دينا وروى عن عليا وسباة فلو لم يكن احدا منا باختيارنا لكان الناس ان يكون باطنه كافرا او فاسقا او مجنونا
 علينا امر عليه المفاضة بينه وبين غيره فلهذا الكمال اذا جهلنا الشوط كيف يصح ان يباين هذا الامر بنا
 يستدل في اختيارنا التوجه بطلب اهل الحل والعقد لا يملكون التصرف في امور السالكين فكيف يجمعون ان
 يملكونا غيرهم لا يباين كل امكان يملك على الملة التي يوجب بالفكر لا يملك الاستماع بها امكان ذلك هنا لاننا
 نقول منع ولا يكون الولي لا يملك الاستماع بها انما يمكن محروما سلبا لكن الفرض ظاهر فان لم يكن لنا كانت
 العقل في اهله باحوال الخلفاء في تلك جهة الله في النظر في شغبين عليها باختيارها الكون دون غيرها
 بخلاف اهل الحل والعقد التوجه بطلب القول بالاختيار بوجه المرجح انما الفرض يكون باطلا في النظر
 ان الامام اذا اتى في وتعدت البلاد لم يكن اهل بعضها وان يخار الامام دون غيرهم فاذ لو اجلس في اهل بعض
 احد من الارض في ذلك لا يفتقر الى اهل الحكم من ساكنة في ذلك الا ان كانا من كفوف نفعه لا نقول انما
 العبد في ذلك لا يفتقر الى الفقيه انما الفقيه لا يفتقر الى التمسك مع اهلها الا اولونه في مخصوص بعض البلاد
 يتصل ههنا الذين لم يأتوا بعض فيتم في التمسك مع اهلها كما استمر مع العقد فغوى التوجه بطلب
 الامام الاختيار بوجه الفقيه في التمسك ووقع المرجح بين الامانة واثارة الفقيه لان الناس يختلفون المذهب في
 الارض والاعتقاد اكل صاحب مذهب يختار اهلها من اهل تخته وعقيدته ولا يمكن غير من اهل تخته
 يختار الامام فالتوجه بطلبهم ما مامعتر لثبات وكذا البصر والظاهر في غيرهم فاذا اختار كل واحد منهم اهلها من اهل تخته
 فارتفع الفرض الاخر في ذلك وهو المرجح العظيم فذلك في شعبة الرسول وبالله تعالى على عباده ما ينال ذلك مع
 تعالى النص على احكام كبر لا يبلغ بعضها بعض فنعى الامانة فكيف يليق من جهة الله تعالى ومن شفعه رسول الله اهل الارض
 فوكلهم مجازي في بعض هذه المنايا فيكون نصيب عاقل النفس مذهبها الا ان ذلك لم يرفع لان نقول
 هذا جهل تام ولو لم يكن الا في من على التمسك ومعه يد العروبل في وقتهم وكذا في من اخس احسن عليها السلام
 هذا المرجح في المصلحة لا يستلزم عقد في المستقبل ايضا بجزء التوجه كان في منع استات الامام الاختيار التوجه بطلب
 ان الامام لم يفتع باختيار ان الناس معه افريل في الصلوات بعد من لشان المرجح المرجح كان ذلك علنا وجوب نصيبه كذا
 كونه منصوبا عليه من عند الله تعالى فان الناس مع الامام النص على من قبل الله تعالى في اول الصلوات بعد من
 والمرجع ثانيا فان لم يفتع استناد الاختيار المكلف في موقفا العقبين الامانة فانه لا في العظيم من ذلك لا يفتقر استند
 فيكون من قبل الله تعالى واجبا على كل جليل عبيته لا يباين الامانة لان مقتضى المرجح والمرجع الاختلاف في هذا
 وهذا حاصل مع الفصل ايضا فيصير ان يجل هذا الاختلاف صاحب المذهب على مناعة من يخالفه في المذهب فيكون
 الله يدينه ويثابره على الابد مع الخلق في نزع كائنا من يفتقروا هذا في نصوصها انهم لا يفتقرون بها مذهبهم
 على الامانة ليرحم ان يقولوا بهذا الان لمصو عندهم موجود في كل زمان وان المجر اظهر على الامانة عليها السلام ثم
 يرتفع الفتن في الامانة كذا في النصوص في طاعة المصو على الا في وفات بسيرة وهو على الكرم ثم من بعد ان يمكن
 من الامانة عليها السلام من اظهر على افعاله او من في الاخر باختيار فقد سلم له الامانة في مذهب وعارضوا الاختيار
 فقالوا في المرجح المرجح بان يبعث الله نبيا معه معجزات ظاهرة للناس كافة فشا في الناس النص على الامام وان
 به على نصو محجوب فيقولون في ذلك عمنه فلا يدين فيقولوا بانهم مع الاول في المرجح المرجح ثم لم يفعل الله

دلالة

الدين

ذلك إجماع الفريقين في المخرج بان يسأل الله تعالى الاستعانة بزيادة القوة ويجعلها في انصاف الامام او يجعل زيادة القوة في الاستعانة
ولاشك في ان الاول افرق لان في المخرج ثم لم يفعل الله نعم ذلك تشديدا للتكليف وتخليطا للتمحيز وتبريرا لان زيادة القوة
وكذا الامر في تفويض امر الامانة الى الاختيار او في النص لا فانقول انكار العلم بفريق الناس في الصلاح مع التصديق على
الامام وتبديدهم مع التفويض الى الاختيار انكار للتمحيز وتبريرا ومكابرة محض فان كل فاضل في الحق بمبدأك وبحكم يروا احوال الناس
النص على الاول لا دلالة عليه ان جاحدا له ومنكرا ومعاندا او مثل هذا الشبهة انكار الاختيار من بعبارة في تبين امام لا
يقول بعبارة ولا يذهب الى معنائه وطاعته والاول افرق فيكون اوله بالوجوب من منع معاندا ومن وجوب
كانت مشددة منعا من الاختيار واذا عاند جماعة كثرة في النص على فوضوا الامور الى غيره لم يكن ذلك فاضلا وجوب
اذ لا يمان من وجوب الشيء العمل على من جعله ولا فرق بين الامام والاتباع في الله عاظمة في ذلك كما لا يجب من عدم
الكفار للشيء في البعثة كذلك لا يجب من ان اتباع الخلفاء المنصوص عليهم في النص معاندا الى العبد باطلا اما
اولا فلا تهاووا به عليه حيث وجب نصب الاما لكونه طعنا فاما ثانيا فلو دونه على جميع التكليف فان الناس لو خلفوا
كانوا الى الصلاح افرق مع ذلك كله لا يجب عليه ومان من ذلك سقوط التكليف فمع عدمها يكون الناس الى الصلاح
اقر ب هو باطل كما ان المصلحة افضل لتكليفه معقده كذلك الامانة الوجه هو لو تجا ان يثبت الامانة بالا
لجواب ان يثبت بها التيقن لا مشراكا في جميع المصالح المطاوعة منها والثاني باطل فطعنا فكذلك المقدم لا يقال الفرق ان
التيقن ينال من المصالح الشرعية فلا بد من ان يثبت بيقين بطريق يؤمن عنده من جواز الخطا عليه الكتمان و
التعجب ليس كذلك الامام لا يبرأ لما يبرأ له الافراء والقضا وغيرهم من تبعائه في الدين لا يمنع ان يثبت ما
بالاختيار لانقول الامام ايضا يراى التعريف الشرع وحفظه وصيانته التعجب والتبدل العصمة بخلاف غير الامام
ويجب اتباعه وطاعته والانقياد الى قوله فلا بد من ان يثبت ما منه بطريق يؤمن عنده من جواز الخطا الوجه
الصفا الشبهة في الامام خفية لا يمكن الاطلاع عليها للبشر كما لا سلا والعلما والتجاعة والعقود في الكفيا
النفسه فلو كان نصبه منوطا باختياره ان كان اما ان يشترط العلم بحصولها في المنصوب بالاختيار وهو تكليف فالا
بطا او بشرط الظن فاما في الشرع عن اتباع الله سبحانه وتعالى وتبعوا الا الظن في ان الظن لا يغني عن اليقين ان
الاطمئنان وما نحن بمستيقنين ليجذبوا اليه من اظهر ان يجعل ظن اثم ويظنون بالله الظن نا وغير ذلك من الامام
الذي لا يمتنع عن اتباع الظن فكيف يكون طريقه في اثبات مسأله عليه وحكم عام بقره بالبول في الايمان
فما راي اتباع الظن في قبول الشهادة في السابق الفريسيه لانقول انما اذا خصصه لبل لا يمنع من دلالة فيها
محل التخصص الوجه في لو ثبت الامانة بالاختيار كان لمن يثبتها باختياره ان يطمئنا ويثبتها باختياره وكذا الامر
والفاضل اذا لم يجد الاختيار فانها علمنا انه لا بد من ثبوتها لا يقال هلا كان الامر بها كالا في قوله تعالى
بملكنا ويحبها ولا يملك من العقد بعد التبرع لانقول الفرق ظاهر فان الشارع جعل الا في هذا التكاح سببا
مخصوصا غير منوط بنظر الولد ولا بنظر المراه بل بالزوج بخلافه لانه الامانة فانها منوطه باختيار القائمة لمصلحة
تقدم ثبوتها به الوجه بطا لو كان لبعائة ان يولوا الامام فكان الامام خليفة لها على نفسها وليس للناس ان
يتخلف على نفسه كما ليس له ان يحكم لنفسه هو بطل الاختيار لا يقال هلا كان الامر في ذلك كحدث حادثه للجهل فاذا
اجتهد وعمل فانه لا يكون ذلك حكما لنفسه وعلى نفسه بل يكون حكما لله ولان سؤل عليه السلام بشرط احثنا ده

بخلاف انفسهم وهذا يبطل الاختيار لا يقال لا يجوز ان يكون المراد اعلم من غيره حتى ~~يصلح~~ ^{يصلح} على بل
 المرجوح ابدا يعلم فضل الرجح فاما انما يعلم بخلاف حقيقة في النفس على غلبته وسببها في القول لا نأمنون ^{سئل}
 المرجوح يعلم ان الرجح افضل منه اما ان يعلم انه افضل من غيره ^{فما} فهو التوجبه كولو وجب نصب الرئيس
 المخالف فاما ان يشترط العلم باستحالة الظلم والتعدى منه او لا الاول هو القول بالعصمة ولا يعلمها الا
 والثاني هل نعلم ان الرئيس في نصبه كثر من فساد الوجه كولو وجب على الناس نصب الرئيس ^{لذلك} طاعة
 النفس والمصالح وجب لنا الفضا فاستغنوا بذلك عن نصب الرئيس بسقط وجوبه وهو خلاف المقدم ^{في هذا}
 لا يقال على الامامة الطائفة بوجوب نصب الرئيس على الله تعالى لا على الرعية لا يقال لهم لا يفتون عن الفضا الا ^{فقد}
 وقد لا يطعون الرئيس في دفع الفضا من قبل انفسهم او ثواب الا يقال لا شبهة في وجوب ذلك الفضا لكن كل زمان لا
 من صلح ابكر هو من جملة المطلوبين فانفسا عند نصب الرئيس فكل من عند عدمه من يكره وقوع الفضا ان
 تركه بنفسه ان يتوصل الى منع غيره فاما الرئيس ان يعينه بنفسه براهبه وما لا نأمنون الصلح الا يفتون ان لا وهم في
 تعيين الرئيس بل يختلف في طلب كل واحد منهم ذلك بالنصب نفسه او لا بعينه في دفع المرجح ولا ت
 الجملة لا يسعدون الصلح وقد لا يمشلون ام ذلك الرئيس في كماله فاما ما يدفع مادة الفضا على قول الامامة بان
 الرئيس منصوب من قبله تعالى لان الصلح اذا تمت كنوا من نصب الرئيس فيكون من دفع الفضا من الجملة واذا عجزوا ^{عن}
 ذلك فلازم عدم وجوب نصب الرئيس هو باطل الوجه كولو اقتضى تجوز ترك الواجب وجوب نصب الرئيس على
 المكلفين ازم التسلسل الاول باطل فلو لم يثبت الشريطة ان المقتضى لوجوب نصب الرئيس واجب يجوز
 الاخلال به وكان عليهم شيء اخر يصد عنهم الاخلال بهذا الواجب وجعلهم تجوز وقوع الفضا وتجاوزهم الاخلال
 بوجوب على الله تعالى اقامة اللطف بنصب الرئيس الله تعالى استحسان الاخلال بالواجب ما دفع محذور التسلسل ^{فاما}
 الملازمة ممنوعة فان تجوز ترك الواجب كل واحد من الامة يسازم وجوب نصب الرئيس لكن هذا الواجب يمكن تركه
 فانه واجب على كل الامة على سبيل الاجتماع والجموع الامة من حيث هو مجموع معصو لا نأمنون الجماع كل الامة
 على الخطا اما اذا ارتكب بعضها القوابل ان يرتكب الاخر الخطا وقول البعض في نصب الامام ليس بحجة لاستحالة ^{جميع}
 من غير مرجح ولا تكفي في الاعراض جملتهم من فعل المجموع فاذا لم يحصل باخلال البعض فلازم اجتماع الامة على ^{الخطا}
 ولا حجة الامام المذكور الوجه كولو وجب نصب الرئيس على الرعية لا على الله تعالى ازم احدا لا من اما الاخلال
 بالواجب ووقوع المرجح المريج انما لا بعينه باطل اجزاء فالعدم مثله في الشريطة ان البلاد متعددة وليس
 متباعدة وفي كل بلد وصفيح يجب ان يكون له رئيس يدعهم عن الفضا ولا اولوية لتخصيص بعض البلاد والاصفا
 يكون الرئيس منهم فاما ان يجب على كل بلد نصب رئيس يلزم منه وقوع المرجح المريج اثار الفضا والتشاور بين
 الرعية اذ كل رئيس يطلب الرئاسة الغائنة وفي ذلك من الفضا اعتقاما يحصل ترك نصبه ويجب على بعض البلاد
 ويلزم التزج من غير مرجح ولا يجب على احد وفي بطلان وجوب نصب الرئيس على الرعية او يجب على كل بلد ولا يفعلونه
 ويلزم الاخلال بالواجب الوجه كولو ^{كط} الاجتماع واقع على قوله تعالى واتواي والى الله فاقطعوا ايديهم واوراسهم و
 ازانهم فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة وغيرهما من الايات مطلقه غير مقيدة واذا ثبت هذا فنقول لخطا ^{انما}
 ان يكون لامة او لامة الاول باطل بالاجماع على الحد ولا يثبتها الا الامام او من اذن له الامام كما نقله ^{في}

لا يقال اذا لم يطعن الرئيس

نصيب الرئيس من قبله تعالى في دفع الفضا من الجملة واذا عجزوا عن ذلك فلازم عدم وجوب نصب الرئيس هو باطل الوجه كولو اقتضى تجوز ترك الواجب وجوب نصب الرئيس على المكلفين ازم التسلسل الاول باطل فلو لم يثبت الشريطة ان المقتضى لوجوب نصب الرئيس واجب يجوز الاخلال به وكان عليهم شيء اخر يصد عنهم الاخلال بهذا الواجب وجعلهم تجوز وقوع الفضا وتجاوزهم الاخلال بوجوب على الله تعالى اقامة اللطف بنصب الرئيس الله تعالى استحسان الاخلال بالواجب ما دفع محذور التسلسل فاما الملازمة ممنوعة فان تجوز ترك الواجب كل واحد من الامة يسازم وجوب نصب الرئيس لكن هذا الواجب يمكن تركه فانه واجب على كل الامة على سبيل الاجتماع والجموع الامة من حيث هو مجموع معصو لا نأمنون الجماع كل الامة على الخطا اما اذا ارتكب بعضها القوابل ان يرتكب الاخر الخطا وقول البعض في نصب الامام ليس بحجة لاستحالة جميع من غير مرجح ولا تكفي في الاعراض جملتهم من فعل المجموع فاذا لم يحصل باخلال البعض فلازم اجتماع الامة على ولا حجة الامام المذكور الوجه كولو وجب نصب الرئيس على الرعية لا على الله تعالى ازم احدا لا من اما الاخلال بالواجب ووقوع المرجح المريج انما لا بعينه باطل اجزاء فالعدم مثله في الشريطة ان البلاد متعددة وليس متباعدة وفي كل بلد وصفيح يجب ان يكون له رئيس يدعهم عن الفضا ولا اولوية لتخصيص بعض البلاد والاصفا يكون الرئيس منهم فاما ان يجب على كل بلد نصب رئيس يلزم منه وقوع المرجح المريج اثار الفضا والتشاور بين الرعية اذ كل رئيس يطلب الرئاسة الغائنة وفي ذلك من الفضا اعتقاما يحصل ترك نصبه ويجب على بعض البلاد ويلزم التزج من غير مرجح ولا يجب على احد وفي بطلان وجوب نصب الرئيس على الرعية او يجب على كل بلد ولا يفعلونه ويلزم الاخلال بالواجب الوجه كولو كط الاجتماع واقع على قوله تعالى واتواي والى الله فاقطعوا ايديهم واوراسهم و ازانهم فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة وغيرهما من الايات مطلقه غير مقيدة واذا ثبت هذا فنقول لخطا انما ان يكون لامة او لامة الاول باطل بالاجماع على الحد ولا يثبتها الا الامام او من اذن له الامام كما نقله في

لا يمكن فإما أن يكون كسائر المكلفين في الحقيقة من غير امتياز وان لم يمكن فقد نزل على ما لا يمكن وقوعه لا يكون
قدرة وان لم يقدروا ويجوز ولما كان ذلك لا ينافي ما إذا كانا انما يشع ووقع العصية من شخص من المكلفين
فعل الله ولا يضر ذلك قدرته وممكنه من الطرفين قالوا يجب ان يجمع المكلفين كذلك اذا كان الفرض من
وجودهم ايضا التوكل عليهم دون وقوع العصية وعقابهم عليهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون الامام في الاحتياط
الا بغيره والفرق بينهما في قطع التسلسل لا بما يجب ان يات به فدر عليه ولكن لا يقع به عقوبة منه من غير خلاف
والعقلية انما تكون في امتناع وقوع الفبايح من الحكم فاما في القول في عصية الامام فانما انما لا يمكن
وقوعه لا عسائرية غير انه لا يشكر انما يستكر القادة على ما لا يمكن وقوعه لانه عن قاتل القول ان الحكم
يجل شخصاً واحداً بفعل معصية من غير استحقاقه لذلك لكانت قول كل من يستحق الاطاعة الخاصة التي هي
يكسبه فهو مستحقا معصية انما الامام يجب ان يكون من تلك الطائفة المكلفون باسمهم واستحقاقا بكمهم تلك
الاطاعة لكانوا كلهم معصومين فظهر ان القول في عدم عصية جميعا لا جاعلا لهم لا عليه تعالى وعن الثالث ان نسبة
غير المعصومين الى التولية والفرق نسبة واحدة فلو كان يكون الوجود في زمان سابق والفرق معصية المكلف مع
خطائه عن الامام لكان في الجمع مثل ذلك حيث لا يجب حيثما جاز الامام وقد سبق فشا لا لازم فظهر فساد
المزوم بانه لا يجب ان يكون الامام على الله تعالى بالطريق الثاني فيقولنا نعم ضرورة ان الحاكم اذا نصب رعيته
بغير منه انه لا يقوم بمصالحهم لا بغيرهم ما اكمل له حاجوا الى منصوب بله تسطيع العقول من ذلك نصب وتفرغه
ونصب غير المعصوم من الله تعالى داخل في هذا الحكم علينا ان لا نصب غير المعصوم فكل امام نصبه الله تعالى فهو معصوم
لا يقال له لا يجوز ان يكون خول الامام الى كل سبب موجب الامتناع اقله على خطا سلمنا ان ينقص ما ذكرتم بالتأثير
اذا كان في الشك والامام في المرفقة بغير معصوم ولا يخاف سطوته سلمنا ان الامام عبيدا عن مجموع امرين احدهما
ثبوت وهو ضرورة حكمه على غيره والثاني تسليمه وهو انما هو حكم الغير عليه فلو افترق الامامة الى العصمة لكان ذلك
للاول والثاني لا يلزم والكل باطل بالتأثير المذكور فانه لا يستند حكم احد عليه غير الامام والامام في ذلك الحال لا
حكمه عليه ايضا لانه يستند على علم الامام بالغييب فدر على الاختراع هو نافذ الحكم على غيره وقد تحقق فيه كل واحد
الوصفين مع ان العصمة غير معتبر فيه فبطل اشتراط العصمة في الامام لا بما يجب عن آيات من عرف العوا
علم بالضرورة عن غير الامام عن عباد الولاة فكيف بالثبوت المطلق وعن قاتل الثالث بخلاف من الغل في
مستقبل الوقت فيكون لطفاً بخلاف الامام سوال فليكن خوف الامام من عقاب لا خوف لطفاً له جواب الامام
بشأنه غير في الخوف فلما لم يكن ذلك مفسداً على الامام لم يكن كذلك له ولان رغبة الناس في الدنيا اكثر من رغبة
فعل الطاعة وترك العصية من الامة وعن جمع يمنع المعصية ايضا فلم لا يجوز ان يكون الفرقان الامام حاكم
المسلمين فوجب عصمة بخلاف التائب ايضا فلم لا يكون العصمة لاجل عدم حكم غيره عليه بخلاف التائب ان
الامام يحكم عليه في تلك الحالة وفيما بعد حج ان الامام حافظ للشرع فيكون معصوماً بالصغر فلان الحافظ
له ليس هو الكتاب لو وقع التزاع فيه ولعدم احاطة بجميع الاحكام وليس هو السنة للوجه من السالفين ولا نقا
المسلمين على انما ليست الحافظة للشرع ولا انما مناهية والعواث غير مناهية وليس هو الامم لوجوه الخطا عليهم
اذا خلوا عن الامام لان كل واحد يجوز كدبه بالجموع كذلك لان الاجماع انما يحصل فليقل من المسائل ولان الاجماع

انما ثبت كون هذا اذا ثبت كون العقلية معصومين فاما ما ثبت ذلك بالسمع لانا لو علمنا بالعقل ان اجماع الناس
 والسمع بطريق اليقين والتخصيص فلا بد من معرفة عدم التامع والمقتضى لا طريق الى ذلك شيئا لو كان العقل
 انما يتم هذا اذا علمنا ان الامور لا تخفى عن العقل والسمع وانما يكون كذلك لو عرفنا كونه معصومين وهذا هو ظاهر
 هو القياس لا انه ليس جبر في نفسه لا فادنى العقل الضعيف لانه لا بد من اصل مخصوص عليه فلا يكون بانفراد
 ولا من احد لم يعلم بذلك ليس هو البرهنة الاصلية والاما وجب شيئا لا يتبادر الى بالكان يمكنه بالعقل ذلك باطل ليس هو
 المجموع لان الكافي للسمع وضع التامع فيها وفي معناه فلا يجوز ان يكون المجموع حافظا لهما من هاتين المجموعتين
 وهما قد اشتملا على بعض الشرع واذا كان كل واحد من المجموعتين قد تضمن بعض الشرع وبطل كونه دليل على ما تضمنته
 وذلك البعض الذي تضمنه ذلك الشرع من جملة الشرع وقد تضمن بعض الشرع غير مجموع فلا يكون المجموع
 فلم يبق الا الامام الذي هو بعض الامور المعصومة لا يخلو من معصومات الطوائف بل من ابداءه والتفصيل ان يكون
 معصوما اذا صدق على ذلك فاما ان يتبع وهو باطل قطعاً ولا يمكن ان يكون ذنباً لغيره ولا ان يكون ذنباً لغيره
 والعلمان علما لا يتبع فلا يكون قوله معصوماً فلا يكون في غاية كماله ان كان نصب الامام واجبا على الله تعالى
 استحقاق صدق ذلك لا يمكن ان يكون الحق على ما تقدم فالتشابه مشايه ان الشرطية لو صدق على ذلك لا يجوز
 الخطا في جميع الاحكام التي امر بها ذلك معصومة عن الله تعالى حكيم لا يجوز عليه الفساد وقوله تعالى لا
 يتاخر عنكم الظالمين انما اشار بذلك الى عهد الامام والافاضة والامانة لا ان لا يمتدوا بالسمع لا يمكن ان
 يفتش من غير انفقار في بقائه الى ما كل واحد من مسكن لا يمكن ان يفعلها بنفسه بل يقتصر الى مساعد غيره
 بحيث يفرغ كل منهم لما يحتاج اليه صاحب جهة يتم نظام النوع ولما كان الاجتماع في مظنة التغافل التنازع
 فان كل واحد من الاخصاص فيحتاج الى ما في يد غيره فلهذا عود فونه التوبة الى اخذه وفهمه عليه وظلمه فيه
 فوجه ذلك في دفع المخرج المرجح اثاره الفتن فلا بد من نصب امام معصوم يصد عنهم عن الظلم والتفكر عنهم
 عن التغافل عنهم بنصف المظالم من الظالم ويوصل الحق الى المستحق لا يجوز عليه الخطا ولا التهور ولا
 المعصية والانه يتم النظام به فتح الله تعالى فادى على نصب امام معصوم والحاجة للعالم داعية اليه لا في
 فيه الكفاية في نصبه طمأنينة نفس توجب حياجه موصوفها في الكمال نفها الى غيره انما يوجب
 الاحتياج اليه هو موضوع تلك الصفة فقد العظمة اوجب الاحتياج اليه هو موضوعها اذا لم يوصف بها
 في الاحتياج اليه هو موضوع عدم العظمة هو موضوع العظمة لا يجوز الخطا هو امكنه فادى اوجب الاحتياج
 اليه في عدمه كانت واجبة اتمد اذ جميع المكنات في الامكان فبشرك في الاحتياج اليه خارجة الخارج
 عن كل الممكن لا يكون ممكنا وظلمه في الخطا والمعصوم يا لو كان الامام غير معصوم لم يخلف المعقول عن
 التامة لكن التامه باطل فالقدم مثله في الملازمة ان يجوز الخطا على الكلف موجب لاجاب كونه رؤسا للامام
 الامام لا يكون رؤسا للامام الا لكان اماما هو الامام من غير احتياج اليه يجب ان يمتنع بدليل
 والاجماع والعقل اما اللغة فلان الامام عبارة عن شخص يشبه به اي يقتدى به كما ان اسم الروا لما يرتد به الى الخلق
 لما يلتجئ به واما الاجماع فلا انه لا خلاف انه يجب على كل واحد من الناس حكم الامام واتباعه في جميع الاحكام وفي جميع
 واما العقل فلا انه يجب اتباع الامام في كل ما وافق حكمه واما ان يكون مجرد قوله او دليل على ذلك ولا لقوله

المعصوم

لا يدل عليه لأجابه ان يقال لا لقوله ولا دليل عليه بالضرورة وجايز ان يقال لا دليل عليه
 لوجوب شاع عليه غير المجتهد لا يتحقق عليه دليل لأنه لا قاعدة جيهة في فسطو قوله فتعين ان يكون
 قوله فلو جعل الخطا فقهيرا قدامه على الخطا اما ان يقال بوجوب شاع الامر من الله تعالى بالامتنان او
 لا يقال ذلك فلو كان الاول لزم كونه تعالى بالخطا وهو محال وان كان الثاني فقد خرج الامام عن تلك الخطا
 عن كونه اماما فليز من خالف ذلك الزمان عن الامام وهو محال ايح انا نعلم بالضرورة بشع النبي عليه السلام
 تكليفه لتاسخ كل عصر بالشاع ما جاء به من الشرايع وذلك موقوف على نقلها الى من بعده والتاقل اما ان يكون
 معصوما او غير معصوم الثاني باطل والاول لمحصل العلم بقوله فيما يفعله ولا الاعتماد على قوله فتنسب فائدة التكليف
 فتعين الاول والمعصوما اما الامام او الامة في ما اجمعوا عليه العمل بالتواتر في ما نقلوه لا غير فالقول بمعصوم
 عن هؤلاء الثلاثة قول كفايل بولا جابه ان يكون مستدعاه من بعد النبي بشريعته انتقاد الاجماع من الامة
 فان عصمة الامة عن الخطا اما تعرف بالقصور او اقامة على ان الرسول من الكتاب لتسعة كل نصيب له على كون
 الاجماع حجة فلا بد من معرفة كونه منقولا عن الرسول وانه لا ناسخ ولا معارض كان ايضا انوقف على صدق
 التاقل له صدق اما ان يكون معلوما بالاجماع او غيره فان كان الاجماع لزم التدور من حيث اننا لانعرف صدق
 الخبر الدال على صحة عصمة اهل الاجماع الا بالاجماع وعصمة اهل الاجماع لا تعرف لا بعد معرفة صدق ذلك الخبر
 لان الاجماع اتما هو حجة باشماله على قول المعصومة لانه لو كان جوازا لكان في زعم الكل واحدا ولازم الجزم لزم
 للكل وقد بينا في الاصول ضعف ذلكهم على كون الاجماع حجة ولان السابا لاجماعه غليظة في الغاية ولانه لا يمكن
 ان يمتنع به على الغير ان كان بغیر الاجماع فاما التواتر او غيره لاجابه ان يكون ذلك بالتواتر فان غاية التواتر
 معرفة كون ذلك الحجة منقولا عن النبي عليه السلام وليس فيه ما يدل على انه ليس بمنسوخ ولا معارض فلا يفسد
 الاجماع حجة فلم يبق الا الامام وهو المطلوب بهذا بطل كون التواتر مفيدا للاحكام ولانه لم يكن عند النبي
 عليه السلام اظهر من الامة لو وقعها كل يوم خمس مرات على رؤس الاشهاد وله يثبت بالتواتر فصولها لو وقع
 فيها بطل انه لو لم يكن الامام معصوما فبقدر وقوعه في المعصية اما ان يجب لانكار عليه ولا يجب ان
 الانكار عليه لزم التدور من جهة توقف ترجار الامام على نجر الرعية ونجر الرعية على نجر الامام ولو وقع
 المجذور عنه فان لم يجب لانكار عليه فهو منسوخ لقوله عليه السلام من راي منكرا فليذكره ولو جوب نكار المنكرا
 لاجماع به اختلف الامة في كتاب ليس في كتاب الله تعالى ولا السنة المتواترة ولا اجماع عليها والفتاوى حجة لما
 بين في الاصول ولخطا الاما لا يصلح لافادة التبعة لقوله تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئا فلا بد من
 بعض الحق والباطل وذلك هو الامام بقا ان القرآن اما نزل ليعلم ويعمل به وهو يشمل على الفاظ مشككة جملة
 لا يعرف من نفسها واليات متعارضة متشابهة وقد وقع الاختلاف فيها بين المستبرين لاسبيل الى معرفة الحق
 منها بقول غير المعصوم ان ليس قول احد غير المعصوم من الاخر فلا بد ان يكون المعروف لذلك معصوما وهو
 من الله تعالى هو الناصب امام ومن يعلم فساد نصبه فليس عفا الله تعالى لا يفعل البقية فلا بد ان يكون الامام
 معصوما ايح قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وكان من اول الله تعالى منوه معصوما لا يتجسس
 ايمنا بطاعة غير المعصوم طاعتنا لانه في حق عملا خطا الامام لو لم يكن معصوما لكان اما ان يكون عاميا او

مدح

والاول محال والامام واجب على الجهد طاعته ونقص محله من الغلو في تحصيل من الله تعالى الا بطاعة العالم ايضا
ولم يجب بضا على العالم طاعته لعدم الاولوية والاشارة محال والامام يجب على الجهد طاعته والابناء لعلمه الاولوية
العالم بين قوله وقول غيره من الجهد طاعته فليست فائدة في نصبه **ك** قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقيل المعصومون لان اولئك اتباع طريفة فطعا فنعين ان يكون هذا معصوم
والهداية انما هي بالعلم بطريقهم لا بالظن وهو فظا لا تافلا ايضا معصوم ولا جماع والتواضع غير متحقق اذا التواضع
هو انبائهم في جميع الاحكام والاجماع والتواضع لا يفيدان ذلك فليس الا بالامام فانه اذا كان قوله تعالى الذين انعمت
عليهم غير المعصوم عليهم ولا الضالين اشارة الى الانبياء فالهداية الطريفة بطريقهم عليهم انما هو من المعصوم في كل
زمان لا يختص هذا الدعاء بقوم دون قوم وان كان اشارة الى الانبياء فالماطلوب بضم حاصل كما قوله
ان عيناى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوى بن هذه نكرة منفية فتم للاستثناء فليز من ذلك
نفى كل سلطان للشيطان على قوم خاصه في جميع الاوقات ذلك من صمد من ذنب في وقت ما فان للشيطان عليه
سلطانا في الجملة وهو بيان في قوله ليس لك عليهم سلطان بدل هذا على عصمة قوم من ابتداء ذمام وجودهم
الاخر غيرهم ومن الصغابر والكبار عمدا وسهوا وادوا بل وكل من اثبت ذلك ثبت عصمة الامام اذ لم يقل احد
بعصمة الانبياء من اول عمرهم الا اخر غيرهم من جميع الصغابر والكبار سهوا وعمدا وادوا بل الا وقال بعصمة
الامام كذلك ومن نفي عصمة الامام لم يقل بذلك فالقرن قول ثالث خالف للاجماع **ك** قوله تعالى فمن ينه
الى الحق الحق ان يتبع ام من لا يهدي الى الا ان يهدي كما لكم كيف تكلمون وغير المعصوم لا يهدي الا ان يهدي وقد لا يهدي
مع انه يهدي فيكون الانكار على اتباعه ولا فخر المعصوم لا يجوز اتباعه والامام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصوم اما
وهو المطلوب كقوله تعالى الذين اتبعك عليهم السلام بالعبادة هذا المعصوم اذ سوا اتباع طريقهم التي انعم الله
عليهم بما يهدي **ك** على ذلك فطريقهم هي الصراط المستقيم اما بوصف بذلك ما هو صوابا انما هو بسبب على الخطا
ولا غنى من غير المعصوم كذلك فطريقه ليس بسبب منه انما قد لا يعلل كل منوع طريقه كذلك وكل منوع معصوم
والامام منوع فليكن يكون معصوما **ك** قوله تعالى لان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل المراد منه
الا يكون لاحد من الناس شيء من وجوه الحجج فيهم في الناس هو ظاهر في الحجة لانها نكرة في معرض التعميم وانما يتم ذلك
في حق من بالبعد عصر الرسول مع عصمة نافل الشرع وقائم مقام الرسول في جميع ما يراد منه سوا النبوة ولا
يتحقق ذلك الا مع عصمة الامام فيجب عصمة الامام لا يقال في الحجة بعد محلي الرسل فلا يتوقف على اما معصوم
والامر التناقص لا تلو لم يكن امام معصوم ثبتت الحجة بقولكم لكنها منفية بالابه والتمان واحدا فتم ربط الناس
متحققه لاننا نقول لامام المعصوم لازم لا رشاد الرسول للوجه المذكور وذكر المازوم ووجه الممازومة كانه
لان قوله بعد الرسل هو قوله بعد الامام المعصوم او مازومه ولا تلو ليس المراد بعد محلي الرسول بجموده
بل المراد بعد الرسل وانما يجمع الشريعة ونشرها واطهارها وجميع ما يتوقف عليها بضاها والعلم بها
والعمل وراسخ لك واهية الامام المعصوم لانه هو المؤدب للشرعية وربه يعلم ولا تناقض لاسمائه محلي الرسول
وفاته وخلا الرمان من معصوم والا لثبت الحجة **ك** قوله تعالى امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا
قالهم غنائهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وجه الامدلال من جهنم ان في القون وفي الحزن على

كان
سلطان

وجهين احدهما عدم الانتفاء وعدم التصديق وهو من باب الجهل وثانيهما ان العلم بالتجارب لا يبين من جهة
 العبادات والاحكام الشرعية واعتقادها والعلم بالطاغات والمفاسد والاحكام بوجوبها وبقيت الايات
 وليس المراد الاول لا سيما في ذكره على سبيل المدح والاول بضم الصادق في ثبوت الثابت فلا بد من طريق المعنى
 ذلك ليس الكتاب ثانيا على المشايخ والمشتركات لا التسند لذلك فثبت ان يكون الطريق قول المعصوم
 فانه يعلم ما مشايخه الثقات ومجازاته والالفاظ المشتركة فيهما لا سيما بطلانها وبطلان الاحكام بطلان العلم
 يحصل الجزم بقوله ب قوله ولا خوف مما لم يرد ولا هم مخربون فكونه منبهة فتكون للعموم ونفي الخوف من خزانة
 هو بيقين نفي سببها ومع عدم الامام المعصوم في زمان ما لا يحصل له من ذلك انما يفتن انتفا سببها
 غير المعصوم بخلافه خطأ بالمعصية ونهية عن الطاعات وجميع الاحكام لا يحصل من نص الثقات ولا من نص التسند
 المتواترة لكن في كل زمان يمكن نفيه فوجب لامام المعصوم في كل زمان كونه فاعلم ان ذلك الكتاب لا ينفك
 نقول هذا يدل على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين احدهما انه نكرة فيجب لزوم انتفاء الريب الشك
 من جهة الوجود وهو علم في الازمنة ايضا او غير المعصوم لا يعلم جميع مدلولات ان بطلانها لا يحصل الا
 ولا شك في عدمه لان الفاعل لا معنى من معانيه ولا في تبيينها يمكن ان يتناولها او يرد منه لكن
 دلالة على وجوده من ان يرد عنه في شيء منها فيكون اعتقاده طابعا لانه ذكره في بعض الاماكن في كل زمان
 على وجوده المعصوم وثانيهما انه يمكن معرفته ذلك في كل وقت ولا يمكن بطلان العلم بالانبياء وهو ما لا
 يحصل اليقين الا بقوله لعدم ذلك فيكون وجوده اخصر من وجوده اما من غير كسر قوله تعالى واذا قبل لهم
 في الاخرة لو انما نحن مضايقي الاديان هم هم التمسيد وقت ولكن لا يشعرون وجه الاستدلال به انه في شيء من
 من يمسد في الارض وهو في الدنيا فيصير في ادوية من لم ينزل من النبي عن انبائه من بعد هذا فيكون
 ما هو لا يجب لاحد ان يفتن من بكونه في ذلك منه لا مثالا لنباه على الخوف والظنون ودعها
 واجب على من يفتن في ذلك بل يكونا ممكنين في وقت واحد او بين فاعلم ان الارض والسموات التامة غير موجبة
 بعارضة ما طار في السموات والارض من ذلك التام في كل اولين فستارض الاسباب بل يفتح كثير القافية في
 المعصوم فيجب له ان ياتي في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 وهذا يبين ان من انبأ في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 التي هي بيقين وقتها في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 اولئك هم الخائضون وجه الاستدلال به ما تقدم في وجه السابق في قوله تعالى ان الله اشرف على
 بالملك كما يحب ان ياتي في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 في المراد انتفاء ذلك في قول الامام محمد بن عبد الله في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 لا نتاج انما هي في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 ومعلوم ان كل واحد من هذه الامم في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 لا يفتن الذين آمنوا او يفتن الذين آمنوا في كل وقت من الامم في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان او ياتي في كل زمان
 الا بوجه الاستدلال به ما تقدم في وجه السابق في قوله تعالى ان الله اشرف على

فالجمع يقتضي العموم وقد بين ذلك في الاصول ان لم يقتضيه الاستحسان كان استحسان الثواب لا يتم
 العقاب كما هو يفعل الطاعات في تلك المعاصي وقد بينا ذلك في علم الكلام وهذه الآية تدل على ذلك من
 قابل لا يملك انفرجة الاصوله فيحجب وجوب المكن او معلوله الاصل وجوده بسبب استحسان الثواب لا
 مشروط بالوفاء فلا يثبت الامع الوفاء عند الوفاء او قبلها مع وجود سبب الطاعات بسبب الاستحسان
 والاولى احد الاورين ما هو وجوب المكن مع عدم سبب وثبوت معلوله مع عدم سبب عدم وجوبه لان البشارة
 بان لهم الجنة اخبار بثبوت استحسان الثواب الدائم ولم يثبت لعله ثابته او الوفاء الان لم يثبت لانها في الاستحسان
 فلا بد من ثبوت سببها الذي يتبع معه المعاصي ويجب مع الطاعات باخبار المكلف لانه ان لم يثبت وجود الطاعات
 منه يمنع المعاصي لم ثبوت المعلول مع عدم سببها وجب من غير سبب وجوبه لم وجوب المكن مع عدم سبب
 هو محال لذلك السبب والعصمة ان انفرجة ذلك فيقول هذه الآية تدل على وجوب المعصية في كل زمان لان الاوامر
 لبشارة يقتضي وجود البشارة لا استحالة البشارة المعد ويكون مغاير للثبوت في الاوامر والبشارة بجميع
 الطاعات وينبغي جميع المعاصي لان قوله تعالى وعملوا الصالحات للعموم المقدم الثانية ومن جعلها فاضلا فيجب
 والامتناع منها فان لم يعدم صدور شيء من القبايح منها لم ثبوت الاستحسان قبل الوفاء بذلك على ثبوت سببها
 الموجب لتقرير العلم بخلافه غير موجب في تارة السبب والعصمة فوجب ثبوت العصمة لان لغوم غير التوبة
 الناس بين فابلين منهم من لم يضل بثبوت المعصية واصلها ومنهم من قال بثبوتها في كل عصر فلا قابل بثبوتها في عصر
 فكن عصية فيكون باطلا او قد ثبت في وقتها على التسليم فثبت في كل عصر فيستحيل كون الامام غير مع ثبوتها فيستحيل
 من الحكم بوجوب طاعة المعصية على المعصية غير مع وجود المعصية وروى العفل لا قوله تعالى قالوا انما جعلنا
 من يفسد فيها لو يفسد ذلك في الآية وجبة الاستدلال ان الملائكة يستحيل عليهم الجهل الذي قد حكموا بان وجود
 غير المعصية يثبت على مفسد فاجابهم الله تعالى بقوله قال في علم ما لا تعلمون معناه ان وجوده من المصالح ما يقتضي
 ترجيح الوجود على العدم فاذا كان وجود المعصية يثبت على مفسد ما يكون تحكيمه فيمكنه مع عدم المعصية
 وينبغي محض المفسد في الحقيقة التي يستحيل صدورها منه تعالى فلا يكون اما ما لا يعلمون فذلك يدل على نقصان طاقته
 لا تبدل على عدم عصمة ادم عليه السلام لانه تعالى قال واذا قال ربك للملائكة انا جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل
 من يفسد فيها الآية والخليفة ادم وقوله لم يفسد فيها الآية ان الله ان الله يبيد المعصوم اما الامام الا ان يكون كذلك لا فانه لو
 انه تبدل على عدم عصمة ادم فان قوله انما جعل فيها من يفسد فيها لو يفسد ذلك في الآية ان الله ان الله يبيد المعصوم اما الامام الا ان يكون كذلك لا فانه لو
 الى من يفسد ادم اذا ادم لم يوجد منه فساد في الارض لا سفاك لما وهذا ظاهر ووجه لانكار انهم عرفوا ان وجود
 ادم على وجه يحصل منه الفساد والعقل لا ينشئ المنكر مع عدم عصمة اكثرهم مستلزم للمفسد وهذا مما يوجب كذا
 يحكم على المعصية التي لا تغاير في تبع هذا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ووجه الاستدلال بثبوتها على مفسد
 ان هذا اثره في فصل الباب في الخوف والقرن وهو عام في كل عصر لكل احد انفاثا بان كل ما رغب الله
 في غاية فهو ممكن في جميع انواع الخوف والقرن في كل الاوقات لان النكرة المنبهة للعموم في الاستحسان
 ذلك لا يثبت في امثال الاوامر التي هي افعالهم انما يعلم ذلك بمعرفة مراد الله تعالى من خطابه جميعه فيبشر ومعرفة
 مراد النبي عليه السلام من خطابه ان ذلك لا يحصل من الكتاب لانه اذا اكثرها بجملة من عموما واما ما ذكره

فان

الاسماء

وهو

والأقل منها القليل البقي الشدة النواثر منها قليل فمثال بعض الأصوليين أن الدلائل اللفظية كلها لا
تثبت منها الباقين فديمقنا وجوه ضعفه في الأصول لكن اتفق الكل على أنه ليس كل دليل اللفظية مفيداً
ولا يمكن انتفاع القوت دائماً بالكون في جميع الأحوال مع تيقن المراد في خطابه تعالى لا يمكن لأقول المعصوم
المعصوم أن يأتى كل عصر فيسجد المأمنه مع وجوده وظاهره في قوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطاً
لتكونوا شهداء على الناس يكون الرسول عليكم شهيداً ووجه الاستدلال أنه وصفهم بالعدالة المطلقة لأجل أنها
على الناس لا بد وأن يكون الشاهد من هاهنا مخالفة لرسول الله في شئ أصلاً لا يكون للشهود عليه الخالفه
عليه لا يكون كذلك لا المعصوم في قوله تعالى وبر الصابرين إذا أصابهم مصيبة أقولهم المهدون جلالاً
أنه حال لا لاف واللام على الآن مع ذكره في الوجبة بدل على انحصار المحل في الموضوع كما إذا قلنا في هذا العالم
على انحصار العلم في قوله تعالى أولئك هم المهدون بدل على انحصار الهداية العامة الهتة في كل الأحوال وفي كل الأ
فيهم فيكون هذا إشارة إلى المعصوم من أنه محمد عليه السلام وهم بعض الأئمة وهو ظاهر وإذا ثبت أن ههنا
ففي جمل وجود الأئمة في غير هذه الآية عامة في كل عصر إجماعاً فلهذا وجود معصوم في كل عصر ولا ينافي
معصوم في التبع في زمان دون زمان لا يقال لو جعل المحل طبيعة المهدون لم ذكره لكنه ذكره بصيغة الجمع
بالأمر فاما أن يرد ببعض المهدون ولا يتبع ثم دليلكم وبديهي كل المهدون هذا منقطع لأن القضية جند
نصبية مخوفة موجبة محولها مستوف بالقاب لك في هذه القضية بمنع صدقها بالابت في المنطق فلم لا يجوز أن يكون
قوله تعالى هم المهدون في تلك القضية أي في التبع الصلة مطلقاً على هذا يصح لا تأخيه عن أن مثل هذه
يشتد مع مظان المحل للموضوع وإزالة ثبوت لكل لكل كما تقول مجموع أفراد الإنسان هو مجموع أفراد الناطق
فإنما ذكره في هذا العمل على الحقيقة لأنه لو كان يكن الإمام معصوماً ثم انقضى الإمام والناظر باطل فاما قد
مشهد بان الملازمة أن الإمام إذا تجاوز الخطأ لم يجز اتباعه إلا بما علم أنه صواب لكن هو الناظر بالشرح وإنما
بقوله فيوقف معرفة صوابه على قبول قوله وقبول قوله على معرفة صوابه فيقطع الإمام الحق كل حكوم
يعلم أنه يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية دائماً بفينا بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يعلم منه يقرب
ويبعد مع تمكنه دائماً بفينا بالضرورة فلا شيء مما يعلم أمانته بغير معصوم بالضرورة والثابت المعدول
الوجبة المحصلة مع تحقق الموضوع فإن كل من يعلم أمانته فهو معصوم بالضرورة وهو المطلوب لأن طلب المعصوم
لا يمكن العلم بأمانته قطعاً وكل من لا يمكن العلم بأمانته لا يكون أماناً بفتح لا شيء من غير المعصوم يكون أماناً
لضرورة أما التصريح فلا أن الإمام هو الذي يقرب من الطاعة ويبعد عن المعصية مع تمكنه دائماً فكل من يعلم
ذلك لا يعلم أمانته فيجوز خطئه ونقصه بان كتاب المعاصي والأحكام ونحوه مع عن الأمر بالطاعة والاعمال
موجباً للتقصير أما يعلم ذلك بعصمة الإمام وهذا ظاهر وأما الكبر فلا أنه إذا لم يمكن العلم بأمانته لو كان أماناً
لزم تكليف ما لا يطاق وأنه لا يجز طاعته لعدم العلم بالشرط والآن تكليف الغافل وقد بينا استحالة العلم
الكلام مع غير المعصوم أن يكفى في تقرب نفسه من الطاعة ويبعد عن المعصية ولا يكفي فإن كان الأول
عن الإمام مطلقاً لم يجز في الإمام وإن كان الثاني فاذا تكيفت تقرب نفسه فانه لا يكفي في تقرب غيره ولا
يصلح إلى الإمام يجب أن يكون مغرباً لجميع المكلفين ذلك العصر لما بين علمهم الخطأ ومبدأ ولا شيء

ولا يتم

عنه المعصوم كذلك فانه لا يصلح لنفسه ان يعبد ما سواه فلا شيء من الامام بغير معصومه الامام يجب ان يحسنه با
الضرورة ولا شيء من غير المعصوم يجب ان يحسنه بغيره لا شيء من الامام بغير معصومه بالضرورة اما الصغر فظاهر فانه لا
ذلك لا يثبت فانه لا يولد له الا طبعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم باوجوب عنه وكل من اوجب لله
ظاعنه وجب ان يحسنه له قوله تعالى الذين يحلفون عناه ان تعبدوه فتنه او يصيبهم عذاب ليم وامان
فلان غير المعصوم لا يصدق بالذنب وقال الحنفية منهم طالع لنفسه كل طالع لا يحسنه له قوله تعالى الا الذين ظلموا
منهم فلا تحسبهم الا نفاقا هذا فاس من الاول صغره ممكنه فان غلب المعصوم هو الذي يمكن ان يصدق منه الذنب
بشرط صدق الذنب الفاسل الاول الذي هو اصل الدليل من تشكك الثاني كبره ليس ضرورية ولا خلاف
مع غير هذا في التشكك الثاني لاننا لم نخرج ضرورية لا تنجب عن اقامة اما ان يصدق منه ذنب ولا والله هو المعصوم
الاول هو غير سائنا لكن قد بينا في علم المنطق ان الممكن الصغر في الاول يفيج وقد بينا على خطا المنطقيين في
عن وب اننا قد بينا في كتبنا المنطقيين اننا جاز الضرورية في الثاني مع غير هذا ضرورية ولا يمكن رد هذا الى
ولان الكبر ضرورية بينا فظاهرها الامام بذكر الله تعالى فاعطاه يوم القيمة من شيء من غير المعصوم كذلك فلا
شيء من الامام بغير معصومه الصغر فله قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس
وتكونوا الرسول عنيكم شهداء فقد ذكرناهم الله تعالى بذكرهم الرسول الله يوم القيمة يقولون شهداء انهم وذك
انما هو لا مثال الله تعالى وفضله والطاعات الامام الذي هو مقرب الى الله تعالى في القاعة ومبطل هو لطف في
التكليف في بعض احوال ذلك وفي ذلك بل ينبغي ان يكون هو الامر بذلك لا غير واما الكبر فله قوله تعالى ان الذين يكفرون
ما انزل الله من الكتاب فينتفون به ثمنا قليلا اولئك ما ياكلون في بطونهم الا النار ولا يكلمهم الله يوم القيمة
ولا يذكركم ولا غير المعصوم يمكن ان يكلمهم ما انزل الله ويشترى به ثمنا قليلا مقطوعا بذكر الله تعالى يوم القيمة
من ذنب الامام مقطوع بان غير محرم يوم القيمة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك فلا شيء من الامام
معصوم اما الصغر فلا يستلزم الكذب على الله تعالى بالضرورة وقد قال الله تعالى يوم لا تحصى الله الجنة و
الذين آمنوا معهم فيها قوم مقطوع بانهم غير محرم فكما ان النجاة في كل ذلك الامام يكون اولى من
كل الناس بذلك لوجوده في غيره لا يمتنع كونه معصوما على ما بان في وناؤه في شجرة وكونه لطفنا
كما ان النبي لطف فيكون المراد بهذه الالهة اما الاثمة وصددهم وغيرهم وهم اولى بها واما الكبر فلان غير
المعصوم يمكن ان يحسنه لا يمكن ان يدخل النار وله تعالى الذين لا يدعون مع الله الهة اخرى ولا يقسرون
اليه يحرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثمنا ايضا اخف له العذاب يوم القيمة ويحذف
منا جعل ذلك جزاء على كل واحد واحد وقوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بال
تغفر فما اصبرهم على النار وكل من يمكن ان يدخل النار يمكن ان يكون محرم له قوله تعالى انك من تدخل
النار فقد انعمت به لا يقال هذا الدليل لانهم لان الفاسل اكتب من ممكنين او ممكنه صغره وفعليه لا ينبغي في
لما بين في المنطق لا تافول بل هذا الدليل تام لان الممكن الصغر يفتيح في الشكل لما بينا في المنطق لا يقال
الدليل بانهم في حق على الاستسلام والحسن الحسن علمنا السلام انهم وجدوا في حق النبي اما في حق بل في الامم فلا ينبغي
لانهم لم يكونوا في زمانه لا تافول ليس المراد من مع الذين امنوا في زمانه خاصة بل الذين امنوا ابدية

في حق
كبرهم

الذين

الشرح والمبشر بعينه ولا يفتقر الى الامام ولا الى غيره من مناهيها اني همان كان ايضا فلان
 بين قائلين قائل بعضهم الامام فيجب عليه في كل امام ومنهم من نفى عن الكل عصمة البعض دون البعض قول
 ثالث باطل بالاجماع في قوله تعالى ولكن الير من امن بالله واليوم الآخر والكتاب المبين ان قوله
 اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون وجعل الاستدلال بما تقدم به في التبرع والشايعين ايضا
 فان الله يرضاهم ان يذب بطلانهم لغيرهم لسواهم المتقين وهو باقض قوله هم المتقون قد لا يكون
 غير النبي واذ كان المعصوم غير النبي موجودا كان هو الامام لاستحالة امارته غير موجود مع وجوده كقول تعالى
 كذلك يبين الله الابه للناس لعلهم يتقون وجعل الاستدلال بان نفق هذه الابه عامة لاهل كل عصر
 هو اجماع فقوله بيان الابه انما هو منصب معصوم فيجوز ان الابه في اسمها من منسوخها وبجملها واما
 ان يجرد ذكر الابه لا يثبت بحيث يعمل بها ويعبر عنها اذ هو المراد بقوله لعلهم يتقون وانما يحصل التقوى منها
 بالعمل بها وغير المعصوم بغيره والتقوى هو الاخذ بالبعث والاحتراز عما في شك ولا يحصل ذلك الا من
 المعصوم ولا يكتفي النبي في ذلك لاختصاصه بعصره والتسليمها حكم الكتاب المجمل والمنازل فقل ان
 يحصل منها اليقين لان المتقين فيمنه هو المتقون في ذلك لانه هو التقى ذلك لا يفي بالاحكام لعلها في
 لاهل كل عصر بحيث يمكنهم العمل بها وعلما انما هو منصب مام معصوم في كل عصر في قوله
 ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من طريق معرفت الصحيح في جميع الموادر بقرائن والتسليم والكتاب
 فيبقى في الامام المعصوم في قوله تعالى واتقوا الله لعلكم تفلحون امره بالتقوى مع عدم نصب هر بوسالم
 من الشبهة الشك واصل العلم بالاحكام بقرائن في ذلك الطريق لغير الكتاب لتسليم لان الجهد لا يحصل
 منها الا لظن وقد يتناقض اجتهاد في وقتين فيعلم الخطا في احدهما ويثبتا في فضل راء الجهد في فضل الاصل ولا
 بد من امام معصوم في كل عصر لعموم الابه في كل عصر يحصل اليقين بقوله لعصمه في قوله ولا تشكروا ان
 الله لا يحب المتكبرين لا من عن اعند في كل الاحوال ولا يمكن ذلك لا بعد العلم باسبابه لا يحصل ذلك الا
 من قول المعصوم فيجيبه والامر تكليف فالابطان في قوله تعالى فمن اعند اعليكم فاعندوا واعليهم امرا
 اعندوا عليكم ولا يجوز تحكيم الغير في ذلك ولا غير المعصوم لبيان اللبس بالمطاب للمعصوم بمواظفة المعند
 ما اعند في هذه الابه عامة في كل عصر فيجب المعصوم في كل عصر هو المطلوب في كل عصر ولا يفتقر الى الامام
 فيجب لاحراز عند امثال قول غير المعصوم الفاء بالبدل لبيان امره بالمعصية والمطاب فيكون منها عنه فيجب امام معصوم
 بمثل قوله من قوله تعالى وتذوقوا ان خيرا اذا التقوى وهو لا ضرر عن تشبهها فلا بد من طريق حصول العلم
 الله بخلاف نواهيها المراد من خطابه حتى يحصل ذلك في كل عصر ولا بد من ذلك لا قول المعصوم لان الشبهة
 والكتاب غير ما في ذلك عند الجهد لا التمسك في المعصوم في كل عصر فاما امثال قول المعصوم بتمثل على الخوف
 لبيان امره بالخطا عند الخطا فلا يكون من باب التقوى وامثال الامام من باب التقوى بالضرر فلا يشترط
 المعصوم بالامام وهو المطلوب في قوله تعالى واتقوا الله ان الله يحب المتقين فلا بد من طريق معرفت
 الشرح بقرائن والبرق المعصوم انما هو في كل عصر فيجب ان يكون الامام غير منسج في قوله تعالى ومن الناس
 يعجبون بقوله في الجوهرة الدنيا الى قوله والله لا يحب الفاسق ولا الضال لانه قد من مثل هذا وتوليه وعرف

فوق

فوق

تولية

مثل هذا ولا يستلزم المساواة لاختلاف النظام وقد لا يعلم باطن الله فلا يجوز ان يكون الامام الا موصوفاً
 من قبل الله تعالى استحقاق ذلك منه وذلك هو المعصوم ويخرج من الحكم بحكم غير المعصوم قال الامام جعفر من طاعة
 السباع عدم اتباع خطوات الشيطان وذكره لان الله تعالى الرباطة الامام واتباع قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا
 الرسول واولي الامر منكم وطاعة من طاعة خطوات الشيطان بقوله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان فاعلم الامامون
 لا يكونوا معادلاً للمؤمنين من هذه الجهة الاستحقاق لعل في الامام الذي لا يشترط عليه المعصوم بل في غيره
 واتباع عدم اتباع خطوات الشيطان وهما استحقاقان من الشان لا يشترط في الامام بغير المعصوم وهو المطلوب فله قوله
 تعالى فان زلتم من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا ان الله عز وجل يحكم بالبينات التي لا يحصل معها الخطا ولا
 الغلط لا يحصل الا بقول المعصوم الكافي على الجمل ان المشايخ او الناسخ والنسخ والاصنام والجاهل واليه
 اكثر مقتضى ما يعجز عن ذلك اكثر مما عجز عن غيره فلا يعلم ذلك بغير الامام ولا يحصل الجزم الا بقوله الحق
 الغطاء على غير طهرم بنات احمال انقبض فدل على ثبوت المعصوم في كل وقت فبشأن كون الامام غير موقف
 الجزم بالتحقق بمحض الامام والا لم يحصل وثقون بقوله واره فانفتحت فبده نصيبه لا شيء من غير المعصوم
 يحصل والتجارب بانواع الامام بغير معصوم قوله تعالى ومن بعدك نفعنا الله من عباده اجابته فان الله
 شديد العقاب غير المعصوم يجوز عليه ذلك فلا يجوز اتباعه محض قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
 فيهم رسلهم وقرآنهم في قوله والله هذه من كتابه في حقهم والاسناد لال به من خمسة اوجه
 ١- ان الناس فيها اختلاف في هذا الطيف فيجب موافقة الاجماع على عمومها في كل عصر لعموم الناس فلا بد
 من حكم الكتاب في كل مختلفين بالحق فطاعة غير المعصوم ليس كذلك ليجوز تعدد خطابه بغير الحق او خطابه
 غير المعصوم لا يمكن الحكم بين كل مختلفين بالحق من الكتاب لا لا يعلم ذلك بغير الامام الكتاب لا المعصوم فله
 معرفة جميع الاحكام بغير ما منه فدل على وجوب المعصوم في كل عصر وبك قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه
 من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم والظلمون لا يعلمون ما العلم ما العقل والعقل لا يكون الاحكام الشرعية لا يمكن
 من ذلك والافعال لا مجال له فيها فبما العقل فاما ان يكون مقطوعاً في منه ودلالة ولا يكون كذلك فان كان الاول
 وكان ادراكه ضرورياً بشرط في كل الناس هذا لا يقع في اختلاف الاعمال بسبب البين بين المختلفين والحق من الكتب
 الالهية والتسديد كذلك ولا يكون ضرورياً بشرط في كل الناس لا بد من وضع طريق يمكن التوصل منه الى معرفة الحق
 الله لا من انواع الخطاب في الكتب لانه لكل الناس الا يمكن الاختلاف بغير ما منهم اذا لا يشترط العقل في ضرورة
 ادراكه ولا طريق بوصولهم الى العلم بل لا بد من الاختلاف لاختلاف الامارات والقانون فلا يكون الاختلاف بغير
 الحكم بان الاختلاف لا بد وان كان الثاني وهو الا يكون مقطوعاً في مثله ودلالة بل يكون من قبل الجمل والحق
 فلا بد من ان يكون العلم بانواع الخطاب العلم العقل لا يصلح معار وهو ظاهر في العقل فمن يحصل الجزم بقوله
 ولا بد من طريق الى الجزم بمصدره ذلك هو المعصوم وهو المطلوب الطريق الى معرفة مصدره معرفة حقيقة
 بالمعجزات ونحوها من الله تعالى والامام صريح على ذلك قوله تعالى بعد ما جاءتهم البينات حكم بان اختلاف
 بعد على البينات التي يمكنهم معرفة العلم بالبينات بذلك لغير ذلك الكتاب لا تكون اشارة الى المعصوم
 بالمعجزات والكرامات فان لم يعلم فله فصح في النظر العقلي في معنى فهم التصحيح الذي علمهم والبراهين

شخصي

براهين

د
معرفة

على

لا يحمل التقصير في قوله نعم فقد الله الذين استولوا أخلفوا فغير من الحق بإذنه إشارته إلى المعصية لا
نعلم قطعاً أنه لم يعلم جميع المشايخ جميع الملائكة لا يقينا إلا المعصية قوله نعم والله تعالى من يشاء الصراط المستقيم
وذلك يدل على ثبوت المعصية لأن الصراط المستقيم الذي لا يعبر عنه خطأ أصلاً لا يحصل إلا من قول المعصية
قوله نعم وتبين أن ذكره هو إشارته وهو خير لكم وتبين أن يحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون فلا
من طريق العلم بالاشياء النافعة والضارة من حيث الدين ولا سبيل إلى ذلك إلا من المعصية فإذن ثبوتها من
قوله تعالى والله يذنبون إلى الجنة والمغفرة بإذنه وتبين أن إيمان الناس لعلمهم بتذكرون الاستدلال به من وجوه أحدا
أن هذا يدل على رحمة ولطفه بالعباد وأراد أنه لا يخطئهم بجنة مع خلاف القوم الشهيرة والغريبة والاهوية المختلفة و
الاشياء والخطايا غير التي هي في قولهم ينصب المعصية في كل عصر لنا فاض فاض ففاض عن ذلك **باب** في دعاء الله
والمغفرة إنما هو بخلق القدر وجعل الاطاعة الطيبة التي يحصل بها العلم والعمل التام الاطاعة والتكاليف
الامامة المعصية لا تفرق في الاطاعة والمجدين المعصية لا العلم بالتكاليف والاحكام الشرعية لا يحصل إلا
من المعصية واذ غير لا يوثق بقوله ولا يتم القابلية به **باب** في قوله تعالى وتبين أن إيمان الناس لعلمهم بتذكرون البينة
التي هي بعد ما تذكر والقول من الخاتمة لا يحصل إلا بقول المعصية والاشياء الكثيرة بما يحصل وعام يحصل التخصيص
مسند في عهد الخضر لا الضمان العبد المفسد للظن وأكثرها ما دل فلا بد من طريق معرفة هذه وليس إلا المعصية
فما **باب** في قوله تعالى إن الله يحب المتوكلين وتبين أن ذلك يتوقف على معرفة الذنوب وهو موقوف على العلم بها
لا احكام الشرعية والخطايا لا الهبة والسنن النبوية وكذلك يتوقف على معرفة الطهارة وانواعها واحكامها وانواعها
وشرائطها اسماها وكيفية انائها ولا يحصل إلا من المعصية لما تقدم وهو عام في كل زمان فبذلك المعصية كل زمان
فبذلك يمكن ان يكون غير الامام معه مستحب قوله تعالى ان تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سيجمع عليهم
الاستدلال من وجهين **باب** ان البر والتقوى واصلاح بين الناس موقوف على معرفة الاحكام الشرعية والامور
انواع الخطاب إلى الله على وجه يقين والالزام ان بانه بالمعصية والفساد والبر هو لا يعلم ذلك لا يحصل إلا من المعصية
على انه فيجب المعصية ان المؤمن بهذه الصفة الذي يصلح بين الناس فيعتن على الناس قول قوله ليم الاصلاح
وانظام التوهم وغير المعصية لا يصلح لذلك فدل على ثبوت المعصية **باب** في قوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في
أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم كسب لغاوب ثلاثة انواع **باب** الاعتقاد فان طابق كل ما وان لم يطابق في شيء
شي كان منه في التقيا او لم يثبتا بتيه ايضا كساب **باب** في ارادة حج الكراهة فيجب وضع طريق العلم بالمواظفة فيها
للمؤمن والمطابق لاد الله تعالى وهي لا يحصل ذلك إلا من المعصية لما تقدم وهي عام في كل عصر فيجب وجود المعصية
كل عصر لا يقال انقولون بذهب الملاحدة القائلين بتوقف المعافاة على الامام لا نأقول لا نأقول بذلك في
المخالفات العقلية بل معرفة الاحكام الشرعية والامور من الكلمات الالهية والابان الجملة وغيرها موقوف على المعصية
وليس هذا مذهب الملاحدة **باب** في قوله تعالى والله عفو رحيم وجبر الاستدلال لا تروى وصف نفسه بالرحمة
القوة الشهوية والغضبانية والبلهية قدرته وتمكين الودى من الازمة واجمالا فلو لم يخلق المعصوم الذي يمكن
معه تحصيل القوابل النبوية والاخرية والخالص من العذاب يحصل النعم وفيها القوة الشهوية والغضبانية
والبلهية في ردة هذه الاشياء موجبا للحلاك والامام المعصوم من الرحيم هو المولى من انساب هلاك

هذه الآية قوله تعالى والله غفور رحيم وقوله تعالى الرحمن الرحيم وقوله كتب عليكم على أنفسكم كل ذلك يدل على
عذر المكلف في ترك المكلف به إمام الله تعالى في جميع ما ينبغي له أن ياتى به مما يثبوت على فعل المكلف من
القدرة والعلم والاختلاف المقتضى للمعصية الخاصة للنفوس الشريفة والفتنة والقرينة من الألام المحيطة
ولا أهم في ذلك من المعصية في كل زمان ومكان فلهذا لم يكتف على قول غير ولا يحصل له العاوم من الاستدراك
بجميع الأحكام وكان الله تعالى انشبه إلى وجهه ما ولكن لا يجوز التشبيه به لتماثلها في القدرة والعلم والقرينة
والإلزام في التكليف لعدم الكلفة ولزوم الإجماع غير ذلك لا يجوز إلا ما يحسن المبالغة وإنما يحسن مع كونه
من كل وجه إلا ما ليس من فعله ويثبوت عليه التكليف متى انشأ الإمام المعصية في عصر ما من يوم الخصال
بالضرورة وكل ما هو مازوم للعلم بالضرورة فهو محال وإنشاء الإمام المعصية في عصر محال وإذا استحال صدق
التأنيب الجزئية وجب صدق المؤجبة الكلية فيجب وجوده في كل عصر ما الكبر في ظاهره وأما الصغير في ظل السنن
ثبوت الحجة للمكلف على الله تعالى في وقت ما المشاركة المعصية للشيء المطلوب فالتبعية برأيه العلم بالأحكام
التي يترتب التبعيد عنها ما موجودان في الإمام المعصية يكون نفبه مساوياً والتبعية ولا من أحد المتساويين لأن
للأمر لكن إنشاء الرسول بشارت ثبوت الحجة فلذا انشأ الإمام معصية الإمام المعصية لطف عام والتبعية لطف خاص
وانشأ العام شتم من انشأ الخاص في الاستحالة عدم الرسل منه ثم انشأ عدم نصب الإمام من
مفهوم الموافقة كغيرها لتأنيبه لئلا يظن على غير ما ينبغي من قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فأولئك
هم الظالمون وكل من يمكن أن يكون ظالماً لا يجوز اتباعه ولا طاعته خيراً من الضرر والمظنون وغير المعصية
كذلك فلا يجوز اتباعه كل إمام يجب اتباعه فلا شيء من غير المعصية بامام معصية قوله تعالى حافظوا على
الصلاة والوسطى وقوموا لله فانيبين أمر بالمحافظة على الصلوات ذلك من أركان شربها ومعرفة
أحكامها والاحتراز من مبطانها على وجه يعلم صوابه ولا يعلم الأمر المعصية انشأ فيجب هي عامة في كل
عصر فيجب على قوله تعالى يبين الله لكم ليحكم تعلقاؤن والباب الذي يحصل منه العلم إنما يكون بالنص مع
الوضع بغيره أو من قول المعصية الأول مشفياً في أكثر الآيات فعبثاً لثانيه فيستحيل أن يكون الإمام غير
هو عامة في كل عصر إجماعاً قوله تعالى فانيبوا في سبيل الله أمر بالمقاتلة ويستحيل من دون رئيس وهو عام
في كل عصر يوجد فيه الكفاية فيجب أن يبين ذلك لا بد أن يكون معصوماً لأن الجماعة سفك الدماء والاف
الأموال والأفئس فلا بد أن يتحقق صحة قوله وكيف يقال لمن يقال غير المعصية لا يحصل الوثوق بقوله
فانيب في حق فائدة التكليف عيب قوله تعالى والله هو في ملكه من يشاء والله واسع عليم فنقول من يؤيد
الله الملك لا يجوز أن يكون غير معصوماً لا عبارة عن استحالة الأمر التي في الخلق ولا يجوز أن يفعل الله تعالى
بغير المعصوم وهي عامة في كل عصر بالاجماع ولا نه لا قابل بالقرينة فانه لو قال فانيبوا لم لا يجوز أن يكون ذلك
التبعية فلما يدل على عصمة بعد النبوة وفابا لآلة لو كان يحسد منه لثبوتها لفظ محتمل من الغلو فلم يحصل
الاستعداد لإمره ونهيه وهو بنافض القرين بل من القول بذلك عصمة الإمام والألزم من ذلك حديث
ثلاثة وهو ما يدل على قوله تعالى ولا ترفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض وجه الاستدلال
وجود الله تعالى النص على أنه هو الناسب للأمر في الدافع فينبغي الإخبار ويجب جبهتان يكون معصوماً

الولاية

باب

تعالى

تعالى

بشيء ان يحكم على كونه من الله تعالى لا بد من ان يرفع القضا لان لا بد على المشايخ
لثبوت عجزهم ولا يكون ذلك لامع المستويات غير القضا لا يرفع بغير الله تعالى نسب الامكام القضاة من ان
والاوامر والنواهي السطحية الا انهم لا يرفعون معصوما اذ في المعصوم قد اهل بالمخطا وهو طاهر
واضح ومن يقف على الخطا المظاهر والمسلط والموازية يكون ذلك معروفا عند الخطا لا يكون من الله تعالى لا يقال
اشارة الى التبع فانه على من يطلق ولم يبدل على الامام فانه في زمانه يحصل وجوده وبعد ذلك يحصل شيعته
فوانبئة الشريعة احكامها في زمانها سائما لكن لا فاعل الا الله تعالى كان نصب الخلق للرئيس من فعله ايضا سائما
فما الاصل انما يقال عند وقوع جميع الاحكام خطأ عدم رئيس بجانب لا هو بغيره وخطاها لعالم فلا يلزم من
الكل في الكل فلا يلزم العصمة لا نأفول ما الجواب عن اقول هذه الآية عامة في كل عصر لاجتماع وشيوع الملائكة
المذكورة وانتفاء الاوامر في كل زمان لا يربط صلاح الارض برفع فسادها في زمان دون زمان ولا يلزم الاوامر
من غير مرجع وبعد وفاة النبي لا بد من رئيس يفر على اتباع اوامره ونواهيته الا انهم المحال المذكور ولما عمن ب
فقد يتنا بطلان النص ويؤكدكم لا فاعل الا الله اعذار لا يلزم فيه نقضا فعلم اعذار المكلف في صدق الخطا
منه وبما فيه الفرقان الجديد في عدة مواضع بل الشرائع مشحون باسناد لفعل في الارض في ذم الكفا وفاقا على
الظلم على ذلك فكيف يحقق العقاب لا نأفد بئنا ان هذا يدل على عصمة الرئيس لا لا يصدر منه الا القسلا
ولا يجر منه فثبت لانه فساد في شئ ان يكون منصوبا من الخلق واما عن حجج فوجهم ان لا يتكلم واحد من
النفث ام الله تعالى ووقوع كل المصالح والعياد لله تعالى ايضا يلزم من ذلك نصب المعصوم لا سيما
بدونه بيت اما ذكره من في الكل لا يحصل الا من المعصومان التناصب للرئيس ما الله تعالى او غيره و
مسائر للاضطراب بجانب لا هو بغيره والكل فلا ينفذ في الانصب لله تعالى للرئيس في شئ من الله تعالى
غير المعصوم ولا من غير المعصوم يحصل منه ليجوز وفيما اتاة الفرض والنفث الكلي والاضطراب على قوله تعالى ولا
وقع الله الناس بعضهم ببعض فساد صوامع وبيع وصاوات ومسا جد يذكر فيها انتم الله كثير واجره لا يند
به الله يدل على الله الرئيس بعد النبي لانه حافظ للامجاد والالتفات في انظاره ومبعد عن المعاصي بعد
نصرها وذلك هو الامام لما تقدم من النص في قوله تعالى فاذ يبين الرشد من الغي وجعل الاسدلال بيان
ما سئلوا عليه شدد وصوابا في هذا الوصف لوجوب بانه واطهاره وتبرؤه من المظا وكذلك في الشرائع
في هذا الوصف لوجوب بانه واطهاره وتبرؤه من المظا وكذلك في الشرائع
المكلف مطلقا في الشرائع لا يحصل الاول ولا يحصل الثاني الا بالكل ولين في الكتاب السنة
وهو ظاهر لما تقدم من نص المعصوم في كل زمان وهو مطلوبنا لا يقال قوله تعالى انبأنا الكل شيء بانه في ذلك
نقول انه يحصل من الايمان علم يقيننا بحجج الله ومجازاته ومخبراته ومشركانه ولا يعلم ذلك يقينا الا الامام المعصوم
لا غير اجماعا فدل ما ذكره على ثبوت المعصوم في كل زمان حق قوله تعالى الذين آمنوا اتوا بخير من
الظلمات الى النور وجعل الاسدلال بين وجهه ان هذه عامة في الاوقات والظلمات ما اجماع واما الشرائع
فلو جره احدها اشراك كل ظلمة في هذا الوصف المقتضى الخارج والشرع بانه واطهاره وتبرؤه من المظا
الامتنان ومثاله انما يجمع معرف بالامم وقد بينا في الاصول في كل عصر في كل عصر في كل عصر

ان يكون الامام معصوماً ان كرم الله شأنا ومنه يفيض جمل طريق يحصل لذلك ان يكون المؤمنان وليس
 الا المعصوم في كل عصر **ع** قوله تعالى الشيطان يبعثه فيكم من دونه **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 هذه من غير ان يبعثه من دونه **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال هذه من غير ان يبعثه من دونه
 قول المعصوم لو كان الامام غير معصوم باللعنة وباللعنة وباللعنة **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 ولا شيء من غير المعصوم كذا في كل شيء من غير الامام بمصومنا الصالحين **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 وهو في معنى نص الامام اوله انما قالوا له انما اطعموا الله فطعموا الرسول واولي الامر منكم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 فلان غير المعصوم لما تقدم وقال تعالى انما الظالمين من انفسهم انما ان يكون المراد في كل قومة خصال
 بالفعل والثاني محال لوضع النص في عين الاول وهو المطلوب **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 من ظهروا منكم الذين آمنوا بالله واولي الامر منكم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 وهي موقوف على معرفة احكام الله تعالى في كل قومة **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 المعصوم انما كان لشبهه ان يحصل له باللعنة وذلك في كل قومة **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 الله الذين يؤمنون بآياته **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 وان يكون منصوباً من قبل الله تعالى لا لزم الاختلال في المخرج **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 موقوف على الايمان ورفع التراجع **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 من حيث اخرجكم هذا بنوقف على نصب النبي في كل عصر **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 في قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 منكم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 الا على الظالمين **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 وان المراد بالاصلاح لا يحصل الا من المعصوم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 ملائكة وبشر المؤمنين **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 ولا يبعث الا بغير المعصوم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 والاصلاح موقوف على معرفة اوامر الله ونواهيها **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 الثماني غير المعصوم قد ياربهم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 ولا هم يحزنون **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 الامام المعصوم في كل عصر من عظم النعم واثمها وبه يحصل النجا **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 رحمة الله اليكم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 مستحق في جنبها **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 الا في ولا يحصل الا من المعصوم **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال
 ما لم تكونوا تعلمون **ع** قوله تعالى ان الله يبعث في كل قومة خصال

التمس حقيقة فيجب هذه التمس فلا يكون قد نصبه الله تعالى لم يكن فلا يتم وبالله التمس بجعل الرسول
 وفابنه لا يتم الا بظاهرة معصوم بمقامه كل وقت فتح اوقات العدة الداعية الى انسا الرسل هو اعلام خطا
 الله تعالى فيقرب الى الخاصة ويبعد عن المعصية ويعلم الكتاب معانيه بهذا الى مجازاته ومولاه ومجازاته و
 مشركاوه يعلمهم حاله يكونوا يعلموا وهذا الداعي وجوده الى الامام والتقدير موجوده واذا علمنا وجوب الداعي
 والتقدير حكما بوقوع الفعل فدل على وجود الامام المعصوم في كل زمان **ص** قوله تعالى واشكروا له ولا تكفرون
 اربا لشكره حتى من كفران التمس وهو عدم الشكر فيجب ذلك وهو موقوف على معرفة كفيته وهو موقوف على معرفة
 الخطايات لا لغيره ولا يحصل الا من قول المعصوم انقرض الكتاب السنة لا يفيان بكيفية الشكر على كل نعمه **ص**
 المعصوم لا يوثق بقوله لجواز ان يكون ما يعلمه لنا انما خبر الشكر من باب الجواب فيجب المعصوم في كل وقت **ص**
 قوله تعالى نزل عليك الكتاب لعلك تهتدي به وانه لا يورثه ولا ينجب من قبل هدى للناس الى الهدى
 من انزال الكتاب لهذا به ولا يحصل الامعة معانيه ولا يتم فابنه لا يورثه ولا ينجب من امثال اولاده ونواهيته ولا
 يحصل ذلك كله الا من المعصوم انقرض اولادك على ثبوت الامام المعصوم **ص** قوله تعالى هو الذي نزل
 عليك الكتاب انما انما محكمات من ام الكتاب انما مشايات الى قوله وما يبدك الا اولوا الاباب لا سند لان
 من وجوه ان الناس منهم مفلد ومنهم مفلد المفلد انما يبيع المفلد والله تعالى فاذم من اتبع المشابهة منه ابتعا
 القصة وانما يباعنا وهاهنا منع من اتباعه غير المعصوم فيكون ذلك فلا يوثق بقوله فينبغي فابنه الخطاب فيجب
 للمعصوم حتى ينفذوا التمس اليه وبالله التمس انما تعاكم بعلوم ناديه لغوم مخصوصه منكم بكونهم وانما في العلم وهذا لا
 يعلم الا من المعصوم اذ غير لا يعرف حصول الصفة فيجوز المراد بالخطاب المشابه هو العمل ايضا ولا يحصل الا
 من الخطاب في العمل بالام من المعصوم فيجب لان الخطاب المشابه مع عدم معصوم يحرم بغيره يصح قوله بسنن لمحد
 منها اذ انما المجتهد يخالفه فيه ويضع بسبب ذلك الخط وعدم الصواب في الامم المعصوم ليوصل من العلم به **ص** انه
 يجب رفع الدين في فلو لم يرفع فينبعون ما تشابه منه ابتعا القصة ودمهم عن ذلك وهو بسنن ثبوت المعصوم
 غير في جميع لقول بعضهم على بعض كل منهم يدعي ان مخالفه لذلك ذلك هو القصة **ص** قوله تعالى لا يرفع
 فلو بنا الماد عدم الزنح اذ ينجب من الله تعالى فضل الزنح واذا كان الماد عدم الزنح بالكتابة ولا يحصل الا با
 المعصوم انما تقدم من التمس فدل على نصبه **ص** قوله تعالى الذين اتقوا عند ربهم الى قوله والله بصير بالعباد
 وجه الاسناد لانه تعالى تعاقد حكمه باستحقاق الذين اتقوا للتوابع الخاصة من العقاب بسبب تقوى في الاطراف
 اليها الا بالمعصوم كما تقدم **ص** قوله تعالى الصابرين والصابرين والصابرين والمنفقين والمستغفرين
 بالاسحا انما يعلم طريق ذلك من المعصوم كما تقدم **ص** قوله تعالى اللهم مالك الملك تؤتي الملك من
 تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعلم من تشاء وهذا من تشاء وبذلك الخبر انك على كل شيء قدير وهذا الله
 الملك بالانفاق فيلزم ان يكون معصوما لان تحكيم غير المعصوم فيجب ويسمى على الله تعالى الوجود ضدده وهي
 الحكمة **ص** فلان كنتم يحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وانما يعلم اتباعه بالمعصوم كما تقدم **ص** قوله
 تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم والاسحاق على العالمين وانما يحسن ذلك من الحكم مع عصمتهم من اول
 الى اخره فانما ان يكون مشا لا لا يفي الا غيرهم ولا لئمة وعلى كلا التقديرين فطوبى باحصل ما على اقل ان كل

الحمد لله

منام

المغرض

الفصل الثاني من كتاب الامامة في الغيبة والامامة عن طاعة من يجد عنه الله في سبيل
 عمله المطلوب مع انه لا يملك الاجابة على الامور من نفسه ط قوله تعالى وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم
 منها وذلك انما هو بخلاف الطاعة للغيب لا الطاعة للمعصية وهو الامام المعصوم في كل عصر وهو
 من قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين فلو لم يكن الله لعلكم تعلمون من هذه عامة الايات في الامامة والامامة والامامة
 يحصل الا ان يكون بيننا اولئك انما يحصل بقول المعصومين وهو المطلوب يا قوله تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا
 واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وانما ينشأ من اختلافهم عذاب عظيم في حق الذين واختلفوا في انما بينهم ذلك با
 في كل زمان اذ عدم الرئيس يوجب التفرق والاختلاف كذلك فيقولون انهم فتنين نصب المعصوم
 فان انتهى عن الاختلاف مع عدم وفاء السنة والكتاب بالاحكام في كل واقعة فيقولون مستخرج ذلك الى الاجابة
 التامع للاحداث المتخلفة والافكار وانما المتباعدة تكليف بالاطمان وهو محال لا يقال له ان ذلك من مح
 لا يارم لورس الاجزاء لا يلزم استلزام عدم المعصوم الى ان لا نقول اذا كان ما عدا عدم المعصوم صادق في
 في نفس الامر والحق في التحقيق لا ينافي في الحال فتنين عدم المعصوم للاستلزام وهو المطلوب ايضا فلو لم يكن بعد
 ما جاءتهم البينات يدل على طريق ظهور الاحكام والعلم فيها وليس الا من المعصوم في كل عصر كما تقدمت
 ميت وما الله يهدي ظلمات العالمين الامور براد على ما ثبت في الاصول وكلام الاشاعرة فلا يثبت في كتبنا الا
 في حال ان بار بطاعة غير المعصوم لا تفرق بار بالطاعة والعبادة والامام امر الله بطاعته فلا شيء من غير المعصوم بامام
 مع قوله تعالى انكم خير امت اخرج للناس تارون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله بقرآنه الام
 بكل معروف والتمس عن كل نكره فان يكون شأن الجميع من حيث هو مجموع او الى كل واحد والى بعضهم
 الاول محال فان الامم بعد ذلك جماعة في الفضل على الامم بكل معروف وكل احد والتمس كذلك والثاني محال ايضا
 لان الواضح خلافه فتنين الثالث هو المعصوم في كل عصر له من الكل عصير وهو المطلوب في قوله
 امته فاعلموا ان البينات لله اناء الله لهم فيجوز ان قوله اولئك من القائلين بقرآنه الامم بكل معروف والتمس
 عن كل منكر والساعة الى كل منكر في كل عصر لا يلزم تكليف بالاطمان وذلك هو المعصوم في كل زمان فاما ان
 انما في رواية كباية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونهم الا بالونكم خبايا الى قوله قد بينا لكم الا
 لعلكم تعقلون الاستدلال من وجهين احدهما انه في اتباع هؤلاء وحده من يتخذون انما واتباع من يمكن ان
 يكون كذلك فيمخون وفرومظنون فذهبا والجبيل في اتباع غير المعصوم كذلك فيجب ان اتباعه فلو كان ما عدا الوحي
 اتباعه يلزم التكليف بالصدق وهو تكليف محال والثاني ما قوله تعالى قد بينا لكم الايات ان كنتم تعقلون هذا اشارة
 الى نصب المعصوم في كل زمان انما ان من لا يستعمل محال ان يكون كذلك ليس الا من المعصوم كما تقدمت يدل على شق
 في قوله تعالى ان الله انما اولئك منكم قالوا امنا واذ اخوانا وعضوا على اعقابكم لا ملأ من القبط فل منوا بغيركم ان الله عليهم بد
 الصدق فدل على شق فوم كذلك لا يعلم باطنهم الا الله لا من باب لغيره بحد من اتباع من يمكن منه ذلك
 غير المعصوم كذلك فلا يجوز لاتباعه الامام يجب لاتباعه من قوله تعالى البين لك من لا يشعروا الا يكون للاتباع نصيب
 بل يكون لا الله تعالى وبيد من نصب غير المعصوم والاربطا عنه في كل ما يارم به الا يمكن جماعة الضدين في الضم
 في قوله تعالى هو محال في قوله تعالى والله والرسول لعلكم ترحمون والامام المعصوم لطف في هذا التكليف

فيقولون انما هو بخلاف الطاعة للغيب لا الطاعة للمعصية وهو الامام المعصوم في كل عصر وهو

ان كنتم

الايات

وضله موقوف عليه من جهة العلم والعمل كما تقدم تفرير والافضل تعرض هو على الحكم بحال ^{في} قوله تعالى وسأول
الى مغفر من ربكم وجن عرضها السموات والارض اعدت للمتقين ^{في} قوله تعالى ولله عتبت الحسنين الاستدلال بها من جهة
الاولان فانه من التكليف هذا الغاية والافاض المعصية طاعة الله وتكون عليه في حاله ولا يشترط ان يكون من
ان ذلك لا يعم الامام كما تقدم سمح ان خلافه على جهة التكليف لا يتعارض للمنافع بفضل الله تعالى
المرتبة من ذلك بعد خلافه على جهة التكليف كما يفهم من ان بفعله الله تعالى هو المعصية وهل يجوز من الحكم بقا
الفضل على الخلق وتكليفهم للمنافع لا يخلو في الامام المعصية والافاض هو من ذلك فذلك من جهة
التمويه والغشية البعد عن ذلك الغاية فذكر الامر هذا لا يجوز في الحكم ولا يتصور غافل في قوله تعالى وتعاونوا
شهدا والله لا يحب الظالمين هذا دليل على ان طاعة المعصية او طاعة الله تعالى هي التي يشهد الله بها هذا المعنى
الطاعة التي هي المعصية وبالمعنى فروع الطاعة اعني في المعصية يكون هو المعصية كما في قوله تعالى من يرد فوايل لخرة ثواب
منها وسنجره الشاكرين جلا لاسد لا لا يخرج والافاض من دون فعل سبب لثواب يحصل هو ظاهر ولا لا كان
تفضيلا فلا يكون ثوابا ولا ينافي من طريق يحصل العلم باستبائ التواب جزما وكذلك لا بد من مغفرة كفضيلة الشكر وسببه
انما يحصل من المعصية وانما ان فعل الطاعة موجب للتوابع الله تعالى اعني التواب من غير حصوله الا انما لا بد
من خلل المقترب للمعصية هو المعصية كسب الله تعالى فاعل محض ومنه تحقق لافاضه والافاض جيل لفعل ولا
الطاعة انما هو بفعل الطاعة في الامتناع عن الفجائع والمعصية طاعة الله لا يحصل بدونها كما تقدم
والله يريد بالاحسان او يحبه لقوله تعالى والله يحب المحسنين فدل على فائدة الادارة لولا انما يريد ذلك على سبيل اختيار
فيلزم ان يريد بالاطاعة او فوف عليها الامتناع الطاعة التي تقرب لمكلف الى تبعة عن ضيقه التي لا تبلغ الا
غيره خالق المعصية والامر بطاعته لوجوب الفدية والافاض استغناء الامانة او هو من ان افادة وقد تحقق انتفاء
وهو المطلوب كسب والله يحب الصابرين وجه الاستدلال ما تقدم في قوله تعالى والله مولاكم وهو خير النصير
الافاض المصالحكم ومشاكمه وانما يتم ذلك بخلاف الاطاعة او فوف عليها وهو المعصية او غيرهما فرب المعصية
وسببها من الطاعة فهو ضد الطاعة لا يحصل لو توف بقوله فتن في فائدة نصبة في المعصية وهو المطلوب قوله
تعالى ان افسلم وشارعتم في الامر وعصيتهم من بعد ما اذاكم فامتحون وجه الاستدلال انه ذم التنازع والخلاف
والعصيان وجعله سببا لشارع عدم المعصية مؤذ في ذلك موجب والمعصية من فعله تعالى فاوله بخلافه لكان الله
تعالى سببا في ذلك هو فوجي تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا بد من حسن حينئذ الذم لعدم الطريق البعيد للبعد
في كثير من الاحوال والامارات الظنون مختلفة وكان التكليف بعد الطاعة في ذلك تكليف بالاطاعة كقوله
تعالى فامتنعوا من الله ومنكم من يريد الاخرة وهذا الذي يريد الاخرة لا بد له من طريق موصول بيقين الوصول
به وليس الا الامتناع فثبت كسب الله ذو فضل على المؤمنين هو اما بالنافع الدينية او الاخرية او هما الاخير
الاولا فهو محذور بالنسبة الاخرى فلا يجوز الامتناع بالغاية المحذور مع امكان الدائم العظيم فحقق احد القسمين
الاخرين فلا يتم ذلك الا بالاطاعة لفرض البعد الذي هو المعصية فثبت الا انه يحسن الامتناع كقوله تعالى
انما من الامر من شيء مثل ان الامر كله لله وجه الاستدلال ان هذا يدل على ان ليس لهم امر وحكم في شيء بل الكل لله تعالى
يجوز ان يكون الامام مستدلا بهم لانه من اعظم الامور وانما طاعتها وعلبيتها المصالح الدينية فيكون لها

قوله

وهذا الخلف في صحة التوبة عن فيجود في وجه الازالة والله تعالى فعل ذلك في امر به حسن فلا يلزم
 كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب الامام المعصوم لا فانقول بل يلزم هذا فانه اذا فعل الحسن
 الذي هو غير واجب منه فعل الواجب لله تعالى حكمه وقد يتبادر وجوب نصب الامام عليه هذه الامور من باب
 الاصل وقد فعلها مع حكمه وعنايته وذلك الواجب هذا حال صدوره من حكمه حكمته لاننا هي وايضا
 اذا فعل الحكم في الغاية العامة لكل المعلومات القادرة على البعد اذا حصل امر الغرض كهدى فعله للتقريب
 التبعيد وهو ليس بعام لا يحصل منه ما يحصل من المعصوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل من هذا وهذا
 موقوف على المعصوم ايضا وجب الحكم ان يفعل نصب المعصوم ايضا وهو المطلوب من الحكم اذا قصد تحصيل غرض
 فعل ما يوفق عليه قطعاً لق ان هذه المنازع وهذه الشبهة وهو دعاء الرسول بلين بعقوبة استغفار امر
 عليهم ورحمة تامة لا يجوز تخصيص البعض بمادون البعض فيجب ذلك في كل عصر في تحصيل من الرسول لا في خاص
 الانبياء فلا ياتي به غيره ولا يحصل اليقظة الدائمة في الدنيا فلا بد من فائمه ومقامه متيقن متابع لثمة افضل عليه
 ولين ذلك لا المعصوم فيجب في كل عصر لن قوله تعالى ان الله يحب المتوكلين جبر الاستدلال بان التوكل
 لها فوائد نظرية وعملية وطائفة كل منها ما في الكمال والتفصيص انما النظرية في ان ربها اربع العقل الجواب في
 وهو انه من شأنه الاستعداد المحض في العقل بل الملكة وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات لا ادراك
 البدئية والعلوم الضرورية في العقل بالفعل وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الثابتة اعني العلوم
 في العقل المستفاد وهو حصول العفود البديهية والعلوم مشاهد عند ما كالصورة في المرء وهو غاية الكمال
 في هذه القوة والية اشار امير المؤمنين عليه السلام في طالع عليه الصلوات والسلام بقوله لو كشف النظام ان
 يبينوا اما العملية فانه هذا بل لظاهره باستعمال الشرائع النبوية والتواميد الالهية وثابتها تركيبة البنا
 الملكات الربوبية وثابتها المحلية التبر والصورة القدسية والتوكل لا يحصل الا بهذه وذلك موقوف على العصور
 لانما لطف الاقرب الى الطاعة المبعدة عن المعصية الموقوف على فعل المكلف به فيجب في تحية التوكل بدون فعل
 ما هو موقوف عليه هو من صفة لا يمكن من غير فيلزم فعله من الحكم فطعا فيثبت الامام المعصوم في كل
 لا يحصل الا ببلادة الاشياء نتيجة مادون الحق عن يسر لا يشارب تطويع النفس لادارة تلك النفس في الجسد
 فوه التحيل والوه الى التوهم المناسبة للامر القديس من صفات التوهمات المناسبة للامر السطحي في حجب ما يطفئ
 الشر للثبته اي تحبسه الا بتمثيل في الصورة العقلية فيبر عنه ولا يفعل من الامور الالهية وانما يحصل ابا التوهم
 الحجب في الحجب المفرد في الطاعة المبعدة عن المعصية وذلك لا يتم الا بالمعصوم كما تقدم وانما يحصل الاشياء ببلادة
 اشياء ابا العبادات المشفوعة الذكر والتفكير في الله لان الجاهل يجعل البدن بكتبه متابعاً للتفكير فان كان ذلك
 النفس متوجهة الى جناب الحق بالفكر في الانسان بكتبه متقبلاً على الحق والاصحان العبادات سبباً للشفاعة
 كما قال الله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون وبالعبادة تفجر النفس عن جناب لغو والجناب
 الحق بالوعود والوعيد وبالزجر والواحدة على فعل المعاصي والمدح على فعل الطاعات والتفكير
 وذلك لا يحصل الا بالمعصوم فان غير ذلك ان النفس لا يحصل لاعتناء عليه ولا يحصل الغرض منه بل عتاء
 وخطاؤه منفرد عنهم قبول قوله فيحصل ضد الغرض في الكلام المعبد للتصديق بما ينبغي ان يفعل فعما به

شخص

١
 شخص في كمال النفس اليه ليجعلها على القوي لا يحصل كون النفس اعتمادا على ما قصد فيها البهية الذي يحصل
 فالبهية على القوي لا اذا كان زكيا يعلم منه الصدق يقينا ويعلم منه عدم صدق ذنب منه فان وعظ من لا
 ينظر لا يجمع لان ضلعه يكذب قوله وذلك ليس الا المعصية وانما يحصل اليقين الفكر اللطيف بحمل النفس البهية
 الله ان مشيوع وقته منقطع عن التواغل الذي يات به معرضا عما سوا الحق فاعلمه جميع الهوى هو واحد وهو
 وحده الله تعالى الاخر وهذا لا يحصل الا بمعرفة طريقه بها والى ذلك الا بالمعصوم كما تقدم من التفرقة في ذلك
 الى المعصوم في هذه المراتب كلها وانما يقول ذلك فيقول قد وجد من الله تعالى القادر على جميع المقدورات العالم بجميع
 المعلومات ارادة التوكل في يد ما يتوكل عليه فان ارادة الشرط يستلزم ارادة الشرط مع العلم بالتوقف استحقاقه
 المتأخر فيجب بل المعصوم في كل زمان لو وجد الفقد والذم في انتفاء التصانف فيجب جود الفعل في العلم ان القوي
 الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات الا فاعمل الحيوانية في الانسان لا يمكن لها طاعة القوة العقلية ملكة كانت
 جنة لهم غير تاضئة وعواشها نارة وغضبها نارة للذم فجميعها القوة الخبيثة والمثوبة البهية
 بذلك انه واجب بنادي لها من الخواص لظاهرة نارة في ما يلاهما فالحق في ذلك بمختلفة حيوانية بحسب تلك
 الدواعي تستخدم القوة العاطلة في محسب رادها فان تكون هي اماره تصد عنها افعال مختلفة المتأخر في العقلية
 مؤتمرة عن كره مضطربة اما اذا امتنعها القوة العقلية عن التيارات والتهورات والاحساسات والافعال
 الشهوة والغضب اجبرتها على ما يقضيه لعقل العلي بحيث صلواتها من اماره ونشأته يهتدي ولا يصدر منها افعال
 القوة الغضبية والشهوتية من انفسا كانت العقلية مطمنة لا يصدر عنها افعال مختلفة المتأخر في القوي
 باسرها مؤتمرة صالحة لها وبينها الخاتبة في حالات بحسب سببها اعمد لها على الاخر في تتبع الحيوانية فيها اجبا
 هو اها غاصبة للعاقلة ثم تندم فتلوم نفسها وتكون لوامر وفد جلا في العقل الحكيم ثم يهتدي هذه الانفس في هذه
 الاساطير اذ عرف ذلك فتقول قد ظهر فيها تحقيق ان النفس المحسنة هي التي لا يصدر منها ذنب صلا واعتمادا
 صحيح يقينية من باب العقل لتسقطا فيجب ان يكون نفس الامام من هذه لانه هذا القسم موجود وقد جازا
 به فيجب ان يكون غير الامام مع وجوده ولان الامام في كل عصر واحد خصوصا في غير المعصوم فابده الامام
 منع النفسين الاخرين عن متابعة القوي الحيوانية وحملها على مطاوعة القوة العقلية العملية في كل وقت
 فلو كانت نفس من احكام النفسين ما الاولي والثالثة لكان في حال غلبة القوة الحيوانية على نفسه لا يحمل
 النفسين الاخرين على مطاوعة القوة العقلية فيجوز ذلك لزمان عن فائدة الامام وهو يفتننا ذكرناه
 من وجوب حصول فائدة في كل وقت لا مستحالة الترجيح بل مرجح وجود المقتضى في كل وقت وايضا فان هذا
 جاز ليس في زمان واحد بل في ازمته منع دة واذا الخا خلقا معا عن فائدة الامام وغايشه جازا خلقا معا عن الامام
 اذا انتفا غايشه بوجوب ترجيح انتفاه فيجوز في كل زمان لاستحالة الترجيح من غير مرجح هذا خلف فيجب ان
 يكون نفس الامام القسم الثاني فيكون معصوما وهو المطلوب ثم يراضية النفس عنها عن هواها واورها
 بطاعة مولاهما واكملها منع النفس عن الهفات ما سوا الحق تعالى ورضا الله تعالى في جميع الافعال والقوى والادوار
 وحملها على التوجه اليه تعالى لئلا يبال عليه ولا يقطع قيا دونه ملكة لها ولما كان الامام حاملا لانا على
 اوجب ان تكون هذه الرضا التي هي كمال الرضا له وذلك هي لغضنه ما العلة في عدم امله في ذلك

نظام التوقع انما هو معقول لعدم العصمة فيكون نظامه صلاحا تاما هو بالعصمة لكن الامام هو النظام
للتوقع والمحافظة لا خلافا في المصلحة فيكون ان يكون معصوما اما افقدت في علم الكتاب لكلام واما ان
فان اخلال نظام التوقع انما الاكتمال في الطبع بانه لا يستعمل في امر معاشه وهذا بل لا بد من معقول فيحتمل
الاجتماع وتدعو القوة الشهوية والغضبانية الى الجور على غير موقع بذلك المخرج المرجح بخلافه لا اجتماع ولا كفاية
نظر في الشرائع فان ضعف العقول يستلزم اخلال النظام في نفسه عند سبيل الشوق عليهم انما يحتاجون اليه
بجسب الشخص فيقدمون على مخالفة الشرع واهل التواب يستعمل العقاب لا في نظامه صلاحا تاما هو
من العصمة وهو المطلوب ما صح فان فائدة الامام ذلك لا في التوبخ الا في غيره وهذا النظام هو سبب اللذة
منها هو انية ومنها عطفية اما العيون انية فكما يستلزم بالقوى الشهوية ككيفية العضو والذاتين بكيفية الصلابة
سواء كانت من مادة خارجية او داخلية في العضو غير سبب راجع كما يستلزم بالقوى الغضبية ككيفية النفس الحيوانية
في صورة غلبة ما في الغضوب عليه كما يستلزم بالقوى الباطنية ككيفية الوهم بصورة شيء بهجوه ان يكون
شيء فذلك في سائر هذا وكلها كما ان جوارحه مختلفة وادراك جوارحه متمايزة بل هي بالذات
والجوارح الغافل ايضا كما ان ذلك وهو ان يمثل في ما يستلزم من الحق الاول بقدر ما يستطيعه لان نحل الا
عليها هو على غير ممكن للبشر بل غير الله تعالى في علمه من صور مختلفة وادعائه العجيبة اعني الوجود ككلها في
خالها من شواهد لظنون والادغام فاذا عرف بذلك فقول ان النفوس البشرية اكثرها مصير الى محصل اللذة
الغضبية الحيوانية اكثرها بل بعضها مسخرة او فائتها بعضها محرم بعضها مباح والمباح منها انما ايج على جهة
بمحس لا يقع من اعوجاج بل نظام ولا في الوعد بالذات والالزام الاجل فان كثير من الجهل بهل ذلك في محصل
فالبدن من ريش في كل عصر بل ان النفوس البشرية في عدم تلك العدل والوسط في هذه الذات وبغير من الذات
الطبيعية ولا بد وان يكون موثوقا من نفسه بان لا يبعد في العدل ولا يأخذ من الملائكة الا ما ايج لها الا في الا
سبب الشري النفوس المتأثرة على ما يحسن لا يجوز ان يكون لها فيكون باوعد لانه على ذلك في شياخ وشيخ
في غير فائدة في كل قوة فلكل الا انها السبعة لا تملك ان تملك محس واحد تلك كما ان النفس الانسانية
الاشياء في حصول كمالها لا تملك محس واحد وهذا في قوا لطيف عظيم ومنافع لا تقاس في شيء غير هذا
فقدان الاشياء وعدم التملك بالجهل في شغل النفس في الملائكة الحسية واهلها الشرائع الا في فلا لطيف اهم من
الهيال والبعد عن اضدادها فان اضدادها اذا كانت موجودة كانت النفس شغلة في نظام يحصل لها ادع الى
ولا التفت الى انها الكمال مطلوب في نظام لا في الامام والالزام نفس نفس في قوا لتعاضد الا في في القوا
من امثال الاداء والاهلية والامتناع عن التواهي الزاينة قوا التواب لو بد يكون ما الامر عند كفاية اخرى
او وجود كوجو الامور المضادة للكمال ان منها هو استغناء عن كل واحد منها اما محسب لقوة النظرية
اما محسب لقوة العمالية فيصير انما الالام يكون محسب في القوة النظرية الثالثة ما يكون محسبها
في القوة العمالية ولا يكون بسبب ذلك عذاب الثالث ما يكون لوجو امور مضادة راسخة محسب لقوة النظرية
وهو يكون سببا للعذاب لا في الرابع ما يكون في امور مضادة راسخة في القوة النظرية الخامسة
الامور الراسخة في القوة العمالية السادس من غير الراسخة محسب في القوة العمالية فاسباب قوا التواب وحصول العذاب

لا في

والخشية والامتنان عظيم فاذا انتفى الداعي وجد انشا منفع الفعل وهذا معنى العصمة من الناس
 العلم بالله تعالى وحضورهم وعدم اشتغالهم عن الجنب لا يحرى على ثلاثة اقسام ^{التي} لا يشعور ولا يخطو
 التي لا تشعور لانها لا تشعور على قدر ما لا يمكنه لا يغفل عن امر فان ذلك لا يكون الا في حق الله تعالى والحق انما لا يمكن
 للبشر وهذا هو صاحب الحق المظهر لله تعالى الملقب بالهداية المدة الممكنة للبشر ولقد نبه على ذلك في
 اللذان تنفون في القوة والضعف بحسب ذلك الموثر من حيث هو موثر والموثر انما هو محسب له فاذا كان له
 الكمال الذي لا يشك في كانه موثرا على جميع ما سوى ما اذا كان المعرف به انما كانت اللذة به وبطاعته أقوى للذات
 ويكون مثمر أعز من غيره فإذ لا ينفصل عن ذلك معصوما فطعا لجم المراد بينهما لا يشك في محسب الغير من
 مدبره او البعد عنه والحاج الى الامام انما هو الاول والثالث لان المنفعة للمعاونة الخارجة على طاعة المبعوث
 عن معصيته وغيره من الشائبة فلا يكون الامام منهما الا انه يستغن عن غيره ولا يشك فيهما مستغن عن غيره
 من الشائبة وهو المطلوب كما نقل من حاله عليه السلام في الامام الذي له الرئاسة العامة وحكم العالمين
 وان يجمع فيه اربعة اشياء ان يكون نفسه كاملة وان كانت في الظاهر ملحقه بجلايد لا بد ان تكون في نفس
 الا وقد خلعتنا ونخرجت عن القواب خالصا في العالم الغد به وب ان يكون لهم امور خفية ومشاهدة
 لما نخرج عن اذكاره الامور وتكمل عن شأنه الا ان ايتها جانيهم بما لا يحسن ذلك لا اذن سمعت كما قال تعالى
 فان علم نفس ما اخفى لهم من قرة اعين تجم امور ظاهرة عنهم في اكمال واكمال يظهر من قواهم وقاعلم ان ايات
 مخفية لهم من جلالتها ما تعرف بالعبارة والكراما كطلع باب خجرتا ظهر لا ايات على يد واعلم التسليم واخباره
 لم يثبت كذا الكتاب صاحب الزمان عليه السلام بذلك ليدل على اجماله في ذلك فليس الا في ذلك فليس الا في ذلك فليس الا في ذلك
 الى هذه الآية في الدوام ان يكون منها او اما التخصيص اما الاول فان لا ينشئ بالذات الجسمية والقوى الشهوية
 الغضبية ولا ينفك لها في حالها يمكن من اعتماد العدل المطلق في جميع احواله وانما الحناج الى الشائبة يكون
 من قبل نظرية الطبايس الغضبية المنظمة فيعرف حكم الله في الوفايع جز ما لا يعلم التواب العقاب المجازاة
 خاطره عما بعد عن امور الآخرة بالكلية ليكون مقربا اليها وانما الحناج الى الثالث لان الامام هو الكامل التكميل
 انما الحناج الى الرابع للعلم بصدقه وعصمته وطاعته في العالم فانه لهذا الطوع اذا انقر ذلك مقول في تحفظ
 هذه الامور كان الامام معصوما فطعا لان عدم العصمة اعني صدور الذنب الخطا انما هو للرجوع القوي
 الشهوانية والذات الحسية على الامور العقلية فلا يكون قد حصل الى الاول عدم العصمة من عدم هذه
 واذا ثبتت هذه الاشياء ثبتت العصمة حكايته **وهنا** يقول محمد بن الحسن بن ابي اسحق
 في ترتيب هذا الكتاب ترتيبه الى هذا الدليل في حادي عشر جازي الاخر سنة ست و مائة وسبع
 اذ وبما يحسن خطه ان هذا خطا في الاصلح في السابل البرهانية فتوقف في كتابته فرائد والدي عليه السلام
 تلك الالفة في المنام وقد سلا في السوان وصالح في الاخران فبك بكاء شديدا وشكنا له من فلة السان
 وكثرة اللعان وهبل اخوان كثرة العداوة واذ الكذب البهتات حتى اوجب في لك الجلاء من الاوطان المراد في
 ارجائه اذ وبما يحسن فقال في اطعم خطابك فقد قطعت طبا فلي قد سلمناك الى الله فهو سند من لاسند له
 المسئلة بالاحسان انك ملك عالم عادل فادرك الامور التي قد عرفت وعوض لاخرة احب اليك من عوض الدنيا

في حادي عشر جازي
 الاخر سنة ست و مائة وسبع

باجتماعها من ذلك قوله الا انما لا يمكن ان يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 عنه لانه لو جاز انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 وانما يعلم بانها انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 يستحقها يحصل بها القوة البدنية من الله لا انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 يتخذها مستحق فان حصلها كان على سبيل العبد والشرع والتابع به وليعلم الناس بانها انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 لا يخرج ذلك فيستحيل الشوق منها لانه لو انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 معصوما في الامام كالمعصومين من الله تعالى ليعين البصيرة في كل شيء وخشيته منه كاملة واذا اراد
 لمضاهية في كل حال جازمه ولا يمكن انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 فيستحيل منه الاخلال بواجب فعل فيجوز انما لا يكون لها في الدنيا والى انما لا يكون لها من العلم بانها انما لا
 الله تعالى يجب ان يكون في الغاية بحيث لا ينقص كل شيء بالنسبة اليها وتكون راجعة على الحق لانه او مطلوب او
 او مضى صنف في جميع الاوقات الواجبة بحسن الحكم بحكمة الارطاعه وجعله مغربا الى الطاعة ومعبدا عن
 المعصية وحافظا للعهد التام فيحصل ذلك لكرهه التامة للمعصية والارادة الجازمة للواجبات فلا يحصل
 شوق الى شيء من المعاصي الا ارادة لها بل وجد الصافات فيستحيل فعلها فيكون معصوما في الامام كالمعصومين
 شيئا الا لظهوره وان لم يكن ملاحظا للاعتناء بفسخ له فيخرج من عالم الزعم الى عالم الحق ويستغفر به عن بعضه
 حفظ العهد وذلك بوجوب صاف عظمها عن المعاصي فيكون معصوما في الامام يكون سره وراه محقا وانما
 جانب الحق لا في الكمال الا في حيزه من امر الكل فيعتبر في فعله الذات التي لا تستحقها القوي والشهوة والضعف
 والذات لبدنية ولا يحصل له شوق وادارة الى المعاصي البتة فكل الامام منوجه بالكتابة الى الحق عز وجل لا
 نفسه لان حيزه في حفظها القدس لانه الرئاسة العظمى امور الدين التي لا يكون كمال في الكمال الا
 لتفوقه في كماله عن منابغة الانفس منو ليعجز في فضل الامر فيستحيل راد المعاصي والشوق اليها منه ويستحيل
 الواجبات فيكون معصوما في الامام لصفاته التي هي بينه وبين غيره من جميع ما يشغل عن الحق باعبائها فان
 آثار تلك الشواغل كالميل الى الفناء اليها عن ذاته تكسبها بالبرق عما سوى الحق والاضطراب في ترك التوجه الى
 لا اجل انما فاذا انقطع عن نفسه اتصل بالحق في كل فائدة لا تنسبها الى قدرته المتعاقبة فيجب له فداء وكل علم لا
 له في علمه لانه لا يعجز عنه متفادرة ولا اصغرة ولا اكبر فضا فادرة الحق بصره الذي به يبين سمعته الذي به يسمع
 وفدرة التي به يفعل بها والعالم الذي به يعلم منه تعظا بروج شيء منها عن رضائه تعالى لانه الامام يجب ان يكون له
 الكمال الا في حيزه في الامام حاله ان ان تكون القدرة بحيث لا يشغل بالحق على الاثبات في غير ذلك
 الا في حيزه فيكون فاعلمها سواء كان فعله على علمه لانه اذا اراد ان يخرج نضل منه فصدوا وفاء
 الله تعالى ان في القوة بالامر بتبع الخاسرين فلا يكون الامور الخارجية شاغلة اياه عن الحق لانه
 الخلق في حق فداها هو من الحق بملاحظ لجنابه هذا اعظم الصوائف عن المعاصي مستبلا لاهتمام
 الناس بانهم لا يكونون عن تقية جواد وكيف لا وهو بمنزل عن محبة الباطل وصلاح وكيف لا ونفسه
 اكثر من ان يجر جهاز له في شقاء الحق وكيف لا وذكره مشغول بالحق فيلزم من ذلك فهو للقوى

في الامام

في الامام

في الامام

في الامام

والأمر يمكن شيئا أو الغضبية ولا الأمر يمكن صفحا أو المحبة والأمر يمكن نسا للاختلاف فلا يجد من هذه
مقتضاها فلا يجد من مقتضى لأن الذم فيه حيدره هذه القوية لأغلب شئ الإمام لا يفتى في القولية
والشبهة في وقت ما والأمر لا يكون غير ذلك الحال إذا لم يفتى في فصل من هذه الجهة لكن إماما أفضل من كل
الحال الأوقات من كل الجهة أو فاعل المعاصي لأجل أنه لا يفتى في ذلك الحال فلا يفتى في ذلك مع من حجب
الحق فلا يفتى من الإمام بفعل المعاصي الإمام دائما في نفسه من وجوبه الكلية الطلب الحق والصواب في
الإشياء والأمر يصلح للعدل في كل الأوقات فلا يفتى في القولية البتة المعاصي لذلك لوجوده ههنا في
التفتيش في صدقها فلا يمكن حيدره في شيء أصلا ولا يفتى في الطلب هو المطلوب شئ قوله تكاد يفتى في الله
نفسه إنما يحجب بغير إمام الأحكام في كل ما فيه من التفتيش في كل عصر كما تقدم فغيره شئ قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا الناس لا تقوا الله من جملة الشبهات اعتمادا قول غير المعصوم فلا يجوز
تكميله بطاعة الله أو ما لا تقوى وفوقه على المعصوم منه يحصل الجزم بالأحكام والأمر بالشئ مع الإخلاص في
الدين من من خال الأمر لا ما مور لا يحسن من الحكيم لأنه بفضل الغرض تكليف بما لا يطاق من شئ والله الذي
شاء لو شئ به والأحكام أن الله كان عليكم ربيا هذا يدل على وجوب الأمر في كل الأحوال لأنه تعالى في شأن
هو عيان عن الأمر بالتقوى فضلا لصواب في كل الأحوال والوفاة ولا يفتى في ذلك بدون المعصوم أو غير المعصوم لا يفتى في
أصول في كل الأحوال شئ قوله تكاد يفتى في الحجب بالطبعية الدليل على مقتضاها أن فعل المعصوم في
منازلة الحجب بالطلب أن هذا التفتيش في الأحوال والوفاة والأمر من الإيمان وهو أجامح شئ أو غير
المعصوم بل بالباطل يشبه على الناس في الأمر عن الضم الظنون واجب اعتمادا قول غير المعصوم يفتى في
بأن الحجب بالطبعية فيمنع قبول قوله فانقر هذا القول هذا الأمر ينزاع نصيب المعصوم فيجب أن ينظر في هذا الأمر
بأنه لا يفتى في غير المعصوم لا يفتى في قوله في الأمر في كل العام يجب قبول قوله دائما يفتى في شئ من غير المعصوم إمام
الإمام ما دام في كل الواجبات الشبهات وكل من كان كذلك فهو معصوم يفتى في الإمام معصوما الصغرى فظاهر
الكبرى فلا فرق كله الأمر لكل في كل الواجبات والحوادث خصوص في الأحكام الشرعية فانه يفتى في الأمر الصغرى فظاهر
أما الذم فلا يفتى في غير المعصوم لا يفتى في شئ من الظاهر لله الله تكاد يفتى في القول طاعة والله لا يفتى في القولية
قوله تكاد يفتى في طاعة الله ورؤيته بدخله جنات مجرى من محبة الأفاضل الذين فيها وذلك القولية العظمى طاعة المظفر
أما المحصل من المعصوم لا يفتى في طاعة الله في كل الأمور مطلوب لله تكاد يفتى في الأمر من المعصوم يجب عا من يعصيه الله
ورؤيته يفتى في حدوده بدخله نار أخالدا فيها وله عذاب محبب لأصلح للأمانة ولا يفتى في الأمر يعلم أن هذا الصفا
منه ليس إلا المعصوم لأن الأمر عن المعاصي لا يعلم الأمر المعصوم فيجب الاستحسان طلب الشريعة مع عدم الضم والشروط
من غير محبب قوله تكاد يفتى في الله يفتى فيكم ويهدى لكم سنن الذين من خلكم ويؤوب عليكم والله يعلم حكمكم وأبوابكم
أمرهم كما تقدم فيجب شئ قوله تكاد يفتى في الذين يفتون الشهوات أن يفتوا أميا أعظم هذا صفة ذم ومنع عن
اتباعهم لأنه لا يفتى في الشهوات فلا يجوز اتباعه طاعة الظاهر الضم الظنون والإمام يجب اتباعه لا شئ من غير
المعصوم إمام عا الإمام لا يفتى في غير علمه لا يفتى في الأمر لا يفتى في الأمر لا يفتى في الأمر لا يفتى في الأمر لا يفتى في الأمر
هو على نفسه هو ظاهر لأنه إذا كان يفعل الذنب لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية

لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية لا يفتى في القولية

[illegible]

يصح ان يكون ما قام قوله تعالى الذين يعجلون وبارون الناس النحل ويكنون ما اناهم الله من فضله لا يجوز
الابعاد كل من يمكن هذه الصفة فيه وهو المعصوم فلا يجوز ان يكون ما قام قوله تعالى الذين يعجلون ما هو الله من فضله
الناس هذه صفة ذم ومنع من النجاسة غير المعصوم بمقتضى ذلك فلا يجوز بقوله ولا يصح فعله فلا يصح الامام
قوله تعالى من يمكن الشيطان له فربنا فاشركوا به في المعصية والنجاسة فاما ما قام قوله تعالى الذين يعجلون ما هو الله من فضله
عن حجب لا يخرج عنه فلا يصح الامام له فعل الشيطان وازالة افرانه وغير المعصوم لا يصح له ذلك
يصح للامامة من قوله تعالى ان الله لا يظلم شعاع ذرة وجه لا يشك ان الامام يحكمه الله ولا شيء من غير
المعصوم يحكمه الله بل لا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر فظاهر اما الكبر فلا ان الحكم القاطع ظلم ولا شيء
من الظلم بغيره من الله تعالى الا في الاشياء من غير المعصوم يحكمه الله صلا الامام امر الله تعالى طاعته في جميع احواله
ونواحيه لا شيء من غير المعصوم امر الله بطاعته في جميع احواله ونواحيه فلا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر
فلا يات بها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وهو ما في جميع الاوامر والتواهي انما هي
لنواهي المعطوف والمعطوف عليه العاقل فالطاعة هنا المراد بها في جميع الاوامر والتواهي فيكون في اولى الامور
واما الكبر في فلا يشك ان الطاعة في جميع احواله واولاه ونواحيه ظلم ما هو من هذه الآية لا مضاهاتها السلب
الكل وهو ينقض الموجبة الجزئية صحت قوله تعالى ان ذلك حسنه ايضا عفاها ويؤت من لدنه اجر عظيم اما
حيث عظم على فعل جميع الحسنات واما يعلم من المعصوم كما تقدم فيجب حجب الله تعالى عن مريد الفعل الحسنات من العباد
انما هي بالمعصوم كما تقدم من انه لطف بوقوفه على المكلف به عاينه ومن فعله تعالى في قوله والا لكان نقضا
للعرض كذلك قوله تعالى فليكن ذاجنا من كل امة قبلة وجنا بكم على هؤلاء شهادتهم الحجرة عليهم والقرص
ينصب لامام المعصوم في كل زمان لانه الطريق الى معرفة الاحكام الشرعية وامثال الامام الاية فيجب حجب
قوله تعالى الذين كفروا وعصوا الرسول واولي الامر منكم عن الله هؤلاء الذين كفروا واولي الامر الذين كفروا وعصوا الرسول
هذه صفة ذم ونقص لا يجوز اتباع من يعصى الرسول وغير المعصوم يعصى الرسول فلا يجوز اتباعه فلا يصح الامام
صلا هذه المحرم على الاحرار من مخالفة اوامر الرسول ونواحيه ذلك وفوق علمه فيها بالتخفيف وبعض البهين في
الامر بالمعصوم فيجب له الاستحالة التخييرية انما من الحكم وعدم نصب لطريق اليه صحت كلف الله تعالى هذه الامور
بامثال اوامر الرسول ونواحيه والمعصوم لطف فيها فيجب ان يابتن في علم الكلام ان التكليف بالشئ فيسأل من فعل
واللطف فيها الذي هو من فعل المكلف فيبنا ان الامام المعصوم لطف بوقوفه على المكلف به الواجب فيجب
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تفرجوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية لا يجوز اتباع من يحفل
فعل ذلك منه وعلم المعصوم كذلك فلا يجوز اتباعه فلا يصح الامام له صلا الامام هذا في السبيل فيسأل ولا شيء
غير المعصوم هذا في السبيل فيسأل لا شيء من الامام بغير معصوم اما الصغر فظاهر لان الامام لا يقرب الى الطاعة
والتباعد عن المعصية وهي له ذم واما الكبر فلا يشك ان فضل السبيل بامر بالابتن الى الطاعة وببعد
المعصية وقوله تعالى اولئك الذين لو انهم لم يزلوا في الضلالة لم يهدوا انفسهم الى السبيل
الاستدلال ان الامام يوجب الصلوات عن ضلال السبيل فيمتنع عنه ذلك الا لم يحرم بقوله ولا يعتمد على امره ولا
دخوله في هذه الآية وهي تنفي الاحرار عن اتباعه فتدبر فابتنه ولا شيء من غير المعصوم كذلك لان ذلك لا ينافي

ذلك والعصمة الواجب لمنعه من قبله فيكون ذلك ممكنا فيه هذا الكلام في الجزء الأول من كتاب لا فتن لفان
بين المصدق والمبين وبالأول في الثاني المائة الثالثة من الألفاظ على عصمة الأئمة عليهم السلام بفتح من فوق

مصنفه حسن بن يوسف الطوسي في المطبعة في الشيراز

ربيع الأول سنة ففتح وفتح

سبلا بنون

وخرج من تبريز بعدد محمد بن الحسن بن يوسف

المطبعة في سادس جمادى الأولى سنة

وعشرين وسبعا بعدد وفاء المصنف

اعلى الله مقامه

الجزء

الثاني من

كتاب لا فتن لفان

بين المصدق والمبين

تتم

المستعار

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثامنة من الألفاظ الدالة على جوب عصمة الأمام عليهما السلام

فوله تعالى الله اعلم اعدائكم وجه الاسناد لان اعداء لا يكونوا اعداء وكل غير المعصوم محتمل ان يكون

عدا فلا يجرى بكونه هاديا ولا يباين كل امام يجرى بكونه غير عدو بل يعلم انه هاد وانه ولي فلا شيء من غير المعصوم

بامام وهو المطلوب ففوله تعالى وكفى بالله وليا هذا يدل على غاية الثقة واسمها الايمان والاطاعة المقوية

الى الطاعات والمبعدة عن المناجعة لا يحصل الا بالمعصوم وكيف يتحقق من الحكيم انه يرضى على الله والولي

هو المستصحب في المصالح ويخفى من اللطف العظيم الذي هو المعصوم الذي به يحصل النجاة والاخرية والفلاح

العقاب لتتمد وبغيره تصح التصوات من الخاطيء فوله تعالى وكفى بالله نصيرا وليس المراد في امور الدنيا لو حذرنا

اجماعا بل ما في الآخرة او فيها وانما يتحقق باعطاء جميع ما نوقف عليه لانفعال الواجبة وترك المحرمات من الاطاعة

والفرائض خصوصاً التي من فعله ولا هاد بذلك المعصومة لانه فهم غير مقامه كل نصرة محذرة في جانب جعل

المعصوم والدلالة عليه في المراتب الذين يتركون انفسهم بالله بتركهم من يشاء وجه الاسناد لان نقول وكفى

بها تطهارة وكل ذنب جبر فلما ان يكون المراد ان كونه من بعض الذنوب الكلام مشترك فيه ولا لا يفتى من كونه

ان يكون من كتمان وهو المطلوب لا يفتى في ان يترك الله غير المعصوم فوله تعالى من الناس حبا لله وان من

الناس والبين الفناطير المظفرة من الذهب لفضله والفضل والله عنده حسن الباب هذه صفة ذم بفضله النعم

التي لا تصف بها وكل غير المعصوم منصف بخلاف ان حب الله والافناطير المظفرة مجبول في طبيعة الا

التي لا تصف بها وكل غير المعصوم منصف بخلاف ان حب الله والافناطير المظفرة مجبول في طبيعة الا

فلا بد من

بعضها بالعبادة
بعضها بالعبادة
بعضها بالعبادة

ولا بد من العقل الذي هو مناط التكليف فهو ضرورة ما فيه فلا بد من رتب من اضع وما في ذلك وان لم يكن معصوماً
 كان من هذا القبيل فلا بد من العقل الذي هو مناط التكليف فهو ضرورة ما فيه فلا بد من رتب من اضع وما في ذلك وان لم يكن معصوماً
 الا انها حال الدين فيها اذ رواج وجه الاستدلال ان التقوى في كتاب الطريقة القويمة بقايا ولا يعلم الا من المعصوم
 لما تقدم نظيره عتبة شرح التقوى موقوف على الفرق بين الطاعة والعبادة من المعاصي وهو المعصوم فيجب طاعة الله
 بفهم من هاتين الايتين ان الله يحصل بركة ما تزين لهم من حب لثوابات الحق ولا بد من القوة العقلية التي
 هي مناط التكليف في الثاني هو ظاهر فلا بد من مانع للشهوة وهو الامام المعصوم لما تقدم في التقوى لطيفة
 التي لا يتخللها معصية الله موجودة بهذه الابد والبقاء في العصمة يا والله بصير بالعبادة والاستدلال انه لا بد من
 الجرم بعبادة الخصال الامام وعدم اخلاقه فيمنع من الشرع ويتقن هذا في حاشية كماله لا خلاف ولا يخلو
 الا الله تعالى فان هذه الامة مضية للحجرات اخلافاً من جعل طريق العلم في ذلك وليس الا المعصوم فيجب
 عصمة الامام بين قوله تعالى في الايتين والصادقين والطائفة والمؤمنين والمستغفرين بالاسحار
 وجه الاستدلال ان هؤلاء ثبت لهم صفة المدح الطول والاما فالامام الصادقين والصادقين الى اخره في المعصوم
 او في جميع الاحوال عن المعاصي وعلى جميع الطاعات والاولى باطل الا لم يثبت لهم المدح الطول والاما فالامام
 فيه فلا يوجب تخصيص المدح والثبات هو المعصوم فيثبت فيستحيل ان يكون الامام غيره وهذه الامة
 في الازمنة فلا يتصل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بما
 بينهم وجه الاستدلال ان اختلفت كفر وفد وفد في معضات في فتم فيهم ان كل اختلفت فيهم بعد العلم بما
 بينهم واتما يتحقق ذلك لو كان لهم العلم طريق وفد يتبادر وجوب المعصوم في ذلك الطريق فيلزم ثبوته
 ليس لطفاً اقل من اطهرهم بل قوله ووفيت كل نفس ما كسبت هم لا يظلمون ان المعصوم من ذلك التحذير من
 فعل الذنوب والامر بغيره على فعل الطاعات ولا يتعمد الغرض من ذلك الا بالمعصوم لما تقدم من كونه لطفاً في
 حصول الغرض من التكليف عليه فيجب به والا لزم نفع الغرض في انما يحسن مجازاته على فعل الطاعات فيجب
 فعل جميع الشروط التي من قبله كما لا يمكن التام في سبب المعصوم فبذلك لا يحسن في القوة الشهوية والغضبية
 ليس بافقد رتبين لنا وابدائها ان لا تولاها ان لا يكون في التكليف كلفه ومشقة وكان الفعل والترك معاً
 بالنسبة الى القدرة ولا مرجح لفعل الطاعة الا انها اذا انتفيا كان فعل الطاعة فيجب وكشف الشئ في رتباً
 من المنع فلم يحج الى التحذير التام والترك الوافر الا انها ما فاضت الحكمة خلفها والعقل لا يفرج في ترك
 مقتضاها فانهما اغلبا اكثر الناس طاعة كثير من الناس للقوة الوهنية اكثر من طاعتهم للقوة العقلية فاولاً
 وجود شئ في رتب في رجب ترك مقتضاها كان فعل مقتضاها في رتب من الانجاء والا كراهه فاما كان يحسن
 العقاب على فعل المعاصي وليس للمعاون للعقل قوه داخلية بل الابد وان يكون خارجاً وهو الرئيس لا بد من الاستدلال
 وان يكون خارجاً من الامور التي يمكن من دفع شهوة بقوة العقلية وتكون القوة العقلية فيه واقية بذلك
 وذلك هو المعصوم لوجود المانع من فعلها ومع وجوب المانع لا تأثير للسبب في لولم يكن معصوماً كالشهوة
 الشهوية غالباً فلا يصلح المناقبة في حق الناس على ثلاثة اقسام طرفان واسطة امن فوثة العقلية واقية في
 القوة الشهوية بحيث لا يبرح مقتضى القوة الشهوية وفيه بمنعها دائماً من فوثة الشهوية غالباً فاما

[illegible]

عَمَلِكُمْ مِنْ سُوءِ أَعْوَانِكُمْ
وَبَيْنَهُ أَمْدًا بَعِيدًا

بواجب يكون باطنه من كرم الملكات الربوبية ونفسه مشبهة بالصورة والقدسية هذا هو الفضل الذي يجب بحسن به
الامتنان وبالقدسية على السراج فلا بد من اثباته في كل وقت فدل على وجود المعصوم وهو المطلوب ^{فوقه} لقوله تعالى
يختص بحسن من يشاء والله ذو الفضل العظيم لا راحة اعظم مما افلتأون وجود المعصوم على غير هذا على وجود المعصوم
ون كل وقت وهو المطلوب لقوله تعالى ^{فوقه} بيان ما ذكرنا من الفضل قبل على وجود المعصوم قوله تعالى يقولون
على الله الكذب هم يكذبون هذا يدل على التحد من شائع من يجوز فيه ذلك كل غير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا
من غير المعصوم منبج وكل امام منبج لقوله تعالى لا يمشي من اوفى بهك وان في فان الله يحب المتقين ويجزى الله
ان هذا يدل على وجود الحق الجليل وهو المعصومان هذا صفة مدح على التقوى فحرموا يكون المدح اوله
والثاني على كثر فلا بد من طريق الى ذلك لئلا لا المعصوم فيجب وجوده ما ان قولنا هذا متين من ان يفيض
قولنا هذا ظاهرا لان كل واحد منها ما يستعمل في تفضيل لا في حاد وعرفا لا يصيد بمصيبة واحد من تفضيل
البرائة الشاذة الكتابية فالمتن انما يصيد حفيضة على من لم يضل بواجب لم يفعل فيجاء ذلك هو المعصوم فيجب
بهذه البرائة لا يتناول على الله تعالى الخلق للتحية والمنازع منتهى وعبدك الصلوة والدين في الله
وجب لفعل خلفه نصيب كل وقت وهو المطلوب من الامام برك الله ولا شيء من غير المعصوم برك الله
فلا شيء من الامام بغير معصوما الصغر فلان اجاب قولنا والافعال وامثال او من وواهيته فقاو حكمه بعبادة
غير شاهدة بركه قطعوا الامام كذلك ولما اكبر في خلفه وتعاو ولا يركبهم فيج قولنا تعاوان منهم لفعل
السننهم بالكتاب المحسوب من الكتاب يقولونهم بعبادون هذا صفة ذم في الامام يحرم بنفها عنه لا شيء من غير
المعصوم يحرم بنفها عنه فلا شيء من الامام بغير معصوم والمقد منان ظاهر ان مثل الامام يهدى بالله
لا شيء من الامام واما اوجب الله طاعته له ذنبه ولا شيء من غير المعصوم يهدى به الله تعالى لانه ظالم وكل ظالم الا
الله في الجمل لقوله تعالى والله لا يهدى القوم الظالمين ينفج لا شيء من الامام بغير معصوم لا يقال هذا لانهم
راكم لان الله تعالى يحب عليه هذابة الكل عند اعدائهم فالكبر باطله فالكبر لان هذا فاس من اشكال الشاؤون
انما جرد احدى المقدمتين او كون الكبر من الفضائل المنعكس سلبا والمقد منان هنا مطلقا عما
لاننا نقول ما الاول قلنا نحن بالهداية هذابة العامة التي هي مناط التكليف لا مشترك الكل فيها بل مجل
الطاف لانهم من باب الاصل فلا يجب عليه تعالى واما الثاني فنقول الصغر ضرورة قد دخل تحت لشمه
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته اقول وجه الاستدلال به من وجهين احدهما انه امر بالانفاة
حق النفاة ولا يمكن ذلك لان العالم البغية بالاحكام ولا يحصل الامن للمعصوم فيجب لانه لا يترك الا باللفظ المقرب
المبعد وهو المعصوم فيجب ثابتهما ان غير المعصوم غير حق الله حق تقاته وهذا خطأ في بدله من عامل الا اجتهاد
الان على الخطا لا يجوز فثبت المعصوم وهو المطلوب ^{فوقه} ان الامام سبج امثال وار الله تعاجيبها ومن جملتها
الانفاة النفاة فلا بد ان يكون هو مطلق النفاة من الامام مقرب الى الانفاة النفاة فلا يكون منفية عنه
فلا بد وان تكون فيه متحققة ^{فوقه} ولكن منكم امة يدعون الى الخير يحارون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك
المفلحون هاهنا يفتضون كون البعض يدعون الى كل خير ينهون عن كل منكر لا يجاع على العموم ذلك هو المعصوم
صفا وهذا خطاب لاهل كل زمان فيكون المعصومان ثابتهما في كل زمان ^{فوقه} في الله تعالى المشرق يقولونهم

هذا هو المعصوم

هو من الله ظاهر من قوله تعالى

فمنهم

٢٠
 نفروا واثباتهم هذا من حيث انهم على الاجتماع وليس بالاختيار والامر والامر لا ينفرد المحذور منه فيكون من الله
 من اختيار طاعته فيحصل ذلك في غير المعصية فيجب المصوم في ان الله تعالى في عن التفرق مطلقا ولو لم يكن المعصية ثابتا
 في كل وقت لزم تكليفه بالاطاعة اذا الاستدلال بالعموم والاولوية والاختصاص بها مما يوجب التفرق او لا ينفرد اجتماعها
 فيما يوجب الاختصاص فلا بد من المعصية ثابتا لزم تكليفه بالاطاعة والامر والامر لا ينفرد المحذور منه فيكون من الله
 مشروطا بالعلم والتكليف بالامر والتكليف بالامر في كل وقت فلو لم يكن التكليف بالعلم في الوفاة والحواشي فلا بد من نصب طريق
 للعلم وليس لادلة اللفظية اذا كانت ظاهرة والعقلية في الغيبة فليست بمتبادلة هي منفصلة عن اجتماعها وليس الا المعصية ولو
 لم يكن ثابتا في كل وقت لزم التكليف بالعلم الكسبي مع عدم طريق مفيدة وذلك تكليفه بالاطاعة لا يقال انتهى عن الشيء
 لانتم انتم تفرقون الامر بصدقه فلا يلزم من عدم التفرق وجوب الاجتماع وكان انتهى عن التفرق ليس بجام بل في الاول
 وفي الجاهل والمطلوب في الاجتماع خاصة لا يوجب الاول بان الناس مختلفون في منعاق انتهى ضالا بوجهنا شمس
 اثباته عدم الفعل وقال الاشاعرة انه ضال ضال انتهى عنه فعله الثاني لا يثبت في هذا المنع واقعا على الاول فلان
 هنا من عدم التفرق اجتماع المسلمين اتفاقا كلف يحصل فواحد الاجتماع ففعل هذا مفصود بوجهنا شمس لا يمنع مثل
 ذلك عن الثاني بانه ذكر في معرض التفرق وان المار عدم ادخال الشبهة في الوجود فلو ادخلت في وقت ما لم يحصل
 الامثال ثبت اتفاق الظاهر في الاتفاق لا بد من طريق متفق واحد وليس الا المعصية اذ هذه الادلة
 الوجودية ليست بمنفصلة واحدة ولا غير هذا وغير المعصية اتفاقا فلو لم يكن المعصية ثابتا لزم التكليف بالسبب مع عدم
 وذلك تكليفه بالمحال باطل تنجح اعلم ان نادر السبب ما ان يكون دائما او كثيرا او متناوبا او اقلها
 الذي يثبت السبب على احد الوجهين الاولين هو الغاية التي يندرج تحتها والآخر يكون على الوجهين
 هو الغاية لا الغاية في السبب نعم انما هو انكر جماعة الاسباب لا الغاية لان السبب ما ان يكون مستجمعا للجميع
 الجماع المعبر في المؤثر ينفذ في الاشكال فلا يكون نقاديا وان لم يكن كذلك فلو بدون ذلك الشرط الغاية
 استحالة السبب لا يكون نقاديا فاذا القول بالاتفاق باطل فيحقق ذلك في موضع الغلط من هذا
 مذكور في كتبنا العقلية اذا تفرق في قولنا نقان المكلفين المجتهدين في عهدهم في ازانهم مسبب له سببا في السبب
 نادر في الغاية الاول هو خان المعصية ونصبه الدلالة على قول المعصوم لذلك طاعة المكلفين له وهذا ظاهر
 مع اعتقادهم عصيته وبقية كبرهم منه وفهمه عليهم وسلطنته وهذا سبب في بوجه السبب انما ونصبه انه يفيد
 اليقين والجزم التام وهذا يمكن ان يكون اكثر بان غلبة الشهوة معاوضة يخرج اكثر المكلفين عن العمل به
 لم يحصل لهم فاهم يفيد في الطاعة ويبعد عن العصية وسبب ثقله نادر في الغاية هو هذا الادلة اللفظية و
 العموم خصوصا مع وجود المعارض الله تعالى في التفرق وطلب الاجتماع فاما ان يكون مع السبب لا نقاد
 هو تكليفه بالاطاعة ايضا لانه لا يفيد واما مع وجود السبب لا نقاد في وهو المطلوب فيقول الذي يصح فعله
 نصب المعصية والدلالة عليه ايضا لانه لا يفيد في الامام ذلك الذي على الامام الفريضة في ان فعل
 المكلفين فواجب انما عليهم فلا بد ان يفعل الله تعالى من هذه الاشياء ما هو من ضل ولا لزم التكليف
 لئلا لا امام ما يجب عليه في وجود المعصية ولما المكلفون فاذا لم يفعلوا كان انتفاء السبب من جهتهم
 غير ان طلب الاتفاق في هذه الاشياء من هذه الاشياء هو جعله ليس بعلته وهو خطا يستحيل على الله

الحال

٥٠

بالانقياد من المعصية الا ان كان امانا بعبادة واحد من غير توحيد ووجوب بل ارجح او بلا عبادة بالانقياد في
 محال او بعبادة واحد من غير توحيد من حيث لا شرع لا باختيار فاما ان يكون معصوما او غير معصوم و
 الثاني محال والا لزم عدم الانقياد والامر بالمعصية فتعين الاول وهو المطلوب **شئ** قوله تعالى لا تكونوا
 كالذين كفروا واولئك هم الفاسقون فاعلموا انهم لا يتناولون وجوب الانقياد في غيرهم الا بغير الله تعالى
 المعصوم كما ذكرنا وايضاً دل على كلفنا بذلك بعد التبين وهو ما يفيد العلم وذلك هو المعصوم وهو المطلوب
شئ قوله تعالى البسوا سوءا من اهل الكتاب منه فائمة يملكون ايات الله انا اللبيل وهم يسمعون فيؤمنون واولئك
 من الصالحين هذه تدل على المعصومان لا ارب كل معرفتنا به من كل منكر والسابع في الخبر ان هو المعصوم
 واما قلنا انما يظهره ولا نعرفه من كون الصالح حقيقة انما ينطبق على المعصوم ويوجب وجوده لا فاعلم
 باله في **شئ** قوله تعالى وانما فعلوا من غير ان تكلموا به والله عليم بالبين هذا محض نام على فعل كل من غير يد
 على طلب الله تعالى الفعل كل من غير انما بهم بالعلم البين والمغرب المبعد ولا بهم ذلك الا بالمعصوم فيجب شئ فط
 تعالى وما ظنناهم ولكن انفسهم يظلمون وجلا لا سند لان فعل التكليف موقوف على العلم به فينبغي ان علم المفسر
 المبعد ولا بهم ذلك الا بالمعصومان اهل الله تعالى احدا لعلين مع تكليف ما يكون فذلك بالمشروط مع شئ
 الشرط وذلك ظلم لهم تعالى الله عن ذلك مع وجود الشرطين وتجاوز ذلك كونهم ظلموا انفسهم لكنه في ذلك
 واثبت الثاني في ذلك على وجود المعصوم **شئ** قوله تعالى انها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دكم الا بالاولى
 خلا احد تعالى عن اتباع مثل هؤلاء وغير المعصوم يكونونهم فلا يجوز اتباعهم **شئ** قوله تعالى انكم لا اباؤكم
 تعقلون البتة انما الله تعالى في فعل صالح لان يحصل مع العلم ولا يمكن الا بالمعصوم كما تقدم في قوله تعالى
 من ان يكون الله تعالى منصبا للمعصوم وهو ظاهر سببها انهم اولا محبوه ولا يجوز ان يكونوا معصومين بالكتاب
 كله واذ انتم قالوا امثالنا واذ اخلاوا وعضوا علىكم الا انا مل من ان يظلموا وتوايظكم ان الله عليم بذات الصدور
 وجه الاستدلال ان الامام ليس من هذا القبيل بالضرورة وغير المعصوم يمكن ان يكون من هذا القبيل فلا شئ
 من الامام بغير معصوم بالضرورة **شئ** انكر الله تعالى على محب هؤلاء مع اخفائهم خالهم عتادوا ذلك بسائرهم
 عن محتجبين يجوز فيه ذلك ولو كان يجب ان يكون هؤلاء القوم وغير المعصوم يجوز فيه ذلك فلا يجب بحجة الطاعة في
 الانبياء فلا شئ من غير المعصوم بامام وهو المطلوب **شئ** ان تمسككم حسنة لنوهم وان نصبكم سيئة فغير
 بها كل غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك لا شئ من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شئ من غير المعصوم
 بامام **شئ** قوله تعالى والله ما في السموات والارض يفتنون بشا وبعثنا من يشا والله غفور رحيم وفي
 بالمبالغة في التفران والرحمة بسائرهم عدم تعذيبهم الا مع قطع جميع الحجج واطهار الاحكام ونصب اطراف الدين
 منها الا مع في الاحكام بقبول اللطف لمغرب من الطاعة والمجد من المعصية وذلك كله لا يتم الا بالمعصوم فيجب
 نصبه **شئ** قوله تعالى وانما الله لعلمكم فتلحون هذا لا يتم الا بالمعصوم كما تقدم وهو في علمه تعالى انما نصب
 الاستحالة التكليف مع عدم خلق الشرط الذي من فعله تعالى **شئ** قوله تعالى هو الله والرسول لعلمكم
 الطاعة فمؤمنة على معرفة احكامها وانه من جهة حكم الرسول ولا يتم الا بالمعصوم لما تقدم مرارا فيجب نصبه
 وسائر عوا الى مغفرة من ربكم ووجه عرضها التمسوا والارض اعدت للمتقين الذين والله يحب المحسنين

فانما

في خبر الطاعة

عن الناس

الى المقفر بفعل قوله هو امثال الامور ونواهيها لو فوف على معروفه ذلك الطلوع المرفب لمجد الزجر وشي
 فيه كذلك الاشياء والشعوب وكل ذلك من فوف على المعروف ولو لم ينسب له تعالى لزم ان يكون الله تعالى قد كلف
 عدم فعل شيء من فعله تعالى وهو تكليف بالحي الالحال سطر قوله هذا انما للناس ههنا وهو عظة للمؤمنين ولا
 يتم كونها نهيًا وهذا الالامعصوا اذا اكثر بمجرى ظاهر لا يفيد اليقين ولا يحصل الا بعبول المعصوف فيجب نصبه وهو المطلوب
 مع قوله تعالى ويخبركم عنكم شهداء الله تعالى يخبركم من الامور شهداء انما يدين حصول اعدالة المظفر لهم حتى لا يتوهم
 عليهم بوجوب اصلاح الالباء والعدالة المظفر في العصمة قد استعشرون معصوم في كل عصر وهو المطلوب من الله
 لا يجب الظالمين غير المعصوم والكل ظالم لا يجب الله فكل غير المعصوم لا يجب الله وكل امام يجب الله بالضرورة ينتج
 شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب حسب قوله تعالى وان الله الذين جاهدوا منكم ويعلم انهم الصادقون
 الجهاد التام افضل وهو الجامع القوي الشهيرة والفضيلة وكسرها والصفة على ترك مقتضاها واذك هو المعصوم
 فلزم ثبوته وهو المطلوب مع من يرد ثواب لآخر ثبوته مناجاة الاستدلال ان من يرد ثواب لآخر ثبوته الله
 منها والاثواب في مقابل الطاعة فلا بد ان يكون له طريق الى معرفة الاحكام الشرعية والاولى والنواهي الالهية
 ولا بد من اللطف المرفب البعد ولا يحصل ذلك الا بالمعصوف فيجب نصبه على قوله تعالى وسنجزى الشاكرين هذا
 مخبر عن الشكر ولا يتم الا بمجرد كفيته بغيره ولا يحصل الا بالمعصوف فيجب نصبه على قوله تعالى وسنجزى الشاكرين
 التمكن من هذا باطل ضرورة فليزمن نفع الغرض العبد كماله كمال محال عليه فانما الله تعالى له ثواب الدنيا والآخرة
 ثواب لآخر والله يحب المحسنين لا يتم ذلك الا بالمعصوف فيجب ثبوته وهو المطلوب مع قوله تعالى ان الله هو
 وهو خير الناس من يطيعه هذه الآية عمل الصالح وخالو الطاعات النشرة على القوي الشهيرة والفضيلة ولا
 يتم ذلك الا بالمعصوف فيجب نصبه على قوله تعالى ويدين مشي الظالمين الظالمين مشي لئلا ولا شيء من الامور
 بسحق مشي النار بالضرورة ينتج لا شيء من الظالم بامام وكل غير معصوم ظالم فيحصل صغرى النبي لا ينتج لا
 من غير المعصوم بامام وهو المطلوب على قولي النفس شقنهم الى ثلاثة اقسام الملكة وهي التي هي الفكر
 والخيال والظن في حقائق الامور والها التي تشعلها من لبدن الدماغ وقد شقنهم هذه نفسنا ناطقة
 البهيمية وهي النفس الشهوانية وهي التي بها الشهوة وطلب لذات الشهوة والذات الحسية والها التي تشعلها
 من لبدن الكبد والسيئة وهي التي بها الغضب والتجدة والقيح والها التي تشعلها من لبدن القلب والها التي تشعلها
 من لبدن الرئة والافوى بعضها اضر بالآخر وتبطل احدهما فاعل الاخر وبغلبة الاول يحصل امثال الامور والاشياء
 ونظام نوع الانسان وبغلبة الاخرين يحصل الاختلال فلا بد من مقول الاول وما نفع الاخرين وليس من الا
 الداخلية بل من امور الخارجة للمشاهدة وليس لا توقع العفوية العاجلة وليس ذلك الامام المعصوم غير الا
 فيه قولي اغلب فلا يصلح له ونسبته او كسرها لان غالبية القاصدين فيناز من ضعف الاخر وان جناس الفضائل
 اربعة الحكمة العفة والشجاعة والايثار والايثار يحصل اذا كانت حركة النفس معتدلة والثانية انما تحصل اذا
 كانت حركة النفس لهيمنة معتدلة من مادة النفس الناطقة والثالثة انما تحصل اذا كانت حركة النفس هيمنة
 من مادة النفس الناطقة والرابعة انما تحصل من عدل الفضائل لثالث وثبت بعضها الى بعض لا امام
 هذه الفضائل المكلف في كل وقت ٢ وفي فرض ذلك فيناز من العصمة فيناز من اربعة المي

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्जुनसंवादे अर्जुन उवाच ॥
 द्रुपदमुनिस्तपोविभूतः प्रह्लादश्च योगीन्द्रः ॥
 धन्वंतरिश्च वीर्यवान् बलशाली च शूरवीरः ॥
 भीमार्जुनसमा युधीराणां महारथधनुर्वरान् ॥
 सौमेयबलैर्युक्तैस्त्वनैव तेषामाचार्यमानृतः ॥
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

ظالمين لا يكونون الحق اليهم به غايه والحق اننا طغاة غايه في ذلك

والجبر والتجوز اذا انفرد ذلك فقول الامام لدفع هذه وكل ذلك من نفس فتنفسه عن الكيفية والافعال على الفاعل
مع احد هذه ومع انفسا السبب في السبب من ذلك العصمة وهو المطلوب فربما غاب حصول الحكمة
الوجود على ما هو عليه فمعنى المفعولات يجب ان يفعل وانما يجب لا يفعل انما يحصل لك بمقتضى الاحكام
يقبض وانما يحصل للعصمة كما تقدم وانما يتم الغرض في الفاعل بفعل ذلك ولا يحصل الا بالعصمة كما تقدم فيجب
في انواع الحكمة المذكورة وسرعة انفسها في التناجج وسهولتها على النفس الذكور وهو ثبات صورة ما يحصل
والوهم من الامور والتفعل هو موافقة بحسب النفس عن الاشياء بقدر ما هو عليه انما يحصل لك بكثرة التفعل
التفعل في المفعولات بحيث تقوى القوة الناطقة وقلة النفاها الى القوة البهيمية انما يحصل لك بمقتضى
الاداء والاهلية وانما يتم علما وعملا المصوك كما تقدم في غيره فلهذا العفة تحدث عن القوة البهيمية
اذا كانت حركتها معتدلة مستفادة للنفس الناطقة غير متباعدة عنها فلهذا العفة تحدث عن القوة البهيمية
بحسب ما عرفت ان موافق النفس الصحيحة لا ينفاد لها بصير بذلك خرافة في بعض الاشياء من شوائبها وفي بعضها
مطلوبة وانما يتم ذلك بفعل القوة البهيمية ولا يحصل الا بالعصمة كما تقدم في غيره فلهذا العفة واسطة بين
الاول والثاني وهو الاظهار في الذات والترويج فيها عن ما ينبغي ان يثبت في النفس تكون عن الحركة التي يملكها في القوة البهيمية
التي يحتاج اليها البند في ضرورة ما يرخصه لغير الشرح الا في شئ من الثاني بكثره في ما من هذا
في كل ذلك من حكمه الصحيح الفاعل من اشياء الخاص لا من يعرف ما يحصل لخاصة النفس البهيمية
الكتاب في السنة لا يفيان بذلك فمعنى الامام ويجب ايضا في القوة البهيمية بحيث لا يقع في الزيادة الا في
فان اكثر هذه القوة البهيمية لا استعمال القوة البهيمية ولا يمنع ذلك الا الرئيس الفاعل فيجب للعصمة
غيره لا يصلح لذلك فوق انواع العفة اثني عشر احوالا وهو انفسا النفس خور ثبات الفاعل في الحد
من الدم والسبب لضاف به لا يعمد وهو سكون النفس عند هيجان الشهوة فيجب الصبر وهو مقاومة
لشهوة لا ينفاد لفاعله في الذات في التناجج في الاوسط في الاعطاء والاخذ وهو ان يتفعل الامور ما ينبغي
بغير ما ينبغي على ما ينبغي ويحذف انواع مذكورها في الترتيب وهو فضيلة النفس في التناجج لما كان وجهه متبع
من التناجج لما كان غير وجهه في المشاهدة في الماكل والمشرب الزينة من الدنيا وهو حسن
انفسا النفس ليجعل في النظام والتدبير وهو حال النفس في طوره الى حسن تدبيرها
وترتيبها كما ينبغي في الهدى وهو حسن التمسك وهو محبة تكمل النفس بالزينة والخشبة في ان المقالة مرادفة
للتفعل عن تكملة الاضطرار فيها بالوفاء وسكون النفس ثباتها عند الحركات التي تكون في المطالب ببيت
الويع وهو من الافعال الجبيلة التي يكون فيها كمال النفس في اعرف هذا فقول الامام نصيبك من هذه
فلا بد ان يكون فيها كمالها يمكن دائما في كل ذلك وذلك بوجوب لصحة فسر السجدة انما يحصل في القوة البهيمية
لنفس الناطقة المحمودة وما هو جليل في الامور لها في القوة البهيمية في القوة البهيمية في القوة البهيمية
ولا يخرج الا في ما ينبغي وانما يظهر بحسب نفسا النفس الناطقة المهيمنة واستعمالا بوجوب في الامور الجبيلة اعين ان
يخاف من الامور المفرقة اكان ضلها اجبلا الصبر عليها محمولا في الزينة في انفسا بالمال في الدنيا العفة والشهوات
المحرمه لم يظهر في الخارج لم يكن على اصل الامور اشجع لتأنيش كل وقت في حياجه ذلك في نظامه في القوة البهيمية

الهدى

الهدى

ان يعلم بالتوقف والادب هو الجمل ١ يستلزم العيب بالفعل لا بالظن ان كان لغاية ولا يحصل له الا بالعدل
 فاذا لم يفعل لم يمتد العيب الى الثانية نصب الحد ورفعه بغير ما يوجب طمأنينة الغرض وهو
 على الله تعالى في حال الغرض لا يحصل عوده اليه لا العجاها ما التفتع والشرع والثاني باطل بالضرورة فلهذا
 الاول وهو اذ ادع المكلف عن المعاصي وحمل على الطاعة المقدمة الثالثة لان هذه الغاية لا يمكن
 يستحيل عليه ما لا يراه في نفسه وجب له الا كان هو الذي اعطى المكلف اليه وذلك هو المعصية
 من نصب الحد ورفعه بالشرع نصب امام معصوم في كل ما هو المطلوب حتى لو لم يكن الامام معصوما
 لزم اما الترتيب بالمرج ان يكون الامام غير مكلف التتالي بنفسه لطل فالمقدمة مثله في الملازمة ان ايجاب طاعة
 الامام ونصبه اماما هو اصله المكلف غير المعصوم فاما ان يكون الامام مكلفا غير معصوم او لا يستلزم الترتيب
 مرجح اذ جعل امام بهم من المكلفين لمصلحة دون البعض مع تساوي الكل بالنسبة اليه تعالى مرجح من غير
 مرجح والثاني انشا الجوع اما بانثقا التكليف في ايام الامارة او بانثقا عدم العصمة وهو خلاف التقدير
 حتى لو كان الامام غير معصوم ان يكون اقل رتبة عند الله وبالحاصل العايب والثاني باطل بالمقدمة مثله في
 الملازمة ان الامام انما هو اصله المكلف غير المعصوم فاذا كان الامام مكلفا غير معصوم لم ينصب اماما مع
 الله تعالى التصديق به دون لزم ان يكون قد راعا الله تعالى مصالح العوام دون مصلحة الامام فيكون قد رتب
 العوا الى اقبال هذا التاميم على قول المغيرة ان فعله تعالى الغرض من غاية اما على قولنا ان فعله تعالى الغرض من غاية فلا يثبت
 لكن قد ثبت الثاني في الكتب الكلاسيكية والظاهر عندكم يجوز ان يرتج احد مقدمتين على الاخر كما يجابح اذا حضر خفا
 والعطشان اذا حضره اناؤه والطارب اذا كان له طريقان وتساوت نسبة الجميع الى المذكورين وبهذا الثبوت
 فدره العبد ونجا ان يكون نصبه للامانة لطفاله مانعا من المعاكسة لغرضه لغيره العفو وبخوف
 من الغرل ونقول عا ورتبة موجب لا يكون عليه ثبوت اخر فلهذا هو تفصل ثبوت بل عا ورتبة لا فانقول الحق ان
 تعالى بفعل الغرض لان كل فعل يقع لا لغرض فهو عيب في كل عيب في كل فعل لا لغرض في كل في كل في كل فلهذا الله
 الفضل ثانيا لزم لو كان الغرض اليه ما لا يغيره فلا يلزم الترتيب بالمرج مع تساوي المصالح بالنسبة الى الفاعل
 الظاهر اما مع لزوم المفسد وهو الاخلال بالاطمئنان فلا سلبا لكن الجواز من حيث القدرة لا ينافي عدمه
 الحكمة والامتناع هنا في الثاني وهو المطلوب لئلا يكون اذا كان المانع والفاعل للمكلف هو الامام فلو لم يكن
 ممنوعا لم يتحقق منهم فما كان يحصل المفسد كونه رتبيا او رتبيا اذا انشأ في النجاة الاخرية كان الثاني اوله
 ادخل في الاعتبار عند الله تعالى وخوف من الغرل انما يمنع لو كان مفهوما اما اذا كان هو الفاعل للكل فلا يتحقق
 الخوف من الغرل وايضا فان خوف من ذلك انما يتحقق مع عصمتهم اماما مع موافقتهم بآه في المعاصي فلا وايضا
 فلان خوف المكلفين من المعصية والمنع عن المعاصي اكثر من غيرهما وانهم مع غيرهما اكثر وكان داعي خابرا الخطا
 نصب غير المعصوم والافلا امتناعا اكثر الا باعتبار امر الخ حتى لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون تعالى
 لغرضه وثالثه باطل بالمقدمة مثله في الملازمة انما يطلب بالامام دفع المعاصي من المكلفين وفروع الطاعات
 كان الامام غير معصوم ولم يكن له امام اخر لزم نقص الغرض لان دفع المعاصي وفروع الطاعات لا يتصور الا من
 المعصوم لو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله تعالى ناقضا الغرض بطلان الثاني ظاهر حتى لو لم يكن الامام معصوما

لزوم الترجيح من غير ترجيح والنسب في الملازمة باطل فالقديم مثله في الملازمة ان نصب الامام انما هو لتفقد الكفاية
 غير المعصوم فالو لم يكن الامام معصوماً لم يكن له امام الغرض من نصب الامام بالتفقد دون الامام وهو ترجيح لا
 مرجح وان كان له امام اخر فلكل الكلام في سلسل المائتين التي هي من اصول الدين والى الامام عليه السلام
 الامام عليه السلام القوة المدركة والقوة الشهوية والمدركة والفطنة على حصول اللذات وبطلان القوة
 وذلك مع احتياج البعض الى ما في هذا الاصل على الوجه العكس للوجوب من الشرع المعارضة على نظام النوع لكن يلزم هذه
 الاشياء الثمانية ان كانت في انفسهم وان سائر مراتب ما لا ينفك عن القوة العقلية العقلية النفسية من
 التكليف مع التكليف مع نصب من معصوم في كل زمان زمانه وان كان في القوة الشهوية وهذا الزعم الذي هو
 المفسد لا على وجه الترجيح بل من جهة التكليف مع مقتضى شعاعه لا يحسن انشاء هذه المفسد على وجه المذكور لانه
 الاشياء الثلاثة فالو لا خلفها والا لكان الله تعالى عل السبب المستفاد مع قدرته على ان يمسك سبب ثمانية على وجهه لانه
 التكليف هذا فيجب عقلاً لا يجوز من الحكيم ان يكون هو سبب المفسد في الله عن ذلك علو اكبر من القوة
 والوهبة منشا المفسد والقوة العقلية منشا المصلحة وهي المانعة لها والى الامام جعل مفاصل الشريعة ومنها
 في كل وقت لانه لا بد من اثنين في كثير من الناس لا يتم ذلك الا مع كونه معصوماً اذ غير المعصوم قد يفتوى للشهوة والغضب
 عليه تكون العقلية مغلوطة منه فلا يحصل المنع منه وب علو الحاجة الى الامام في القوة العقلية اما غلبة القوة الشهوية
 بالقوة او بالفعل وب ما اذا ما او في الجملة وهذه مائة فلو هو ظاهر ذلك كانت القوة الشهوية مغلوطة
 للعقلية وانما في كل الناس لم ينجح فعل الطاعة والاشياء من المعاصي مع العلم بها الى الامام لتحقيق سبب لا بد منه
 من جملة العترة ولذا عداوة الناس في حجب انفسا سبب ثمانية وبغير وجود ذي السبب لا بد من سبب ثمانية
 فتب صحة الفصلة فقول الامام وجوب عصية الامام لان يفيض الحكمة انما هو الضرورية وليثبت ذلك في
 الامام غير المعصوم فيحتاج الى امام اخر في سلسل وب انما يلزم الاستغناء عن الامام في اكثر الوقت لاكثر الناس في اكثر
 الاصفاغ ولا يكون الحاجة اليه لانه لا وجود له في حال وجب هو المطلوب اذ غير المعصوم يحقق فيه هذا فيحتاج الى امام
 اخر وبسلسل فلا بد وان يكون معصوماً وهذا القسم هو الحق في لو كان الامام غير معصوم لم يكن نصب الامام
 لكن الثاني باطل فالقديم مثله في الملازمة ان الامم مثلاً في هذا المعنى فترجح عدم الملازمة ترجيح من غير مرجح
 هو محال ولوجود علم المناجعة والافتقار للمنافعة فلا يطاع الكلفة ولوجود الاحتياج فيه فلا يتفاد المكلفون اليه
 الا باذن من النبي واما بطلان الثاني فبالايمان ولا بد من تحصيل من النبي عليه السلام لا بطاعة من يجوز عليه لظلمه في جميع
 باب به وبني عنه ولا بد من وجود لان الناس بين فائدين منهم من شرط العصمة فواجب لتقصي منهم من امر بشيئا
 فلم يوجب لتقصي الامكان هو قساي طر في الوجود والعدم بالنسبة الى الماهية وما هو به وهو علم الحاجة الى العلة
 المتناهية بالنسبة الى الطرفين بل الواجبة وعلة احتياج الاله الى الامام هو امكان المعاصي والطاعات عليهم فلا
 وان يجب للعلة في الطاعات عدم المعاصي لان يكون ذلك ممكناً وهو معنى العصمة والممكن يحتاج الى غير ممكن
 حيث لا امكان للمعاصي من جهة الامكان هو الواجب الممكن من حيث هو يحتاج الى الواجب يمكن الطاعة يحتاج الى الواجب
 وهو المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً والممكن يحتاج الى العلة في وجوبه ولا شيء من غير الواجب من حيث
 هو غير واجب بالوجوب في كل علم الممكن هو واجبة اذ لا تفتر ذلك فالامام علة في كل الطاعات فيجب بها للامام

من الامام محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب

معنى العصمة وهو المطلوب يقال هذا إنما يريد في العلة القائمة الموجبة على ما يمنع عمومها فان الامكان نفسه عند
 قوم علة لكن فافصنا انهم فيه كذلك والامام ليس من العلل الموجبة والا لم يقع منه معصية من مكلف البتة
 ايضا فان المطلوب من الامام يقتضي المكلف وجوب دفع الطاعة والا لا يقع التكليف وكان بما الاطمان
 هو باطل فطعا ولا يثبت ان لا يكون لطفنا فلا يجب هو يرجع بالابطال ايضا فان المطلوب من الامام يرجع
 الطاعة عند المكلف مع امكان التقصير الا ان المجمع امكان التقصير فلا يلزم العصمة ولا وجوبها وايضا فان
 لو وجب جود الطاعة من الامام لزم الجرح في حقه فلا يكون مكلفا ويلزم في نفسه في العصمة لا فانقول كل
 سوا كانت ثابته اذا فاضة فانه يجب ان تكون واجبة في الجملة فان لم يكن الاشياء لا يصلح للعلة فان التشاوي
 من حيث هو لا يصلح للترجيح وهو ضرورة الامكان لا يصلح للعلة لانه علة ولا يلزم وجوبها امكان والتسلسل
 كل علة فلا يختص له في نفسه لا فحين لا يشي مما لا يتبين له ولا يختص بعلة بل امتناع علة الامكان في وجوب
 خارجي بل هو وما يذكره ايضا فان العلة المفصلة للترجيح لا بد من وجوبها برحمته والا لم يعقل العلة
 حال التشاوي بالتسوية لا فحين لا يمنع ما يرجع بطلان وزاد في حال وجوبه فحين لا يمتنع ولا يمتنع بالعصمة
 الا ذلك والامام ليس من العلل الموجبة بل من المرجح مع قدرته وعلمه في المكلف هذا يكفي اذا وازج
 الاجماع لم يخرج المكلف عن التكليف هذا خلف الامام المطلوب منه التقرب في جود المكلف عصية لم يشوخته
 ما يلزم به بل يجوز ان بالعصية فلا يكون مغربا الا مع وجوب الطاعة منه وامتناع المعصية وهو المطلوب ايضا
 فان معصية كونه مغربا كونه علة فافصنا وقد فرغنا ان كل ما هو علة لا بد من وجوبه وهو الجواب عن الثالث و
 اما الرابع فباطل لانا لا نقول بوجوب طاعة المتأخر في القدرة بل الوجوب بالتسوية الذي لا يوجب للامام باعتبار
 اللطف لانه والوجوب بالنظر الى الداعي لا ينافي الامكان من حيث القدرة لا اختلاف الاعتبار فلا عبرة في كل
 مكلف مما هو مجمع الطاعات اجتماع شرائط الوجوب انتهى عن المغايرة كذلك هذا هو العصمة فافصنا مطلوب
 من الكل وغاية الامام التقرب منها وكل واحد من الامة يمكن العصمة وغاية الامام التقرب منها بحسب الامكان
 فلو لم يكن واجب لعصمة لم يكن علة ما في ثبوت اليقين لما تقررت في المعقول من وجوب جود العلة شرح لو كان الامام
 غير معصوم لزم احدا من الاخرين ما خرب الاجماع او كون تقصير الامام علة غائبة بجماعة في الوجود للامام والتالي في نفسه
 باطل فالمتقدم مثله في الملائمة يتوقف على مقدمه من احدهما ان بقا نظام النوع ودفع المرجح والمرج علة
 غائبة معصومة من نصب الامام عليه السلام وثانها ان مساواة الامام لغيره في عدم العصمة وعدم التقصير عليه
 مع اختلاف الاهواء والباين الازاء موجب للشانع والمرج وهو اعظم الاسباب في اثاره الفتن واثارة الفتن
 لا تاتى في الترتيب المحض ذلك فكيف مثل هذا الامر العظيم اذا تقرر ذلك نقول لو لم يكن الامام معصوما
 لكان نصبه اما ان يكون بنص النبي او لا يلزم منه خرب الاجماع اذا لزمه بين من يجب لعصمة والتقصير من بينهما
 ولا ثالث فالثالث خارج الاجماع والثاني وهو ان لا يكون بنص يلزم منه اختلال نظام النوع والمرج والمرج
 وهو ظاهر لكن انتظام النوع وازداد ما ذكره غائبة بجماعة في الوجود للامام واما بطلان التثنية في نفسه فظاهر
 في افتدائنا العاقل على الظلم جاز لو فوجده واستحالة التقيح فستحيا ولا ستأزاد عدم عدم التكليف وثبوتها
 لخال والظلم فيها فوجب الحكمة التكليف بتركه والا لكان اغرابا فيجب التكليف غير مكلف في التقرب من تركه

في وجوب الطاعة

الله

في وجوب الامام

في الامام

والأول يجب أن يثبت للمشاهدة فلو وجب على المكلفين كافة وحرم معصيته وإباح له فقال خاصه لأن
يقتل ويرد إلى طاعته مع عدم لطفه فإدب ينشع معه خيال المكلف المظلم وإن كان فادراً عليه بحيث لا يرفع
التكليف لكان إخراجاً للشيء وزيادة تمكن منه مع عدم الصفات إذ مجرد التكليف لا يكفي وهذا ينبغي قطعاً فلا
فيه من إباحته بطاعته وحرم معصيته وإباحته فقال خاصه لأن ان يقتل ويرد إلى طاعته من لطفه إباحته
اختياره للظلم وهذا هو العصمة وهو المطلوب في علته الاحتياج إلى الإمام هو القدرة على المعصية
القوة الشهوية وعدم العصمة ولم يكن التكليف حده ولا بد من إيجاب تمكن الإمام على المكلفين إيجاب
طاعته لم يجب بساطة الكل يكون فادراً عليهم من غير عكس ذلك فنقول بتكليفهم بالمعصوم كما
ذكرناه من زيادة القدرة على أنواع الظلم النكاح وعدم العصمة ولم يكن التكليف فرع زيادة القدرة من زيادة
التمكن إلى أن لا يكفي التكليف حده ويجب لإمام فكان يجب أن يكون رؤساء الأئمة لكن بإشهاد باع
من الكل منه فلا يكون من ضمن ما أمّا ما هذا خلف بالاعتناء في وجوب لإمام بخصوص المكلف بل
الموجب له وجوب هو قدرة المكلف وعدم المعصية والتكليف فلو لم يكن الإمام معصوماً لم يتحقق الوجوب فيه
فيجب أن يكون لإمام آخر منتقل الكلام إلى التدوير في السلسلة فحالان متعين أن يكون معصوماً
أما أن يجب لإمام لجميع المكلفين مع عدم العصمة أو بعضهم أو لواحد منهم والثالث باطل الأول لأن
بلاوتهم والثالث باطل أيضاً لما يثبتناه من وجوب لإمام متعين الأول فيكون للإمام إمام آخر مع علة
منافعة هو ظاهر الإمامة هي علة القرب من الطاعة والبعد عن المعصية فلا بد أن تكون منافعة للقرب
المعصية والبعد عن الطاعة وفي ما التحقق الإمامة في جميع الأوقات فيستحيل عليه المعصية وترك الطاعة
هذا هو وجوب العصمة والإمام وإن لم يكن علة ثالثة فهو في حكم البين والآخر من العلة وهو ظاهر بل لا يجوز
نقضاً اللطف الواجب لكل من لا يجوز الإجازة مجرد فقد مكلف لصلة آخر وهو محال وقد بينا أن تمكن
غير المعصوم زيادة القدرة له على المعاصي والتكليف وحده مع عدم هذه الزيادة في الأقدار غير كاف فيها أو في
الكفاية فلو لم يكن لإمام نقص لطفه لاجل لطفه مكلف آخر فيحصل نقص لطفه لمكلف لصلة آخر وهذا ظلم
يجوز فيه لو كفى غير المعصوم في اللطف كان أما أن يكفي نفسه لغيره أو لنفسه خاصة أو لغيره خاصة أو لواحد منها
وإبطال الوجوه أحدها أنه لو كفى فإماماً باعتبار التكليف وباعتبار طاعته بالإمامة إذ لا غير فإماماً
وإبطال الآخر لأنه يجب لإمام ولثاني كما يقال يخاف القرب من الرعية وهو محال لأن لطف غير المعصوم زيادة في
القدرة وتمكنه بل إن أغرائه لعلمه القوة الشهوية في الأغلب الرعية لا قدرة لها على السلطان ولا علم فلا يتحقق حق
منهم وثانيها لو كفى لنفسه لغيره كان تخصيص لبعض دون البعض من غير علة موجبة مع ثباتهم جميعاً
أن الإمام لو كفى في القرب لنفسه لم يمكن معصيته إذ الإمامة مفترقة بعد وفده حصلت فيه وتكفيها
قرب من الطاعة دائماً بعد عن المعصية دائماً وهذا هو العصمة ولا يمكن أن يتحقق هذا في حق الغير لأن الغير
عدم علم الإمام به ولأن القرب لإمام هو باعتبار العمل على الطاعة وترك المعصية بعينه مع علمه خوف المكلف
وعلمه بعدم التجاوز وجوده من داعي الفعل والصفات فتقرب إلى الإمامة قريب من العمل الموجبة وهي محققة في الإمام
مع عدم الشروط في غير فيجب من الطاعة وتباعد عن المعصية وهذا هو العصمة والثالث لما ذكرناه من

والأول يجب أن يثبت للمشاهدة فلو وجب على المكلفين كافة وحرم معصيته وإباح له فقال خاصه لأن يقتل ويرد إلى طاعته مع عدم لطفه فإدب ينشع معه خيال المكلف المظلم وإن كان فادراً عليه بحيث لا يرفع التكليف لكان إخراجاً للشيء وزيادة تمكن منه مع عدم الصفات إذ مجرد التكليف لا يكفي وهذا ينبغي قطعاً فلا فيه من إباحته بطاعته وحرم معصيته وإباحته فقال خاصه لأن ان يقتل ويرد إلى طاعته من لطفه إباحته اختياره للظلم وهذا هو العصمة وهو المطلوب في علته الاحتياج إلى الإمام هو القدرة على المعصية القوة الشهوية وعدم العصمة ولم يكن التكليف حده ولا بد من إيجاب تمكن الإمام على المكلفين إيجاب طاعته لم يجب بساطة الكل يكون فادراً عليهم من غير عكس ذلك فنقول بتكليفهم بالمعصوم كما ذكرناه من زيادة القدرة على أنواع الظلم النكاح وعدم العصمة ولم يكن التكليف فرع زيادة القدرة من زيادة التمكن إلى أن لا يكفي التكليف حده ويجب لإمام فكان يجب أن يكون رؤساء الأئمة لكن بإشهاد باع من الكل منه فلا يكون من ضمن ما أمّا ما هذا خلف بالاعتناء في وجوب لإمام بخصوص المكلف بل الموجب له وجوب هو قدرة المكلف وعدم المعصية والتكليف فلو لم يكن الإمام معصوماً لم يتحقق الوجوب فيه فيجب أن يكون لإمام آخر منتقل الكلام إلى التدوير في السلسلة فحالان متعين أن يكون معصوماً

والمعصية من الطاعة فلو كان في الأقدار غير كاف فيها أو في الكفاية فلو لم يكن لإمام نقص لطفه لاجل لطفه مكلف آخر فيحصل نقص لطفه لمكلف لصلة آخر وهذا ظلم يجوز فيه لو كفى غير المعصوم في اللطف كان أما أن يكفي نفسه لغيره أو لنفسه خاصة أو لغيره خاصة أو لواحد منها وإبطال الوجوه أحدها أنه لو كفى فإماماً باعتبار التكليف وباعتبار طاعته بالإمامة إذ لا غير فإماماً وإبطال الآخر لأنه يجب لإمام ولثاني كما يقال يخاف القرب من الرعية وهو محال لأن لطف غير المعصوم زيادة في القدرة وتمكنه بل إن أغرائه لعلمه القوة الشهوية في الأغلب الرعية لا قدرة لها على السلطان ولا علم فلا يتحقق حق منهم وثانيها لو كفى لنفسه لغيره كان تخصيص لبعض دون البعض من غير علة موجبة مع ثباتهم جميعاً أن الإمام لو كفى في القرب لنفسه لم يمكن معصيته إذ الإمامة مفترقة بعد وفده حصلت فيه وتكفيها قرب من الطاعة دائماً بعد عن المعصية دائماً وهذا هو العصمة ولا يمكن أن يتحقق هذا في حق الغير لأن الغير عدم علم الإمام به ولأن القرب لإمام هو باعتبار العمل على الطاعة وترك المعصية بعينه مع علمه خوف المكلف وعلمه بعدم التجاوز وجوده من داعي الفعل والصفات فتقرب إلى الإمامة قريب من العمل الموجبة وهي محققة في الإمام مع عدم الشروط في غير فيجب من الطاعة وتباعد عن المعصية وهذا هو العصمة والثالث لما ذكرناه من

فانما لو يكن معصوما جواز المكلف خطاؤه في الدنيا لا الجواز فلا يبدل نفسه لعدم تقبضه بالتصواب اما الخافض ليط
عنه المعصوم مما لا يؤمن عليه خلا لا النظام فقد ظهر ان مع عدم عصمة الامام لا يحصل شيء من هذه المقاصد
فقد ظهر ان عدم عصمة الامام ينافي مع الغرض في فائدة نصبه كسب الاشياء من غير المعصوم فعليه جرح كل
امام فعليه حجة بنج الاشياء من غير المعصوم بامام اما الصغرى فلان الدليل شرطه عدم احتمال التقبض احتمال الخطا
فيه ظاهر لوجود القدرة والداعي هو الشك في وجود الصفات لغيره من المجتهدين اذ لا صفات الا للفيض والعالم بغيره هو
منازع غير المعصوم والامامة زيادة في التمكن بل الصفات في المجتهدين الذي هو وعندها لا خوف من التوهم اما الكبرى
فلا توافيق ميان التبر وهو ظاهر كسج عدم فعل الفيض اما لعدم القدرة او العلم بغيره مع انتفاء الداعي او ثبوت
الضارفة فلا يكون لعدم العلم بفعل الفعل في الاختيار بل في الفعل الاختياري تابع للفصل الثاني للعلم اذ مع
ثبوت القدرة والجهل بالفيض وثبوت الداعي انتفاء الضارفة العلم بالفعل يجب لفعل فطعا لعدم انبائ الامام
بالفيض اما لعدم القدرة عليه وهو باطل لوجود القدرة في العلم بغيره وانتفاء الداعي هذا العلم اذ لو يكن الامام
معصوما ساوى فيه غيره وعنده من المجتهدين ولو زاد عليه كان تلك الزيادة لا تطلع الشاذ التادور وعما
الشبهة موجبة في شواي فيه غيره وعنده امر خفي لا يطلع عليه حجة في الغالب مما انصرفت فليس الا للكلية
والنقطة العقلية ولا مدخل لها عند الاشاعرة ولا في ايضا يمنع القوة الشبهة اذ لو صلحت الصفات في الامامة دائما
كان معصوما انصرفت في التكليف لا يكتفي في غير المعصوم والا لم يجب نصب الامام لمكانه غيره وايضا فلان ذلك
الضاف اما ان يجب تحققة دائما او لا او استلزام كونه معصوما مع انه خلاف الاجماع والثاني لا يحصل في الغالب
لثبات المكلفين العلم بحصوله وهو ظاهر وايضا فان الامام اذ لو يكن معصوما لم يحصل الجرم بثبوت انصاف
لا لا يثبت في الصفات لثام وايضا فان الامام اذ لو يكن معصوما ساوى غيره في ثبوت نقاوت لم يدركه كل احد
بل لا غلبي يدركه واما عدم العلم باصل الفعل فباطل لان التقدير عليه به ولا تارة يكون من باب لا نقاوت والظن
ولا يجب فيه اذا تقرر ذلك فتقول الامامة اذ لو يكن معصوما لم يكن فعليه حجة على المجتهدين لظانهم اياه في العلم
ولا على غيرهم لان الحجة انما تكون حجة مع عدم احتمال التقبض لظانهم غيره من المجتهدين فليس مرجحها بالتقليد
او من العكس الامامة زيادة في التمكن لما مر فلا تصلح للضارفة ومن ليس فعليه حجة لا يصلح للامامة لان الامام
خليفته التي عليه السلام وفاهيم مقامه كماله على الامام عليه السلام هو التكليف وعدم العصمة فلو لم يكن الامام
معصوما لم يحصل اندفاع الحاجز ثبوت علمها فاحتمل مع وجود الامام الامام فلا يكون ما فرض ما ما احتاجا
اليه كعدم العصمة مع الفوق الشبهة في اكثر الناس وسبب لخطا والامام عليه السلام مانع ومانع السبب لخطا
ان يكون من جنس مثله فلا بد من مباينتها ومضادتها فلا بد وان يكون معصوما كقول الامام لا سبب لخطا
مخالف الناس الزل فلو جاعل ذلك لا تنفص الغرض كقول الناس على ثلاث مراتب الذين لا يجوز عليهم الخطا والمنا
بب اصرف على ذلك تلجج الواسطة بينهم وهم من يجوز عليهم الخطا فارة بفعالونه وثاره لا يوجب مراتب الفرق من
احدا الطرفين البعد من الاخر لا يثبتها في قضاي من الامام التقرب الى المشية الاولى والثانية فحال
ان يكون من الثانية والثالثة فمعين ان يكون من الاولى كسج انما يراود من الامام رفع الخطا والبعد عن المناقض
حالة في فضيل الخطا والمنا مع علمه وفدرة وطاعة المكلف له في حالة تقبض الشيء ليجعل اجزاءها مع الا اجتماع

والشرطي نفسه حاصلة مجمعة فيستحيل من الخطأ منه عليه صلوة وان لم يكون معصو كط لو لم يكن
الامام معصوما لزم التناقض الاول باطل المزم مثله اما الملازمة ثلثان المكلف مع اللطف المأمور بالمعصية
اقر بانه لا طاعة ولا بعد من المعصية من المكلف لشيء له في عهد العصمة اذا لم يكن له ذلك اللطف فالمكلف الذي
امام اقر بانه لا طاعة ولا بعد من المعصية من المكلف لشيء له في عهد العصمة اذا لم يكن له اما ما هو عليه فلو لم يكن
الامام معصوما كان المأمور بانه لا طاعة ولا بعد من المعصية لا ثابتا ان التماسه والفهم ينادي في التمسك
بمقتضى منع ما توجه القوة الشهوية والغضبية والاقر بانه لا طاعة ولا بالامتناع وامثال او امره وبالايمان
بما ليس كذلك وكان لا يجب عليه امثال او امر الامام اصلا ولا لباثته بل قد يجب على الامام ذلك فلا يكون
فرض اماما او من فرض واجب طاعة واجب طاعة وهو باقض اما بطلان الثاني فظاهر من الامام امارة
وكلامه فاطع على الصحة من حيث انه كلامه لا شيء من غير المعصو كلامه دليل فاطع من حيث انه كلامه فلا شيء من
غير المعصو اماما بآية الصغر ان مخالف كلام الامام مخطئ وطعنا بآية الا ان يفرض كلامه كمالا ليس له دليل
لا يقطع بخطا ولا يحمل مثاله واما الكبر في ظاهرة لاحتمال خطئه لا كلامه غير المعصو مع عدم علمه من حيث انه كلامه مع
العلم بجهته من جهة اخرى اعلم ان يكون امارة ولا شيء من الامام كذلك ينتج لشيء من غير المعصو كذلك اما
الصغر في فلاحنا خطئه وكذب ولا بدفع هذا الاحتمال الا الاصل عادة الصدق وكلامه لا يوجب الجزم فيها
معها واما الكبر في فلان مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه اذا لم يعلم صدق من جهة اخرى فيقطع بخطئه ويحتمل
ويحمل جهته ولا شيء من مخالف الامارة كذلك فكل الامام ليس ما قبل هو دليل مفيد للعلم لآية الامام
دليل على التفريق الطاعة والتبعية عن المعصية ولا شيء من غير المعصو كذلك ينتج لشيء من الامام بغير معصوم وبإمره
كل امام معصوما الصغر في فلاحنا لا ذلك لا تنفي فائدة نصيبه لوجوب المكلف كون امره مفترقا الى المعصية
ونواهيه مبتعد عن طاعته لم يحصل الوثوق به فلم يوفرا الدواعي على التبايع تنقرون النواظر عنه فلم يقطع بخطا
مخالفة له بعينه على قوله في الجمل وغيره واما الكبر في فلان الدليل هو المفيد للعلم شرط المفيد للعلم عند احوال
التفويض مع احتماله يكون امارة محتملة لو لم يكن الامام معصوما لم تكلف بالابطال والالزام باطل فكذا الملازمة
اما الملازمة ثلثان المكلف مأمور بالعلم بقوله والا لم يحصل التفريق بين طاعته والتبعية للمعصية لم يحصل انقضاء
لوفاء الناس على مخالفة ومنازعة فلو لم يكن قوله مفيد للعلم لكان بالعلم من شيء لا يفيد وهو تكليف
لا بطلان وغير المعصو يمنع التكليف بالعلم بغير قوله لاحتمال التقبض هو يستحيل ان يفيد الا الظن واما بطلان
الثاني فظاهر من كتبنا الاصولية لآية او امر الامام ونواهيته ارشاده دليل على اللطف ولا شيء من غير المعصو
كذلك اما الصغر في ظاهرة والا لم يكن مقربا ولم يبق المكلف به فبذلك فاهدته وهو ظاهر واما الكبر في فلان
الدليل ما يفيد العلم واور غير المعصو ونواهيته فاحتمال التقبض فلا تكون دليلا له مع امثال او امر الامام ونواهيته
بما من المكلف يحصل الجزم بالحق والظمان ينشئ ولا شيء من غير المعصو كذلك اما الصغر في فلان المكلف لا بد له من
الايمان بالجزم والظمان ينشئ والسنن والقران لا يحصلان لذلك خصوصاً على القول بان الادلة اللفظية لا تفيد
واكثرها عمومها وظواهر النص لآية على الاحكام فليل فيها والوجه بعد التبيين عليهم منقطع فليس الامام واما انه
لا بد من طريق الى ذلك فظم وكيف لا وفده عن اتباع الظن واما الكبر في ظاهرة لاحتمال الخطا لو كانتا مكلفين

والصواب في جميع الاحكام كان الامام معصوما لكن المقدم من واثقه مثل ما الملازمة فلان الصواب الحق في
جميع الاحكام لا بد من طريق العلم والادلة فيقع التكليف بها لا سيما في التكليف بالاطمان والتسليم والكتاب
لا يفيديان ذلك للجهل قطعا فثبت ان يكون هو الامام واما حجة المقدم فوجهان احدهما اما ان يكون
مكلفين بالحق والصواب في جميع الاحكام او لا تكون مكلفين في شيء من الاحكام او في البعض من البعض
الثاني باطل قطعا والثالث محال لانه لو خرج من غير مرجح ولانا البعض لاخر ان لا يكون مكلفين في ذلك البعد
وهو محال وبالحق وهو محال الا لا يمكن خطأ لانا لا نعلم بالاصوات الا ما كلف الله تعالى به ولا ان الخطأ يستحيل
التكليف به فثبت العلم الا ثبت ما قلنا وثانيهما ان احكام الله تعالى ليست مفوضة اليها ولا لغيرها فثبت
بها في الواقع اذ لا يخرج واقعة منها حكم الله تعالى بل من مأمورين بذلك بحسب الجهد لا يمكنه تخصيص ذلك
من الكتاب السنة فثبت ان الامام المعصوم لا يفتقد لكون الامام لطف بفعل الواجبات والاطاعات والتجملات
وارتفاع الفناء وانظام امر الخلق وهو لطف بغيره في الترابيع ان يفسر بحالها ويبين محملها ويوضح عن الا
المستبعد منها لو يكون المقترح في الخلاف الواقع في الآلة الشرعية كان كاشفا ويكون من وراء التافلين في موضع
منهم ما هو خارج عنهم من الاعراض من النقل بين ذلك كان الحجة في بعض فاضا لفضا عبد الجبار بان قال
المكلفون اعمسون كون الامام حجة باضطرار وباسد لال فان قلتم باضطرار فقصم لا يؤثر في ذلك قلنا يجوز في ذلك
فان هو بالدين ان نعلم باضطرار ولا يفتح النقض فيه ففتح الاستغناء عن الامام وان قلتم باسد لال قلنا
فقصمهم يمنع من قيامهم بالكفوف من الاسد لال على كونه حجة فان قلتم نعم لزم لنا حاجة الى امام اخر فيسلسل
الكلام في كل كلام في الامام ومع التسلسل فلا يؤثر الاثمة التي لا نشأه كما لا يؤثر الواحد لا بد من القول بان الله
في الحجة والقيام بنصه من غير حجة فنقول يجوز مثل ذلك في سائر ما كلفوه وان كان انقضى في تمام احكام
التسليم لم يخف وجهه بوجهين لان هذا الاعراض بمنى على مقتضى ما احدها ان علة الحاجة الى الامام
هنا يعلم منه ما لا يعلم عند عدمه لا غير ثانيا ما كان لطف في بعض التكليف يجب ان يكون لطف في جميع
الوجوه وانما المقدمتان باطلتان فالاعراض باطل اما بطلان المقدمتين فنقول نالوا ثبت الحاجة لاجل تعلمها
ما يحتاجه بفناء بل قلنا بالاحتياج اليه في اثباتها العلم ومنها كونه لطف في بجانب الفهم وفصل الواجب لا يقع
الاستغناء عنه ولو علمنا الكمال باضطرار لان الاخلا لواعلمنا اضطرار او موقع من عند فناء الامام ولا يمنع العلم
بوجوب الفعل من الاخلا بولا العلم بغيره من الافدام عليه فان اكثر من يفهم على الظاهر في الغالب يكون
حالا بعينه واما بطلان المقدمتين الثانية فلان اللطف لا يجب عموم بل في الاطمان العموم والخصوص لاطفان
ومن وجه فلا يجب ان يكون الامام لطف في ارتقاء الظم واليغ ولزم العدل والارض ان يكون لطف في كل
تكليف حتى في معرفة نفسه لثانيه ما عارض بالمعرفة بالثواب العتبات معرفة الله تعالى فاما ان العلم بالواجبات
والاستغناء عن الغالب فان كانت لطف في نفسها لا يجب علم التكليف حتى يعرف الثواب العقاب و
الله تعالى او لا يكون كذلك واما ظاهر الفناء وبت نقول لانها ان شئنا بعض التكليف عن هذا العلم
كونها لطفية فهنا الاستغناء عنها في ثبات التكليف لا يقال للمعرفة بالثواب العقاب ان لم يكن لطفان
نفسها من حيث لم يجمع ذلك فهناك ما يفهم منها وهو ان العلم بالثواب ليس المكلف من لطف في كليفه بالمعرفة

في هذا الكلام
 من حيث هو
 لا يخلو عن
 الكلام في
 الامام في
 الامام في
 الامام في

وان لم يكن مما تلا للظفر في سائر النكاحات لا نأخذ بقوله فافهم من انما افترضنا بان نقول ان معرفة كل الامنة
 يستحيل ان يكون اللطف فيها معرفة الامام لانه لا بد من اول الامنة من ان يكون معرفة واجبة وان لم يتقدم
 المكلف معرفة امام غيره واذ استحال ذلك فما ان يفهم مقام المعرفة بالامام في هذا النكاحات التكليف
 استدلاله على معرفة الله تعالى ومعرفة ثوابه وعقابه **الحج** علة الوجود تخرج المعاول من الامكان الى الوجود
 وعلة العدم تخرج من الامكان الى الامتناع والخرج الى الوجود لا يمتنع الا بوجوب ان يكون في حد الامكان
 بل لا بد وان يكون واجبا والامام علة في الطاعات وعدم المعاصي فيجب وجوب الامتناع والواجب هو
 المطلوب **الحج** الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله الامان من شانه ان يكون مغربا الى الطاعة ومبعدا عن
 المعصية فلا يكون مغربا لغبر ولا مسجدا وهو الطوف لا يخرج اما ان يكون مغربا لغبر ومبعدا عن مغرب
 لغبر في هذا الزمان لا يبعد وهو طوف لم يبدل واما ان يكون مغربا ومبعدا وهو الوسط وكل غير المعصية
 في حكم الوسط والطوف لا يخرج من علة الاحتياج الى المشرق المبعد هو عدم العصمة فلو لم يكن المبدأ موجودا
 يكن يكون الوسط او لا يخرج مبداء وهو محال في الامام عليه السلام يحتاج اليه المكلفون من جهة عدم العصمة
 المحتاج اليه مغاير المحتاج من جهة الاحتياج فالامام مغاير للرعية من جهة عدم العصمة وكلما هو سبب من
 حيث عدم العصمة فهو معصوم وهو المطلوب **فما** كل محتاج فافهم من جهة الاحتياج وكما له حصول ما نزل
 به الحاجة فالمكلف غير المعصوم يحتاج الى الامام من جهة عدم العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن فحاجا
 ان لا يكون معصوما لان المكلف كالمسلم في ذاته ولان تحصيل العصمة لا يتصور من غير المعصومات ما يلزم به العمل على الطاعة
 والمنع من المعصية وحفظ الشرع فيما يشبه هو الثبوت في العدالة المطلقة لا غيرها **متب** وجوب نصب امام في الجملة
 يحتمل ما عدا ان شرعا مع كونه غير معصوم مما لا يجمعنا وان ثبت فثبت **اماب** فان عدم عصمة المكلف
 ان يقتضي وجوب نصب امام اولي **استلزم** اما عصمة الامام او ثبوت علة الحاجة معه فافهم وجوب امام **استلزم**
 ومعلوم حصل عصمة من علة الحاجة وعصمة الامام والاثبات للحاجة فحاج الى امام خارج عن الائمة **القول الثاني**
 والكل باطل ظاهر الاستحالة لا يقتضي عدم وجوب نصب امام لان علة وجوب نصبه هو التكليف مع عدم
 العصمة **اجاء** الحج المقتضى لوجوب نصب امام اما عدم عصمة مجموع الامن من حيث هو مجموع او عدم عصمة
 البعض **الثبوت** علة الاحتياج **استلزم** التسلسل لا يقال لوجوب عدم العصمة نصب امام وقد حصل فلا يوجب
 لا نأخذ بقوله كلما لم يثبت علة الحاجة لم يثبت الحكم فاذا كان علة الحاجة في البعض لوجوب نصبه في البعض هذا
 المصوب **جب** اخر لا يقال فمع عصمة الامام لم يثبت علة الحاجة اليه ولا عصمة وهو عدم عصمة في المكلفين **القول**
الحديث لا نأخذ بقوله مع طاعة المكلف لمراتبها او لا وهو يثبت علة الحاجة فالاغلا من المكلف هنا فلا يلزم
 الحديث **والما** مع عدم عصمة الامام فلا يثبت مع انقضاء المكلف طاعته فلا يمكن التكليف حينئذ من جهة
 النقص لا يحصل اللطف ببل طلب العصمة من المكلف مع عدم عصمة الامام يكون تكليفه بالحال **فما** الاحتياج
 الاشئ فهو من حيث هو بالقوة وانما يحتاج في خروجه من القوة الى الفعل والاحتياج اليه للحاجة اليه فيه لا يمكن
 يكون لذلك بالقوة بل يكون واجبا لانه لا يفر ذلك فالاحتياج الى الامام هو غير المعصوم في تحصيل العصمة فافهم
 لقوة فيجب ان تكون في الامام التي هي علة الطاعة واجبة والمطلوب من المكلف فابل للعصمة والامام **فما**

في هذا الكلام
 من حيث هو
 لا يخلو عن
 الكلام في
 الامام في
 الامام في
 الامام في

وحي
المقدمة

ونسبة الفعل الى الغايل بالامكان ونسبة الفعل الى الفاعل بالوجوب يجب لعصمة بالنسبة الى الامام وهو المطلوب في هذا
مقدمة من المقدمة الاولى في الفعل حال لمرجوه في حال وكذا حال التشايع انما يقع حال لمرجوه التشايع
انما يجب لامام لكونه معززا بعد اعني حصول رجحان فعل الطاعة ورجحان ترك المعصية فيكون المرجح انما بالنظر الى
المرجح لو لم يحصل الترجيح لم يكن مافرض رجحان رجاء هذا خلف المقدمة لكل مكلف ان معناه
فصل التواخيلا والامتناع عن الفياح والله تعالى او بذلك كله لكل مكلف المقدمة شرابط ترجيح الامام للعصمة
اقبول المكلف لاوامر الامام ونواهيهم عن مخالفتهم في شئ ب قدرته هذا ما يرجح الا المكلف بحيث لا يلزم من قبول
المقدمة مع وجود هذين الشرطين اما ان يترجح العصمة بالنظر الى الامام او لا وبسبب حال لا يفرضنا رجحان
مع وجود الشرابط وقد تحقق الشرابط فالمرجح لم يكن مافرضنا رجحان رجاء هذا خلف وان ترجح فيكون
نفيها مرجحاً وقد فرضنا ان الفعل حال لمرجوه فيكون مع وجود شرابط العصمة واجبة اذا انقضت ذلك
ففي قول لو لم يكن الامام معصوماً لم يلزم من تحقق هذين الشرطين وجود الامام وجوب لعصمة اذا لا يلزم من قول
غير المعصوم او امر غير المعصوم ونواهيهم وجود غير المعصوم وحكمه وانفاد الناس له وجب لعصمة وقد ثبت وجوب
العصمة عند وجوده ويحقق الشرطين المذكورين فلا يكون رجحان رجاء هذا خلف من هنا مقدم
افرن بين وجوب الفعل على المكلف شرعاً او عقلاً عند الغايل بين وبين صدوره منه وهذا ظاهر لا يلزم من
اب المقدمة ب اما وجب الامام لكونه لطفاً مرفوعاً الى الطاعة بعد اذن المعصية المقدمة ب ليس المراد
الامام المقتضى بعض الطاعات والتجهد عن بعض المعاصي بل التقريب من جميع الطاعات والتجهد عن جميع المعاصي
مع قبول المكلف منه وفرضها فالمراد منه التقريب الى العصمة وعدم ذلك تماها من قبل المكلف لاس قبل المقدمة
في لا يلزم التقريب من الطاعة والتجهد عن المعصية بوجود الامام وتكليفه وقبول المكلف منه والافتداء باضاله بل
بصدور الامر والتهيؤ وعدم فعل المعصية لا فتداء المكلف به ولا نه بعد عن امثال هبه وامره وبسبب
محله من الغلو ب عدم تركه لواجب للطف هو فعل الامام للطاعة وامتناعه عن المعاصي كونه بحيث لو قبل
المكلف الامر وظنوا للطف واجباً تانجيت على هذا التقدير فالواجب هو ذلك وذلك هو العصمة وجوب
خروج ذلك عن الجبر خالق الطاعة زائدة يختار معها المكلف في ذلك ويرجحه وان كان بالنظر الى القدرة ب
بشأوى لطرفان ولا منافاة بين الامكان من حيث القدرة والرجحان من جهة الداعي في هذا فظهر مما
ان الامام مرجح مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطهما ومع عدم اشتراطهما يكون هو المرجح انما
و في فصل الامام يمكن اشتراطهما فيكون هو المرجح التام بالنسبة اليه فيجب لعصمة له ولا يمكن مافرض
رجحان هذا خلف فكل غير معصوم يمكن ان يترتب له العصمة ولا شئ من الامام يمكن ان يترتب له
المعصية بالضرورة وينتج لا شئ من غير المعصوم اما بالضرورة وهو المطلوب ان الامامة ثم فابداً بها
ان نصب الله تعالى للامام ب نصب لا دلالة عليه في قبول الامام الامامة في ايجاب الله تعالى المكلفين
وامتناعه وامره وتحليله في حال من خالفه اعلاهم ذلك بنصب الله عليه في طاعة المكلف له وامتناعه وامره
ونواهيهم الخسنة الا من فعله مخالفاً لامام وق من فعل المكلفين فلو لم يكن الامام معصوماً لا يتحقق الامام
فلا اجماع فان الناس بين قائلين منهم من قال بالنسبة وجب لعصمة ومن لم يوجبها لم يعقل بالنسبة فيقول

لكن

بالتصريح كون الامام معصوماً خارجاً للاجماع وله محرم المكلف بقاها فبذلك فائدة نصيبه مع عدم
 من المكلف بذلك لم يحصل له داع الى النجاسة ولا يحصل له ايضاً الا لا يمكن اجتماع التقضي وتوحيده
 او التبع عنه كلاهما منع ولغيره عقلاً فاما مع اجتماع هذه الشرائط فيجب التفريق لوجود العلة والشرط
 وارتفاع المانع ولا ينافي ذلك لا ينفك فائدة الامامة لان ما يندرج تحتها من المكلف من الطاعة والتعبد
 المعصية وهو العلة فيه مع اجتماع الشرائط فاذا لم يجب بكون العلة فيه بل هو مع شيء اخر لكن ذلك باطل اجاباً
 وضرورة ايضاً لولوله بكون الامام معصوماً لم يجب التفريق نسباً له يمكن ما لم يجب بوجوده وتفرده في
 علم الكلام والعلة انما يقتضي الوجوب المرجح الجرد والامام مع الشرائط المذكورة علة في التفريق ليس بعد
 ولوله بكون معصوماً لم يجب التفريق معه وكما لم يجب مع مقتضى المرجح ايضاً لاسيما ان مقتضى العلة التي
 غير المانع من التقصير فلا يكون مرجحاً للتفريق ايضاً بل يقتضي معه التفريق على صفة الامكان فلا يكون علة
 يقتضي فائدة لاسيما لوجوده حيث فيجب كونه معصوماً فيجب الامام مع هذه الشرائط هو العلة في التفريق
 والتعبد فلوله يجب بذلك فاما ان يجب بشئ اخر معه او لعله غير ذلك والاول محال لان مقتضى الاجماع
 على ان الاجتماع واقع على التفريق هو الامام وبه وهو ان لا علة له غير ذلك فحال الا لكان اما واجباً
 او مستغنياً او كون الممكن مع علة ممكنة على صفة امكانه هذا خلف لكل محال نكح اذا اجتمعت الشرائط التي
 الا لله تعالى والامام لا ينبغي ان ينفي المكلف عند اصاله التفرده لولوله بكون الامام معصوماً بل في متعدد من حيث
 احد ما انما جاز ان يخل الامام ببعض الاحكام فيكون المكلف قد ابرأ عنده ثابتهما انه يقول انه لا يخل
 لما يقول ولا عرف صفة الامن فوله وقوله لا يفيد العلم والوفاق فيقطع الامام ويلزم الاتحاد ثم الامام
 اما ان يكون شرطاً في التكليف والاقرب يلزم عدم وجوبه ولكن يتحقق انه واجب ان شرطه وان اما ان
 يكون اشتراطه من حيث اتبع اجتماع الشرائط يمكن ان يفرض ويوجب فيجب ان باطل لانه لو كان الامكان
 بعد اجتماع الشرائط لكان في المكلف الامكان لانه يمكن ان يفرض بغير سماعة لا والافيه والوعد والوعيد فلا
 يكون الامام شرطاً وفرض انه شرط هذا خلف وبه هو المطلوب اذ مع وجود الامام والشرائط التي
 لا المكلف لولوله بكون الامام معصوماً لم يجب التفريق نفي اللطف الذي هو مطرباً الى الطاعة ومبعداً عن
 المعصية الذي هو شرط في التكليف فاما هو عصمة الامام فهي واجبة بالقصد الاول وانما قلنا ان مقتضى الشرط
 لان الامام انما هو لطف من حيث فوئدة العلم والعمل فلا يصلح ان يكون نسبة اليه الامكان والامكان
 المكلف فيه مكان الامكان الحاصل لهم باللفظية منه لان مكان الفعل من لفاعل اولاً في الاشتراط وفي
 التفريق من الامكان من غير الفاعل هذا خلف من شرط الفعل الوجودية لا بد وان تكون خاصة
 بالفعل لا لم يحصل الفعل لا يصح التفريق من الامام الا من فوئدة العلم والعمل فلوله بكون خاصة
 فيه بالفعل لم يكن مغرباً بالفعل عند الشرائط المرجعة الى المكلف لكنه مغرب هذا خلف من الامكان لا يصلح
 ان يكون علة له والامام علة في فعل المكلف لمكلف به ولا ندعي انه علة فانه بل مع الشرائط العائدة الى
 المكلف وليس علة بوجوده وانما ينبغي بل بفوئدة العلم والعمل فلا بد وان يجب له وهو العصمة فظهر
 مجموع ما يوقف عليه لفعل المكلف به في المكلف هو التكليف العلم به ونصب الامام والادلة عليه انما

المكلف

في انما ياتي في الامام

المكلف لو امر به ففعل ففعل اجتمع الشرايط العائدة الى المكلف فيكون موافقا على ما يرجع الى الامام او
 والتكليف لو كان الفعل ممكنا بان على هذا الامكان اما لعدم فعل من الله نعم بنوفاً عليه فعل التكليف
 ويكون شرطاً يجب عليه فم من حيث الحكمة والتكليف فيكون الله تعالى يجب عليه وهو لا يجوز ان يحصل
 للمكلف العذر حينئذ وانما من جهة المكلف قد قلنا انه قد اجتمع الشرايط واما من جهة الامام فلا يكون
 فرض تمام للوقوف عليه هو خلاف التقدير فتعين ان يجب لفعل مع اجتماع الشرايط العائدة الى المكلف مع
 ثبوت الفعل على ما يرجع الى الامام والله تعالى لو لم يكن الامام معصوماً لم يجب الجواز ان لا يابا المكلف ولا
 ينهاء وباروه بالعصية وينهاه عن الطاعة فتع انقضاء العصمة لا يحصل تمام ما يثبوت عليه لفعل ومع جود
 يحصل يجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب من سبب الاستبابة اما الاتفاقية او اكثرها او ذاتية وعلة الامام
 لغضام المكلفين بالتكاليف ودفع المخرج وضع المفساد مع انقضاء المكلف اما فيحتاج معه ومع الشرايط
 العائدة الى المكلف في لطف اخر لان الاستبابة الاتفاقية لا تصلح للمرجع ولا يجوز ان يكون من باب والامة
 يكن تمام اللطف فتعين ان يكون من جرح وانما يكون منه اذا كان معصوماً والا لكان معه ممكناً لا يكون سبباً
 ذاتياً سبباً البتة الذي يخرج ما بالغة الى الفعل لا يجوز ان يكون بالغة بل يجب ان يكون بالفعل والشيء
 حال وجوده نفهضه من منع بالنظر الى تحقيق نفهضه ولا امام هو المخرج للمكلفين في القوة العلمية علماً وعلماً من
 القوة الى الفعل في كل حال نفرض بالنسبة الى كل واجب ترك معصية نفرض اجتناباً جهم فيها اليه وذلك على
 لكل واحد بواسطة القوة العلمية علماً وعلماً ففصل يجب ان يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا
 يكون نفهضه ملحقاً في كل حال بالنسبة الى كل واجب وقته وترك كل معصية وهذا هو وجوب العصية
 سبباً لتاسل ما يمنع الخطا او جازئه والاول اذا لم يكن من جهة الامام لم يخرج الى امام وب هو
 المحتاج الى الامام فاما البقية على حالة الجواز او لم يمنع وان باطل لا لازم تحصيل الحاصل وب هو المطلوب
 وانما يمنع مع عصمة الامام ان مع عدمه يبقى الامكان وهو ظاهر فلا يخرج الى جهة لا مشاع في كل الامام
 اما ما في الفعل الواجب من حيث هو واجب ترك العصية من حيث هو ترك المعصية او ملزوم له او لا
 منافية ولا ملزوم له في حال قطعاً بالضرورة وثبت علته لانها علته فيها والعلة التي لا منافية والثالث باطل
 والامة بشرط في الامانة العادلة ولو لم تكن علته في واجب وترك معصية لمانا فلا تكون مفترية ونحن قد فرضنا
 كذلك هذا خلف فتعين ب وهو المطلوب لانه اذا تحققت الامانة وكانت لمانا مشاورة لفعل او
 من حيث هو فعل الواجب ترك المعصية من حيث هو ترك المعاصي فيجب ان تكون ملزومة للكل لا مشاع تخلف
 العلول عن علته فيمنع اجتماعها مع ترك واجب او فعل معصية لان كل ملزوم يمنع اجتماعه مع نفهض
 لان ملزومها العصية وهو المطلوب سبباً لامانة مفترية مبعدة لانه معنى اللطف لانه لو لاه لماؤ
 وقد تحققت في الامانة فتكون وجهاً للطاعات ومبعدة عن المعاصي والفعل حال التمام منع فحال
 المرجو منه او في منع تحقيق ترك واجب وفعل محرم معها منه وهو المطلوب سبباً كما كان المكلف مطعماً
 للامام كانت الامانة مفترية الى الطاعة مبعدة عن المعصية كان الامام معصوماً ولا على عدم اختيار
 الامام للطاعة واختياره المعصية وفيه عليها لم تكن الامانة مفترية فاذا لم يكن الامام معصوماً كان هذا

في انما ياتي في الامام

التقليد

التقدير ممكن الاجتماع مع عصمة الشرطية التي هي مقدم فلا يكون لنا في لازم على هذا التقدير فلا يكون
 الشرطية كلية الا لم يكن الامام واجبا اذ ليس المراد منه الترتيب في حال اوله بعض الواجبات او بعض المكلفين
 بل في كل الاحوال بالنسبة الى كل الواجبات لكل المكلفين لانه تمام الشرط بعد طاعة المكلف في الواجب طاعة
 اخرى بعده وهو باطل لاجتماع الكون المقدم حق وهو ظاهر في المثال مثله مستحق دائما اما كما كان المكلف مطيعا
 له في جميع احواله واقفا كانت الامانة مقربة الى الطاعة معبودة عن المعصية او لا يكون الامام معصوما
 جمع لما نفي في المطلق من استلزام اللزومية الكلية مانعة للجمع من غير مقدم ونقيض لنا في الاول
 صحت بالضرورة فنعين كذب لنا فيجب ان يكون الامام معصوما مستحق دائما اما ليس كلما كان المكلف
 مطيعا فالامانة مقربة معقدا ويكون الامام معصوما مانعة خلولا في كل مثلية استلزام منفصلة
 الخلو من نقيض المقدم وعين المثال لكن كاذب فطاعة تعين صدق بسم الله اما اوجبا الامانة
 لدفع الفساد التي يمكن حصولها من خطأ مكلف مع قبوله وتحصل المصلحة للثابتة من فعل للمكلف في
 لو لم يجر الخطا على شيء من المكلفين لم يجب الامانة فلو لم يكن الامام معصوما مع وجود الامانة لم
 تحصل العلة الدافعة لتلك المصلحة المحصلة للمصلحة مع زيادة مفسدة منها وهو ان خطا غيره
 للمكلف على الخطا المفسد لم يكن له حصولا مما لها بمكنة مع زيادة مفسدة مستطاة شرط الواجب
 من وجوه المفايد فلو لم يكن الامام معصوما لما كان يفرق المكلف في المعصية وهذا وجه مفسد
 مانع لاداء الامانة لانه في فعل الامانة لا يلزم ان يجر الخطا من يجوز منه دعا المكلف لانه
 ونقيضه منها مع عدم مانع لاداء الامانة وهي زيادة في التمكن فيمكن منه مفسدة لا يمكن ان يجرها مع
 وجوب الامانة مع عدم عصمة الامام مما لا يجرها دائما او ثابت فينتفي باما الثاني فلان يجوز الخطا
 مكلف ما ان يستلزم وجوب الامانة او لا يستلزم نفي الوجوب وب يستلزم العصمة او التسلسل
 مع عدم العصمة يجوز الخطا من الامام على نفسه ان يلزم بغيره فالواجب فاما ان يستلزم وجوب امام اخر
 فلزم التسلسل هو محال والعصمة هو المطلوب اما قلنا ان كان يجوز الخطا لا يستلزم الوجوب فينتفي
 لان المقتضى ليس لا يجوز الخطا فاما من كل المكلفين وهو باطل لاستحالة اجتماعهم على الخطا عند
 ان لا يتحقق المقتضى للامانة من بعضهم وهو المقصود واما ثوب اقلنا من وجوبها دائما اما ان يكون
 معصوم موجودا او يجب نصب الامام مانعة خلولا في التكليف فيجوز الخطا موجب للطف بالمفرب لا الطاعة
 البعد عن المعصية لانا بينا ذلك في وجوب الامانة دائما يجب على هذا التقدير وبين نقيض العلة وعين العلول
 مانعة الخلو والافتقار العلول عن العلة هذا خلف فنقول كلما لم يكن معصوم متحققا وجب نصب
 واذا لم يكن الامام معصوما وجب نصب امام فاما ان يلزم تحصيل المفاصل وغيره فلزم التسلسل
 وجدنا لفدرة والداعي وانتهى الصفات والادارة يجب جود الفعل والامام ليس المراد منه هو ايجاد الفدرة
 للمكلف بل ايجاد الاداء والادارة فاذا كان العلول هو الاداء في الادارة وجب ان يكون الامام معصوما
 العلة هو الاداء الى الطاعة مع انتفاء الصفات فيكون واجبا لان الحجج هو جابها الخطا حيث ان داعيه
 ممكن يكون علته هو اداء الامام واجبا لو اذ كان واجبا ثبت المطلوب لانه لو سأل مكلف في جواز الخطا لم

في
 حال

داع

داعي احدهما بالعلية الى انسا وجهنا في الامكان ونفعا المكلف عن طاعة مناه في جواز الخطا لان الخطا
المكلف عن اتباع فاعلا وسقوط محله من القلوب ^{تحت} لو كان الامام غير معصوم لما حثت الامانة والنا
باطل فالمقدم مثله ^{بها} الامانة وجود الفدوة والتكليف مع وجود القرب فيجب والامانة واجب الامانة لكن
الامانة ليس برب من حيث تشايدته ولا من حيث قدرته وتكليفه ولا الامانة من حيث هي لانها نافية في ^{بها}
ولان مطلوب التماسه ليس موجبا للتفريق بين بعض الروايات الذين ادعوا الامانة كفيها من فساد في غاية القبح
نيجب لا يصح لا في ادعاءهم في الصلوة وبعضهم بقا وفي غيره اتما يكون من حيث قربة من اطاعة فعله اياها
والقرب ليس لذاته ولا من حيث التكليف ولا من حيث الفدوة لانه غير صالح للتبرجج وعده والامانة واجبها
ولا سائر العصمة ايضا فثبت الوجوب من جهتها اخرى فاما امام اخر والعصمة وهو المطلوب ^{على} الامكان
من حيث هو محتاج الى علة مغايرة له من حيث الامكان ولا يمكن ان يكون ذلك هو المانع فحين ان يكون هو
الواجب ذلك المكلف هو المحتاج الى الامام في ايجاده والموت فيه داعي الامام الى الطاعة ومناصرة المعاني
فيكون واجبا عند وجود الفدوة والداعي انقضاء الصفات بحجب لفعل عمر الامانة طاعة ودواعي
حينئذ فابديتها وقبول المكلف لا اذروا ههنا ما العرف فهو المحجوز الدلالة على صدقه وجب قوله واقعا لا ^{بها}
طاعته على المكلف وذلك اما الادلة التفصيلية على خصوصية السابك هو محاق والامانة يجب لك لا على
الجهنم ^{بها} التفصيلية في الامانة فحين ان يكون على كل قائل واقواله ولو لم يكن معصوما لم يتحقق الدلالة
على ذلك لقيام الاحتمال في كل فعل اما الاخوان واقوال واقعال ما من غير كثر ليجاد الامام فبذلك والله
عليه ولو لم يكن معصوما لما حصل انصر عليه بوجوب طاعته في جميع اقواله واقواله من احواله كشبه ومواقفه
على العبادة ولو لم يكن معصوما لكانت فعاله منفردة في حال ما لكن الامام يجب ان يكون دائما مقرا بما وجبا
للداعي لوطاعة المكلف ومن نفسه قوله بان يتحقق المكلف بان فصدقه بالفاظه معناها لا يقصد
الاضلال ولا الاعراب الجمل ذلك لا يحصل الا بالعصمة بان يتحقق المكلف محضه وكونه محضه كذا
البحث ^{بها} لو لم يكن معصوما لما تحقق ذلك ^{بها} عوق الامام محتاج اليه لتكبل المكلف في فوثة العتبة
بحصل له العمل بجميع الادام الواجبة والانهاء عن المغايبة كلها هو غاية الامام فلو لم يكن كاملا في هذه
القوة لما حصل منه التكبل فيكون معصوما ^{بها} لو لم يكن عدم العصمة علة الحاجة الى الامام لم يكن
لعدمها تاثير في عدم الحاجة لان علة عدم العلة فحاج مع عدمها شوب الحاجة لوجوب الفسخ لها
لان كل شين اذا نظر اليها من حيث هما من غير اعتبار ثالث لو لم يكن احدهما علة جازا فتفكان
احدهما اخر ولو جازا محتاج المكلفون الى الامام مع عصمتهم فجازا محتاج الانبياء الى الامانة ^{بها}
مع ثبوت عصمتهم والاعمال بهم لا يفعاون شيئا من القبايح وهو معلوم القبا بالضرورة فحين ان يكون
علة الحاجة انقاع العصمة وجواز فعل القبيح فلا يخلو حال الامام اما ان يكون معصوما مامونا مية
القبيح وغير معصوم وب باطل لا الاحتياج الى الامام اخر لخصوص علة الحاجة فيه ونقل الكلام الى ذلك لا
وبسلسل فيقدر به لا يتغير علة الحاجة فيحتاج الامام اخر لا بد من عصمة الامام اعرض عن توجيهه
فدعيتم الكلام على ان معصوم لا يحتاج الى الامام وعولم في ذلك على امر لا يتباين زعم ان كل من ثبت عصمته

في جواز الخطا لان الخطا

لا يحتاج

لا يحتاج الى امام ولم لا يجوز ان يعلم الله تعالى من بعض عباده انه اذا نصب اماما اختار الامام من كل
 الفبايح وفعل جميع الواجبات لم ينصب اماما لم يخرج ذلك يكون معصوماً لا يجوز ان يحتاج
 المعصوم مع عصمة الثابتة الى امام فيكون مع وجوده افرق في فعل الواجب ترك الفبايح **اجاب** السيد
 المرتضى عن آلان هذا التقدير الذي قد رتب له لو وضع لم يفتح في قولنا ان المعصوم لا يحتاج مع عصمة الى
 امام لان من كان نائب الامام عصمة لم يحتاج الى امام مع عصمة وانما يحتاج اليه ليكون معصوماً لا يشترط له
 بعينه الامانة مع حاجته الى الامانة وانما يكون مفسداً لما اعتمدناه موافقته لنا على معصوم لم يكن عصمة
 ثابتة بالامانة وهو مع ذلك يحتاج الى امام على ما بينا عليه الدليل السقط هذه المعارضة لا ناعلمنا وجوب
 الناس الى المعصوم بعدم العصمة وفضيلتها بان من كان معصوماً لا يحتاج الى الامانة وانما يشترط اذا احتج
 ذلك فالجواب لا يفتح فيما اعتمدناه لان الحاجة الى الامام لا يجب للمعصوم وعن رب ما فعله فيما قد علم انه
 لا يخل معه بالواجب بغيره وكيفية ما ثبت هذه الجملة بطل ما ساعده لان المعصوم الذي قد علم الله انه لا
 يحتاج شيئاً من الفبايح عند ما فعله من الاطاعات التي من جملتها الامانة هو مستغن عن امام يكون عند
 وجوده افرق لم يذكره وانا القولان هذين لا اعتراض بهما انما السليم المطلوب ان اذا كان المعصوم يحتاج
 الى امام يكون معه افرق الى الطاعة وابعده عن المعصية فحاجته للمعصوم اولى واكد **والعرض** فخر
 الدين ان لا يفتح على اصل الدليل بانه مبني على ان الشبهة اذا لم يكن احدهما علة في الآخر جازاً فنعكس كل منهما
 الاخر وان لم يذكره اعله محتمل بعد ثم التزموا لا غير هذا الاحتمال ولو لم يكن مثال من الوجودات لا يفتقر
 البطلان الى البرهان لا كما قضيت مفسرة الى البرهان لعدم ظهورها فانه ليس من المستبعد ان يكون كل
 واحد من الشبهين غنياً في ذاته عن الآخر الا ان حقيقة كل واحد منهما يحصل لها هذا الوصف اعني معية
 الاخر في هذا الاحتمال امثال من الموجودات فان الاضافات كالابوة والبنوة وغيرها لا يوجدان الا معاً مع انه ليس
 لواحد منهما حاجة الى الآخر لان احد الاضافتين لو احتج الى الاخر في لئلا وجود الحاجة عن وجود الحاجة اليه فلا
 يكونان معاً وهو خلف اتفاقنا ولا نفرض الكلام في اضافتين متماثلتين كالابوة والامانة فانهما لا يمكن ان يكونا
 احدهما الاخر في الحاجة الى الآخر في الاول والحاجة كل واحد منهما لنفسه وهو محال لا يقال هذا النوع من التلازم
 لا يفضل الا في الاضافات لا كما نقول اننا لهذا النوع من التلازم مثلاً من الموجودات افتقر دعوى صحة الاضافات
 الى البرهان **اجاب** افضل المحققين هو انه يصبر الدين لا يطوي به بان المفهوم من كون الشيء غنياً عن غيره ليس
 الاصح بوجوده مع الشئ كون الشئ هو الذي هو بعينه بعد على ان التمسك واضح بنفسه غير محتاج الى البرهان وانما العبد
 ذكره بمباراة اخرى ليرفع الالتباس اللفظي ولما المتضادان فلم يكن كل واحد منهما غنياً عن الآخر كما ظنتم وليس احتياجاً
 بينهما كما ينبغي بل هما اذا كانا افاد شيئاً ثالث كل واحد منهما مفسد سبيل لا غير ذلك لصفته في الشيء من صفاته حقيقة
 فاذا اكل واحد منهما احتاج الى الثاني بل في صفته تلك وهذا لا يكون دوراً في اخذ الموصوف والصفة معاً على ما هو
 المتضا للشيء وحده بل كل واحد منهما لا يمكن ان يكون في الحقيقة كذلك فاذا ليس التلازم بينهما على وجه الاحتياج لا هذا
 الالزام الاول فظهر ان الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذا ليس التلازم بينهما على وجه الاحتياج لا هذا
 الاخر على ما ظنتم ولا على سبيل التدوير فظهر من ذلك ان المعصية التي تكون بين المتضادين ليست من جنس تلك

بطلان بل هي غير عقلية معناه انما يغلبها معا وفيه نظر فان كل واحد من معلولي العلة اذا انظر اليه مع علته كان
عن الاخر ولا يصح وجوده مع عدم الاخر هذا الاحتياج او كون التعوي والبيان مضارة على المطلوب ولا بدل على وضو
وفقد حذرت في التطوع عن استعمال وكيف يصح فقهه بالبيان مع انه لم يستفد منه شيء والمخالفات قد يعجز بها ثارة اذا
الذاتان عوضا لهذا الاضافتان بل ان الذات لا ذات لابن ونارة تفصل لعل في بعض الصفات الخفية كالابوة و
النبوة ونارة من المجموع من الذات مع الاضافة الضمنية فتقول هذا اضافتان هما الابوة والنبوة وهما ذاتان في
عندهم ولا يستحيل تفكك احدهما عن الاخر فيهما معا لا يمكن تقدم احدهما على الاخر وهما معا في الوجود الحقيق
والله في ولا احتياج بينهما لان ان كان من الطرفين ثم التدوير ان كان من احدهما كان الاحتياج منيا خرا والاحتياج
اليه يستفاد ما هو في المبدأ الذاتية فهو له وانما المضافان الى قوله وهذا لا يكون دواءا شبرا الى الذاتين عوض
لها الاضافة وهي ان ذات الابن واحد هما مجردين عن الاضافة فانما ذاتان فاد شئ ثالث وهو سبب لاضاف
كالو ليد ذات ذات الابن هاتان الصفتان هما الصفتان الخفية فكل واحد من ذات الابن ذات الابن محتاج لانه ذاته بل
صفته التي هي لاضافة الخفية المعارضة له الذات الاخر ولعل البحث في هذا كما قررنا بل في الصفتين وقوله ثم اذا
الموجود والصفتان معا الى قوله وجوب تعللها معا شبرا بذلك في الصفتان الشبه وتب وهو الذات مع الاضافة وليس
البحث فيها ايضا بل في الصفتان الخفية ولم يظهر من ذلك ان العلة الخفية بين المضافين ليست من جنس ما تقدم بطلا
من التلازم مع عدم الاستغناء او الاحتياج من الطرفين لان البحث في الصفتان الخفية ولم يذكر حكمه والحق عندك ان
الاضافة لا اعتبارا في لا تحقق لمخارجا ولا لازم التسلسل فلا اثر في المعارضة في منع الغاية فحقين لانها هو صول
الكمال في القوة العلمية والعملية واعلم المراتبة في القوة العلمية والعقل الاستفاد في القوة العلمية في العلم هو
ذلك ايضا ثم اصابت الثواب في انوار العمل لا مشاع عن الصبيح فعل الافضل ثم الافضا على الواجب عدم
الاخلال في شئ منه والامام عليه السلام يحصل المرتبة الثانية والترتبة الاولى والدفع اليها فيلزم ان يكون
كما لا في المرتبة الاولى والا لم يصلح للتكميل فيكون معصوما خطا الامام شريك في ان في اياته الاحكام فانه
لما كانت الاحكام غير متناهية والكاتب شأه فلم يمكن المجتهد علم الاحكام منه فذلك احتياج الامام كما ان
على القرآن الباطل كذلك منع على الامام تحجيقا للثبوت من هذا الوجه فكان الامام معصوما في
لو يمكن الامام معصوما لزم انتفاء الحاجة اليه حال شوبها فيلزم التفاضل بالاطفال فاما المكنوم مثل سليمان
الملازمة انه اذا تحقق وجب الحاجة الى الشئ فيحقق ذلك لثبوت ان يفي وجب الحاجة او يفي مع فرض وجوده
يلزم ان لا يكون هو المحتاج اليه لان تمام الاحتياج اليه ما شدد في الحاجة بوجوده فاذا لم يندفع الحاجة بوجوده لم
يكن تمام الاحتياج اليه فاما ان يكون في غيره ينضم اليه ولا في منعت هنا فطعا اذ مع فرض طاعة المكلف لم يمتنع
ما باره وبنهاه يتم به الفرض لا الاحتياج اليه في امثال او الشروع والتا في بعض الاستغناء عنه مع وجوده لا
تنتفي الحاجة ولا بانضمام غيره اليه فلا يحتاج اليه فطعا اذ نسبة وجوده وعدمه الى انتفاء الحاجة واحدة اذا انقضى
ذلك فتقول الطريق الى وجوب الحاجة الى الامام هو كونه لطفا في ارتفاع الصبيح وفعل الواجب قد ثبت ان فعل
الصبيح والاخلال بالواجب يكونان الا من ليس معصوما وقد ثبت ان جهة الحاجة هي ارتفاع العصمة ووجوب
فعل الصبيح واقران العلم بالحاجة بالعلم بمجتهما واصلها واصلها الحاجة الى وجوب الامام ما ثبت من كونها لطفا

في الاحتياج اليه
في الاحتياج اليه
في الاحتياج اليه

ذات الابن صفة الابوة
ذات الابن صفة الابوة
ذات الابن صفة الابوة

الاحتياج اليه

وجعل الحاجة الى كونها لطفاً او تفاعلاً معصوماً من فعل العبيد فانما في جهة الحاجة ومقتضاها كان في مقتضى
 فلو لم يكن الامام معصوماً لم يخرج عن العلة المحركة الى الامام ولا في مقتضى الحاجة بوجوده في دار الاستغناء
 عنه حال الحاجة اليه وانما بطلان التلويح في ظاهر لزوم التناقص في جهة من جهة كونه هو ان المعصوم
 لا يحتاج جنس الامام وهذا من مقتضى قواعدكم لان امير المؤمنين عليه السلام معصوم في حق النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وهو مع ذلك يحتاج اليه وموالياً وكذلك لقول الحسن الحسين عليهما السلام في حق امير المؤمنين
 فان زعمنا ان امير المؤمنين عليه السلام لم يكن يحتاج الى النبي عليه السلام كان ذلك خروجاً عن الدين وان زعمنا انه لم يكن
 معصوماً كان خروجاً عن قاعدكم ان الامام معصوم كما من ادعى ذلك الاخر اجاب لتبديله من مقتضى ما انما
 من مقتضى الحاجة الى المعصوم ان يكون لطفاً في مقتضى فعل الواجب لم يمنع حاجته اليه من غير هذا الوجه
 ثم ان كل هذا انما كان في تعليل الحاجة الى الامام يكون لطفاً في الامتناع من المقتضيات ولم يكن في تعليل مقتضى
 هذه الحاجة فاذا ثبت هذا الجواز لم يمنع استغناء امير المؤمنين عليه السلام بعينه في حق النبي عليه السلام فيكون
 وان لم يكن مستغنياً عنه في غير ذلك من تسليم وتوفيق وما اشبهها وكذلك لقول الحسن الحسين عليهما السلام
 مع انهما مستغنيان بعينه عن الامام يكون لطفاً في الامتناع عن التبايع والتجارت حاجتهما الى الامام
 للوجه الذي ذكرناه في قوله يمكن الامام معصوماً من التبع الثاني باطل في المقدم مثله في الملازمة ان الغاية في
 ارتفاع جواز الخطا اذا التفتت لم تحصل الغاية فيكون الجواب عتياً في ذلك الشرح من الكتاب السنة لان ذلك
 بنفسها الاضمار وان ذلك اختلاف في معناها مع التناهي في كونها لا لا فلا بد من مبين عرب معناها اضطراب
 الرسول ومن امام فهو جواز خلافه لم يمنع ان لا يزل ثقل كتاباً لا يتقاي الزمان فلما بطل ذلك من حيث انه
 لا بد من مبين للملك بالكتاب للاضمار الحاصل فيه فكذلك لقول في الامام اعترض قاضي القضا عبد الجبار
 بان هذا مبني على ان الكلام لا يدل بظاهره وقد يدل في ما بعد ما به يدل وابطلنا الاقوال الخالفة لذلك في بيانها
 بانهم عليها من التنازل جاب عن السيد المرتضى باننا نقول ان جميع ادلة الشرح محتملة غير ان بعضها
 بل فيها ما يدل ان كان ظاهره مطابقاً لما ثبت صحة التبعة في العلم ويقدم العلم للسند بان الخطاب في حكمه لا يجوز
 ان يبدل خلافه ليقف من غير ان يدل عليه لاشبهه في ان جميع ادلة الشرح ليست بهذه الصفة لان العلم في
 القرآن من شأنها في السنة محتمل ان العلم من اهل اللغة قد اختلفوا في المراد بها في قوله في الكبر ما لم يخرج
 طبعه وما لو في مواضع الطريقة التي لا بد من الحال هذه من مبين للمشكك في ترجمه للمفاهيم يكون قوله
 حجة لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وليس ينبغي بعد هذا الا ان يقال ان جميع ما في القرآن امام معلوم
 اللغة او في بيان ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يفسح عن المراد ان استخارة هذا الجرم وهذا قول نعم
 ضرورة لوجود ما وقع كثير من الكتاب السنة فداشك على كثير من العلماء اعمهم لقطع فيها على شئ بعينه
 لو لم يكن في القرآن الاما الاختلاف في وجوده ولا يمكن من دفعه هو الجمل الذي لا شك في حاجته الى البيان الا ان
 مثل قوله في اخذ من اموالهم صدقة وقوله في اموالهم حق معلوم في الغير فاذا ذكرناه وهو كثير واذا كان هذا لا
 من ترجمته والبيان عن المراد به فلو سلمنا ان الرسول قد نزل في بيان ما يحتاج الى البيان منه ولم يختلف من شأنها
 عليها خلفه في فهمه بالامر بعد على ما به ما في قوله في هذا الموضوع لكانت الحاجة من بعد الامام في هذا

مقتضى الله وجهه

الوجه ثابت لا نعلم ان بيانها على التسليم وان كان من جهة على من سأل به وسميها من لفظه فهو حجة ايضا على من
 يلحقه بعد من لم يخاصر وويلحق زمانه ونحو ذلك لا بد من ان يكون بيننا وبينه خبر وقد وان غير ما مودع منهم
 العدول عنه فلا بد مع ما ذكرناه من امام مودع من جهة التسليم على التسليم مشكل لان وموضع عما عارضنا من ذلك
 فقد ثبتت الحاجة الى الامام المعصوم مع تسليم اكثر فواعدا المخالف **اعترضوا قاضى القضاء بالمعارضه بالامام**
 بان من غاب عنه اما ان يغفل كلام الله بالتواتر والافان كان آفتلجى في الرسول وان كان ب **فليس**
 في الرسول مثله **اجاب** عنه **الشيخ** الغفرى بان الامام مودع لبيان الامام بعد ما من فيه التغير بجلالة
 بعده **فح** الامام **يجب** ان يكون **بوجوب** لقول من لا يغفل عنه فلو لم يكن معصوما لم يكن في ما هو به **فليس**
 يكون قبيحا ولا يكون يجوز تكليفه لوجهين لان قضايا من هذه حاله طاعة بل لا يمكن معصوما لا يمتنع ان
 يرتد وان يدعو الى الارتداد وليس بعد ثبوت العصمة الا القول بان لا بد من امام منصوب عليه في كل زمان في
اعترض على هذا القاضي عبد الجبار بوجه **ا** انه اذا اهلزم هذا القولنا بوجوب ثبوت الامام في كل زمان **فليس**
 بل الامام عندنا هو الذي اهلل الغيايم بامور معتبرة في الشرع والدين بلزم طاعته منه ما بين الشرع حسن ذلك كما
 عن ابي بكر انه قال طبعوني ما اطعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وهذه طريقتي على التسليم في ما
 كان يامر به لا يقال اذا دعا قوما الى محاربة او غيرهما لم يلزم طاعتهم بل يلزم طاعتهم فان لم يلزم ان يكون
 معصوما لانه ان لم يكن كذلك نجاة ما يامر به ان يكون قبيحا وان ظلم لا يلزم الحماة فتنسب فابده لا نقول
 الواجب ثباته في ما لا يعلم فبحر وان كان لا يمتنع امره بالبيع لكن فاعلم مقدم على حسن من حيث يفعل لا
 على الوجه الذي يفتق كان العبد مكلف ان يطيع مولاه في ما لا يعلم فيجاء على الوجه المذكور فكذا رعية
 الامام **ب** فثبت ان الامام في الصلوة مكلف بان يتبع الامام اذا لم يعلم صلاته فاسد ولا يخرج من
 ان يطيعا وان جوز في صلوة الامام ان تكون في غير مكانا مكلف ان يلزم اتباعه في مكان الصلوة فلو
 يكلف ان يعلم ان فعله فذلك القول في الامام وعلى هذه الطريقة يجب في الكلام في الفتاوى والاحكام
 وغير ما جاز بل من قولهم ان لا يفتي الرعية للامراء التي يكونوا معصومين لمثل هذه العلة التي ذكرناها واذا
 لم يجب في ذلك عصمتهم ولم يمنع ذلك من وجوب طاعتهم ما لم يعلم غاها في المعصية فكذلك القول في الامام
الجواب عن الاول من وجوب ان لا يعلم يجب ثباته لا يعلم حسنه لان الحماة لان المكلف يقول لا علم حسنه
 او وجوب ثباته في ما لا يعلم فبحر لا بدفع وجه المفسدة لان المفسدة انما لو من عدم امر المكلف من امره **ب**
 ويجوز ان كتابة الخطا لا بدفع هذا لا بدفع هذا الاحتمال وينقض الممكنة الضرورية فيجب لقول باشتغال
 الفقيه عليه وهذا هو العصمة **ب** ما ذكره السيد المرتضى من وجوب ثباته غير المعصوم في ما يعلم فبحر
 امكان ان يتعدا الله تعالى فعل الفقيه على وجه من الوجوه لا مكان ان يكون ذلك في ما يامر به معصية لكن
 محال فيلزم عصمة **ج** ما ذكره السيد المرتضى ايضا وهو ان الامام اتما هو امام في جميع الدين وما لا يمكن
 متعاقبه من الدين يخرج عن كونه اماما في هذه الجملة لا خلاف فيها فليس حيدان بنزع فيها لان المنازعة
 في هذا الاطلاق خوف الاجماع وامامنا روافه عن لا يمكن ان يهد علماء ولا عملا للمنع من امامته ولا لا يخرج
 لا يثبت في المسائل العلمية ايضا فلا نحتاج الى اتيان كل انقوله بل من محجة فاما ان يكون شيئا منها حجة في الخبر المذكور

لا يقولون ان الامام في كل زمان

اما ان يكون البعض محتوا لبعض لاخر ليس بجواب بل يجب ان يكون من ذلك البعض الاصل في ان الجزئية لا
 تصلح كبر في الشكل فوله هذه طريقة امير المؤمنين عليه السلام في شرح ذلك في اشارة على الدعوى ولم يذكر رويته
 تقتضي ذلك ولا دلالة لتكليم عليها والذبح يومئذ هما متماثلان في الدلالة على امامته وفيما اعلم ان الامام يجب ان
 يكون معصوماً ومقتدى به في جميع الدين فولد الواجب في باعه فيما لا يعلم فحين كان امره بالفتح لكن فاعلم مقدم
 على حسن من حيث يفعله لا على الوجه الذي يفعله فلما حال ان يقع الفعل فيحتاج الى وجوب بعض الفاعلين ويقع على
 ذلك الوجوب فاعلم ان لا يكون فيحتاج لان علمه الفاعل الوجوب والاعتبار بالفتح خارجا عن ادعى الامام اليها وفضلها في
 طبعه لم يفتقر منه كونه عالما فيجب ابل لانه ممكن من العلم بذلك لان التمكن في هذا الباب يقوم مقام العلم وعينه
 الامام اذا كانوا متمكنين من العلم بفتح الحارثية وما يوجبها الفناء في الدين فيجب انهم لم يعلموا وجهه في الحال
 من العلم بفتحها في لا بد وان يكونوا متمكنين فكيف تكون الحارثية فيفتح من غير فهم منهم ولو سلمنا جواز عدم تمكنهم من
 العلم بحال الحارثية في الفتح والحسن لم يقدح ايضا لان الكلام فيما يمكن من العلم بحال من جملة ما دعاهم الامام الى فعله
 لو استقام لعمارة من الحارثية لم يستقم له مثله في غيرهما من موالاته لان الامام لا بد ان يكون اماما في سائر الدين
 ومقتدى به في جميع ما كان وجهه معلوما للرب عبد والممكن على ما دللنا عليه من قبل فليزم على هذا ان يودعهم في غير
 الحارثية لا يمكن الشاع ان يدعى كونه حسنا ان يازم طاعته والافتقار الى امره من حيث وجب الافتقار اليها فاما العبد فاما كلف
 طاعته ولا يذمها لعلها فيفتح فاما تمكن العلم بفتح حكم ما يعلم فيفتح او اما لا يسيل الى العلم بحال فيجوز ان لا يفتح منه وان فتح
 المولى ليس هذا حال الامام لان كلامنا على ما امرنا بانبا ع فيه ما يمكن من العلم بحال فلا بد ان يكون منفتحاً منا
 ب ان امامته الصلوة ليست بامامته حقيقة لانه لم يثبت فيها معنى لاقتناء الحقيقة سلمنا كونها امامة حقيقة لكن لا
 هنا فيها التكليف فيسقط بالظن في الافتقار الى العلم بالحال والافتقار الى الشك والرتب عن حج ان الامام
 عليه لعصمة الامام وعدم مسامحة له بخلاف من الملوأخذ والغزل وخطاؤه فيجب ينظر الامام ووجوده بشدة
 بخلاف من لا ولا يذم عليه ولا يخاف من مغالبة احد وهو المشاط على العالم وليس احد مشاطا عليه ايضا فان الامام
 ولا يذم من مشاطا ولا يذم الامم خاصة وقال السيد المرتضى الافتقار الى الامام لا بد وان يكون مخالفا للافتقار
 بكل من هو دون من امير فافضل حاكم ولان معنى الامانة ايضا لا بد وان يكون مخالفا لمعنى الامانة من غير خروج
 الاختلاف الاسم وان كان لا بد من مرتبة بين الامام ومن ذكرناه من الامراء وغيرهم في معنى الافتقار لا من غير
 اثباتها الامانة ذكرناه منهم وفيه نظر طاق الحال للارن من وجوب اتباع غير المعصومين هنا ولا يفتح خطاؤه ولا يفتح
 هذا في دفعه لا يمنع ان يفتقر في ما ذكرتم في الامام له صفات او احد ب انه يذم ولا يذم عليه ج انه
 يذم ولا يذم في يجب على غيره طاعته ولا يجب عليه طاعة غيره حال كونه اماما مائة كلمة وفعلة كل منها دليل
 اعتقادا تصواتا في افضاله واوقاله والجنم بعدم خطائه في التصرف المطلق ح مخالفة مخالفة بخلافه ان يرجع الى
 طاعته فيجب مخالفة طاعته فيجب بظهور كغضبه التي ان حافظة للشرع في الحارثية والجهابا به ودعائه بيب
 انه مفقود للحدود فيج ان ذاع الى الطاعات مفقود لهما بيل مبعده عن المعنى اذا افتقر ذلك فنقول هذه
 الاسماء مفقودة الى العصمة اما ان كان وحده ثوجب عدم بغيره الى الطاعة ويبعده عن المعصية فلا
 يحتاج فتفتقر الى الحاجة فهو عدم العصمة واما ب فلان لو لم يكن النظام امونا لم يومن ان يولي من لا

بحسن لا يهتد في ولا يهتد سبيل هلاك الدين فشا المسلمون اما حج فلانه اذا لم يعزل من عيش ارتكابه الخطا واذا
 لجان يعزل الاصلح في القولين واما ما في حق العصمة ظاهره والزام احد ثلاثة امور واما الفجاءة وامكان وجوب
 للعصمة في نفس الامر او تكليفه فالأبطال او الناقض لانه ان وجب عليه صوابه لزم الفجاءة لا نقول في حق
 الدين دعوى المكلف بعدم الظفر بالدليل لا يمكن ردّها وان وجب مطلقا لزم امكان وجوب للعصمة لجواز
 جهاوان كان في بعض الاحكام غير معين لزم تكليفه الابطال وان لم يوجب عليه شيء ناقض وجوبه عليه واما
 ه فلانه لو كان الخطا عليه جازا لم يكن كلامه وفعله دليلا واما ق فلانه لو جاز عليه الخطا لم يحصل الصواب
 واوالة والجزم بعدم خطائه لعدم اجتماع الجزم مع امكان التقصير لا يقال بتقصير بالمعاطاة لاننا نقول بثبوت
 القاعدة غير معارضة هنا يستحيل الجزم واما ق فلان النصرة اطلاق يستحيل من الحكيم ان يجعل من يجوز منه الظل
 والكفر وانواع التعبد والخطا في الاقوال والافعال واما ح فلان مخالفة غير المعصوم يجوز ومخالفة في اي شأن كان لا
 يمكن الجزم بايجابها للخيرية والغنى لجواز كون الحق في طرفي المخالفة فيلزم ان يكون قابلا للحق واقاعله ولكن يمكن ان
 يجعل ربه يجوز ذلك وهو محال بالضرورة واما ط فلان شظية النبي واجبة كل حال وغير المعصوم يمكن صلاته
 بوجوب الحد والعقوبة منه فان لم يوجب بطلانه بالعقوبة كان اعراضا بالبيع وان وجب عقوبته فان بقى وجوب النظم
 اجتمع التقصير وان لم يوجب لتعظيم ناقض الحكم بوجوب تعظيمه دائما واما ك فلان غير المعصوم لا يحصل الجن
 بمقتضى الشرع فلا يحصل الوثوق بقوله فتختلف فابده واما با فلان لا يشك الا بقتل نفس يقتل غيره الا بقول من
 يقتل صوابه وان يزل منزلة النبي عليه السلام ولا يتحقق ذلك في المعصوم واما ب فلان من مفهم الحدود لا بد وان
 يستحيل عليه الدليل والحق في المرافعة الحدود يستحيل عليه سبب الحد والالكان غيره مقيما الا بقتل نفس يقتل غيره
 وبالحج فلان المقترب الى الطاعات لا بد وان يكون اقرب من غيره اتما اليها والمبعد عن المعاصي لا بد وان يكون
 دائما بعيدا عنها وهذا هو العصمة فموجب عصمة النبي مع عدم وجوب عصمة الامام مما لا يمتنع والاول ثاب
 فينتفي الثاني اما المناقاة فلان النبي محمد عز الله تعالى ومفند يصح فله وجوب شفاعته فاما ان
 يقتضي ذلك وجوب لعصمة اولاد ان كان ادعي عصمة الامام لتحقيق العادة فيه وان كان ب لم يوجب عصمة
 النبي واما ثبوت الامامة فلان كونه حجة فيما يميز به عن الله تعالى وجب ان لا يجوز عليه ما ينقض كونه حجة من الغلط
 والسهو وغير ذلك ولعدم الوثوق به في قوله وفعله في كل ما وجب عصمة النبي وجب عصمة الامام والمفند
 حق فالتام مثلا ما حقيقته المقدم فلو لم يكن كذلك لكان للناس على الله حجة بعد الرسل فلو لم يكن الرسول
 معصوما لكان للمكلف حجة لان قول الرسول حجة ليس بدليل الختمية التقصير مع انتفاء الدليل ان
 ثبت لامارة يتحقق الحجة واما الملازمة فلان مع عدم امام معصوم يقع للمكلف حجة اذا المكلف لذم لم
 الرسول والجمل موجود في القرآن والسنة والمنشأة الاضمار وما يحتاج الى التفسير عدم المفسر حيث قد
 المعصوم ليس بدليل والجمل والمنشأة لا يثبت الا بالاول فلو لم يكن الامام معصوما لثبت الحجة المنقبة فشر كل اكا
 الامام افضل من رعيته وجب ان يكون معصوما لكن المقدم حق فالتام مثلا ما الملازمة فلان الامام لو
 عصية في حال ما فاما في تلك الحالة لبعض كل واحد واحد من الناس مجتمع الامانة على الخطا وهو محال لما تحقق
 في دولة الاجماع واما ان لا يصير واحدا فمقتضى ذلك لانه غير المعاصي افضل من المعاصي لاهام افضل فخرج

عن الامانة فلا يكون امامه مستقر وهذا هو الفضا والموقع المهم والمزج وبارز تكليف بالابطال وامان
اما ما مع وجوب كون الامام افضل انما مع كونه افضل في هذه الحالة وهو متناقض اما حقيقة المقدم
فلاستحيان المقدم المفضل والفاضل واستحيان المقدم المتأخر متناقض من غير مرجح والعلم بها
في الامام هو الفاضل لكل من يعلم من المكلفين لما ابرز الخطا على الحق والكتابة الشرعية في كل حكم وحال وفي
على ذلك يمكنه ومنع كل مكلف من الخطا مع تمكنه دائما فلا خطأ وقنا ما لا يمكن اطلاق المطلق العامة بقبض
الدائمة فخطا ما زوم الخطا فيكون محالا فقط يستحيل امكان تحقق الشيء مع فرض وجوده ومحقق
والاجتماع التقيض فان الامانة ضد الخطا والعصيان فان في الاشياء معانده فاستحيل اجتماعها في محل واحد في
وقت واحد وانما قلنا بالمعاندة لان الامانة هي البعد عن الخطا والمعاصي والمقضية للبعد عن الشيء ولعدمه
مضاناه ومعانده فقد ظهر ان تحقق الامانة في محل يوجب منعا الخطا عليه وهذا هو العصمة من المحج الى
الامام ليس امتناع الخطا بل هو المعنى عنه في التنزيه النبوي لا لوجوب الخطا والالتزام تكليف بالابطال
فيكون يكون هو امكان يحصل به عدمه فالامام هو النجس الخطا من حد الامكان لا الامتناع ولا
شيء اقوى في المعاندة في الوجود من علة الامتناع فمع تحقق الامانة يستحيل الخطا وهو المطلوب صوابه
الوجود لا الخطا مع الامانة اما الوجوب هو محال لانه مع عدمها الامكان ويستحيل ان تكون مغيرة اليه فكيف
تكون علة في وقتها الامكان ايضا فوجودها كعدمها فكون لا يجتمع اعتبارا وانما يرجع العدم لكن رجحان غير النهائي
عن الوجوب محال والالزام فرض وجود المرجوح مع علة الرجحان في وقت وعدمه في اخره في جميع احوال بالوجود
والاخر العدم اما ان يكون محال في مرجح او لا الثاني محال والالزام الرجحان بالمرجح والاشهاد عدم كون ما فرض محال
تماما واما الامتناع وهو المطلوب صواب معلول لاما ما انما يرجع عدم الخطا وامتناع الخطا وان كان يلزم
المطلوب ما على التقدير الاول فان احد طرفي الممكن مع الثاني يستحيل فوجه المرجح هو اذا استحيان
وجود الخطا انتهى الامتناع وان كان الثاني فالمطلوب يظهر لان العلة متحقق وجب ليعول فاذا تحققت
امتناع الخطا وهذا هو العصمة صرح كل عرض يوجب على استعداد مسبوق باستعداد المحال والاسعداد
التمام هو الذي هو بعد عقبة افضل المستعدة فالامانة هي البعد عن الخطا والبعد عن الشيء مناف له لا يتحقق
لبطلان الاستعداد المتوقف عليه ذلك الشيء فالامانة منافية للخطا وتحقق احد الطرفين يستلزم امتناع الآخر
فالامانة موجبة لامتناع الخطا وهو مطلوبنا صرح كل شيء اذا انشأ لاخر فاما ان يكون مثله ولا الثاني
ان يكون منافيا له يستحيل اجتماعه مع اوله وهذا فمجرد خاصية مشتركة بين الشيء والاشياء فالامانة اذا انشأ الى
الخطا فاما ان يكون من الاول وهو محال والا لا بطل استعداد له يمكن انتفاء مطلق الخطا والامانة من حيث
هو خارج في وجوده لاستحيان عدمها مع عدم وجوده يستلزم وجود الامانة المطلقة فكيف يطلب منه العدم ولما
ان يكون من الثاني وهو محال والا لا يمكن معها ابعدا لان كليهما يمكن اجتماع الشيء فلا يكون منافيا لهما مع كل وجه
فلا يكون مع الثاني في نسبة الوجود والعدم الوجود فقط فانه ان يكون من الثاني وتحقق احد المتناهيين يستلزم
امتناع الاخر ولا يمكن اجتماع التقيضين وهو محال صرح الامام هاد دائما والعاصي ليس هاد في الجملة فاما
الامام ليس هاد ما التصريح فلا تارة من الامام فخطا ليس منه الهاد في وقت دون اخر ولا في حكم دون اخر

في الامانة

ولا

الاعمال الصالحة

القول

وجوب عصية الامام

ولا يبعد عن بعض اهل الكبري فلان العاصي ضا امانا واصحابه او انما ليس بها امان ضا لا ضيق الامام معتمدا
 للشيء عامل على العمل به دائما ولا شيء من العاصي كذلك مادام عاصيا فلا شيء من الامام عاصيا فلان من الامام عاصيا فلان من الامام عاصيا
 الغالب من الامام فلان العاصي ضا امانا واصحابه او انما ليس بها امان ضا لا ضيق الامام معتمدا
 معلول بوجوده فان كان الامام في ذلك الوقت قد تحقق الامام في حق رعاياه الخطا ما اذمت متحقق في محالها وهو الامام
 فليز من المعصية ضا امانا واصحابه او انما ليس بها امان ضا لا ضيق الامام معتمدا
 الامام في حق رعاياه الخطا ما اذمت متحقق في محالها وهو الامام
 هذا خلاف ان كان معصيا ضا امانا واصحابه او انما ليس بها امان ضا لا ضيق الامام معتمدا
 المطلوب صط المكلف الامام له نسبة الطاعة وان شاع العاصي هو جواز الفعل والترك في الامانة اما
 ان يصير المكلف اقل من الطاعة وابتعد عن المعصية مع تمكن الامام منه وعلمه او لا والتا في محال والا لكان في
 كونه معصيا ٢ وكل مكلف يمكن الامام من تقربيه للطاعة وتبجده عن المعصية ويعلم به بحجب ذلك فيمنع
 الرجوع والامام قادر على نفسه ولا يمكن مكلفا فيجب له في ذلك فيمنع منه فيجب له لا بعد مغرورا ولا يجبر
 وهذا هو العصية المانعة من الامانة لا في ذلك فيمنع منه فيجب له لا بعد مغرورا ولا يجبر
 امتناع الخطا والامانة مع تمكن الامام من المكلف فقدره على منع من العاصي وجعله على الطاعة وعلمه به وبطاعة
 المكلف له امان ان يكون بينهما لزوم ما لا ينافي في محال والا يمكن مع ذلك لا ينفع الطاعة وينفع المعصية فتنفقا
 الامانة لان فائدة الامام ان مع طاعة المكلف له في كونه وقدره على الطاعة ومنع عن المعصية فيحقق الطاعة في
 عن المعصية فيحقق ان يكون بينهما لزوم فاما ان تكون الامانة مع الشيطان المذكورين بلزومه لوضع الخطا او بالعكس الامانة
 من الطرفين وارجح المطلوب ب محال الا لكان مع تحقق الامانة وطاعة المكلف للامام وتمكن الامام
 تبجده عن المعصية وتبجده عن الطاعة فكان يمكن ان يكون المكلف احدا ابعد من الطاعة واقل من المعصية
 وهو محال الا في تنفقا فبذلك وانما قلنا بلزوم المطلوب ارجح لان الملزوم الامانة وتمكن الامام من حمل
 المكلف على الطاعة وتبجده عن المعصية وطاعة المكلف له والتا في محال الا في تنفقا فبذلك وانما قلنا بلزوم المطلوب ارجح لان الملزوم الامانة وتمكن الامام من حمل
 لتحقيق بين الانسان ونفسه فيكون لا وان وهما متحققان فثبت المطلوب الا في الامانة مع تمكن الامام من حمل
 حمل المكلف على الطاعة وابتعاد عن المعصية وعلمه به بسبب لفعيل المكلف الطاعة وابتعاد عن المعصية
 اتفاقا فاما ان يكون من الاستبا لانفا فيكون هو محال لان الانفا في لا يبعد وهذا السبب يدوم ناشر وقا
 من الاستبا الثانية الدائمة وهو المطلوب ب كل امام فيجب عليه عند الضرورة مادام اماما اذ لم يوجب طاعة
 لكان الله تعالى فافضل الفرض الناظر في المقدم مثله بين الملائكة لله تعالى اذ انصب اماما واجبه عليه
 الدعاء للامانة لفعلي الطاعات ثم لم يوجب عليهم طاعة بل قال ان شئتم فافندوا به واطيعوا وان شئتم فلا
 فابعد من ان ينقض الفرض ضرورة واما بطلان الثاني فظاهر فلو كان اماما غير معصوم لصاحبه بعض الاما
 لا يوجب طاعة باق كان حين هو امام لان الامام اذا لم يكن معصوما يمكن ان يدعو الى المعصية فان وجبت
 المعصية حال كونها معصية هذا خلاف ان لم يجز في المطلوب لو صدقت هذه المقدمة مع صدق
 الاول لا يجمع التقيضا اذ المحبة الممكنة شافضل لمشرطة العامة لكن لا يصدق انما يبين ان الثانية

فلنرى

الموضوع والمحل والقوة باطل لان ذلك فيجب فيجب صدق امكانها لا امكان صدقها وانما قلنا انه فيجب
صدق امكانها ولا فعل هو صدق امكانها لان صدق امكانها يكون بان يكون الموضوع لذلك البعض بالفعل
والجواب بالقوة وامكان الصدق غير صدق الامكان فان ادون وبما يعرض للفضية غير المكنة كما يعرض للفضية
الاعتبارية كقولنا بعض ج ب بالفعل وهذه الفضية من حيث امكان صدقها مقابل صدق الضرورة من حيث
هو صادق ومن حيث كونها بالفعل مقابل نفس تلك الفضية ولا يتناقضها الى ان يتناقضها لو كانت ممكنة بالامكان
العام اذ كانت مغالبة للضرورة لا يمكن اجتماعها مع ما ثبت مطلوبنا اذ يتبع صدقها مع صدق الضرورة
واعتراضها بان هذا يدل على عصمة في التبليغ والاداء والتواهي لا على عصمة مطلقا ومطلوبكم ب
اوب غير لازم من الامان اعم وقد ذهب لذلك جماعة من اهل السنة والايضا والجواب عن من وجهين
ا انه لم يفعل احد بذلك في صورة الامام بل الناس بين قائلين منهم من قال بعدم عصمة مطلقا ومنهم من قال
بعصمة مطلقا فالقول ثالث باطل يخالف الاجتماع ب انما للفضية بالفعل هو العدة والشبهة في الجواب
الارادة والمنع لعل لا اللون من الله والهي التحذير ونحوه الفعل نسبة الى الكل واحدة فان الفضة المنع في
الجمع ان لم يوجب المنع كان الكل مكنيا لم يوجب شيئا لئلا يعلل الحاجة الى وجوب عصمة معاوليها لو كان
الامام غير معصوم لجدد كلامه يكن الامام معصوما ما وجبت طاعته لاجل ما هو من غير جوطاعة بقدر
للغرض بل من قولنا كلامه يجب طاعته لانه كان الامام معصوما لان انقضاء الامان يوجب تنقضاء المنع
بل من قد يكون اذا كان الامام معصوما بقضية وجوب طاعته اذا كان معصوما بطريق الاولي فصلا فينا
اما ان يكون الامام معصوما او لا بطاعته فانما يرجع الى ما كان الامام معصوما وجبت طاعته وهوتا
الثانية لو كان الامام غير معصوم لكان النبي غير معصوم لانه لو كان النبي معصوما على تقدير عدم عصمة الامام
لكان عصمة النبي ثابتة على هذا التقدير فاذا كان كذلك فلا يخلو اما ان يكون عصمة النبي لازمة لعدم عصمة
الامام او لا تكون لازمة وكلاهما باطل اما اوله لانه لو ثبت الملازمة بين عدم عصمة الامام وعصمة النبي لثبت
بين عدم عصمة النبي وبين عصمة الامام وكان كلاما كان النبي غير معصوم كان الامام معصوما لان انقضاء
اللازم بشارع انتفاء الملازمة لكن اللازم محال لان عصمة الامام مع عدم عصمة النبي مما لا يمتثل لان النبي
او لا بالعصمة من الامام ولعدم القابل بفعله تقدير عدم عصمة النبي تنفي عصمة الامام قطعاً لانه ثابت
له وخالفه واما الثاني فلانه لما قلنا على تقدير عدم عصمة الامام ولا ينعى بالملازمة الا هذا القدر وفيه نظر
ولانه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير دائماً وكلما ثبت عدم عصمة الامام ثبت عصمة النبي
دائماً لان على تقدير عدم عصمة الامام لو لم يكن النبي معصوماً لم يكن للمكلف طريق الى العلم بالشيء لان انما
اذا لم يكن معصوماً والاصل معصوماً فينبغي نظره اقامه عدمه فلا يمكن التبريز من الخطا مطلقا اصلاً هذا
لا يقال انتفاء عدم عصمة النبي على تقدير عدم عصمة الامام مانع وهو ان النبي هو المخبر عن الله تعالى لا يمكن
ان يعلم الا النبي فلو لم يكن معصوماً لم يحصل الوثوق بخلاف الامام المخبر عن النبي وهو انما يمكن خبراً او
البه العلم منه بالاشياء فيمكن حصول الوثوق للمكلف بواو المخبر عنه بخلاف النبي لان المستدل ان يقول
لا يسلم ان المانع من تحقق ما ذكرنا من التقدير فالتحفظ للشرع كالمؤسسين فان شرط عصمة الوثوق

وحيث عطف ذلك على محال لان وجوب طاعة الامام انما يكون في معصومه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تَسْتَحْيِلُوا الْخِيَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ

ہکون

يكون علته نامة والدليل على ذلك ان يكون بدو نامة اذا كان اجتماع الامامة مع عدم العصمة في محل واحد مستلزما للحال ان كان محالاً وانما
ثبوت الاول فظاهر الخلق الامانة لا امام بعينه فكل عدم عصمة الامام مع عدم كونه ثباتاً فافضل للفرض بما لا يجمعنا
والثاني ثابت في نفسه الاول بينا الثاني فان فائدة الامام ان يقع الخطا والامن من ووثون المكلف فاذا لم يكن معصوماً
لم يشوئ المكلف به فلم يحصل له دفع القول فاذا اوجب الله طاعة الامام لا يحصل منه الغرض ان كان معصوماً
عند العصمة وانما ثبوت الثاني فظاهر به كذا لم يكن الله تعالى فافضل للفرض ان الامام معصوماً والمقدم من
فالتالي في مثله بينا الملازمة ان كل ما نفعه جمع تسليماً من مصلحة من كماله في جرح كان ونفعه لا يجرى كماله في الامام
كان الله تعالى فافضل للفرض الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة كماله في الامام معصوماً لم يحصل له المكلف في
بقوله بل يجوز ان يكون الهالك بقوله وذلك مما ينفعه عن الله فلا يحصل له وادع القول قوله والفرض من نصب الامام
فيكون المكلف قوله وحصوله لا يجرى قوله ومع عدم عصمة الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب الامام غير المعصوم
نقضاً للفرض بل كماله ان الامام غير معصوم كان المكلف ابعد عن طاعته وافر من معصيته وكما كان كذلك
كان تكليفه المكلف بل العكس تكليفاً بالمحال ينتج كماله ان الامام غير معصوم كان تكليفه المكلف طاعته و
البعد عن معصيته محالاً ذلك محال ما التصرف في الامام المكلف حينئذ يعقد مساواة للجهل بالاعتبار فيكون
تكليفه طاعته من دون العكس ترجيحاً من غير مرجح محال فيعقد ان تكليفه طاعته محال وذلك يستلزم البعد
عن طاعته والفرق بين معصيته ولما اكبر في ان تكليفه نفعه لا يجرى مع وجود الملازم وتكليفه بالمحال
انه محال لا مشاع لا اجتماع ولما استحال التنبه فلا ان نصب الامام مع عدم التكليف بفرضه المكلف من
طاعته والبعد عن معصيته ينتج فائدة الامام ونصبه بلح دائماً ان يكون الامام غير معصوم او يكون
المكلف افر من طاعته وابتعد عن معصيته مانعة الجمع لان المكلف يعقد مساواة وقوله مساواة في
فترجح قوله عليه ترجيح بلا مرجح وذلك يستلزم بعده عن طاعته فلو كانت الله تعالى لك كان تكليفه
بالجمع بين جزئي مانعة الجمع وهو محال وان لم يكلفه كان عيباً بطراً دائماً ان يكون الامام معصوماً او
لا يجزى الله تعالى على المكلف كونه افر من طاعته ابتعد عن معصيته مانعة خلوه لان كل مصلحة تستلزم
مانعة خلوه من نفعه بالمقدم وتحت الثاني والثاني منتهى بالضرورة فيكون الاول ثابتاً
غير معصوم كان نصبه عيباً لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة ان المكلف يعقد من طاعته ترجيح
مرجح وذلك مما ينفعه عن طاعته بل يجزى بها فيكون نصبه عيباً وانما بطلان الثاني فظاهر دائماً ان يكون
غير معصوم او لا يكون نصبه عيباً مانعة الجمع لان كل مصلحة تستلزم مانعة جمع من عيباً بالمقدم
لكن الثاني ثابت بالضرورة في نفسه الاول كذا دائماً ان يكون الامام معصوماً او يكون نصبه عيباً
خلوه لان كل مصلحة تستلزم مانعة خلوه من نفعه بالمقدم وتحت الثاني والثاني منتهى بالضرورة فيكون الاول
كج كماله ان الامام غير معصوم ترجحاً احد طرفي الممكن بل مرجح لكن الثاني باطل فالمقدم مثله بينا الملازمة ان
طاعته مع مساواة للمكلف لا يجزى به طاعته للمكلف مع شانهما وهذا هو الترجيح بلا مرجح وبطلان
الثاني فظاهر كذا كماله ان الامام غير معصوم دائماً ان لا يجزى عنه ولا يجزى عنه دائماً او يجزى عنه
اخر فاما في وثق ضابته في وثق خطئه والثاني يستلزم الثاني فافضل الاول بل انما ينتج كماله ان الامام غير
معصوم دائماً ان يكون العيب في اجتماع النقصين كماله طاعته دائماً ان يكون نصبه عيباً واجتماع النقصين دائماً ان يكون

في قوله

مردون لا فرق معصوم

معصوماً أما ان يمكن وجوب المعصية او يكون نصيباً او يلزم اجتماع التقيضين ^{شأنه} الثالث باطل
 فالقدم مثله ^{بما} النصيب ان لا يخلو من هذه التلازمة على هذا التقدير ^و ضد هذه القضية
 التي هي مانعة الخلو بل حقيقة على تقدم صدق الانهاض ^و اما الكبر فلان وجوب طاعة دائماً
 مع امكان اوجه المعصية يمكن ان يجال معصية ان وجب بوجه والا لم يجز طاعة دائماً او وجب على المكلف
 ولا يجب عليه وكلاهما يستلزم اجتماع التقيضين ^و عدم وجوب طاعة دائماً يستلزم العتق في نصيبه عدم كونه
 اماماً مفترض الطاعة ^و اجتماع التقيضين ^و وجوب طاعة دائماً ^و ضابطه للمعلوم ما يفوله وليس يحجزه
 تعلم ضابطه فيكون على ضابطه ملزوم للدور المحال فيكون مخالفاً لزم ^و اما الجواب فاما المكلف فاذا
 قال المكلف اجهدت ولم اعلم ضابطك فقطع فليزم انما هو بضاً وما لا يحتاج فلما ظهر في الثاني ان لا يخلو
 كره كما كان كل من اجتماع التقيضين والعتق ينصب لافحامه وامكان وجوب المعصية بحالها ^و اما
 ان يكون نصب لافحامه غير واجب ويكون معصوماً مانعاً خلوها ^و لكن المقدم حين فائتاً لا الذي هو لفصله
 المانع الخلو حقيقة ^و اما الملازمة فلا يثبت ان عدم عصية الامام ملزوم لهذه الاشياء فاذا كانت محالة
 يلزم امتناع الامام غير المعصوم وامتناع المكرب مستلزم امتناع احد اجزائه ^و اما ان يكون هذا الامتناع وجوباً
 لا امتناع عدم عصية ^و اما حقيقة المقدم فقد بينا انها فيما مضى وهي بقتة ايضا بنفسها بما يحتاج بعض من عرض
 له شبهة التقيض ما اذا ثبتت هذه القضية المانعة الخلو فقول لكن عدم وجوب نصب الامام باطل لما بينا في
 وجوب نصيبه فيجب ان يكون معصوماً ^و اما ان يكون الامام معصوماً دائماً وليس معصوم دائماً او يكون
 معصوماً في وقت دون اخر ^و كما كان ليس معصوماً دائماً يمكن ان يكون الله تعالى ناقضاً للعرض كلما كان معصوماً
 في وقت دون وقت ^و يمكن ان يكون الله تعالى ناقضاً للعرض لزم افحامه وتكليف ما لا يطاق ^و ينتج اما ان يكون
 الامام معصوماً دائماً او يكون الله تعالى ناقضاً للعرض مانعاً خلوها ^و ينتج ايضا اما ان يكون الامام معصوماً
 يمكن ان يكون الله تعالى ناقضاً للعرض ^و فيم الامام او يكون تكليف ما لا يطاق وافعاً اما الصغر فيضد
 مانعاً خلوها ظاهر ^و اما صدق الملازمة الاولى فلا يمكن ان لا يقرب الى الطاعة في وقت من الاوقات فيكون
 تعالى ناصباً لافحامه لا يحصل منه لغيره ^و هذا هو يفضل لغيره اما صدق الملازمة الثانية فلا يمكن
 ان لا يقرب في وقت عدم عصية ^و مع ان الغرض ان يكون مغرباً في كل وفات مانعاً فليزم امكان بغض
 الغرض ايضا ^و اما الملازمة الثالثة فلان المكلف ما ان يميز بين وقت عصية وعدم عصية ^و يفوله
 ليس محجة الاوقات عصية وهو لا يعلم الا منه فيقطع النبي ^و كذا ان يكون كان باجها والمكلف ان لم يكن ^و التميز
 للمكلف يكون تكليفها بما لا يطاق ^و اما الانتاج فهو ظاهر في المنطق فان امتناع الخلو عن الشيء ^و المستلزم
 امتناع الخلو عنه ^و عن اللازم فاذا صدق هذا ان النبي ^و انفقوا في الاولى لكن كره الله تعالى ناقضاً للعرض
 محال فيكون عصية الامام ثابتة ^و في الثانية نقول كقولهم من اجزءه ^و ان لا يميز محال فغيره عصية ^و الامام
 كثر اما ان يكون الامام معصوماً بالضرورة او يكون ليس معصوم بالضرورة ^و يمكن ان يكون معصوماً
 ويمكن ان لا يكون معصوماً ^و كما كان ليس معصوم بالضرورة ^و يمكن ان لا يكون الامام اما دائماً مع وجود النصيب
 عليه ولا اجتماع ^و كما كان يمكن ان يكون معصوماً ^و يمكن ان لا يكون يمكن ان لا يكون اما دائماً مانعاً خلوها ^و اما

الصغر

مفرا لا العصبية ومبعدا عن الطاعة فكان نصبه مفقودا وجوبه سبوتا كما كان نصب الامام واجبا كان مفرا
 الى الطاعة ومبعدا عن المعصية بالضرورة ما دام واجبا ولا لا نفقت فابدية الوجوب فيكون الوجوب بحيث لا يلزم من
 هاتين المفترقاتين مع استثناء عين مفترقة في اجتماع التقيضين ^{لكن} لو لم يكن الامام معصوما لم يكن الفرق بين
 الضمان والكاذب لكن التاكيد باطل في المقدم مثله بيان الملازمة ان الامام اذا لم يكن معصوما امكان ان يفرق بين المعصية
 وبارها بينهما عن الطاعة فاما ان يتحقق ما علم على هذا التقدير فيجب عنه او لا لا محال لان الامام نصبه ذلك ^{الامر}
 اذا لم يكن له في حكمة ولا طريق للمكلف بالعلم به ولا طريق الى العلم به فيمنع الفرق بين الضمان والكاذب في ^{موجب}
 الامانة لكن ذلك محال لعدم عصمة الامام محال ^{لانه} لو لم يكن الامام له علم المكلف هل طاعته مفترقة الى الطاعة ^{مبعدة}
 عن المعصية او طاعته مفترقة الى المعصية مبدءا عن الطاعة اذ امانة لا تمنع من ذلك لانه غير معصوم حينئذ ولا طريق
 حينئذ الى الفرق في ذلك وهو اعظم المنكرات عن اتباعه فيكون نصيبه معصوم نقضا للفرق لو لم يكن الامام معصوما لم
 يعلم المكلف ان اتباعه مفترقة الى معصية ولا طريق الى العلم بذلك في الا امانة ومعها يجوز كونه مفترقا وهذا
 يستحيل اتباع المكلف في كل بيت المشافهة فابدية ^{لكن} لو لم يكن الامام معصوما لامتنع الوثوق بوعده ووعيد
 امره ونهي حظه كلامه وذلك من اعظم المنكرات عن اتباعه فلا فائدة في نصيبه ^{لكن} لو لم يكن الامام معصوما لكان
 اتباعه امرا للعلم به بغير سبب الى الطاعة وبغير سبب عن المعصية والاطمئنان او لا مكان ذلك والثالث والاربع غير ممكن
 ان كلا واحد يتبع خبر مع امكان ذلك والثاني محال والاربع غير من الجهد من وكان تعيينه حجة بالاربع فغير
 الاول وانما يعلم ذلك بامتناع التقيض فهو معصوم ^{لكن} فاما اما ان يكون الامام معصوما امكان ان يجلب المعصية
 حال كونها معصية وعلى تقدير كونها مفسدة وانتهاء وجه الحسن فيها واجتماع وجه المفسدة ولو لم يكن الفرق بين ما
 يجب اتباعه وبين ما لا يجب اتباعه فيه ما نفعه خلو لانه اذا لم يكن الامام معصوما امكان ان يارب المعصية على هذا التقدير
 المذكور فيهما فان وجب لزوم الثاني وان لم يجب مع انه الحافظ للشرع والمتميز بين الحرام والحلال لزوم الثالث ويجوز قولنا
 مع ان يكون معصية فلا يحصل العلم به لكن الفسيلة لا يجرى باطلان فطاعتين او هو المطلوب من نصبه المعصوم
 ضلال وكل ضلال لا ينجح فوقع من الله تعالى لاوس اجاع الامة فيستحيل نصب غير المعصوم من الله تعالى ومن اجاع الامة
 وكل من لا يكون نصبة الله ولا من اجاع الامة لا يكون اماما ولا يلزم الترجيح بالاربع واجتماع التقيضين وانتهاء
 الفائدة فيه ووقع المفسد اما الاول فلان نصب الامام انما هو للتقريب التبعيد عن المعصية والتفريق بين الامور
 سببا مره بالطاعة ولزومها ونهي عن المعصية ونهي عنها وذلك من غير المعصوم ممكن لا واجب فلو كان غير
 المعصوم اماما لكان قد جعل الامكان علته في الوجوب لكن الامكان لا يصلح للعلية لما ثبت في علم الكلام فنبه غير
 المعصوم لانه من اجل ما ليس به علته وهذا ضلال واما المبدء الثانية فظاهره ان لو كان مكان التفرقة كافي
 لكان امكان الفرق من فصل المكلف كفايا لتفريق الامكانين والاضمارين زيادة الاحتمال لكذب الغير ولو كان
 كافي لكان نصب الامام واجبا بطل عنه خالبا عن لطف فيكون محالا لانه اما وجب لكونه لطفنا كما كان الامام
 معصوم فاما اما ان يشترط الواجب عدمه في الوجه المقتضى للوجوب واجبا بشئ لا لفائدة فاصلا لكن التاكيد بال
 فالمقدم مثله بيان الملازمة ان مكان التفرقة لو كان كافي لكان مكان الفرق كفايا بشئ لا لفائدة فاصلا كما كان
 في وجه الوجوب فاما ان يكون اجابا لا للتفرقة لا غير واجبا بل لوجوبه بشئ لا لفائدة ولما بطلان الثاني فظهر

من

في

علم الكلام صحيح كما كان الامام غيره معصوماً ان يكون يمكن الترجيح بل ارجح او يكون كل واحد من الناس اماماً برأسه
على سبيل البدل للجامع مانع خلق لا يذوقه يمكن معصوماً كان نسبة التفريل له بالامكان لا ضلال التفضيل فلو كفى
الامكان مقتضى محال واحد فان ثبت ما من دون كل الناس مع تشاؤهم في وجوب الوجوب لزم الترجيح بل ارجح
وان يكون كل واحد اماماً انما على سبيل البدل لا على الجمع بينا بطلان الثاني ظاهر اما الاول فضروري في الثاني و
الثاني فضروري في الثاني ولا يستلزم من الاجماع بل المأخوذ من انما هو لا ينافي لانما من فضل الله ثم خاد على كل
والفائدة عندكم يجوز ان يرجح احد معصوماته لا يرجح فكيف يمكنكم الحكم باستحالة الترجيح بل ارجح هنا هو سؤال
قوله على كل تقدير فكل من اخذ من لا يرد هذا التناول عليه فيكون باطلاً لانه لا بد من واحد لا نقول ضلالاً فلهذا
على من بين احدهما غير الحكم وانما الحكم المنسبة فالاول يجوز فيه الترجيح بل ارجح فيه لتخصيص في خلافه في
واما الثاني فلا يجوز فيه الايجاب التحريم لغيره في وجهه في نفسه الا لكان ظاهراً وقد نرى ذلك في علم الكلام فلهذا قوله
باطل لا يرد على كل تقدير في كتاب كان الامام غيره معصوماً فاما ان يكون الوجوب شرعياً محضاً
فلهذا الاشعاره او انشاء العلة القائمة بها في صورة دون اخرى مانعة خلق لكن الثاني باطل فالقدم مثله
بين الملازمة انه لا واجب نصب الامام فلا يخالف واما ان يجب لغيره ولا الثاني فيسجل في الوجوب لعلة لانه اما
ان يجب لذاته او لغيره وكلاهما محال ان لا يشتمل على غايته وغرضه الا لكان عبثاً وهذا الوجوب غايته هي عبارة
اجتماع من مشبك لغايته واما ان يفتنى على قول الاشعاره ان الوجوب شرعي محض ثبت الاول من المنفعة والاول
فلهذا لا يفرق بين التبعيد وما يوصل اليه ما ينفو فان عليه جماعاً فلو كان غير معصوم لكان كون ذلك با
لقوة المحضة كافياً لكن الكلام مشترك في ذلك وهذا هو العلة القائمة مع الوجوب فلم يحد الا من اما تحقق في
لكل واحد واحد وجود العلة القائمة مع مخالفة معلومها فلهذا بطلان الثاني فلما بين في علم الكلام من ان الحسن
والفتح عفتان استحال ان يخالفاً لمعول عن علة القائمة معهما واما اما ان يكون الامام معصوماً او يعين الله
لوجوب حد المتساوين في الوجوب لفضله للوجوب مع عدم مرجح والتفصيل بين واجب وغيره مع شمولها في الوجوب
مانعة خلق ولكن الثاني باطل فالقدم مثله بين الملازمة ان الوجوب حينئذ لكان التفريل ليس يختص به الامام بل
ويتا به غيره فيه فاما ان يوجب عنه غير فليزم ايجاب حد المتساوين في الوجوب لفضله للوجوب مع عدم مرجح
وان خيره بين طاعة غيره من المتفاوتين التفريل بين الواجب غير الواجب هو باطل لما بين في علم الكلام فان عدم
ايجاب طاعته محال ولا يخرج عن الامانة مع كماله كان الامام غيره معصوماً لم يكن مانعاً على تقدير ما منة ولذا
باطل الاستلزامه اجتماع التفضيل فالقدم مثله بين الملازمة استحال الترجيح بل ارجح فلا يوجب طاعته غير طاعته
طاعة الكل امران فثبت ان لا يوجب طاعته البتة فلا يكون اماماً قطعاً حتى كل فوجب طاعته فاما لانه او لمصلحة
ان لا يحصل الامانة والامانة ليست من الاول جماعاً في من الثاني وكما كان كذلك كان وجباً للمصلحة
فيكون المكلف اذ لو ثبت ممكنة معها لم يكن لها بد من السبيل لتبطل الوجوب بوجوبه بوجدها فاما غيره فهو خلاف
التقدير ولا يسبيل لزم استثناء المكن من الموثر وهو محال ولا مصلحة للامانة لا التفريل لتبعيد جماعاً
ان يكون موجباً لها مع قبول المكلف مع عدم العصمة لا يكون موجباً بل يكون مع ممكناً هذا فيصنف
معنا مقدمتان كل امام مع قبول المكلف يجب ان يكون مفترقاً بعد ولا شيء من غير المعصوم قبول المكلف

يجب ان يكون معترفاً بوجوبها بنحو لا يشترط من الامام غيره معصوم وهو المطلوب فتح كل واجب لكونه لطفاً
محققاً للطف عند موكلها لم يكن الامام معصوماً لم يجب تحقيق اللطف عند موكلهم ذلك صديقاً لتماماً
يجب الامام لا لكونه لطفاً او يكون معصوماً او لا يجب نصب الامام معصوماً لان منفصله ما انفصله عن ظاهره لكن الكل
سواء كان باطلاً فنعين عصمته فكلها لم يكن الامام معصوماً لم يكن علة الحاجة الى الامام هو الامكان الثاني
باطل فالمقدم مثله بالامكان الثاني الامام اذا لم يكن معصوماً كان التعريف بالتعبد بالنسبة اليه ممكن لا يؤثر فيه
الا الامام والا لم يجب به معصوم لكن لا يجب الامام الا بالامكان الثاني هو حال معصوم الكل لا يأتون في علة الحاجة اليه
امام خارج واطراح عن كل الامانة المعصومين مع كونها لم تكن معصوماً فكون ثبات اولئك عتبات هذا
خالف فيكون الامكان محققاً ولا حاجة فلا يكون علة الحاجة الى الامكان وهو المطلوب اما بطلان الثالث فظاهر
في علم الكلام ثم ان اما ان يكون الامام غير معصوم او يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة جمع لان كل منفصلة
مانعة جمع من غير المقدم ونفرض الثاني لكن الثاني ثابت لما بين في علم الكلام فينتهي الاول فاما اما ان يكون
الامام معصوماً او لا يكون علة الحاجة الى الامكان مانعة خالو لان كل منفصلة تستلزم مانعة خالو من نفرض
المقدم وعين الثاني لكن الثاني مثبت فنعين الاول وهو المطلوب ثبت كل واجب لكونه لطفاً فاما ان يكون
الطيف به حاصلة له بالامكان وبالوجوب الاول غير كان فان الفعل لا يجب له مكان كونه لطفاً بل لا لظفر
بالفعل والامام انما يجب لكونه لطفاً فالحال ان يكون له بالامكان المحض بل بالوجوب انما يكون كذلك اذا
كان معصوماً فوجب فيه اللطف الى الامام اما بالوجوب وبالامكان لو بالامتناع والثالث محال والاول
وجوب الثاني يستلزم عدم وجوبه لانه لا يكتفي بوجبه الوجوب بوجبه للفعل بالامكان والاول هو المطلوب و
غير المعصوم جازان يكون معصوماً الى العصبية فلا يكون لطفاً فكل مناهضة ثبات انما يجب لتماماً لكونه لطفاً
بوجبه الوجوب في اشياء الوجوب فالمعقول فيتحمل بقاءه مع عدم العلم به الضرورة والامانة مستلزم
لما ثبت في الكلام فان شئت ذلك فيقول اما ان يكون لطفاً فاما الاول بلطف دائماً او يكون لطفاً في وقت دون
اخر والثاني يستلزم بوجبه والثالث يستلزم كونه اماماً وقت دون اخر وهو محال لما تقدم والاول لم يحل
ما لا يطاق او اوانتفاء فابده فنعين الاول وكل ضروري دائماً لما تقدم في ج واما ان يكون ضرورياً دائماً اذا كان
معصوماً وهو المطلوب فكلها لم يكن الامام معصوماً فاما ان يكون ليس بالامام دائماً او في وقت دون
مانعة خالو لان كان هو معصوماً بعد الوضاح للمكلف فيكون معصوماً لما تقدم وان لم يكن كذلك فلما
دائم او في وقت فيخرج عن الامانة فاما دائماً او في وقت لكن الثاني باطل لما تقدم فالقدم مثله في كل ما لم يكن
معصوماً لم يحرم المكلف بكونه معصوماً او لطفاً له بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون مفسدة له وممكن كان كذلك
له فخرج عن اتباعه لم يحصل له داع فينتفي فابده نصبه فيهم بفضل لغيره من اتباع غير المعصوم جازان
يكون محالاً مضراً او الاضرار عن الضرر المنووع واجب كلما كان الامام غير معصوم وجب تركه لاتباعه على
كلما كان كذلك انتفى فابده ولم التناقض كلما كان الامام غير معصوم انتفى فابده ولم التناقض لكن
الثاني باطل قطعاً فكذلك المقدم في كل ما لم يكن الامام معصوماً كان اتباعه تركاً بالضرر والظنون وتركه
اتباعه تركاً يكون دفعاً للضرر والظنون وتركه بالضرر والظنون فيكون كل من اتباعه تركاً بالضرر والظنون

في علم الكلام

في علم الكلام

كل الامام انما هو في حيزه من العلم والامانة
كل الامام انما هو في حيزه من العلم والامانة
كل الامام انما هو في حيزه من العلم والامانة

لا يفيض من انما قلنا ان اتباعه ترك بالضرر والمظنون فلان القوة الشهيرة في الاعمال على القوة العقلية في غير
 المعصية وانما قلنا انما قلنا ان اتباعه ترك بالضرر والمظنون فلان القوة الشهيرة في الاعمال على القوة العقلية في غير
 قلنا ان كل امام يجب ان يكون اتباعه ترك بالضرر والمظنون فلان القوة الشهيرة في الاعمال على القوة العقلية في غير
 فكلما كان الامام غير معصوم كان اتباعه ترك بالضرر والمظنون فلان القوة الشهيرة في الاعمال على القوة العقلية في غير
 مثله في الملازمة ان اتباعه ترك بالضرر والمظنون فلان القوة الشهيرة في الاعمال على القوة العقلية في غير
 لظهوره فسد او لا يخرج من واحد منها بل يجوز كل ما هو الشايع والثالث في بيان انتفاء فائدة نصبه فحينئذ لا يجوز ان
 يكون على تقدير العصمة ملكا اما ان يجوز المكلف بان الامام يدعو الى الهدى او الى الضلال او يجوز كل ما هو الشايع
 الثالث في بيان حصول التاميم للمكلف في تركه اتباعا في مخالفة وعدم الائتلاف اليه وهو ينال فضل العز في محضه
 فحينئذ لا يكون ذلك على تقدير العصمة مستحب كمالا لم يكن الامام معصوما لم يجب معرفة الله تعالى بالدليل
 صغلا لكن الثاني باطل فكذا المقدم مظهر الملازمة ان مكان وجوده في كفاية في الجزم بغيره لا يحتاج الى الدليل الثاني
 يستلزم عدم الاكتفاء بقوله الا اذا كان معصوما ينتج كلما كان الامام غير المعصوم كان الجزم بلطفه
 ما بالقوة مكان ما بالفعل مع امكان عدمه لكن الثاني باطل لانه من باب الاختلاف فكذا المقدم والملازمة ظاهرة فان
 عدم عصمة توجب مكان تبعه عن طاعة وتفرقه من المعصية وعكسه مستحب كلما كان الامام غير معصوم
 فاما اما ان يمكن جوبيل المعصية بمجرد اختيارها من لها اوجبه الله على المكلف الثاني في بطلان
 فكذا المقدم في الملازمة ان غير المعصوم يمكن ان يامر بالمعصية فان وجب لزوم الامر الاول والآخر الثاني لان المكلف
 يجب عليه طاعة الامام في جميع ما يوجب ولا انتفاء فائدة ويجب عليه فعل ما امر به واما بطلان الثاني في ظاهره ان
 فيحصل جوبيل اختيارها من ضرورة والثاني يستلزم الجهل بامر الله كما كان نصيب الامام كان عدمه اشد من
 من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة وكما يمكن معصوما كان وجوده اشد من عدمه في تحصيل
 الغاية منه بالامكان لتمام اما صدق الاول في ظاهره ما صدق الثاني فلا يمكن ان يامر بالمعصية فان اعتقد
 وجوبها لزم مع ارتكاب المعصية الجهل المركب الا لزم مع عدم الامام جواز مكان ارتكابها مع الجهل المركب الثاني
 الامام البعد عن مكان فعل المصلحة ونصبه حينئذ يلزم مع امكان فعلها مع الجهل المركب يلزم من صدقها
 الفقهيين كلما كان وكلما كان الامام غير معصوم كان وجوده اشد من عدمه في تحصيل الغاية منه
 فيكون مفقود هذه القضية مستلزما للتفويض كلما كان كذلك كان حادثة محالة بالضرورة والاولى اجتماع
 التفويض هو محال وكلما كان عدم العصمة محال الا كانت العصمة واجبة وهما المطلوب صورة الفلاس فيه
 ان يجعل مقتضى الثاني مفقودا ومفقد الاول في ثانيا وصدق الملازمة بينهما ما لا يصدق لولا ان يكون ظالم
 يكن الامام معصوما لا يجب نصبه لكن الامام غير معصوم واما لان لاقابل بعد العصمة فابل يجوز خطئه وهذا
 الجواب المختص بوقت من اختلف انما يلزم ان لا يجب نصبه في الجملة وهو باطل اجتماعا فيكون بغيرها حادثة
 كلما كان نصيب الامام واجبا كان حصول الغاية منه او طاعة المكلف واجبا وكلما كان الامام غير معصوم لم يكن
 الغاية منه او طاعة المكلف واجبا والاولى منها كلما كان نصيب الامام واجبا كان الدين المعصوم لكن المقدم
 دائما فكذا الثاني فيكون معصوما مستلزما من الامام نصيبه بالضرورة وكلما غير معصوم نصيبه عيبا

ولا الاول يستلزم ان يكون باطلا فيكون
 الامام غير معصوم كان عدمه اشد من عدمه

من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة

من وجوده في تحصيل الغاية منه بالضرورة

ينبغي لأشياء من الأوامر بغير معصية بالضرورة وبإلزام معصية بالضرورة وهو المطلوب ما الصغرى
فما قلنا ينبغي العتب عليه فمما أوجب الإجماع كونه خللا وإما الكبرى فلا شبهة يمكن عدم بغيره من الطاعة
عن المعصية وكل ما لا يحصل الغاية منه فمما عتب بالضرورة وأما الإجماع لما بيننا في المنطق من أن الحق لا يختل
الضرورة والممكن في الشكل الثاني ينبغي ضرورة لثبوت الضرورة للضرورة بالضرورة وانتفاءها عن الأخرى بالضرورة
فجميع القائلين في الضروريتين ولما لازم النتيجة ^{التي بيننا في المنطق} أن الثانية المعدلة الأولى مستلزمة للثبوت
المصلحة الأولى مع وجود الموضوع لكن هذا الموضوع موجود ^{مستلزم} كلما كان الأوامر مبطلة للشريعة وكما شافها
الإجماع على الأحكام كان معصوماً لكن المقدم حق فالتالي مثله بيان الملازمة أن الأوامر يجب عتبه في جميع ما ياربها فإذا
لم يكن معصوماً أمكن أن يارب بالمعصية فاما أن يجب بجرم وهو محال فيكون التكليف بالتحال وأما الوجه طاعته هو
خلاف لتقدير يخرج عن كونها بمعصية بامر فيكون خالفاً للأحكام لا كما شاع لها وهو خلاف لتقديرها ^{حقيقة}
المقدم فاجاب عنه مستط كما كان نصب الأوامر واجبا كان طاعته فائما مصلحة المكلف في مفرها من الطاعة ^{مصلحة}
لغير المعصية بالضرورة كلما كان طاعة المكلف لمصلحة المكلف فائما مفرها من مبداه من المعصية بالضرورة
كان معصوماً ينبغي كلما كان نصب الأوامر واجبا كان معصوماً بالضرورة لكن المقدم حق فالتالي مثله والمقدمتان
ظاهرتان في أنهما واجب للأوامر لكونه طاعة في التكليف ^{فعل} كلما وجب على الله تعالى لكونه طاعة في التكليف يكون التكليف
موظفاً عليه بدونه لا يحسن التكليف كلما كان كذلك فاما أن يتوقف فائده على فعل من أفعال المكلف فلا
كان الواجب على الله تعالى إيجابه على المكلف فاذا ضل المكلف فما للطف وحصل المطلوب فيه كلما حصل
الله تعالى أو يحسنه بفعله فاما للطف ذلك في التكليف بالفعل على المكلف فأنقر ذلك فيقول ما يستحق
عليه حصول الغاية من لطف الأوامر الذي من فعل المكلف هو طاعته في جميع الأوامر والتواهي فيقول إذا فعل المكلف
ذلك وبدل الطاعة فاما أن لطفه للأوامر بالضرورة أو لا الأول فيلزم العصمة والالام يمكن القطع بينهما لطفه للأوامر
وان كان التام فمكون عدم اللطف الموقوف عليه لفعل من الله تعالى ومن الأوامر فينتفي تكليف المكلف بالفعل
لا يفي بمكلف بالفعل فلو لم يكن الأوامر معصوماً أمكن أن يخرج المكلف عن التكليف مع حصول الأوامر الظاهر وعدم
علم المكلف بجرمه عنه وهذا هو بعينه تكليف ما لا يطابق ^{فعل} كلما كان الأوامر غير معصوم لم يبق للمكلف وثوق
ببقاء تكليفه بالواجبات الشرعية ولا طريق له إلى الجرم لأنه ليس له إلا الأوامر ومعهما لا يحصل عدم بقاءه مكلفاً
بالفعل بخلافه وجب عنه وفعله فيكون وإذا لم يبق له وثوق بانتهاء التكليف فيه كلفه ومشفقة وميل البشر
إلى تركه وإن كان كتاب المعاصي فيكون مفسدة نصيبه أكثر من مفسدة تركه ^{فعل} كلما كان الأوامر منصبا لتأكيد التكليف
وأما من نصب غير المعصوم لم يحصل والله فلا يحصل الامانة في الأوامر لأنها على المكلف بالفعل ^{المكلف}
بأنه نصب الأوامر غير المعصوم يحصل الخلل في نقل التكليف فيحصل خلل المكلف بالفعل وهذا في
الغاية عند نصب الأوامر بعد استيفاء الشرائط المغيرة في فعل التكليف ^{المكلف} التي من فعله شاع غير الأوامر ونصب
الأوامر غير المعصوم قد ينفي التكليف كما بينا فلا تكون الأوامر بعد استيفاء الشرائط التي من فعله لا يفي بهذا
اتما يرب على القول قول من يجعل الأوامر من فعله ^{فعل} إذا جعل الأوامر من فعل المكلف فلا وفدينا في
بطلان الأول وصحة الثاني ^{فعل} فإقول قد بينا في كتابنا الكلامين بطلان الثاني وصحة الأول ثم بينا في كتابنا

فما قلنا ينبغي العتب عليه فمما أوجب الإجماع كونه خللا وإما الكبرى فلا شبهة يمكن عدم بغيره من الطاعة

وينبغي لأشياء من الأوامر بغير معصية بالضرورة وبإلزام معصية بالضرورة وهو المطلوب ما الصغرى

وطا على كتاب الفخر المصنوع كما ينشأ من ذلك الطاعة كذلك والاشارة عن الفخر المصنوع واجيب
قوله انبأه ترك ترك انبأه **خص** انما انما ان تكون مامعة غير المعصية ومنفعة وتكون ثابتة مع انبأه لان انبأه
خالو لكن الثاني حال فثبت الاول بينا صدق الفصلة ان امانة غير المعصوم يستلزم وجوب نباع غير المعصوم
مخرجة لانه يشتمل على ضرر مطلق وبطلان ما يشتمل على ضرر مطلق فمفوض حرام فترك انبأه جرام **الاشارة** وواجب
لغير انبأه وهذا اللازم منبثق لانه جمع بين القاضين فاما ان يكون امانة غير المعصوم ثابتة ولا يشتمل على
منها فان كانت ثابتة ولا يشتمل على منبثق على كل تقدير **لزم** الاشارة وان كانت منبثقة لزم الاول واما
استحالة الثاني فظاهر في وجود الملزوم مع انبأه اللازم محال صفا الامام شرط التكليف وسبب في
فعل المكلف به والا فواجب فيجب ان يكون مامعة غير المعصوم يمكن ان يكون مامعة فحال ان يكون الامام
غير معصوم صلا لا مامعة في الطاعة وبعد عن المعصية وعللة الاستبعاد بالثبات وعللة تبعد
عنه والاستبعاد بالثبات منبثقة لان لا يمكن اجتماعها في محل واحد بان يكون معدا لشيء ومنبثقة او
معدا لشيء في الحال وعدم العصمة منبثقة معدا لشيء في الحال وعدم الطاعة مع الشهوة والتفرد ولا
يمكن ان يجمع مع الامانة المعدا لشيء بالثبات مع طاعة المكلف فلا يمكن امانة غير المعصوم صريح
الامانة مع عدم العصمة مع قبول المكلف وانه ونواهي هذا الشرط لا يكون في الامام نفسه لان ليس له
امام اخر حتى يقال بفيل وانما الامام ونواهي لا يتحقق امثال لان الاول نفسه نواهي لان لا مرو
الماورين غير ان لا يمكن ان يقال الشرط امثال الله او اختياره للطاعة والالكان خائبا من اللطف
فيكون مانعة من عدم العصمة في حق الامام مطلقا ويشتمل على تحقق الشيء مع المانع لما وعللة عدم
اجتماع عدم العصمة مع تحقق الامانة في محل واحد وهو المطلوب انما قلنا ان الامانة مانعة من عدم
العصمة مطلقا لان الامانة للتفريق من الطاعة والتبعية عن المعصية لكل مكلف والا
لا يجيب لتبعية لكل طاعة وكل معصية في كل وقت **جواب** انما ان يكون الشيء مانعا منه او عللة عدم
في محل واحد ويكون الامام معصوما مانعة خلو لان الامانة مانعة من عدم العصمة وعللة عدم انبأه
الخاوع الشيء والملزوم يستلزم امتناع الخاوع الشيء واللازم لكن الاول منبثق قطعا واما ثبته عليه
انه لو لا انتفاء لزم احد الاخرين ما كون المانع ليس بانع او كون الشيء الواحد ثابتا منبثقا ولا
محال فثبت الثاني وهو المطلوب صفة انما ان يكون الامام ليس بمعصوم ويشتمل على اجتماع الشيء
مع المانع من وجوده وعللة عدمه مانعة جمع اذا الامانة مانعة من عدم العصمة ويستلزم العلة في عدم
العصمة او يكون علة في فلو كان الامام غير معصوم لم يجمع هذان الحكمان والثاني ثابت قطعا فينتف
الاول صلي كل ناصب لغير المعصوم اما ما نخطي والله تعالى او كل الامه يشتمل ان يكون مخطئا بفتح
غير المعصوم يشتمل ان يكون امة فاما ان يكون كل الامه وكل من لا ينصبه الله تعالى ولا كل الامه يشتمل ان
يكون اما مانعة غير المعصوم يشتمل ان يكون اما ما بيان الاول ان امانة غير المعصوم يستلزم اجتماع الشيء
مع مانعة وعللة عدمه لما تقدم واما الكبر فظاهر في المقدمة الثالثة فلان ناصب الامام ليس الا لغير
او الاجتماع صلي ناصب الامام غير المعصوم اما ان يمكن ان يجعل احد الضدين سببا في الاخر حال كون

واما ان يكون الامام معصوما فلا يكون الامام معصوما في جميع الاشياء

سبباً للصدق يمكن ان يكون مغفلاً بالجهل ومكلفاً بما لا يطاق والكل خطأ وهو على الله تعالى وعلى الامانة
اما الملازمة فلان خبر المعصوم يمكن ان يدعو الى المعصية فاما ان يتكلم بما مفر بما بعد فيكون قتل جعل
سبباً لحد الصدق سبباً في الاخر حال كونه سبباً في الضد ولما ان لا يتكلم بما مفر بما مع انه نص عليه نصحه لم
يغفر فيكون مغفلاً بالقيح ولما ان يكلف المكلف بعدم قبول قوله وعدم الالتفات اليه في وقت عصا
واو تكلمه مع انه لا يعلم ذلك لا بقوله لكون هو حافظ للشرع والمبين للاحكام ومع انه الفاضل الحاكم لا
يمكن مخالفتها بل من تكليف ما لا يطاق وامكان الحال محال لا يقال هذا اللازم للوقوف لا يمكن الوقوف
بالفعل وبين مكان الوقوف لا نقول مكان اللازم لا يمكن الملازمة لاستحالة اسناد الامام الممكن الحال
والا لزم استحالة الممكن وامكان الحال لكن ذلك ليس يمكن بل هو محال على الله تعالى وعلى كل الامنة فيسبب
بفعل دلة الاجماع ذلك على عدم وقوع الخطا على استحياء الله للفتن بين الامانة والضرورة في قوله تعالى
لو انهم نصب كل امة قائلين لقد اتيناك بالبينات فاعلم ان الكلام استحالة اسناد نصب لاهام الى المكلفين بل هو من
تعالى وبما ادلة الاجماع ذلك على ان كل ما يفعله الامنة حسن وكل ما هو حسن بالضرورة لاستحالة الاستحالة
على العس الفصح وهو اعطيان وايضا فافظهم في الاخرة لا لزم الضرورة والامر صريح اذا اوجب الله تعالى
طاعة الامام على المكلف في جميع احواله وهو معصوم وله ذاع الى المعصية وله مانع لا يمكن غير المعصوم في
السمع وهو الامر والعقل فيكون اضلال الله للعبد بهم باختيار انسان غير مكلف لا يندفع بداعي الحكم
لان لا يندفع الان بعد احتمال الشك ان لا يندفع معصوم بالمعصية لا بغير صراط جواز الخطا على المكلف
وجبر نفرض لا بد للمكلف من طريق الى التقصير منه وعدم ورود دخل عليه من هذا الوجه فلا يحسن الحكم
بما بان بطلان هذا التقصير من مشابهة في ذواعي لمفوضة لورود الخلل مع عدم مخالفة
الشيء عدم طريق له الى جبر هذا التقصير فيجوز هذا معلوم بالضرورة المانة الساسنة من الادلة
الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام كلما كان الامام غير معصوم فذا لما ان يكون
الله تعالى مكلفاً للعبد عقداً كسباً من غير سبب ولا كاسب ويكون مكلفاً للعبد بما لا يعقل انه صواب
ولا طريق له الى الكسابة والثبات بالباطل فالقديم مثلاً الملازمة لا يجوز اما ان يكون المكلف مكلفاً با
صواب فعاله واولاه ونواهيته ولا لاول ملازمة للاول لا غير المعصوم يجوز عليه الخطا والامر بالمعصية
فالمرجع الصواب الذي لا يثبت بعد على مرجع اما ان يكون معلوم الحصول للامام عند المكلف ولا لاول
بشأن عصمة احوال لطرف عند وجود المرجع الشك وان لم يكن معلوماً الحصول للمكلف فيكون التكليف
تكليفاً بالخاص والعدم لزوم وجوب طاعة الامام او طاعة الجواز نفوضة الاول ان كان اما الاول فلما
نفذوا اما الثاني فلان لطف الامام وطاعته من المكلف تماماً بمذ لك والثالث بشلز الجزء الثاني من
المنفصلة المذكورة لانه تعالى كلف بطاعته جميع احواله ونواهيته اجمال الخطا في بعضها امكن ان يكون
الله تعالى مكلفاً للعبد بالخطا والقيح واما بطلان الثاني بنفسه فظاهر لان التكليف بما لا يطاق و
تكليف بالجهل هو منج على الله تعالى والثاني بشلز امكان التقصير عليه هو محال لا يقال هذا الامر على
مذهبكم لان عندكم ان الله تعالى فاد على القبيح وفاد على الار بالمعاصي والقبيح والتهني عن طاعة الامر بما

في بيان الوقوف

الاول

كان تكليف هذا التكليف فيكون من غير ضرورة

الاول والثاني

لا يطاق

لا يطاق من حيث القدرة وان منع من حيث الحكمة خلافا للنظام وكل مقدور ممكن فلا يصح سئلنا فنقول
 الذي هو المنفصل هو كمالها لاننا نقول لما لا يمكن ذلك مع فرض الحكمة لان وجود الممكن مع علمه عند من
 هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع التقيضين فلو كان الامام غير معصوم لكان ذلك مع فرض وجود حكمته تعالى
 بالنظر اليها لان ثبوت المزمع على تقدير الملازمة الكلية ^{ثانية} على كل تقدير يمكن اجتماعه مع المقدم فليزوم
 اللازم على ذلك التقدير فاما غير المعصوم مع فرض جوبطه عند كل وقت وحال في كل امر وفيه لو ثبت لثبت
 على كل تقدير حكمته تعالى مع استلزامها الانفصالا لثانته من الخواكيب هنا مفقود ما في آكل نقي
 فلا بد لمن سبيلهم من سبب في السبب ب كل ما وجب لكونه لطفا في واجب يمكن ان يحصل ذلك ذلك
 الواجب لا بد والامام واجب كمالا واجب عين الكون لطفا في واجب لغير ذلك لم يبق غير مقامه في اللطفية
 في ذلك الواجب الا لا ينعين ^د الامام واجب عين الكون لطفا في ضرب المكلف غير المعصوم من الطاعة
 ويبعد عن المعصية اذ انقضى ذلك فيقول عند قدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة وبعده عن
 المعصية وعلمه ما ان يفتل السبب ليرجع للفعل المستفاد على شيء اخر لا والتشائي محال والا لم يكن مفترقا
 بل هو وقف على شيء اخر وكان يجب عدم وجوبه بدل على عدمه والاول يستلزم الوجوب عند العلم فاما ان لا
 يتوقف على شيء اخر فيكون ذلك السبب ليس سببا هذا خلف وكما كان الامام غير معصوم لم يجب
 التبرج اجتماع هذه الاشياء بطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم عند وجود الامانة والتكليف وعلم
 المكلف وقدرته وقدره الامام على حمل المكلف على الطاعة ورده عن المعصية وعلم الامام وانفصالا
 له اما ان يبين رجحان وجود الفعل وعلمه في نفس الامر من المكلف ورجحان الترتيب في نفس الامر موافقا على
 شيء اخر لا والتشائي محال والا لو جيف لك الاخر لكونه لطفا لانه الفعل بدونه وكما كان كذلك كان
 واجبا لكن لا يجب على الله تعالى شيء اخر خارج عن هذه الاشياء وان لم يتوقف فاما ان يجب الترتيب
 للفعل والترتيب عند الاول والتشائي محال لا سبب فيه ما ذكرنا والا لكان موافقا عليه فاما ان يكون هذا
 هو السبب لثام او لا يكون لسبب في ثام والتشائي محال لما تقدم في عين القول واذا كان كذلك وجب عصمة
 لوجود الامانة وقدره الامام في صورة نفسه الا لم يكن مكلفا فيسقط السبب لثام وانما فيسقط السبب
 ويشع نفسه ولا تغني بالعصمة الا ذلك لا يقال الامانة لطيف للغير سبب في صورة الغير لا نفسه والا لكان
 اماما لنفسه فاهل نفسه لا نقول الامر والنهي القدرة والعلم في حق الامام كاف ولا فان كان الاول
 حصل السبب لثام وهو المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون الموقوف عليه خاصا للامام او لا
 والثاني محال والا لزم الاخلال بالاطف الواجب الاول يستلزم حصول السبب لثام وايضا فان لا
 لطف عام بوجودها للامام وبعمل الامام بجملة تصرفه فاستغنى بها عن غيرها ج الامانة لطف لكل
 غير معصوم فيحصل الواجب ومنع المعاصاة لثام الكل في علته الاحتياج وعدم مقام غير هاهنا
 والا لم يجب عينها وكما كان الامام قادرا على حمل المكلف على حمل الطاعة وابعاده عن المعصية غائبا
 وجب تحقيق ذلك والا اما ان يجب له في علمه على صفة الامكان او يبرج بالنسبة الى الداعي والثاني محال
 والا انشئت فابده والثاني يستلزم الوجوب الاول لمقصودا لو كان الامام غير معصوم لكان معصوما

لتخلف ما يجب عليه الافعال فيان هو واجتماع التفضي ومحصل المطلوب بضات اوله يمكن الامام
 معصوما الزم احد الامور الاربعة اما كون ذي السبب لا سببا ما لا وجعل غير السبب سببا او عدم
 ما يتوقف عليه الفعل من اللطف او ايجاب حد المشايخ في وجبه الوجوب عينا بلا مرجع مما غلبه خلو
 اللزوم باضامه باطل فينتج اللزوم اما الملازمة فلا بد لاطرفين للمكلف في محصل الحق والقرب من اطلاق
 طابعه عن المعصية الا الامام لا مائة اما ان يكون طريقا او لا والثاني في سائرهم جعل في السبب سببا والاول
 ان يقوم غيرهما مائة او لا والاول في سائرهم ايجاب حد المشايخ في وجبه الوجوب عينا بلا مرجع والثاني اما
 ان يتوقف بعد هذا على شيء اخر او لا والاول في سائرهم عدم وجود اللطف الذي يتوقف فعل الواجب عليه والثاني
 اما ان يكون سببا اما يتقرب لمكلف مع ما يعلم الحق ولا والثاني في سائرهم كون السبب لا سببا ما لا والاول بل
 ان يكون معصوما اذ لا يكون اماما غير المعصوم سببا اما لانها مع طاعة المكلف لا مثاله لا واره يمكن ان لا
 يقرب من الطاعة واما بطلان اللزوم باضامه فظاهرة اماما غير المعصوم مع طاعة المكلف للامام واما
 اواره لغير طريق الجرم بالتحريم والتفريق لا يتبع لاطرفين غير الامام لما تقدم في ان لا يكون للمكلف طريقا
 معرفه فيجاءه وصحة اضافته في نصب الامام والادلة على طاعة المكلف له في جميع اواره وعدم مخالفة في شيء
 اصلا جعله لشارع سببا اما في التقريب لا يتبع فلو لم يكن الامام معصوما لا يمكن انفكاك التقريب لا يتبع
 منه وكلما امكن انفكاك اثره عنه لم يكن سببا اذ انما بل غايبان يكون اكثر بافغول كلما كان الامام غير معصوم
 كان الله تعالى جعل السبب اكثر في اوفياء سببا اذ انما لكن الثاني باطل لاشتماله على الضلال فكذلك المتقدم
 في كل امام فان طاعة المكلفين له مع نصبه كان في اللطف بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم طاعة المكلفين
 مع نصبه بكان في اللطف بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة الا فيصغر فلا بد لولا ذلك
 لكان الله تعالى مخالفا للطف الذي يتوقف عليه التكليف وهو محال واما الكبر فلا بد يمكن ان يدعو الى
 وينهي عن الطاعة او يميل فيمكن لا يكون كافيا في اللطف مع الامام غير معصوم يمكن ان يخرج عن اللطف
 يقوم به فان بقاء اماما لم يحصل اللطف كان فداهم من الدين بلطف لا يحصل منه اللطف مقامه وهو
 لاشتماله على العبث والجهل المركب ان لم يبق اماما فان لم ينصب غيره خلا عن اللطف الواجب ان نصب اماما
 غير مع عدم دلاله عليه لا يتعين المكلف لك سائرهم تكليف ما لا يطيق اذ لا يعرف اماما لا هو لو كل الامم
 وذلك بوجه الاخرج والفتن وهو عين ما لزم الخيال طاعتا كانت الامانة ثابتة في كل وقت كانت لطفا محض
 اليها في التكليف انما وكلما كانت كان كذلك استحال ان يخالف لوجهها على الله تعالى اذ على الامنة على القول
 فاهلها خطأ وكلما كان الامام غير معصوم امكن ان يخالف ما عن اللطف في اللطف لا يتم لا ينصب
 الامام خاص بل بدعائه على تفديها طاعة المكلف له وهذا يمكن ان يحمل بغير المعصوم واجتماع الممكة الثانية
 للضرورة في معامال كلنا جعل الله سببا موصلا للمكلف في غايته مطلوبة له تعالى يتوقف حصولها
 وانما يحصل تلك لثابتة منه لا من غير فلا بد وان يكون واجبا لثابتة اليها ان طلب تلك لغاية التي لا تحصل
 من ذلك لتبطل انما من المكلف مع عدم حصولها وانما اذ لو كان حصولها منه ذاتيا اذ كل شيء سبب بوجه
 المستبهر وانما اذ انما وكل شيء في محصل حصوله منه مع فرض عدمه هذا خلف في القرب البعد سببا لاما

وهذا الخالي

مع طاعة المكلف لم يكون واجبا عن وكل من ليس بمعصوم لا يجب عليه بادائها اما ان يكون الامام معصوما
واما ان يخرج الواجب عن كونه واجبا حال كونه مشتملا على وجه يقتضي جوبه او يخرج الشرط عن كونه شرطا
بلزم تكليف ما لا يطاق مانعه خالوا لانه اذا لم يضرب المكلف من الطاعة بل مانعها فاما ان يقع الفعل الذي
هو الطاعة شرطه واجبا او لا يقع فان لم يقع ثبت او ان يقع خرج الطاعة عن كونه شرطا لزم ب
وان يقع لزم التكليف بالشرط حال عدم الشرط وهو جلي لكن الثاني بافتراضه باطل فكذا المقدم بيب
كلما كان غير معصوم امكن ان يكون الشرط معاندا حال كونه شرطا لكن الثاني باطل قطعاً فكذا المقدم بيب
الشرطية انه يمكن تبعه المكلف عن المعصية حال كونه اما شرطا او ان التكليف اذا لم يكن معصوماً لا يطاق
انما اخرج اليه لاجل عدم العصية فالمراد منه في هذا المقام طاعة المكلف لغيره في جميع احواله وكلما كانت
كذلك كان الامام معصوماً اذ يستحيل ان يطلب منه شيء مما هو متحقق منه يقال لطيفة الامام اي انما يتم
بما يرغب الطالب للتحقق ابتاعها بما يربو فيها عنه من الاوامر والتواهي الشرعية وان لا يصد من الامام ما
ينفر عنه ويصدو والمعصية منه مما بعد رغبة المكلف لغيره ابتاعه وينفر عنه فيستحيل عليه المعصية ولا
انتفى فانه لا يترك له ان يترك له ان يترك له ما يرد عوايه كان من اعظم التداعي له عدم طاعته فلا يترك له
معصية ما انتفى فانه لا يترك له بالكلية بل لا اعظم في التفرغ عن ابتاعه من معرفة المكلف انه متاخر وجهاً
وانه لا يمتنع عنه بوجه فلا فائدة فيه بل كلما كان الامام غير معصوماً انما يجب ابتاعه او يكون الله تعالى يطلب
المكلف حذو الضدين مع ثبوت علته فكذا الاخر وعدم فدية المكلف علانها والثاني في نفسه باطل فكذا
المقدم اما الملازمة لان الامام اذا لم يكن معصوماً كان موجب التفرغ من ابتاعه ثابت لان موجب التفرغ
مساو له في جوان الخطا وطاعته فخرج عدم الوثوق بافعاله وكلما كان موجب التفرغ
ثابتاً فان لم يجب طاعته ثبت القسم الاول وان وجب طاعته وجبت رغبته فيها لكن الرغبه والتفرغ ضدان
يكتفي في الثاني بكونه قد طلب حذو الضد مع وجود علته الضد الاخر عدم يمكن المكلف من التفرغ
التكليف مع امانه غير المعصية لا يمتنع الاول ثابت قطعاً في الثانيان الثانيان ان التكليف
انما هو بالمكن وهو موقوف على اللطف الذي هو الامام فاذا كان الامام غير معصوماً انما يثبت او
لا يثبت فان كان فوجب التكليف فاستحال منه ثبوت وان ثبت فالتكليف لغيره ابتاعه فلهذا لا يمتنع
وجب اللطف لانه لا يفعل حتى يفعل هذا اللطف مع هذا اللطف لا يفعل فلا يكون لطفاً فثبت
التكليف لاشفاء شرطه واما ثبوت الاول فظاهر بطلان كل ما كان حصوا لا يمتنع له ثبوت فثبت عليه
استعداده انما كان الفاعل قد وجبت الجهة التي هو بها فاعل الا بغير وجوب لفاعل مع استعداد
الفاعل هو خلاف التقدير فاعل التفرغ في الطاعة والتباعد عن المعصية هو الامام من جهة انه مصيب
غير محظوظ وجوده لم يبق الاستعداد للكلية واستعداده هو بقوله وامثال او الامام ونوا
فلزم وجوب الجهة التي هو بها فاعل له عدم الخطا ولازمة الطاعة عدم مقابلة المناهي وهذا
العصمة لو كان الامام غير معصوم لزم احد الاربع ما كون استعداد الحيل مع كون امكان جهة الفاعل
هو جهته ما يوقف عليه لا يترك الامام ليس تمام اللطف الذي يوقف عليه التكليف والثاني في نفسه باطل

فالمقدم

فالمقدم مثلهما الملازمة فلان الامام هو المفرد لمبعد من جهة فونه العلية بالفعل فاما ان يكون امكان
فصل الطاعة والانتهاء عن الغاي كما في امثال المكلف فلزم الامر وان لم يكن فاذا كان الامام غير
معصوما لم يحصل منه الا لامكان فلا يكون هو تمام الطاعة لذم يتوقف عليه التكليف لا يصح واما
بطلان الثاني فظاهر كما عدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع المعول مع عدم علة مما لا يجمعان والثالث
ثابت في الثاني الاول ما لا يشافه فلان عدم عصمة كل من لا يكتفى بامكان جهة الفاعلية بالفعل بالمقدم
والامكان يجتمع التلبك الذي المراد بالامكان الخاص هنا واذ اجتمع الساجد للمعول السلبي ما
الاجتماع المعول فلزم ثبوت المعول مع عدم علة واما ثبوت الثاني فظاهر كقولنا كلما كان الامام
غير معصوما كان الممكن لاجبا وانما الباطل فالمقدم مثلهما الملازمة ان عدم عصمة الامام يستلزم الاكفاء
لامكان جهة الفاعلية فيكون كافيا في الوجوب من جهة الفاعل وهو واجب لذات من حيث هو لا يمكن
فرض نفهض فلا يمكن فرض نفهض معول مع الذات وهذا هو الوجوب يقال هذا وجوب نظر العلة
فلانها في جواز فرض نفهض من هذه الجهة ولا ينال الامكان لاننا نقول بلزم انه فرض حال لامكان
مع فرض نفهض من غير الثقات في شيء اخر فلا يكون مكانا بل وجوبا كقولنا لو كان الامام غير معصوما
معصوما لانه اذا استلزم عدم عصمة الامام الاكفاء في جهة الفاعلية بالامكان وجب هو كان معصوما
كلما كان الامام غير معصوما فكما كان المكلف مطعما في جميع امواله ونواهيته يجب ان يكون معصوما والثالث
باطل بالمقدم مثلهما الملازمة انه اذا كان الامكان كافيا في جهة الفاعلية وهو مع فلو المكلف كان في
تمام الثالث لم وجوب لا شيء وهو الفرب من الطاعة لكن الثاني باطل لامكان امر بالمعصية ونهي عن الطاعة
لا يقال ذاهي عن الطاعة وامر بالمعصية وجب على المكلف الاتباع من حيث امثال الامر والنهاي من جهة
الطاعة والمعصية فاما مكلف مطيع من حيث امثال الامر من جهة المعصية والطاعة وان كان الامام عاصيا
لا تانقول جهة حسن طاعة الامام هو كون الامور به طاعة وكون النهي عنه فيجاء لا لذاته فان وجوب
الامام انما هو لاجل تعريفه وحمله على الطاعة ونهي عن المعاصي فو نابع للامور به فلا يكون ان يكون
المكلف بامثاله فاعلا للحسن لامام فاعل للقيح فاذا انتفى وجه الحسن انتفى الحسن كما كان الامام
غير معصوما لا يكون عدم العلة علة عدم المعول والثالث باطل فالمقدم مثلهما الملازمة ان عدم
عصمة الامام يستلزم الاكفاء بامكان جهة الفاعلية لاجتماع عدم الفاعلية فيكون عدم العلة لغير
علة لعدم واما بطلان الثاني فظاهر في علم الكلام كقولنا لو كان الامام غير معصوما كان وجوب المعول مع
امكان العلة وعدم اللطف الذي هو شرط في التكليف من جهة الله تعالى او من الامام مع طاعة المكلف
الامام وامثال جميع امواله والثالث باطل فكيف المقدم بين الملازمة ان نصب الامام وحده غير كاف في اللطف
بل مع دعاء الامام الى الطاعة وبعد عن المعصية فاما ان يكفي فيه لامكان فلزم وجوب المعول مع امكان
العلة عند طاعة المكلف لزم جميع امواله ونواهيته ولا يكفي بل لابد من الامر بالطاعة والنهاي عن المعصية
طاعة الامام فلا يحصل اللطف فذات من جهة الله تعالى ومن جهة الامام فلا يباح علة
ويكون معدوما ويكون له الجزاء لا بد من اللطف من نصب الامام ونصب طريق المكلف في معرفته

والاعمال في الامام فانما هي الامور الشرعية التي لا تتعلق بالاعتقاد

العلم بانها باسرها بالطاعة ولا يحل له وينبغي عن المعصية ولا يحل له ولا يفعل ضد ذلك لما على سبيل
 الوجوب او كفي فيهما الامكان والثالث فيسألون كون الامكان المذكورين سببا للوجوب والاعتقاد لا
 سبب محسب في المحل هو مجموع ثلثين الاول وهو العتمة كجرح احد طرفي الممكن لا بد وان يكون ذلك الطرف
 واجبا لان المذكورين بالطرفين بالنسبة الى جرح بان يكون من احداهما كأن كما كان الامام غير معصوما
 فاذن على حمل المكلف على الطاعة ذلك المعصية مع كفاية في الامكان بشروطه التي تكمل الطريق السوي ولا يفرز للمكلف
 لا الطاعة والمعصية عن المعصية وهذا بعينه مطلق في المكلف نفسه فيسألون ان يكون اجبا بحيث اذا لم يلق عليه في اجبا
 للعمل بالفعل الا انهم ان لا يكون الكافر مكافا بطاعة الامام ولا الباطل ل الوجوب بدون يكون اما الذات
 الشيء كالمعصية او المصالح فاشبهت الامانة من الاشياء فتقول اما ان لا يحصل ذلك المصالح الامانة يحصل انك
 المصالح منه ومن غير محسب يكون كل مصلحة تقتضي الوجوب بشاوصها الفعلان في تحصيلها والاول هو جيب اجابة
 جيبا والثاني اما ان يكون احدهما مشتملا على مصلحة لا تقتضي الوجوب بل تقتضي راحة فيكون افضل فيجب اجابة
 على التحسين وينبغي ان يقال بالافضل اما ان يكون احدهما مشتملا على بعض المصالح المتضمنة للوجوب دون بعض
 بوجبه الثاني الاعتدال عند الاول هكذا ينبغي ان يفهم الواجب اعتبارا بالخير والشر الذي على البذل لا انظر في قول
 الوجوب في مقتضى وجوب نصب الامام وجوب طاعته متحقق في المكلف نفسه كما نرى في جملة الاما على اجابة طاعته
 على جيبا مع مشاير كذا في وجه الوجوب ل لو كان الامام غير معصوم ان يجهل الشارع بين طاعته وطاعة
 اي مكلف كان نجيب لا يطيع عنه عينا لان فدية الامام على حمل المكلف ليس شرط مطلقا بل لو طاعة المكلف
 وكل واحد هذا المعنى متحقق في فدية فائدة الامانة لا يقال لا يجب التوجه على نقد بل انما غير المعصوم لما منع وهو
 كون الامام يجب ان يكون معصيا الا فانقول لا نسلم ان المانع متحقق على نقد بل انما الامام وغيره فان لم خلا
 الضمان من لا يقال انما منع بل يندل من ذلك على استحالة ذلك ل ان ما منع غير المعصوم سألون ان يقع
 الواقع وكلما استلزم نفع الواقع فليس بواقع بل يقع فاما غير المعصوم في الواقع فاما الضم فلا فاما استلزم احد
 الا من انما نرى جميعا في الفعلين المتشابهين في المصالح التاشبه بينهما في مقتضى الوجوب من غير مرجح لو كان الامام
 وغيره في وجوب الطاعة لما استلزم وكلها في خلاف الواقع وانما الكبير في خلاف كذا استلزم نفع الواقع لو كان
 واقعا لزم اجتماع التفضيلين هو ظاهر الثالث انك تقول كذا في المقتضى فاما في مقتضى المصالح التي جعلت
 مقتضى للوجوب في الفعل غير واجبة طاعة واما غير المعصوم للمكلف فتشاي عدمه فانها لما تقدم فيلزم
 ان لا يكون الامانة واجبة ل كما كان الشيء وعدا من المصالح التي جعلت مقتضى للوجوب في مقتضى
 يوجب اليه فاو كان الامام غير معصوم ذلك ل لو كان الامام غير معصوم انما يوجب الشيء مع مشاير عدمه
 لوجوده في مقتضى المصالح التي جعلت الوجوب لاجلها مع اشياء على فقد ليست في عدمه وانك باطل فكذلك المقد
 فيها الملائمة ان المقتضى فدية الامام لو طاعة المكلف تكليفه وعمله ورضيته في الثواب للمكلف مسالة في الجميع
 المقتضى لان من وجود الامام انما يمكن الجبار على المعصية وكذا من غير علم المكلف بخلاف المكلف فانه
 لو اراد الطاعة لم يتحقق اجبا نفسه على المعصية ولا يتحقق الكذب مع نفسه ل لو كان الامام غير معصوم
 اجبا احد التبيين المتشابهين في مقتضى المصالح مع كون احدهما يحتاج الى شرط اكثر دون الاخر والثالث باطلا

ج

فاما مقدم مثله في الملازمة ان قدرة الامام على التفرغ لتبعية مشروط بطاعة المكلف له بخلاف المكلف نفسه اما
 بطلان الملازمة فقد ظهر في علم الكلام ^{لأن} لو كان الامام غير معصوما لكان المكلفون في وجوب الحاجة لكن دفع
 موقوف على دفع حاجتها في محصل شيء لا يفتقر فيه في تحصيله لا بعد استغنائه وتحصيله فان كانت الحاجة
 رافعة لها جنة لزم العصمة وجوب الحاجة وان لم تكن رافعة لها جنة وتحقق احتياجها لم يدفع حاجتها غير
 فلا يصلح للامانة ^{لأن} كلما كان الامام غير معصوما ما ان يكون فرض معصية به واره بها ممكنا او محال او اثنائه
 يستلزم العصمة والاول لا يلزم في فرض وقوعه فلو فرض انه وقع فاما ان يكون كلما اطاعة المكلف في جميع
 ونواهي في جميع الاوقات يكون له من محظوظاته امانة ان يكون محظوظا في ذلك الوقت الاول يستلزم كونه معصوما
 فيكون له بالاتباع فان اتباع الصديق الاول من اتباع المخطئ في بعض الاوقات خصوصا اذا لم يعرف وقت خطا
 واثنائه يستلزم انه لا يكون للمكلف طريقا للمقرب من الطاعة والمعاد من العصية وذلك يكون موقوف على الامام
 والا لم يجز بسبب ولا طريق الا بغير عدم وجوبها وهو في طاعة بالعصية لا يكون مقربا ولا معاد بافلا يكون للمكلف
 طريقا لا ان كتابا او امانة فاما ان لا يكون مكلفا فيخرج عن التكليف فلا يجب الامام في ذلك الحكم لانهما يجب
 للتكليف فاذا انشغل فلا يجب تباعا وهذا التكليف بما لا يطاق يعني عدم تعين الاتباع وقت عدمه وان يقع
 مكلفا كان تكليفه بما لا يطاق يعني عدم تعين الاتباع وقت عدمه وان يقع مكلفا كان تكليفه بما لا يطاق
 وهو ^{لأن} كلما كان الامام غير معصوما يمكن في كل تكليف ان يكون فيها مع قدرة المكلف عليه وجوب
 الفعل لان الامام اذا اخطأ في الحرف في التكليف لا يحسن بدون وليس لطيفه باعتبار ذاته بل باصابته لكن اذا
 انما يكلف الله نعم به بتكليف فيجاءهم امانة غير المعصوم يستلزم شدة حاجة المكلف كلما استلزم شدة الحاجة
 استحال ان يحصل له الفعول كلما استحال ان يحصل الفعول كان نصيبه للغلبة لا يمان الامام ان المكلف يحتاج
 الى التفرغ له من يحصل الاصابته والى رئيس يحفظ من جور غيره عليه دفع الظلم من القوة فاذا كان الامام غير معصوم
 احتاج المعصية لئلا دعا الى الطاعة ودفع ظلمه لان التكليف بالاتباع الامام زيادة في التكليف لكن
 مع خصوص ان لا يصلح من الامام لاحتمال الخطا فلا بد من مقرب اخر ^{فان} الامام فزيادة تكليف الامام مع
 جواز خطائه وكونه غير معصوم اجتهل الامام ازدياد من حاجة المكلف فثبت الامام به زيادة تكليف الامام مع جواز
 خطائه وكونه غير معصوم فثبت الامام ازدياد من حاجة المكلف فثبت الامام به زيادة تكليف الامام مع جواز
 الخطا فان لم يعلق غيره من مصالح غيره في التكليف المتعلق بالنفس فينبغي في التكليف عنه بغير
 مصالح غيره وهو لا يفر بل هو لن زيادة تكليفه ^{لأن} كل متبدي يخرج ما بالقوة الى الفعل في ان يكون بالقوة
 بل لا بد وان يكون بالفعل الامام يخرج للمكلف في قوة العمالة من القوة الى الفعل في العمل لا بد وان يكون
 بالفعل بالتسوية لكل واحد واحد من الواجبات وهذا هو العصمة ^{لأن} كل مبدء للكمال فان كماله بالفعل الامام
 للمكلف من حيث هذا العصمة فلا بد ان يكون كاملا بالفعل بالعصمة وهو غير المعصوم فاضل فلو اد الله سبحانه
 وتعالى تكليفه كان ^{لأن} لم يفر من فضله الذي جعله عظمه ونفدت سماء الامام لتكليفه فلا يمكن
 يكون ناقصا ^{لأن} لو كان الامام غير معصوم لم ان يكون احدا من اثنين علته في الاخر والتا في باطل فالمقدم
 مثله في الملازمة ان غير المعصوم فواهم العا ^{لأن} متساوية ففوة الامام متساوية لقوة المأموم مع ان فوق الامام

ان يكون

امكن

معلولا

علة ^{مقتضى} لو كان الامام غير معصوم لم امكان كون المعاول اقرب سعة الى الوجوب من العلة والثاني باطل فالفهم
 مثله بيان الملازمة ان العلة والقيود فان بينهما ما رتبناه فلو كان الامام غير معصوم لم ان يكون بعض
 المكلفين اقرب من الطاعة ولو في بعض الامان لكن قوة العلية علة ^{مقتضى} لو كان الامام غير معصوم لم
 امكان كون الحكم الجبري عن الوجود علة في الفعل والثاني باطل فالفهم مثله بيان الملازمة ان الامام انما
 اخرج اليه لو كان المكلف غير معصوم لم يكن له في فعل الامام بقوة العلية بقرين من طرفي العلة ^{مقتضى} امكان
 بوصله اليها ان طاع المكلف فذلك يكون بالنسبة الى ما هو اقرب منها الى الامام فيكون الممكن الابدان
 الوجود اقرب علة في الفعل وهذا ^{مقتضى} لو كان الامام غير معصوم لم امكان كون بالذات بالغير وامكان
 الذوق الثاني في نفسه باطل فالفهم مثله بيان الملازمة ان الامام ^{مقتضى} مع باقية ما يوقف عليه وجودها لا يخلو
 ان يكون علة في امكان الطاعة للمكلف وفي حصوله بالالفعل الاول ملازم الاول فامكان الطاعة لذل
 فلو كان معقولا للغير كان ملاذات معلولا بالغير هو الامر الاول والثاني ملازم للثاني لان المكلف اذا لم
 يعلمها الا من الامام ولو فعله الامام لم يدعه اليها فان في التكليف لزوم تكليف الاطمان وان لم
 يتبين التكليف خرج عن التكليف فيخرج الدواعي الوجوب الشرطية فيها فيكون الوجوب متاخرا عن
 الاعمال والذوق والاعمال متاخرا عن الوجوب هو الاول والثاني ولما اطلنا الثاني في نفسه فظاهر من الامام انما
 يجب لكونه مقربا بالفعل الى المستحق وجوبه عنه بالنسبة الى الكافي يجب لكونه مقربا بقوة ثم هذا المعنى
 احدهما انه لو اطاع المكلف وتمكن من جملة الطاعة وتوقف فعلها على اقرب به لا يمكن ان يكون مقربا و
 ثانيهما انه لو حصل استيعاج الشرطية في الاقرب ما يوقف عليه لارادة المستعجلة للفعل مع توقف الفعل
 عليه لوجوبه فيرتب له بل المراد الاول الا لا يمكن نفسه مع استيعاج الشرطية قبل المكلف سوا التقريب
 ما يوقف عليه فيكون المكلف مقدورا والامام محملا فينتفي فابدين بل المراد الثاني وانما يكون كذلك لو
 كان معصوما وانما المعصوم يمكن ان لا يقرب ^{فان} الفعل وتوقف على شرط منها الامام وما يتعلق
 به وهو انما منها ما هو من فعل المكلف كما مثال اوله وطاعته والباقي وغير ذلك منها ما هو في فعل الله
 عز وجل كصلب الامام او من فعل الامام كقبوله الامانة ونفريه عند الحاجة وانه وحله على الطاعة مع
 قدرته فعليه انما يكون بعد ما يرضاهما ان يكون ذلك من فعل المكلف او من فعله ثم او من فعل
 الامام فعليه تقديم عدم الاول بان يكون فذلك في المكلف بجميع ما يرجع اليه في تابع فعل الامام كارادة الفعل
 فيكون ما هو تابع لفعل الامام بما لو فعل الامام فعله لفعل المكلف ذلك لو امكن تحقيق الثاني ^{فان} لك
 الاخلال بالواجب للامام فلا يكون مقربا الى الطاعة خرج مع قدرته وطاعة المكلف له فلا يكون اماما في
 الصورة وهو حق او يقع فليزم ان لا يعلم اماما من حيث يعلم امتناع ذلك انما يعلم امتناع ذلك مع العلم بوجوب كونه
 معصوما انما يجب طاعته مع العلم بكونه اماما ان يمكن المكلف عنه مع نصب طريق العلم لا بد فيه من المطابقة ^{فان} فف
 امكان العلم اماما من علة كذا اماما من فاما غير المعصوم فيجب ^{فان} لو كان الامام غير معصوم لم كان
 لطف بوجوده وعدمه والثاني باطل فالفهم مثله بيان الملازمة ان كل حكم ^{فان} الممكن من حيث هو ممكن ^{فان} ثانيا
 في وجوده وعدمه لثبات الطرفين من جهة الامكان فالامام انما وجب لكونه لطفافا ان يكون كونه

لطف

لطفًا لا يمكن تعريضه لغيره ^{بإلزام} بالفعل لو اطاع المكلف أو تمكن من جملة تعريضه بالفعل مطلقاً لا بآثار
 هذه من الشرطين الثالث فتح لما تقدم والاول باطل والاشياء فيه وجوده وعدمه وتعين الثاني وإنما
 يكون كذلك لو كان معصوماً ^م أما ان يكون الامام له لطف ابدى بقتضيه وجوبه فعل الحرام
 الاخلال الواجب له والثاني بسلامة ^م انما لا يكلف في جواز فعل كل معصية فليزوم جواز الكذب والتبليغ
 بلزوم ما ذكرنا من المحال والاول بسلامة عصمه لانه لطف الزايد بقتضيه منع الحرام من حيث هو حرام ^م فلا
 احداً الامر بسلامة وهو ما يكون التكليف الفدوة والعام في الامام كافياً في تقريب الامام بحيث يؤثر ما يوشق
 الامام المريد من الطاعة والمعصية مع طاعته الا ومع قدرته فيمكن من حل المكلف على ذلك
 مع عدم اخلاصه بالانقياد للبعد في حاله لا في نفسه وان يكون له لطف زائد غير خارج عنه يقتضي ذلك كما
 سنبين ان شاء الله نعم مع زيادة معرفته وبالجملة شيء من الاطراف يقتضي ذلك اما ما كان بلزوم عصيته لا ما
 وثما فلما ان احداً الامر بسلامة لان المكلفين متساون في اللطف الذي هو شرط وفادتها ان الامام لطف
 للعبث في التكليف بحيث لو اطاع المكلف وتمكن في نفسه من التكليف لذهب به يتمكن من جملة عليه حيث ليس كالمأمور
 فاما ان يكفى التكليف في حق الامام في ذلك ولا فان كان الثاني لتعين اللطف الذي يفعله ذلك الفعل الا فعل
 التكليف في ذلك الثاني متحقق وهو فدره محل اللطف على حل المكلف بالتكليف على فعله الا ان يتكليفه مع
 ذلك يجب نوع الفعل وكذلك اللطف الذي في حق الامام او التكليف بلزوم عصمه ^م كل فعل من فاعل
 يتحمل على الخطا والبلل فان وجوده ينافي غايته والا كان عبثاً والامانة فعل من فاعل يتحمل على الخطا
 لا يتاها من الله تعالى ومن كل الامور ولا انها يتحمل الخطا عليها والغاية من وجود الامانة هو كون المكلف
 بحيث لو اطاع الامام او تمكن الامام من جملة لم يتحمل شيء من الواجبات ولم يفعل شيئاً من المحرمات والا لزم النهج
 مرجح وانقضى فابعد من الثاني متحقق في حق الامام فلو لم يكن معصوماً لمتفقاً الثاني مع وجود الفعل ولكن
 قد قلنا بانتمثال الاجماع والامانة ثابتة بلزوم العصمة ^م لو لم يكن الامام معصوماً لكان لطفه اقل من لطف
 رتبة التفاوت في اللطف المعنى التكليف لكن الثاني باطل فالتقدم مثله بيان لوجوب الشرطية ان اللطف الذي
 للمكلف هو عناية من الامام بها لانه لو تمكن الامام من حل المكلف على فعل التكليف حصل من المكلف ذلك
 لم يتحمل شيء من الواجبات فالامام ان سادته في الاحتياج الى اللطف لم يكن له امام بل كان لطفه من الاطراف ^م الثاني
 فان فعل لطفنا وانما المحل متحقق الشرط لانه شرط التكليف ان لزم العصمة لتحقق العلم بالسنة ^م متحقق
 المعلول وان لم يفعل فعل لطفنا كان انقص بلزوم تفاوت المكلفين اللطف المعنى التكليف ^م الثاني
 الثاني فقد بين في عالم الكلام وهو ظاهر ان التفاوت في الشرط بسلامة تفاوتهم في الشرط فلا يكون الذي
 انقص مكلفا لعدم الشرط ^م لو لم يكن الامام معصوماً لم يكن مكلفاً بعد الشرط والثاني باطل فالتقدم
 مثله بيان الملازمة انما اذا لم يكن معصوماً لم يكن له لطف كلفنا ولا لكان معصوماً لا تقدم ولا بلل اما
 والافاضل المنقضى بالثاني فكان لطفه انقص من اللطف المشطر في التكليف فتبقى التكليف واما بطلا
 الثاني فلان غير المكلف لا يصلح للامانة فطناً ^م لو لم يكن الامام معصوماً لزم احداً الامر بسلامة
 عموماً وجوب طاعته بالنسبة الى المكلفين والامكان او امكان وجوب جنائحه الامانة على الخطا والثاني باطل فالتقدم

مثلها الملائمة اذا اخطأ او اراها بما اصابها ما ان يجب ولا وان كان اما ان لا يجب على الكل او هذا
 الحكم وانما كان لازم الامر الاول والاول يستلزم الامر الثاني وانما يطلبا لها فظاهر **قسط** الامانة والمقتضى
 للتخير من الطاعة والتباعد عن المعصية فمعقد في الامام على العمل بالمكلف او طاعته لهما فاعنه المعصية المانع
 من التخير في العمل على العمل بالمكلف وطاعته لهما فاعنه المعصية المانع من التخير في العمل على العمل بالمكلف
 الامانة محافظة للشرع لوجود حكم الله في كل واقعة الملتزمين في علم الكل من وجود التكليف بعد موافقة الشرع
 الكتاب فلو لا حفظ للشرع والامر بالامر البيان عن وقت الحاجة فكل مسئلة يقع فيها خلاف يجب ان يرفع
 اليه من الكل بقوله ويجوز على صحة وبغية الجهد من وكل من ليس بمصطفى ليس كذلك انما الجهد من فاما
 لاما منصوص **مسألة** قول الامام يجب على الجهد من كافة الرجوع اليه وترك ما دل الاجتهاد عليه ولو لم يكن
 معصوماً ان كان كذلك يستلزم قول الامام افر من كل اجتهاد يفرض فيكون بغير تباين يكون معصوماً بالقول
 النبي صلى الله عليه واله ولا شيء من غير المعصوم قوله مثلاً لقول النبي صلى الله عليه واله النبي يجوز قوله اجاب
 فالامام معصوم **مسألة** كل من كان قوله حجة ففعله اجاباً وكل من كان قوله وفعله حجة كان معصوماً
 اما الصغر في فاجاب عنه ولا شيء في الفقه والمانع والما الكبير فلا ان كل من كان قوله وفعله حجة فاما فاما
 ان يكون بالتكليف جها في نفس الامر ولا الاول المطلوب الثاني اما ان يكون مكلفاً بضد ما اوله **قسط**
 في انما الثاني يستلزم عدم التكليف الاول يستلزم التكليف بالصدق وقد بينا ان الامام قوله وفعله حجة
 فيكون معصوماً لزم احد الامرين اما حسن خلو المكلف عن التكليف والامر بالتيبين من غير من والتمس
 باطل فالعدم مثلها الملائمة قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا واذ كان الامام ليس معصوماً
 جاز ان يفرض وجاز ان يعلم واحداً من المكلفين بنفسه لكنه هو المبين للجهل والاحكام فاذا اخرج من
 عند النبيل والتمس لا مبين الا هو فاما ان يخلو المكلف في ذلك الواقع عن التكليف فيلزم الاول او
 يخلو فيلزم الثاني **مسألة** ضد الذنب وجب لعدم قبول قوله والامانة موجبة لقبول قوله والا **قسط**
 فابداً في ان اللزوم يستلزم ثبات الملائمة وثبوت احد المشافين بوجوب منافع الاخر ثبوت فيلزم
 امتناع الازم اما الامانة **مسألة** الامام قوله حجة لا شيء من الذنب قوله حجة اما الصغر فلا ان الامانة
 مبينة على ذلك الا لا ينظم امر المصطفى الا انعتق فابداً الامام واما الكبير فلا شيء من كل ما كان الذنب
 موجبا لعدم قبول قوله عندنا كان الجزم بقوله مشروطاً بالعلم بعد الذنب ان العلم بالشرط مشروط بالعلم
 بغيره الذي بالشرط فيلزم ان لا يجوز بقول الامام فينتفي فابداً في نصب **مسألة** قوله ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتبينوا جعل صدق الذنب وجباً لعدم قبول القول فاما الاستلزام للذنب في نوط محله ولعدم رجحان صدق
 ح فاذا لم يكن معصوماً ممكن صدق اللزوم من مكنه كما نافر بيا لوجوب الفد وقول الداعي وهو الشهور وعدم فاعلنا
 بنام المانع فيمكن اللزوم حينئذ ومنه من المكلف عدم وجوب طاعته وردها وجوز ان يكون خالف الله تعالى
 في شيء من غير من الما مكية فانه لا يحصل له ايع الطاعة وثبت في فابداً في فعل المعصية متناهي في قبول قوله
 وكلما ياتي في جوابه في قوله كان مستغنياً عن الامام حين الامانة فيلزم امتناع المعصية عليها القس فلا يرد واما
 الكبير فلا يجوز المكلف ان يصد عنه ما يمنع وان قبول في يجب يكون قبول قوله منه باعنه ولا طريق الى العمل

بمن لا يجوز

في قول الامام معصوماً

الامانة

كلها

واحد

بغير

بشيء من أحد الطرفين عن الآخر فانه يمنع ذلك عن طاعته ونفيها به **سبح** الامام مغرب عن الطاعة ومبطل
المعصية مادام اماما بالضرورة او طاعة المكلف وضد الذنب بشان من يحرم قبول قوله فيكون مبعدا لو طاعة المكلف
حين هو امام فليزم انما نص في هو محال **سبح** كلما كان في فعله الضرر او في من جلب النفع كان الامام معصوا
لكن المتقدم حين فالتا في مثلها في الملازمة ان كلما كان في فعله الضرر لم كان السبب المتنازع فيه بين كون سبب الجلب
او جلب النفع كان تركه او في من ففعله الملازمة ظاهر فلو كان الامام غير معصوا لكان قبول قوله وطاعته مرددا
كونه جلبا للنفع او جلبا للضرر فيكون ترك ذلك او في ههنا اما حقيقة المفد فقد ثبت في علم الكلام **سبح** لا
شيء من امانه غير المعصية بخلاف جوده المفاسد بالامكان وكل واجب ان يخرج من المفاسد بالضرر فينبغي لا شيء من
امام غير المعصية بواجبه وهو المطلوب **سبح** في تناقض الشيء بين الوجوب والحرية فيقدم الحرية ولا ريب ان غير المعصية
يحمل في كل ان ان بنفسه فيكون قبول قوله وطاعته مرددا بين الوجوب والحرية فيقدم الحرية فلا يجوز قبول قوله
فبشيء من امانه **سبح** الواجب لا يحمل ان يكون حرما وانما ادبائع فلو غير المعصية لا ان يكون حرما وكل امام فالتا
قوله واجب لا يمكن ان يكون الامام غير معصوا **سبح** كل فاسق فهو غير معصوا وقوله يجوز به بالضرر في الملازمة والشرع كما
ويستعمل بعكس التفسير في قولنا كل من يجب قبول قوله يجوز به فليس فاسقا بالضرر وفكر من امتنع فسقه في المعصية
الامام يجب قبول قوله ويجوز **سبح** لو كان الامام غير معصوا لكان ينسحق فيجوز قبول قوله ومنه قوله
ذلك كان المكلف الامام الغرضين لانه في نفسه وعدم فسقه وجوب من امانه مبين له كل عمل الخطاب الاحكام فيكون
امامه غير المعصية بموجب الامام **سبح** اذا كان الامام غير معصوا كانت حاشية المكلف في الامام اخر اشد من علة
لان الامام غير المعصية يمكن ان يحمل المكلف على المعصية والعقل والادب والالتزام لا يكتفي في التكليف بل لابد من مغرب
مبعد فلا بد من امانه اخر من المكلف معه ذلك **سبح** كل امام لا يبيع غير من عتبه او من اتبعه بالضرر ولو
كان مناط قبول القول العدالة وكان له اطرافان **سبح** والعصية كانت فالبة للاقل والاكثر وكلما كانت العدالة و
الصلا اكثر كان له قبول القول فالامام امانا بشرط فيه العدالة الاولى والثانية محال لا شرطا في انشاء الاول
فكيف الحكم بالضرر في اموالدين كلنا والاول ما ان بشرط فيه العدالة المطلقة الثانية العصية وهو المطلوب
اما ان لا بشرط في ذلك فيمكن زيادة غير علية في الصلاحية فيكون قبول قوله او في وهو مناط لمقدمة الاولى
سبح الامام نصرة وفدرة في الغير في تكليفه في جرح الامام اخر من عتبه **سبح** الشريعة كما
تحتاج الى مغرب وموسس هو النبي فيحتاج الى حافظ ومقيم له وهو الامام وعلة الاحتياج الى الاول هو
التكليف اهلبا المكلف وعدم الوجه اليه انما ينقطع الحاجتين بوجه اليه بغير الاحكام بالوجوب وعلة
الحاجة الى الثاني هو تكليف المكلف عند عصية وعدم ضبط الاحكام وتعد بقاء الشريعة دائما فانما ينقطع
الحاجة بمصو ضابط فاما ان في اللطف لمغربا بعد فيحتاجان في الوجوب في الامام فاهم مقام
النبي صلى الله عليه وآله في التبليغ وحفظ الشريعة وحمل المكلف عليها ودعائه اليها وانه في التبليغ
عن الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وآله في حقه كما ان في الاول العصية لما بين في علم الكلام فالتا في في
اذا كان الامام فاهم مقام النبي صلى الله عليه وآله في الصلوة والسلام في هذه الاشياء كما لا يخفى في النبي صلى الله عليه وآله
قوله في النبي صلى الله عليه وآله في الامام يكون كذلك اذا كان معصوا **سبح** لا يحصل الغرض من الامام الا بشرط

ان بامن المكلف من خطائهم والحكم وكذبهم والتبائع ويحرم بامتناع تكليفه بغير ما كلفه الله تعالى ولا يمكن ذلك
 الا في المعصية **فصل** اذا كان الامام فابا مقام النبي صلى الله عليه وآله في تعريض الاحكام وفي حمل المكلف عليها
 وفي مخارجه الكفار وفي جميع ما ارسل به النبي الى الامم من الوحي كان امره كامر موفعه كفعله كخالفه كخالفه ولو لم
 يكن معصوا لم يكن كذلك **فصل** لما كان الامام فابا مقام النبي صلى الله عليه وآله في تبائع الاحكام وفي بيان الخطاب
 العمل عليه لم يمتنع باجتهاد احد من المجتهدين مع التمكن من الامام لو جاز مناجته قوله كالتبائع واذا كان كذلك فكيف
 قوله فطعن القصة فلا شيء من الامام غير المعصية قوله فطعن القصة **فصل** الامام واسطة بين النبي صلى الله عليه وآله والامة
 النبي واسطة بين الله تعالى والامة فلا وجه الخطا عليه لا يمكن ان لا يكون واسطة في ذلك وجوده في الله واسطة في
 فكيف يتحقق منه المعافاة في كل غير معصية يحتاج الى هذه الواسطة لئلا يمتنع في علة الحاجة فلا وجه الامام واسطة
 لا يحتاج الى واسطة اخرى بل احتياجا شديدا **فصل** لما كان الامام هو واسطة بين الله تعالى وعبد وكذا بين بعض
 الزمر لا يكون منهم والالكان واسطة لنفسه **فصل** لما كان الامام هو واسطة بين الله تعالى والامة بعد النبي
 عليه السلام لا بد وان يكون اكمل من الجميع فابا هو واسطة فيه لكنه واسطة في العلم بالاحكام والعمل والاكمل من الكل
 ممن فرض جوده المشاكه لهم في علة الاحتياج الى الواسطة وهو هذا العصمة دائما لا بد وان يكون معصوما ولا
 لا يمكن كالتبائع منهم عاجزة وقد هفت **صل** الامام هو حجة الله تعالى على كل مكلف في كل حكم فالعصمة منه
 لا سخط الا ان يجعل الله تعالى حجة على العباد على الذنب في ذلك الحكم حاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان **فصل**
 كل من يجوز خطاؤه يحتاج الى هاد فاعلمنا او علمنا او علمنا هو الامام ولما كان واحدا في كل زمان كان هاد
 للكل فلا يمكن ان يحتاج هو الى هاد ولا يمكن هاد به لتغير الابد لا يتحقق هاد به فلا يكون قوله وفعله حجة
 يكون له امام اخر **صل** ليس بمسجل الله تعالى ان ينصب للامة هاديا يحتاج الى هاد من غير ان يجعل له هاد
 وهذا ظاهر وكل غير معصوم يحتاج الى هاد من غيره لا ينافي بالهاد به هو المرفوع الى الطاعة والتباعد عن العصية
 فالوله يتوقف عليه الفعل لم يكن واجبا فلو كان الامام غير معصوم لا امام له استحال ان يجعل الله تعالى هاد
 للامة بكل امام هاد **صل** حيث الامانة شرطها العدا والامانة امانة مطلقة لا اعطى منها اصل غير التوفيق
 العدا لا المطلقة التي لا اعطى منها هو العصمة **صل** لما كان الفاسق لا يقبل خبره في ادلة الامور الخيرية
 لا امور الكلية التي هي تقرير الشرائع بحيث يفي الى ما بعد لا يقبل فيها الا اخبار من يحرم قطعها بعد جوازها
 عليه هو العصمة **صل** ليس بمسجل من الله تعالى ان يامرنا في محصل الهداية بالتبائع من يمكن ان يضلوا ولا
 مع وجود الفدوى والامر والتبائع والامانة التي هي المحل والالتفات الى ما بعد من كان لغز المعصوم وعلم الله
 تعالى مطابق بعلم الاشياء كما هي فاذا كان يمكن الاضلال لا يعلم خلافا وانما يمكن الاضلال لا يقال لا
 يلزم من هذا الامكان الوضوح فجاز ان يعلم الله تعالى ان هذا لا يقع لا نأقول لكن المكلف يجوز ذلك فلا يحصل
 داع الى اتباعه بامن بالتبائع الهلاك بل هو داع عظيم لم ترك امثال قوله فينبغي فابنه **صل** ان الله تعالى
 فيه ترغيب في الثواب ترهيب في العقاب مع جزم المكلف جزاء ما بان الله تعالى في الوعد فبان ان الجزم
 التخيلا باقتضائه والهداية بالتبائع الضلال به المؤدية الى السخط والعذاب قطعاً لا يكتفي في محصل على المكلف
 الى الفعل ترغيبه بل يحتاج الى الامام والامة واجب ليعمل المعصية فكيف في محصل بل يجوز المكلف كونه سبياً

الامة

للملاك وكيف يجوز من الحكيم الذي يحكمه لا بد من ان يكون له طريق الى الاستدلال والبرهان
 فاما انقطع الاستدلال في ذلك يمكن ان يكون طريقا الى الاستدلال فيكون الطريق الاول وليس هذا الاستدلال
 التقطيل التام ويحصل من اكمال الطوائف ان يحصل من استنتاج الضرورة في استنتاج التقطيل التام
 لما ثبت في علم البرهان في الامام معصوما كان الله تعالى لا يباين استنتاج التقطيل التام فيكون ضروريا
 ولاننا باطل لانه انما يتحقق من الجهل والغبطة المذمومة في الملازمة ان الاضطرار في اوله تعالى في
 نواهي استحقاق الثواب في العقاب فيكون يحصل له من غير المعصية الذي لا يكون ضروريا في هذا
 خلافا وهو الاستدلال في الضرورة فيكون ضروريا وهو محال صحيح او الامام وظهر انما هو ان يكون في محصل
 الاضطرار في امثال اوله تعالى ونواهي محصل استحقاق الثواب في العقاب في استحقاق العقاب ليس من باب
 الاستدلال في التمثيل لانه السداد ليلين الله تعالى جعل الامام دليل اول من باب الخطابة لا خصاصه بالامام
 ولا من باب التمثيل لانه لا طريق بعد ولا من باب المغالطة وهو ظاهر فيعين ان يكون برهانا فيجب ان يكون
 معصوما والا لا يستنتج استنتاج الضرورة من الحكمة في البرهان وهذا قد ثبت في علم البرهان في محصل
 ان يجعل الله تعالى طريقا وان يارب **حط** لولم يكن الامام معصوما ان يكون الله تعالى قد جعل طريقا
 المقرب بما يحصل ادائه الا لطوائف لثالثه باطل فالمقدم مثله في الملازمة ان المطلوب هو محصل الاضطرار
 او امر الله تعالى ونواهي في ضرورية الامام الغير المعصوم طريق من التقطيل التام ويحصل استنتاج الضرورة
 من الممكن في البرهان اما بطلان لثالثه فظاهر ان جعل طريق مثله في محصل محال ان يحصل منه من الحكم العالم
 في **وق** الامام امان يكون معصوما في التبليغ او لا وانما في بيان جواز الاضلال والادعاء في العاصي فلا
 وثوق بقوله ولا يحصل المكلف وثوق بانه لطف الاول بيان معصيته وطفا لانه كلما لم يكن معصوما
 في الاضطرار لم يكن معصوما في الاختيار لانه في العلم الله رب العالمين صلى الله عليه وسلم فاستدناج والاطمين
 الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين **س** الله الرحمن الرحيم **المائة** السابعة من **الاول** الدالة على وجوب
 عصمة الامام عليه السلام الاول لولم يكن الامام معصوما لكان امان يكون تكليفه خفت من تكليفه او اثنى اكثر
 او ثبته الاول باطل لثالثه في الواجب انما يختلف بنوع المروية والرواية ولا يربط ان ثبته اكثر
 واثنى وهو في ثبته في الاحتجاج الى اللطف لانه هو شرط في التكليف هو المرفق بالمعقل ذلة
 الاحتجاج الى اللطف لانه هو شرط في التكليف هو المرفق بالمعقل ذلة الاحتجاج هو وجوب الخطا في امر
 المكلف في الشرط والتكليف في الزيادة مع ان احدهما قد فعل الله تعالى لشرط الرجوع اليه في تعادون الاخر
ح في يستحيل الله تعالى ان يجعل مصلحة في دينه في غير العلم والالزام الظلم واذا كان الامام مشايخنا في
 الاحتجاج الى اللطف المرفق بالمعقل لم يجعل الامام لطف الامانة وباسه علمنا فانه يكون قد جعل
 بمقد الامام وهو من اللطف هو **ح** اذا كان اللطف لولم يبد مثله من فعل الغير وهو ضروري
 فيجب تكليف الفاعل به لاجل ان لا يلزم الظلم وقد بان لك في علم الكلام فالامام اذا سألنا في علم الاحتجاج
 قوله الامانة وفيما منعه عن امام الغيبة مع احتجابه اليه في امر ضروري بذلك اللطف غير وهو محال
 فيكون الامام غير معصوما فاما مثله ان تكون لطف الخاصة لولم يبد مثله في لولم يبد في لولم يبد

في ثبته اكثر
 الدالة على وجوب
 عصمة الامام
 عليه السلام

والامام يجب والاول والثاني في الان والالكان تكليفنا بطاعة او تكليفه بامامنا والقبيلتها تكليفنا
 للغير للطف فغير هو مخدث في عالم الكلام فتعتبر الثالث في تناوب فعلها فبنا وفيه مع تمكن من حمل المكلف
 على الطاعة وابعاد عن المعصية وطاعة المكلفين لكن فعلها فبنا مع هذا الشرط هو التفرغ من الطاعة
 بحيث لا يخل بواجب البعد عن المعصية بحيث لا يجمع وهو يوجب عصمه وهو المطلوب له ولو لم يشترط
 صحة العمل في الامام لم يشترط فيه العلم لان العالم تباير اذ صحة العمل فاذا لم يشترط صحة العمل لم يكن المراد لا جلب
 شرط فبان لم كون الامام عاصيا جاهلا فلا فائدة في امانته لصله بالاباء لا يرشد الى العالم فيجب من غير ما يجب
 عمله وليس كذلك الا المعصية فيكون معصوماً في القاضية الجاهل اوله بالعذر من العالم فلو لم يكن الامام
 معصوماً لكان امامه الجاهل اوله من امانة العالم لانه بالعذر اوله في الامور المعروفة التي عن المنكر في كل
 قضية مشروعة وانما يتحقق بامر ومأمور والامر لا بد وان يكون معينا شخصيا والامام هو غير المعصوم
 الامر الاصل هو المعصوم والاشهاد المضاف والمضاف اليه باعتبار واحد ومحال ان يكون كل واحد امرا أصليا لا في
 الاثر وفي وقوع الفتن والهرج حرام الامام هو الامر لكل غير المعصوم المعروف والتاخير لهم عن المنكر فلو كان غير
 معصوماً لكان امرا لنفسه ولا يوجد له امر مع مثاله اياهم في علة الحاجة اليه هفت طاكل من لا اوله با
 المعن ولا فائده عن المنكر هو امر الكل لا يقتضيه فيجب ولا يخل بواجب الاقامة ان لا يجب امره وفيه وهو مخد
 علة الوجوب لتصدر وانترك او يجب من غير من يجب عليه هو مخ لا تفرضنا انه لا اوله في المعصوم والامام لا
 امره لانه امان من عصيته وهو يوجب فلو لم يفعله بعد الفلو منه وايضا فان ذلك مخ فان السلطان لا يتمكن من
 من امره وفيه فيكون الوجوب خاليا من الفايضة بالكلية وانما ان يكون له امام اخر وهو يوجب لتسلسل
 قوة الامام العقلية فاهرة للفوقية الشهوية الموجودة في فئانه كلها لوليه طئبه فيح ان يفهمها قوة ما شهوية
 فتستحيل عليها المعصية في الامام مقتضى الكل فيجب عليهم الاقتداء به ومنا بغيره في قوله واما العجبا فلا
 بد وان يكون عقله اكمل من الكل فلو عصيه في ذلك لكان عقلة انقض في ذلك الوقت من المخرج هو محال فيجب
 فيجب نقدهم المعصوم على الفاضل فيجب ان يكون له الكمال الممكن لان الافضلية في جانب العالم والعمل فهو معصوم
 فيجب عدم عصمه الامام لازمة لا مكان انتفاء الغاية منه المزموم لتضاد كلاما كان الامام الممكن حين لهامنه
 الممكن في معصوم ممكن ان يثبت لاشي من الغاية منه ثابتة حين امامته الممكنة لكن كلما كان الامام اماما متمكنا
 كانت الغاية منه ثابتة بالضرورة ما دام اماما متمكنا اما ضد الاول فلان الغاية من الامام التفرغ من الطاعة
 والتباعد عن المعصية مع تمكنه فاذا لم يكن الامام معصوماً امكن عدم حصول هذه الغاية وهو ظاهر واما
 الثانية فلا بد لو يجب حصول الغاية عند ثبوت الخطية الامانة لزم احدا الامر بما امكان العبد لا يجرى له
 حال شوبها باعتبار ثبوتها وكلاهما محال والملازمة ظاهرة لكن صدق هاتين المقدماتين في جميع اقسامها مخ
 بالضرورة يدل قوله تعالى انك ان لم تسألين علي صراط مستقيم تنزلين علي من الرحيم لتزيد قوما ما اندر الباز
 في غافلون لقد حق القول على اكثرهم وجلا لاسناد لال يتوقف على مقتضى الامر ان الغاية معلولة لوجوب
 وعلة تباينها كالجواب على الترتيب فانه علة الفعل الصانع له ومعلول له الثانية ان جعلها ليس بعلة من
 الحكم العالم فيجب محال الثانية انه في عالم بكل معلوم وهو حكمه الرابع لانه في قوله لتزيد قوما ما اندر الباز
 ظاهر

في الامام

ظاهر

بطلان عدالة الامام في كل وقت يفرض هو علمه في غريب كل كلف من فعل الواجب تركه المحرم فلا بد وان يكون
 الوجه في جواز بدعي في العلم الاماني لا ولو في الاشياء من الوجوب ذلك هو العصمة في العلم والوجود
 يجب في الوجود حال كونه اعلو عدالة الامام في كل وقت من كل حال علمه في فعل الواجب في العلم والوجود
 العدالة المذكورة هي العصمة لا يقال عدالة الامام علمه معه ولا يجب ان يكون موجود قبل قيامه ان يكون عدالة
 لا فانقول العلم المعتد اما بوجوده فما وجد هناك الاجزاء المتضمنة في الوكوالا في حال علمه في العلم والوجود
 هو المظهر لا يمكن ان يكون هذه معناه بعد ما ان علمه في وقت ما ينافي في وقت ما ينافي في ذلك الوقت
 كما انما جعل الامام لتكميل القوة العلمانية والتكميل انما يحصل في الكمال لا في سائر الاقسام فان قيل الكمال في الكمال
 المطاوع بل في مرتبة دون ما هو في الاختلاف ذلك باختلاف الكمال في الكمال لا يمكن لنفسه لا في سائر
 هو العصمة كسب غير المعصية في الامكان ولا شيء من نظام الامام بالضرورة فيجب لا شيء من غير المعصية
 بالضرورة اما الصغر في كل غير معصوم في وقت هو ظاهر في كل من نظام الامان انما هو حديد ذلك كبر
 في الكتاب لعنه ولما اكبر في قوله تعالى لانها في عهد في النظامين والمراد بالعهد هنا الامانة لقوله تعالى
 اني جاعل لك للناس اماما قال ومن يترفع قال لا ينال عهدك النظامين ووجوب طاعة الوجوب لا في المطاوع
 فانه البيان عن وقت الحاجة في وقت ذلك وهذا ظاهر ولا في العهد في العهد في العهد في العهد في العهد في
 المنطق وهذا مبني على مقتضى ما نلت حديثا ان المنة الصغر في الشكل الاول فينتج وقد يتناول في المنطق وعليه
 القديس في ثبوتها استبان الدائمة الضرورية وقد يتناول في العلم الاخر لا سيما ان يكون لا في العلم الاخر
 وثالثها ان النتيجة ضرورية وقد بان في المنطق ايضا كسب الانسان حاله ان داوود بن داود في الاخر والآخر
 ستمها الله تعالى دار الغرور والهم واللعن في مشاهدات ان البشائر فيها الاحقة لا في البشائر والاولى في منفضة
 وفي حكمها الله تعالى واحكم خاف بدن الانسان وجعل فيهم القوة المدركة والغاية وما يتوقف عليه جعل
 لغو ما العلوم من انبائها وفيه من العجايب ما يهر عقل كل عاقل ولا يعرف ذلك الا من رغب على علم التشريح ثم
 خاف من المطعون والمشموم والمركب والحيات والحيات والحيات والكواكب في علمها في العلم والوجود
 بدل يصير على علم حكمة صانعها في الله احسن الخالقين ثم قال تعالى فان لكم ما في الارض جميعا
 تكثر لبيد انم فالخاقل اذا من النظر في الفكر الاضباب في هذا الدلائل في ستمها في العلم والوجود
 هذه الحكمة ويكرم الانسان فيها هذه الدلائل في المنافع لم يزل يرفعه ولا في العلم الاخر في العلم الاخر
 يحصل اليقين بقوله بحفظ الشرع وفيه نظام التوقع وفيه من العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر
 يحصل ذلك في كل الاوقات لا يحصل فيهم معصية في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر
 القوة بعقلهم من لا يحصل اليقين بقوله هو لا يوثق بفعله في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر
 الا اليقين بحكم الله تعالى فكيف يمكن احكام امور الانسان في هذه الدلائل في العلم الاخر في العلم الاخر
 الدلائل ليست بمقصود بالذات انما المقصود تلك وهذا بناء في الحكمة بالضرورة ولا يقول به من لا في العلم الاخر
 الله عن ذلك علوا كبيرا كذا الدليل في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر
 دليل في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر في العلم الاخر

لمعرفة منافعة العالم العتيق الذي هو مدار غير ذلك الطريق بغيره كالحوائس الظاهرة والباطنة ولا يجعل
 له معرفة منافعة هذا المعجز ولا الآخرة طريقا مقبدا للبهين وهذا بناء على الحكمة والطريق إلى معرفة احوال الآخرة
 واحكام الشريعة الانبياء والائمة عليهم السلام فاذا لم يجعلهم معصومين لم يجعل للآخرة طريقا مقبدا للبهين
 وهذا بناء على الحكمة كقولنا لا بد وان يكون المبدأ للرافع اقل من المبدأ للرفع لا سيما ان كونه اضعف واستلزاما
 التمام للرفع بالمرجع والتمتع من المتنوع منه هو ما يقتضيه القوم الشهوة والغضب واللامعة والغضب من
 الامور الوجدانية والمحسوسات المانعة منها هو قول الامام فاذا لم يكن معصوما لم يقدر قوله العام ولا القدر كان
 امكان الخطا فيه ثابت في جميع احواله الممكنة لا يخرج فيكون المانع والمبطل اضعف من الاله من المتنوع و
 المبطل فلا يلحق من الحكم ذلك كقولنا واجب بوجوب جبره ما اذا وجد فيه اعتناء بوجوده وعدم المانع
 يرتفع وجبره لما جبره بالضرورة اذ لو لم يرتفع وجوده وجبره لما جبره بالضرورة في دفعه الى شيء اخر اذ انشغل ذلك فوجب له
 الا الا انما جواز الخطا على المكلف فاذا تمكن الامام طاعة المكلف علم باقتضائهما ان يرتفع خطا كل مكلف
 متحقق في الشرط الاول والثاني فيسأل الثاني باطل فكذا المقدم بين الملازمة ان الامام اذا لم يكن
 معصوما يرتفع وجبره لما جبره بالضرورة وهو ضروري فان جوبه لهما بل امره بالبطل متحقق في العالم الآخر
 ويسأل كقولنا ما وجد في وجبره لما جبره بالضرورة ان يكون وجبره لما جبره بالضرورة الا انما جواز الخطا على
 المكلف فاذا لم يكن الامام معصوما جاز ان لا يكلف بالخطا فيكون مؤكدا لوجوبه لما جبره بالضرورة كونه لما
 كقولنا انما جبره المعصوم بالرفع من عدم الائمة لكن رفع الثاني فاجب الاول في وجوبه لما جبره بالضرورة فلا
 عدم الائمة فيسأل جواز الخطا واما امامه في المعصوم فجواز الخطا ثابت مع جواز الزام الامام به وتمكن من
 التمتع على غير النظام وانواع كثيرة من الفساد لا يقع مع عدم الامام فكان رفع هذا اوله من رفع عدم الامام
 لكن رفع عدم الامام واجب لوجوبه لما جبره بالضرورة اما على الله تعالى عندنا او على المكلف عند غيره بالانقياد
 الا في شدة وهو من لا يفتح خلافتا لاجتماع على وجوب رفع عدم الامام بنصب فيجب لقول بعد امما
 خطي المعصوم وهو المطلوب ان كقولنا بزم مع عدم الامام جواز الخطا على المكلفين من الحد ويزعم مع شوب
 الامام غير المعصوم ويزاد في زيادة من لا يلزم من جواز الخطا على المكلفين من الحد ويزعم مع عدم الامام اذا كان
 الامام غير المعصوم لا يلزم ايضا الائمة مكلف جازم للخطا واما الزيادة فلا تزداد زيادة اتماد غير المعصوم
 جواز حمل على النظام وفصل الانفس كرفع وشوهد من تقدم من الرؤساء كجبره لغيرهم الله تعالى فان لم يجعل
 من يرفع لغير الله بالحسن عليه السلام اولاده وما نظاهر في يد من شرب الخمر وخرب بيت الله الحرام ومدين رسول
 الله صلى الله عليه واله فذلك لم يحصل من احد من الائمة وكلما يحصل من احد من الائمة لا يحصل من احد من الائمة لا يحصل من احد من الائمة
 العالم من ان يجعله فاعلم ان ذلك لا يثبت وهذا امر ضروري فلا يجوز من الحكم العالم عز وجل فصلة امام غير معصوم
 ولا يحسن ايضا الا بنصب على قول من يوجب الامام على الناس بانجاب الله تعالى الان في ضرورة فاضنه بان يطلب
 رفع شيء لا يما يحصل من ذلك مع زيادة مفقود يكون اوله بالرفع بل انما يفعل ذلك الجاهل بالواجب والنا
 والكلمة في حق الله تعالى لا يجوز اخطاء المكلف ظلم نفسه جبره لما جبره بالضرورة الى امام معصوم وخطا
 على غيره اشد محذور من خطا على نفسه فكونه جبره لما جبره بالضرورة من كون الاول لهذا الوجه فيمكن في غير المعصوم

وبأسند شديد من كونه وصيته نظاما من غير المعصية تكون جهة حاجته للإمام الخليفة واشتد من حاجته إليه
 فاهمال الامور والاشد والنظر الى المرجح لا يلبس بالحكم العالم بكل معاصم الكتب فابدا الامام فاشياء
 الامور التي لتوقف على الاجماع كالغروب الشمس والحدود والقوانين الشرعية وغير ذلك مما يرجع الى الكل واحدا
 المكلفين في معاشهم وعيائهم وفيما يرجع الى حفظ نظام التويع وفابدا في ذلك كله العمل على الحق والمنع
 الباطل بالنسبة الى الجموع الى الكل واحدا من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من المكلفين في الامور الشرعية في
 كل زمان ومكان كما يمكن ذلك لو امتنع على الخطأ في كل واحد واحد من الامكان الشرعية لان المراد منه امتناع
 الخطأ في كل واحد واحد على وجه فعلي لا على وجه منع على الخطأ بالنسبة الى كل واحد من المكلفين والافعال
 واحدا من اللطف في كل زمان ومكان والافعال زمان عن اللطف انما يكون كذلك اذا كان الامام معصوما
 لغيره من معصية الامام غير المعصوم مستلزما لا مكان اجتماع التقيضين والافعال محال فكذا المستلزم بين الامانة
 ان غير المعصوم اذا امر بالخطأ يوقع من مخالفة الفتن كما اذا امر بغيره فان الامانة المعصومة مثلا فوجوب متابعتها
 مع محبة ذلك الفعل اجتماع التقيضين وجوب مخالفة مستلزم للفتنة مع محبة ما واستلزام نفوذ نفوذ من
 الامام اذا المعصومة نظام التويع في الفتنة اختلال التويع وذلك يستلزم اجتماع التقيضين وعدم متابعتها
 كذلك ان وجوب طاعة الامام كوجوب طاعة النبي وجوب طاعة الله تعالى قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فانما يتلوا طاعة الله والوجوب مماثل الامور لكن امر الله تعالى
 لا يمكن ان يكون خطأ فكذا امر الامام وفعله لا يفتي بالمعصية الا ذلك امر الواجب بدوامه يختص بصفة
 زائدة على حسنة تقاضيه وجوبها اذا اجاب احد المتقربين دون الاخر من جميع من غير مرجح لا يلبس بالحكم بغير
 اتباع الامام في افعاله وافعاله لا بد وان يكون بصفة فيها وذلك هو كونها صوابا دائما ولا يفتي بالمعصية الا
 ذلك الحق قوله تعالى انك ان لم ترسلين على صراط مستقيم هذا يدل على عصمة النبي لان معصية على صراط
 مستقيم ثم لا يجوز عليه الخطأ بل كل افعاله صواب الا يخرج عن الاستقامة في وقت ما لانه انما يقال انه على صراط
 مستقيم لو كان كذلك دائما ولا يفتي في وجوب اتباعه واعلام الامانة ان النبي عليه الصلوة والسلام على صراط
 مستقيم فاتبعوه على ذلك الصراط لكن النبوة له دائما وعلى كل الدعا ويرفكها وجوب لاتباعه فيكون على صراط
 دائما والافهام مقامه وخطيئته دافع الى ما دعا اليه فيغيث ان يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما
 ليس قوله تعالى انك ان لم ترسلين على صراط مستقيم هذا من وجهين احدهما انه قد حكم بان ما ياتي به الرسول فهو خير
 من الله تعالى وثانيها ان الله تعالى قد عزه عن مخالفة ما امر به فانه امره وحكمه لا يفتي فيكون ما ياتي به من الله تعالى
 ولا يعلم انه كذلك لا يكون معصوما فالداعي الى مخالفة الابدافاهيم مقامه في كل الاحوال والافعال يجب كونه كذلك
 الحق قوله تعالى واذرهم مثل اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا اليهم اثنتي عشرة نذورا فلما كفروا
 ضلناهم فما اوجر الاسد لال يوقع على مقدمتها احدهما ان رحمة الله تعالى مشا وبطل على امته محمد عليه
 اولى الشبهة امته محمد صلى الله عليه واله من سائر الامم لقوله تعالى كنتم خير امية لخرجت للناس في الدنيا
 لطف الامانة كل طعن النبوة اذا تقرر ذلك فقول لطف الله تعالى في حق الامانة الذين كذبوا وانكروا الرسول
 عليهم بعد ان تكذبوا لا لطف عظيم من طريق مفيد للعلم بطريق الاخرة ومحصل للنجاح في الدنيا والآخرة

في الامانة

على الاحكام التي رتبها على معصية من لا يظن الله بالكفارة لا ينصب من يتعدى الله عليه من بينهم
 فيصير من يفسد قول البغين هم اشرف الامة وعنايه الله تعالى بهم ثم هذا لا ينصب لغيره ^{نكرار الانذار} نكرار الانذار من قبل
 قوله البغين يجوز المكلف خطاه وكذا يوجب بفساد الثاني والاول في ذلك الاحتمال ولا ينهد العلم به كما كان في
 الاول لا يدفع حجة المكلف لا يفيد فيه ما كان ولا فلا فائدة فيه وانما يحق دفع الحجة والانداز بالذكور لو ثبت
 امتناع الخطاء فثبت نصب لبرهان المفيد للعلم وكالاول فثبت في حجة وهو المطلوب لكن الامام هو فاقم
 النبي صلى الله عليه وآله الحجة لمنع نية الخ لا على التسليم خاتم النبيين فيجب عصمة الامام هم المراد من النبي لا
 الدعاء للمكلفين الى امثال او امر الله تعالى ونواهيها فانما ان يكون المراد صورة الفعل لا غير الاعتراف او
 الفعل مع الاعتراف والنية والاختيار الاول يكفي فيه التمسك بالثبوت اما الثاني فلا يمكن بالتسليم ولا بالغير
 بل بالبرهان والادلة التي يمكن اليها العاقل يحصل له العلم بها وهذا على فهمين اما على اوله ونفاه والاول
 فصل النية والامام وفيه التفسير الاول انما الى المقدم ما الذي تركب لبرهانها واما الثاني فلا طريق له الا قول
 النبي والامام اذا عرفت ذلك فيقول النكاح لشرعية النبي والامام لطف فيها من خصه في هذه الاوقات
 وفصل النبي والامام في القسم الاول والقسم الاخر اكثر اذ عرفت ذلك فيقول القسم الاخر لا يحصل لغيره ما في الامام
 عصمة المبلغ له وهو النبي والامام لان اول اعصمته كان قوله لا يفيد العلم فلا يمكن نفس التكليف المكلف اليه
 لتجوز الخطاء عليه فلا يحصل الاعتراف المطلوب لانه لا يوجب الفعل الا به من هذا الامام فلا يحصل التوفيق
 في هذا القسم القسم الاول لا يوثق بانه امر بالضوابط منها لا بعصمته فلو لم يكن الامام معصوما لزم نفي القسم
 منه فاما الامام افضل من كل غيره لان نفي المقصود فيجوز والسحاب في ترجيح من غير ترجيح ما دام اماما
 لكن امام في كل زمان بالنسبة لكل مكلف فاولها على الخطاء يلزم من فرض نوع على نفيها ما من فضليته
 محال فانما فرض فيها الخطا في زمان ما فلو ان يقع خطاه كل المكلفين فيجب جمع الامم على الخطاء ههنا فلا بد
 يكون مكلف ما غير محظوظ هو مصدق في احواله وافعاله فيكون افضل من الامام في تلك الحال فيجتمع التفضيلان
 من سبب الشئ يمتنع ان يكون سببا الضد والامام مع تمكنه وبسطه وحضور المكلف عنده وعليه
 بافعاله وامثاله المكلف ولزمه سبب لكون فضل المكلف صوابا ورفيعا من الطاعة وبعده عن العصية فيمتنع ان يكون
 الامام حجة على هذه التقادير سببا في ضد وفي المعصية يمكن ان يكون سببا في ضد فقول لا شئ من الامام
 في ضد ما ذكرناه بالضرورة وكل في المعصية يمكن ان يكون سببا في ضد في شئ من الامام بغير معصوم بالضرورة
 وهو المطلوب ^{مع} دعاء الامام مفيد للبغين لا شئ من دعا غير المعصوم بمفيد للبغين فلا شئ من الامام
 بغير معصوم اما الضمير في فلان دعاء الامام كدعاء الله تعالى وهو مفيد للبغين فكذلك الاول لقوله تعالى
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولو كان في الامر منكم فيجعل طاعة الرسول واولي الامر واحدة كطاعة الله تعالى وكل
 كانت طاعة طاعة النبي صلى الله عليه وآله تعالى كان دعاءه كدعائه ما قطعوا اما الاكبر في ظاهره لان قول غير المعصوم لا
 يفيد للبغين لتجوز الخطاء ومع تجوز النقص لا يحصل الجرم ^{مع} قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاعبوا
 محبتكم لله يلزم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي صلى الله عليه وآله لا يحب الله ولا محبة الله اي لا يكون مطيعا
 لله ولا يكون الله عز وجل شيا له والاتباع انما يحقق بالاتباع في احواله وافعاله كطاعة الامام نص على عدم

الاتباع فيه وهذا التام يتحقق مع العلم القطعي بكونه افعالاً وافعالاً صواباً وانما يكون ذلك في المعصية
 فيجب عليه التبع والامام فإيهامه مقامه ومساوئها من سويها الوحي فيجب عليه صحتها ومساوئها من سويها
 هو اتباع النبي في الحكم والامام في الحقيقة بعينه الامام معني الامام بطلانها بالبرهان عن مثابته
 ضرورة ولا شيء من غير المعصية كذلك بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصية بالضرورة
 الله تعالى كل ما في كل فاعلم بحكم خاص الكتاب السنة لا يمكن استخراج كل الاحكام منها فاما ان يكلف الله
 تعالى كل مجتهد بما يؤيد به اجتهاده اليه فلا يكون له تعالى في الواقع حكم واحد وهو خلاف التقدير ولما ان
 يكلف استخراج ذلك الحكم من الكتاب السنة مع عدم دلالتها اذ هما مشاهير والوفاء غير مشاهير وهو
 تكليف ما لا يطاق ولا يفي ولا وحي بعد النبي عليه السلام فلا بد من طريق يرجع المكلف اليه ليس الامام
 فان لم يكن معصوماً لم يكن للمكلف دليل على العالم الا بذلك اذ قول غير المعصوم قد لا يفيد الظن لو اتوا به فقد
 لا يفي مع المكلف به خصوصاً مع قوله تعالى واجتنبوا كثير من الظن فيجب ان يكون الامام الحافظ للشيء
 ان يكون معصوماً مع ان كان فعل صفة في محل الغرض غايه بحد من ذلك المحل عند فعل ذلك الصفة فاما
 ان يعلم الفاعل ان ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فاما ان يعلم الفاعل ان ذلك المحل مع فعل تلك الصفة فاما
 بحد من ضد تلك الغاية او يتحقق بغيرها او لا يعلم واحداً منها والناك محال على الله تعالى والثاني غير
 منافض للغرض معدود من باب الخطأ لا يصدر من الحكم فتعين الاول فانظر ذلك فنقول الامام صفة
 من الله تعالى وتخصيها في محل معين وهو التخصيص في فعل من لا يجوز عليه الخطاء اما من الله تعالى في
 الحق عندنا ومن اهل الاجماع عندنا الخالف الغرض منها حمل المكلف على الحق وهذا به الطريق الصحيح
 الصراط القويم في عالم الله تعالى ان الامام بحد من ضد ذلك في وقت ما كانت امامته في ذلك الوقت
 منافض للغرض خطأ لا يصدر من الله تعالى ولا من اهل الاجماع فتعين امناح صدر ذلك منه في وقت
 من الاوقات فيكون معصوماً الا يقال هذا يدل على عصمته في التبليغ لا مطلقاً الا انقول في هذا الخطا
 مخالفاً للشرع في شيء جاز مطلقاً بل المعصوم قطعاً ان من صدر منه خطأ يوثق ان يبعث فيه لئلا يكون
 منه وديان به في ذلك المقام ^{في} ^{في} النبوة اصل الامانة والامانة فرعها والامام فإيهام مقام النبي عليه الصلوة و
 السلام في امارة الدعوة ولطف الامانة من لطف النبوة لقوله تعالى انما انت منذر ولكل قوم هاد ويشترط
 في الامام ما يشترط في النبي لاجل جرم المكلف بصحة الدعوى لكن يشترط في النبي العصمة فيشترط في الامام ذلك
 في الامام هاد يجب اتباعه كل من كان كذلك فلا يحتاج الى هاد الا لامام يحتاج الى هاد اما الصغر فقلنا
 تقدم واما الكبر فقلنا قوله تعالى اقن فهد الى الحق الحق ان يتبع امن لا يهد به الا ان يهد كما كيف
 تحكمون فاذا ثبت ان الامام هاد لا يهد امناح عليه الخطاء فثبت المطلوب فانه قوله تعالى انما انت منذر
 ولكل قوم هاد في القول والاعتماد والفعل ولا يهد ذلك الا بارجع اشياء الاول ان يكون عالماً بالحق
 ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام وكل حكم لله تعالى في كل واقعة للمكلفين لا يكتفي الظن لقوله تعالى ان لا يفتي
 من الحق شيئاً وان هاد به لا يكون الا بالعلم ويكون كل اعتماد اتم برهانية الثناء فيا مية يجب الا واولوا
 الشريعة بحيث لا يقع الاضلال منه بشيء من عدمه ولا سهواً ولا تاوياً ولا الاماً بحيث لا يقع الاضلال

هذا من ذلك ان لا يكون

في

في

يكون مصدقاً في جميع أقواله وإرادته وأمره ونواهي له المكلفين الرابع ان يكون المكلف جازماً بذلك جرمياً
يقيد بأمره عاتياً بحيث تم فائدة وهو اتباع المكلف في جميع ما أمر به من غير اختصاص في الأشياء المنبهة على الإتيان
القيام وتبرير جميع الخيارات مثلاً إذا أراد فعلاً إلى الجهاد هو يدل بذلك نفسه من غير جهة العلم لا مع قول الله ولا مع قول
أبي بكر إلا أن تلك فائدة أولية يعلمها جزء لا يحصل من جهة الشهادة من أمثال قولهم ان يفتلوا بالآلة يدل
نفسه على ذلك قطعاً كذا في باقي الأحكام وأما إثبات التلاوة الأولى مع العصمة والآخر مع وجوب العصمة فدل على
ان الامام يجب كونه معصوماً وهو المطلوب ثبت الامام هناك لأمرهم احد من من وجوب شياعه هو زمان
الامام وكل من كان كذلك فاعلم الأحكام من حيث فعله في كل حال بالواجب ما التصريح بما الله فاما
فلفظه في الآية أنت متدين لكل قوم فاما ان لا يهدى احد من زمان ما لم يهدى الله فاما ان لا يهدى احد من زمان
الشيء فلو لم يكن كما آمن فهدى إلى الحق الحق ان يتبع آمن لا يهدى به إلا أن يهدى ما لكم كيف تحكموا فاما
المستدرك من الخادم في جميع ما أمره من الأحكام فلا يجوز جعل شيئا منها إلا في الحاجة إلى هاد فيه وفي
فالظن من غير ذلك لا يجوز في الإتيان والعلم في فاما ان لا يحصل لاحد منهم عدم بشا الله تعالى كما
وهو محقق او يحصل غير من يكون هادياً فيكون هو واجب الإتيان لكن هذا مع قوله تعالى الحق ان يتبع وانما
امتناع فعله للغير من ترك الواجب على الوجه في الآية الا انكار علمه بالقرآن يكون هادياً بالكتاب والرسول
قول الامام وفعله وتركه وتفرقه عن قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
وعطف المفرد على معول الفعل بخصه لا بعمومه والاطاعة الواجبة للرسول هي متابعة قوله وفعله وتفرقه عن غيره
ان يكون الامام كذلك وان افترس من طاعة الكلمة ذلك فان غيره طاعة غيره وفعله وتفرقه عن مقدم
على كل دليل في نفسه وعلى كل جهاد لان جهاد ما اذا حصل الظن بسبب دليل على حكم يخالف حكم الامام فان وجبت
الاطاعة اجتهاده فقد خالفت الامام فلم يثبت له حكم الطاعة الكلية وهو محقق ومناقض للفرض موجب لتمام الامام
فمتعين اتباع حكم الامام فولا او فعلاً او تقريراً او مفزماً على كل دليل في نفسه واجتهاداً والمقدم على كل حكم لا يكون
ظناً قطعاً بل علمياً او جوازاً علمياً لفظاً وكان ظناً هتافاً فيجب ان يكون معصوماً فاما الامام فولا او فعلاً
مراتبه نظر في مراتب الظن ما بعد العلم فيكون قول الامام مفيد العلم وقول غيره المعصوم لا يفيد العلم في كل
قول وفعله وتفرقه عن الامام سبيل المؤمنين فمن خالف سبيل المؤمنين استحق الذم بالضرورة وينبغي من
خالف قول الامام او فعلاً وتركه او تفرقه استحق الذم بالضرورة اما المقدمة لا فلو لم ينفك يا أيها الذين
آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فواجب على المكلفين كافة اتباع الامام مطلقاً واطاعة طائفة
كلية او الطريق التي واجب الله تعالى على كل المكلفين اتباعها ولا يجوز مخالفتها سبيل المؤمنين بالضرورة واما
التأني فلو لم ينفك عن سبيل المؤمنين تولى ما تولى وهو نص عام اذا تقرر ذلك فنقول الامام كل من
خالفه استحق الذم قطعاً بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كل من خالفه استحق الذم قطعاً بالضرورة لا مكالمة
خطأه ولا معصيته فلا يصح مخالفة ولا لزوم احد الا من اما انقلاب الامام الى الوجوب بل الامام او اجتماع المسألة
واللازم في سبب باطل فاللزوم مثله اما الملازمة فظاهرة واما ان يابطلان اللازم اما الأول فاجتماع المسألة
واما الثاني فالضرورة وينبغي لا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب نوع قول الامام مسا للاجتماع الإجماع

والطريق

نصب الامام وهو على الحكم في الامور بما يجب اتباعه حال كونه معصياً باوفاً غير المعصية في هذه الصفة في الامور
 لا في الامور الباطنة بل في الامور الظاهرة فان عليه بقوله قد كان اتباعه مستلزماً للذوالالحق فيكون محالاً لا يقول الجاهل بان
 الخامة لا تباين ابداً وقوع الهرج المهرج الاختلاف في القصد من نصب الامام رفع ذلك حتى عصية الامام لو كان
 حاله عن وجوه الفساد مشتمل على مصلحة لامة السكافين اصلاحهم والتعزير وحل فادع كل المكائات فقول
 عصية الامام لو جرت الفدرة الداعية واشتاء الضائع وهو ظاهر بحسب خطأ الامام فبذلك لا يباين
 اجتماع التقيضين لكن اجتماع التقيضين محقق فيكون هذا التقدير مستلزماً للامح وكل تقدير مستلزم للتحقق فيكون
 فيكون هذا التقدير محالاً اما استلزام اجتماع التقيضين فلا في جواب بطلان الامام عام في الاشياء
 والامور والادوار والتواهي فان الخطا في الامور او في الواجب بان وجب اتباعه وجبت العصية وهو مستلزم اجتماع
 التقيضين ان لم يجب اتباعه لجملة مع جوب اتباعه لاجتماع التقيضين لا مع بطلان من فصل لغرض من نصبة
 هو مستلزم اجتماع التقيضين ايضا اما الثاني فظاهر بحسب قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان فقد لا يباين
 به يوفق على مقدمة من المقدمة الاولى ان تابع التابع بها هو تابع فيه تابع للشروع في ذلك الشيء المقدمة الثانية
 ان هذه الابعادة في الاشياء في الامور انما هي عن ذلك بالاجماع والمادة بخطوات الشيطان المعاصرة
 ترك الواجب اذا تقرر هذا فقول غير المعصية بالفعل لا من اجل وجوب فعل معصية فهو متبع في خطوات
 الشيطان لا في شيء من هو متبع لخطوات الشيطان يجب اتباعه مادام متبعاً لذلك فيخرج لا شيء من غير المعصية
 بالفعل بواجب لاتباعه في الجملة وكل امام يجب اتباعه دائماً لما تقدم به في شيء من غير المعصوم بالفعل بامام
 دائماً وينعكس بالعكس المستوي في قولنا لا شيء من الامام بغيره معصوم بالفعل دائماً لو لم يكن فلو كان كل امام معصوم
 دائماً لان السالبة المعدولة المحيطة تستلزم الموجبة المختصة عند وجود الموضوع والتقدير ثبوت الامام لا يباين
 هذا الدليل على ثبوت عصية الامام دائماً والمتى هو وجوب عصية والذاتية اقيم من الضرورة لما ثبت في علم
 المنطق لا نقول الجواب من وجهين الاول قد ثبت في علم الكلام ان الذاتية تستلزم الضرورية لانه قد ثبت با
 لبرهان في علم الكلام ان الاتقان في الامور دائماً لا اكثر من الثاني انا لا نفي بوجوب عصية الوجوب لذاته بل في
 بالغير المعصية من الاعراض الممكنة وقد ثبت في علم الكلام ان الامور لا يوجد الا بعد وجود سببه الا ان السبب
 من غير مرجح وهو بالضرورة واذل الدليل على عصية الامام دائماً ثابت وجود سببه دائماً وهو مستلزم
 وجوب لاتباعه وهو المطلوب محال وقوع الخطا من الامام مستلزم للتحقق وكل ما استلزم للتحقق فهو محقق
 الخطا من الامام محال ما الصغرى فلا قد ثبت بهذه الابهة الكريمة انتهى عن اتباع من يقع منه لخطا فيه
 وثبت لقوله تعالى واوحي الي امر منكم وجوب جوب اتباع الامام دائماً فلو وقع منه الخطا في الجملة لزم اجتماع
 لا يباين كون الشيء الواحد في الوقت الواحد عن المكلف الواحد ما موراه ومنه انما عن هذا الدليل على
 وجوب عصية بانه وجوباً وهو مطلوبنا هو قوله تعالى لا اله الا الله انك ان لم تسلم على طر
 مستقيم تنزل الغرير بالرحيم نفي الاستدلال بان نقول الطريق الذي يدعوا النبي صلى الله عليه وآله
 طريق مستقيم وهو طريق العصية لانهما تكون صواباً بحيث لا يتخللها خطأ والا لم يكن صراطاً مستقيماً
 ويكون معلوماً بحيث لا يطرأ اليه شك ولا احتمال التقيض لقوله تعالى لا اله الا الله انك ان لم تسلم على طر

المطلوب

الاستغناء به من شيء و امره بذلك الشيء و بالتبائع ما اكله كلفه

بانواع الخطا والتوعد بالعقاب على تركه من انقاد الصانع لشئ من اسماء المكلف بمجتهلات باطله الفعل
 الغطاء لكن امر الله تعالى بالاستعاذه به تعالى من الثاني من الاول ولم يكون امرا بالاستعاذه من نفسه تعالى الله
 عن ذلك علوا كبيرا استحال وقوع الخطا من الامام وهو المطلوب فيجب الاستعاذه به تعالى من شئ مما امر
 تعالى به خبره من وجوه الفاسد لانه شرط التكليف فلا يكون شرا بوجبه اصله فيكون خبره من كل وجه فلو
 وقع من الامام الخطا والمكلف فامون باتباعه دائما لانعدام الضد في شئ واحد وكونه خبره من كل
 وجه وشرا اقام من كل وجه ومن وجه في حاله واحدة وهو في حق العفل التسليم والذهن المستقيم بحالين
 لغبار الله تعالى المكلف بالاستعاذه به تعالى من شئ وهو قادر على اجاذه منه ثم امر به امر اجزا ويجعل على
 الفهم بالترتيب مع ربوه فالتفعل في الخطا في الاحكام كفعل المعصية وترك الواجب العمل به في الدنيا
 الدنيا اخل في امر الله تعالى بالاستعاذه به من عاين في جميع الاقوال والافعال والتروك لكن قد وجب اتباع الامام
 فلو وقع الخطا من الامام لزم لصلح الامر والتمس في الشئ الواحد من الواحدة وهذا في وجه لا شئ مما
 يصدر من الامام مستغاثه دائما والا لكان الامام داخلا في قوله تعالى من شئ الوساوس والعفل الصريح
 بدينه بان الله تعالى الامر باتباع شخص يجعله هاديا ثم امرنا بالتقوى منه في وقت ما وكل خطا يعود منه
 فاما ما ينبغ لا شئ مما يصدر من الامام بخطا دائما وهو المطلوب في قوله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه
 والاستعاذه به في قوله تعالى اما يستعاذه به تعالى مما يخاف منه فقد امر الله تعالى بالاستعاذه به بعد ما عاين الخطا في
 به تعالى مما يخاف منه فقد امر الله تعالى وعده بان يتوكل على الله تعالى في ذلك فلو وقع من الامام الخطا ولم يتوكل
 دائما لكان الله تعالى مخالفا لوعده تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا في قوله تعالى لا طغوا في الدنيا
 التوفيق وهو بخلاف القدر والالات ثانيا في الهداية باصلاح البرهان ونصب لادله وثالثها الافاضة
 والعمل على الافعال الحميدة والاخلاق الحسنة وفائدة الاستعاذه به تعالى وعده بالاجابة واما ان يكون في
 احده هذه المراتب الامر باتباع من وقع منه الخطا في الامور والافعال في هذا المراتب كلها
 فاحد الامر بترك ما اعدم وجوب طاعة الامام في الجملة او عدم الاجابة في الاستعاذه به تعالى في الجملة وكلاهما
 مع لصد يقضيهما وهو وجوب اتباع الامام دائما وحصول الاجابة في الاستعاذه به تعالى مما استغاثه دائما
 لانه تعالى قادر على كل مقدور على كل معلوم والفعال خال من الفساد لا لئلا امر الله تعالى بطلبه من غير
 القدر والاداعي وينبغي الصانع فيجب العمل به دائما في الامام صفات احدها انه هاد لفقوله تعالى
 اَنْتَ مَنَّادٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ وثانيها انه مفروض الطاعة وثالثها انه في الناس كافة لقوله تعالى ايمانكم
 الله وتسولوا الذين امنوا واولاده للمكلف في فعل مقتضى القوة الشهوية والغضبية من العاجية مع غلبة
 وجود القدر اعظم من فعل الامام المتصف بهذه الصفات مع بغائه على الامانة فانه اذا اراد من هو بهذا
 عند الله تعالى بفعله ذلك وهو بان علمه لانه كان داعيا عظيما للمكلف في فعل ذلك فيدخل في الاستعاذه به
 ثلثا منه فيكون من الشيطان واتباعه العقل يمنع ان يكون نائب رسول الله صلى الله عليه واله فاما
 وقد امرنا الله تعالى بالتقوى منه في قوله تعالى هاديا ثم امرنا بالهداية والالات والتكليف وثانيها
 حصول الامور بالافعال وجهها مثل الوجوب والتدبير والتحريم وثالثها العمل عليها والمعاينة على الفعل

[illegible]

فمن الاستدلال ان يقول على وجوب الاتباع باقم صحتك منكم ما يوجب انتفاء التهمة وهو سؤال الاول
 لكن الامام من التهمة وجوب الاتباع فلهذا من طاعة العباد له والهداية فانه يعلم وجوب اتباع الرسل
 الا باقم صحتك فطرد العلة في حق المعلوم حتى لا يعلل العلة الثانية لوجوب الاتباع حصول الهداية والهداية
 والمال والاتباع غير المعصية فلهذا وجوب الاتباع في باب الاتباع وقد لا يكون اليه والاتباع غير المعصية
 اليه اذ انما دام الاتباع موجودا ان نصب امام معصوم ممكن والله تعالى قادر على كل مقدور فلا يحسن
 الحكم في غير المعصية والاتباع طلب الهداية مع طاعة خاضع ما وعد به في نفس الارادة المكلف
 مع قدر على المعصية **صحيح** قوله تعالى قال ربي اني كنت في الشك فالتفت اليك فالتفت اليك فالتفت اليك فالتفت اليك
 فليوجب الاستدلال ان اطهر ان القلب هو المطلوب في الاموال التي بين الكعبة والبيتين الامام من الاموال التي
 الكعبة والبيتين الامام من الاموال التي بين الكعبة والبيتين الامام من الاموال التي بين الكعبة والبيتين
 بنوعه عاين ومشاراته وهذه الامور كلها وان الامانة ثباته التوبة في كل الامور فيكون اطهر ان القلب فيها انما هي
 مطلوب وان لا يحصل لا عصمة الامام فيجب ان يكون الامام معصوما **صحيح** قوله تعالى الطيبين يطيبين في غاية
 اللطف والرحمة والامام المعصوم طريق من المكلف من الخوف والامام غير المعصوم طريق خوف وهو ظاهر فلا يثبت
 نصب الامام غير المعصوم لطف الله ورحمته بعباده وادارته اسما لهم وهذا ينهم المناهضة للباطل والتمسك بالامام المعصوم
 فثبت نصبه **قوله** الامام يرشد دايما ولا يشي من قبل المعصوم يرشد دايما ولا يشي من قبل المعصوم يرشد دايما ولا يشي
 من غير المعصوم **بسم الله الرحمن الرحيم** المائدة السابعة من الاية الذالمة على وجوب عصمة الامام عليه
 السلام **الاول** قوله تعالى كذلك يبين الله اياته للناس لعلهم يتقون والفقهاء يركوب طريق الصواب جنابا
 ما فيه شبهة او يوقع منه لزوم محذور والمصلحة في التوفيق هم الذين لا يجادلون بما يجهل وجوبه ولا يفعلون الا
 ما يعلون اقباحا ويجتنبون ما يجهل ثوبه فاعلم ان هذه درجة مطلوبة لله تعالى من الناس كافة في جميع ما
 يوقعه عن ان شخص بعض الناس او بعض الاحكام به ترجيح من غير ترجيح ولا تخالف لعدم الاية ونصها
 معصومة في قوله تعالى ولا تاتوا به على الجمل الايات ومشاهاها بعبادها وعلوها من قبل العباد
 القياس طريق صالح لذلك فيجعلها لغيرها هو او ما يقوم مقامه الشائفة منصف بالوجدان والامتناع
 الاول وهو المطلوب الثاني قوله تعالى في الاية الشفاعة من بين انما جمع مصنفهم لما انفردت الاصولان الجمع
 للصفات للمعصية وان شأنا الاية يدل على ان الاية الشفاعة من بين انما جمع مصنفهم لما انفردت الاصولان الجمع
 بانه يبرهن على صحة المباح ليكون محظورا فيهم لا مع المعصية وقوله تعالى للناس جميع محظور بل هو المحظور
 ايضا والمريد البيان ما لا يجهل غير المعصية يكون نصا صريحا وكان التوفيق اجتنابا لشيء وكوب
 طريق التوفيق لا يحصل الا بالبيان المذكور ولا يمكن لكل الناس خذ ذلك من القرآن وهو ظاهر وان بعض
 كذا في المعصية وهو ظني ولا شأنا له على الجمل والمشاهاة بالاستدلال كذلك وليس للناس كلهم المطلوب من التوفيق
 علم بهذا كعلم من طريق الاحكام فلا بد من ولى الله بهام ذلك فينبغي ان يكون قوله من بين الصفات
 وليس ذلك الا المعصية فيقول لا لانه لو لا ذلك لزم ان يكون الله تعالى ناقضا لفرضه وهو محال **صحيح** قوله
 تعالى وانتم تعلمون الله كما تعلمون انتم تعلمون الاية معرفة الاحكام كما هي ونفس الامر والعمل بما يبعث به الامام

الامام من الاموال التي بين الكعبة والبيتين
 انما هو على كل حال

الكلف

والاول

والاول ما ان يحصل العقل او لا يتفكر في الاول عند اهل السنة وليس بطريق صالح الشئ من الاحكام الشرعية
وعند المعتزلة لا يعلم منه كل الاحكام بل القليل منها فلا بد من الثاني اما في الجمع على الراي الاول او لا اكثر على
الراي الثاني ولا بد وان يكون ذلك لتفكر بما يفيد العلم اليقيني ولا يحصل من الناس من القرآن والسنة وهو
ظاهر متفق عليه فلا بد من مبين لذلك والاولا المشاكلة ويكون عند ظاهرها نصا وكذا السنة ولا
ذلك بل لا بد وان يتبين المكلف حقيقة فوله وقوله فعله وذلك لا يتحقق الا من المعصية والثاني وهو العمل بما يعلم
الامام لطف فيه لانه القرب الى الطاعة والبعد عن المعصية فحين ينطبق ما من المعصية والامر نفط لغرض فان الحكم اذا
اراد شيئا فان لم يفعل ما يوقف عليه لانه الشئ اذا كان فعله خاصة مع فائدة وعلافة فانه يكون نافضا لغرضه
منا فضا لا رادته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لا يقال هذا كاذبة على ان الاما لا يقوم غير ما فاما فاجاب الى
تباينات لم يثبتوه لا تانفوا انحصار الدليل الموصل العقل والتفكر فطعن وانتفاء الثاني في اكثر الاحكام مما
عليه الكمال انحصار التفكر في نص بين وامام او اجماع اذ غير ذلك لا يفيد اليقين معلوم وتما انفق عليه الكل والاول
لا يفيد بكل الاحكام فحين الثاني ولا يحصل العلم به الا اذا كان من معصية وهو ظاهر في قوله تعالى وانفوا الله و
اعلموا انكم اليه تحشرون او تهدد على ترك مقدمة ايجاب الاطاعة مع العلم بانها لا يطابق فيج عفا
الامر به على سبيل التدبير ابا عنه عبث العبث من الحكماء لعلهم فيج مقدمة اخرى في قوله تعالى وانفوا الله و
سبيل الوجوب والتدبير والا باحتمال لا يخرج عن هذه الامور الثلاثة مقدمة اخرى في هذه الاية حكمها ثابت بعد
عليه السلام اجماعا اذ اشرى ذلك فقولا حاد مؤثثة لانم اما الامر بما لا يطأ او ثبوت الاما المعصية او ثبوت ما
يقوم مقامه لانه قد ظهر فيما قرأت التفوي لا يحصل لامع الامام المعصية وما يقوم مقامها واما الله تعالى
بالتفوي مع عدم امام معصية وما يقوم مقامه لزم الامر بما لا يطأ فلا بد من احدهما لكن الاول مح والثاني مشف
لانه اما ان يكون عفا او ثبوت او لا في الاول مشف في اكثر الاحكام فحين الثاني وبعد اليقين على ان لا يعلم اليقين الا
من الامام المعصية المتقدم فحين الثاني وهو نصب لامام المعصية واما الله تعالى بالتفوي واما بطاعة
الامر وهو الامام فلا يخلو اما ان يحصل التفوي من طاعة الاما او لا والثاني مح لانه تعالى اذا اراد منا
وكان هو انفسه منا لان جميع ما اوجب وحرم داخل في التفوي ثم امرنا بان نكاتب طريقه ليست مفصودة
لنا محال لا داهنا في ذلك المفصود وهو لا يصلح للادعاء كان ذلك نفضا للغرض بل هو اضلال وهو مح فقه
الاول وهو ان التفوي يحصل من متابعة الامام ولا يمكن الا اذا كان معصوما وهو ظاهر لان التفوي
لا بد فيها من العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير المعصية فحين ان يكون لامام معصوما وهو المطلوب
قوله تعالى فلا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين فان رلكم من بعد ما جاءكم اليقينات فاعلموا
ان الله عز وجل حكيم اعلم ان الله تعالى في هذه الاية امورا الاول التي عن اتباع خطوات
الشيطان وهو عام في الاصول والفروع اجماعا الصغار والكبار بالجملة فهذه تحذير عام لكل ما في
وترك ما امر به الثاني انه تحذير عن التزلزل بعد اليقين وهو ما اخذ من البيان هو ما يفيد العلم لم ينظر
وهذا من رحمه الله تعالى في العباء انه لا يواخذ قبل اليقين فلا يقوم مقامه ما يفيد الاطن لا يفيد
الظنون لانه قبل اليقين والتفكير ان اليقين بعد الثاني انه مطابق للتي عن اتباع الخطا فكما ان ذلك عام

ايضاً عام في كماله من حيث الظاهر والباطن والاشكال والوجود من غير رتب والاربع ان يحل البيئات ليس من
 المكلف بل النظر فيها لظاهرها والافتقار اليها من حيث الكلام بد تعالى القائل ثم يد على الحيثيات والاشكال
 فيه فانه هو ظاهر ايضاً والبيئة العامة هي الدلالة المتقدمة فيمن لا يمكن تحصيل العلم في كل الاحكام
 الامام المعصوم في كل زمان لانها اذا علم منه انه يمتنع عليه الخطا والصغاب والكبرياء معلوم صواب قوله في
 وثركه حصل منه اليقين فيكون الله تعالى قد نصبه لنفسه من المكلفين هو المطلوب يقال هذه الادلة كلها
 على ان خبر الامام لا يقوم مقامه هو نوع لا نقول الجواب من جهات الاول ان البحث تم وهو في عصمة الامام
 فاذا كان الامام هو المؤيد للاحكام لا يقوم غير عصمة مقامها لان العلم بجهادها او قوله ان يكون من العبد
 او انفعال فان كان من العبد فاما بالضرورة او بالنظر والاول لم يحصل في كل الاشكال ان التعبد خلاف فلا بد
 ان يكون من احد الاخرين النظر لا بد فيه من مقدّمه صدقها ما يعلم بعيد العلم بعصمة وهو ظاهر ولما
 فاما ان يكون من الامام او من الاول كمنزلة التدبير الثاني بمنزلة التسلسل الثاني ان الامام علم
 الاحكام باليقين كما يتبين من الامانة والقدم في الامر والتميز امانة الحد وروى نصب لولا فاضا والتسعة
 غير ذلك وانفاذ الشرايع وكل ذلك يتبين عن النبي صلى الله عليه واله وبارك الله ونصبه لا يقوم بذلك شيئاً
 عاماً في امور الدين والدنيا على الوجه المذكور الا لان كل من فاه بهذه الصفات والامام ودل على
 غيره لا يقوم مقامه فيكون الاعلام بالاحكام اتماماً لتمام مقامه فيبذل العلم وهو اما عفاً او نفعاً والاول
 محال فاعندنا لمخالفين فوظاهر لانه لا مجال للعقل في الاحكام الشرعية خصوصاً كل الاحكام لكل الناس
 اما عندنا فالا لانه خلاف الواقع فان البحث تمامه هو على تقدير الخلاف والثبات اما من غير الامام وهو مما
 ينفر عن الامام وينافض الغرض في اتباعه فانه اذا كان الامام موجوداً وقوله لا يفيد العلم وقول غيره حجة
 فيكون ذلك لا يفيد العلم بالامانة ويحصل ما انتصر عند الناس اذ الم يفهم غير الامام مقامه في الجزء لم يبق
 في الكل وهو ظاهر من الامة المذكورة في الوجه الاول ندل على انه تعالى لم يجعل له شرع ولم يوجب شيئاً
 بحال بيئات ونصبها ولو كان الامام غير معصوم لكان الله تعالى قد شرع ما بنافضل البيئات لانه تعالى امرنا
 الامام في افعاله واوقاله وتركه فان وقع منه خطأ ولا يعلم بل جوز المكلف عليه الخطا مع امرنا بانابعه فهذا
 اضلال لانصبيات صح الادلة الثقلية الموجودة من الكتاب لسنة لا تقيد العلم وكل واحد واحد من
 الاحكام في كل واقعة لكل شخص شخص لا يفاضل لانه وهذا متفق عليه بين الكل والتقدير في الخطا
 عام وان الله عز وجل نصب لبيئات لكل المكلفين في الاحكام والتقدير بان لم يحصل العلم للاحكام لكل
 مكلف بكل حكم فاما ان يعلم من الامام او غيره اذ الاحكام كلها عند الاشاعر فقلية والاكثر عند المعتزلة
 هو ظاهر ولم يوجد من الامر والاحكام ونصوص الكتاب السنة ايجاب اتباع غير المعصومين اعاناً ما بال
 ايجاب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك دلالة كثيرة فكيف يحصل البيئات من غيره ولم يذكره الله تعالى
 لا يحصل بذكره وامرنا بانابعه هذا ضد البيئات وهو محال في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم هذا يدل على ان امر الله من البيئات كما ان امر الرسول من البيئات وهو ظاهر ولما يكون من
 البيئات اذا كان معصوماً فان غير المعصوم لا يفيد قوله العلم فلا يكون من البيئات في الاشكال انفسد

هيف

يصلح

الناس من جوار خطاء حاله الناس لثبته امر على يبعون بنفسه قد يبعد على بعض الناس اما التقيد
 الخاصه من خطاء الامام في الاحكام والافعال فتاكي لانه انما نصب الامام لقوانين كلية فاسد ذلك التقيد
 الجزئي بالامام واهما التقيد الكلية من الاناس بحكمه الحكيم جل وعلا ولو كان الامام غير معصوم ان يكون له
 امام اخر ويقتل في المعصية وهو المزمع ولا يفتي ويأسل في آراء الله تعالى ومن حاشا للعبا لقوله تعالى
 والله رؤف بالعباد وان في السور على عود والعقل الصريح والحديث الصحيح تشهدان بذلك وقوله تعالى انما
 الله التيبين قديم بين قديمين وانزل معهم الكتاب بالبين ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا
 الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات نقبا بينهم وجه الاسد لان يقول الله من على العالمين بل الله
 يبعث لتيبين بالكتاب علمه البعثة الغالبة لاختلاف الناس في التاويل في الاحكام والتاويل هو حصول المعنى في
 الباطل والظاهر لعل الكتاب بل الرسول صلى الله عليه وآله لقوله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما
 جاءتهم البينات فاذا كان الاختلاف في فعل الكتاب ما دله كان الحاكم هو الرسول فعلمون ذلك من فليمن الله
 تعالى وما عظمها ان لنا الرسول ليهدي ويباغ الى الناس والوحى الله من الكتاب ثم يحكم بينهم بعد اختلافهم في تأويل
 وبعد الفقه الاختلاف في التاويل اعظم فان لم يكن من مفهوم مقام النبي في كون قوله حجة وفي وجوب شاعرة في طهر
 وفي علمه فافاد قوله النبي لم حصول العلم والتاويل بعد من الشئ مع القدر وهو الداعي وهو التاويل بالعباء مع
 المعاول وهو مح فلا بد من تحقق بعد النبي يكون خاله ما ذكرنا وهذه الخطا المذكورة لا تحصل الا بالمعصية في
 القول بعصية الامام **مطلب** قوله الله وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البينات نقبا بينهم
 وجه الاسد لان قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه يدل على ان الاختلاف في التاويل لا التبريد في قوله
 بعد ما جاءتهم البينات لعل العلم حصوله لهم بالفعل بل المانصب في حقهم بهذا العلم التاويل حتى يحقق في
 البينات ان الاختلاف بعد ما يفيد العلم بكونه نبيا وهو ما عطف على قوله والاول لا يصلح عند الخافه مطلقا
 اما عندنا فلا نرى نبيام في سائر الاحكام والتاويل في فتنين الثاني والكتاب ليجت في تاويله والسنن ليست شاملة
 للاحكام التي لا تشاه ولا تحتاج الى التاويل فان اكثرها مجاز وعوملا وانما زات فليس لا المعصية
 قول غيره لا يكون يبتعد ويكون الاختلاف بعد نبيا لان النبي ما يفيد العلم اليقيني وهذا جعل الاختلاف بعينه
مطلب قوله تعالى ومن الناس من يتخبط قوله في القبر الدنيا ولها الله على ما في قوله هو الذي اخصام واذا اتولى
 سعي في الارض لم يهتد فيها ويهلك لمرق والفشل والله لا يحب لقسا او اذ اقبل اليقين الله اخذت الاخرة
 بالايام فحسب جهنم وليسن الهاد ومن الناس من يهرق نفسه في سبغ مرضات الله والله رؤف بالعباد وجهلا
 اتمين في هذه الاية اشياء الاول ان اصلاح الظاهر ظاهر افعال الناس خاله ويكون في نفس الاخرى غلبة في الباطن
 الثاني انه لا يصلح للولاية لقوله تعالى واذا اتولى سعي في الارض لم يهتد فيها هذا اخذ من الله عن قوله في هذا
 الوصف هذه الصفة الثالث ومن الناس من يهرق نفسه في سبغ مرضات الله ومعنا الله في غاية صلاح الدنيا
 والله لا يجتهد منه معصية لان شر النفس الشهوات المملكة والارادة المحمودة انما يحقق ببرك الصغار
 الكتاب في فعل سائر الواجبات الرابع ان مشاهد يصلح للولاية لانه ذكره عقيب قوله عن تولى الاول بدل
 حجة تولى هذا الخامس ان ذلك لا يعلم من صلاح الظاهر ان اس ان ذلك لا يعلم من صلاح الظاهر

به علمه لانه اذا انقضى ذلك فنقول هذه الامة التي هي المقتضية على بطلان الاختصاص على ان اولادها
 من قبل الله تعالى لانه تعالى بين ان مانع الولاية هو الاول فد لا يعلم والله لا يجوز ان يوصي الله عليه السلام
 ان يوصي بالانصاف يوصي من الله تعالى لا يقتضي ان مانع قد يوجد ولا يعلم الله تعالى الله عليه السلام
 وانما يعلم الله تعالى والشروط لذلك لا يعلم الا الله عز وجل وهو كونه من لغير الثاني واذا لم يكن للثاني ان يكون
 الانصاف من الله عز وجل لم يكن لغیر الله تعالى لا يمكن ان يكون من لغير الاول ويجوز ان يكون
 من لغير الثاني ويجوز ان يعلم التكليف بانه يمتنع ان يكون من لغير الاول والله من لغير الثاني وذلك انما
 مع وجوب عصمة الامام وهو المطلوب في ذلك لان الكبر العظيم مشعور به في التخصيص وجوب التفكير في امور
 وهو اصل في الغاش الاخر وهو اصل في امر الاخرة والعامة انما جاء بعد ان نصب الله تعالى لكل مخاطب بذلك
 بعد العلم اذا جمع اليه سواء كان من قبله صلى الله عليه وآله او بعده لقوله تعالى كذالك يبين الله لكم الایام
 لكم تفكر في ذلك في الاخرة وقوله تعالى ولعلكم تتقون من مشركين ولو انتم كنتم تعلمون انما انزلنا
 والله يدينكم في الجنات والنفوس يا ذرية وبنين ابائهم للناس اعلم انهم يذكرون بمعنى انه عام لجميع المكلفين في جميع
 الاوقات في جميع الاحكام اما قال ان في جميع بعضها دون بعض فجميع من غير مخرج ولا يختص ذلك بالاصول وان
 الاحكام المتعلقة بامور الدنيا اليك من الاصول وهو على وجهين الاول لا يخالف في الاحكام عند اهل السنة
 ولا يفسد اكثر الاحكام عند المعتزلة والامامية فهو على وجهين الثاني والكتاب لا يفسد في الاحكام عند اهل السنة
 لكل المكلفين لا يفسد في الاول المعصية فمقتضى وجود معصوم يفسد قوله اليقين ويجوز ان يكون كذا في التكليف
 لثبانه فلا يجوز ان يكون الامام غيره فالامام معصوم وهو المطلوب في قوله تعالى ان يبروا كقوله تعالى
 ياتن الناس وجه الاستدلال ان الله تعالى امر بامامة اشيا الاول لبر الناس في التقوى الثالث لصلاح بين الناس في هذا
 الاولين عليه يدل على انه لا يكون الا بطريق يفسد العام لان البر والتقوى انما يحفظان بالعدل عن المظنون
 الى المعصوم وهذا في الامور الكلية او بالثبوت من الامور الجزئية وان الامامة امر كلي اذا انقضى ذلك فنقول نصب
 فيه المعصوم يمكن ان يكون فيه قبل ان يذبح شوهه ووقع من خطاه غير المعصوم من الفساق اهل البيت والتقوى
 بنافهاته والعصمة لا يعلمها الا الله تعالى فدل على ان الامامة لا يكون بالاختصاص وانما يكون بعلم الله تعالى ان
 يجوز من الله تعالى نصب غير المعصوم فانه يجب ان يحد رجاء من شيء يفعل هو لهم هذا في قوله تعالى
 واذكروا نعمة الله عليكم وقول الله تعالى ان الله يهديكم الى صراط مستقيم وانتم الله واعلموا ان الله بكل شيء عليم
 وجه الاستدلال ان نقول الله تعالى امر بالتقوى امر مطلقا غير مشروط ولا يتم الا بوجود الامام المعصوم وهو
 من فعل الله تعالى فمقتضى نصب الامام يفسد التقوى وهو محلي على كل المقتضية لانه لا يحتاج اليها الا المقتضية
 التي هي في قوله تعالى ان التقوى لا يتم الا بوجود الامام معصوم فاما مقتضى ما استدلالنا به فيحتاج الى البيان فنقول ان
 مولود على مقتضى الاول حقيقة التقوى وقد ذكر العلماء الحان سوما فقال بعضهم هي الايمان بالطاعة والاخر
 من الحدوث وانما خلف هذا الرسم في ان اجتناب التصاير هل هو داخل في التقوى ام لا فقال بعضهم بل
 كلام في التصاير في الوعيد فتدريج محض في هذا وقال بعضهم لا يدخل في التقوى هذا الاسم الا المعصوم
 والحق الاول لان الوفاة في التقوى انما هي في كل ذنب ومن سوا كان صغيرا او كبيرا فلهذا لا خلاف

بالقبول

نفسا

فهل ما جعل ان يكون واجبا وبنك ما جعل ان يكون مأمورا وما هو مأمور في الحديث قال صلى الله
 عليه وآله لا يبلغ العبد درجة التقوى حتى يدع ما لا بأس به عند ائمة الناس قبل التقوى في الحب فكما لا
 من تركه التوبة وكل ما حصل من فعله الحسنة اجتناب فخلاصه الاقوال هي ان اجتناب الاول والثانية العبادات
 والدعوات كلها في فقهنا انما هي الامور التي لا يحصل لا بمقدرة متين احدنا ان يكون الا رجاءا بالتبرير
 في عمل الصالحين وثانها ان يجعل المكلف بالتقوى طريقا ينفذ العلم بكل ما هو حسن فيجب وجوبه في ذلك
 من الاحكام واثارها في الدنيا والآخرة فيكون له في التقوى والاعمال ان الله يكللهم جميعا واثارها
 الثانية يقول تعالى وما اتواك من علمكم من الكتاب الحكم بغيركم بغيركم الوعد والاعمال الا ما هو ذلك فقولوا
 امر الله تعالى بالتقوى وقد ثبت في الاصل في علم الكلام بالبراهين والقرآن في علمه بكل ما هو معلوم فيجب
 التقوى الثانية وهو جعل طريقا للعلم في معرفة كل الاحكام بالتقوى الا ان نفي التقوى هو ما جعله الله
 اوها ان الاول في انما على قول الاشعار في ظاهره وانما على قولنا فان العقل لا يستعمل في كل الاحكام فكيف بالكل
 الثاني والثالث يعنيان بعض الاحكام فيفاد من العقل بعضها فيفاد من النقل وبعض ما عفا عنه و
 بعضها فيفاد من النقل فيفاد من العقل بعضها فيفاد من النقل فيفاد من العقل بعضها فيفاد من النقل فيفاد من العقل
 العزيز شرفه الله تعالى وما وجد من التمسك لا يمكن كل احد من التكفير من حصول العلم فيخرج الاحكام منها خروجا
 فائدا من شخص فيقول العلم غير المعصوم ليس كذلك فقد ثبت ان التقوى لا يتركها الا بالوجود امام معصوم
 وليس من فعلنا الا ان العصمة فيكون معاونة لنا فهو من فعله تعالى بان ينصبه يدين عليه فلو اذعان منه مع
 هو الا في التقوى فيجعل لكل فقه في جميع الامور من نفي التقوى فيكون فقهنا وهو من الحكم على اسم مع في التقوى
 اشرف الطامات لوجهين الاول في اجتناب التصايب الكبار في جميع الاحوال ولا يترك الا في الاذن والاعمال
 واستحضار امره وطهارة الافئدة بكل سوا الحق وهذا مقام شريف لا يأتى الا بالقرآن الكريم مشحون بالآيات والتقوى
 ومذبح المتقين هو ظاهره ولذا كانت شرفنا لافانها وهم الهات فينبغي نصب من يتوقف عليه هو المعصوم في كل
 فالاحلال به انما اعظم لاهم الهات وهو لا يلبس بالحكيم في جميع الامام يجب انصافا بالتقوى في الكثرة وفي ذلك شرفنا
 العصمة والمعدنا ظاهره ان بطر ذكر الله تعالى المتقين في معروض المدح المتق في اللغة اسم فاعل من فوط
 فاني في فوط الصفا اذا عرف ذلك فقولوا ما المتق في كل علم ان اجتناب الكبار شرط في هذا الاسم
 طالع ان اجتناب المتصا شرطا ايضا لانه قد دخل في الوعد بقول النبي صلى الله عليه وآله لا يبلغ العبد درجة التقوى
 حتى يدع ما لا بأس به عند ائمة الناس قال الله تعالى في النحل ان اتذروا الله والاله الا انا فانفقون وقوله تعالى
 اتقوا الله سقون وفي المؤمن واتقوا ربكم فانفقون هذا كله شارة في فعل الطاعات وقوله تعالى واتقوا البيوت من
 ابوابها واتقوا الله ان الله هو الغني عن العالمين وهذا يدل على نفي جميع المعاصير الصغار والكبار وقال الله تعالى ان اكرمكم
 الله اتقوا ولا تاتوا ان اكرم هو من فعل الطاعة الواجبة وترك كل المعاصير وهذا يدل على عصمة الامام لان اكرم الناس
 عند الله تعالى عبد الرسول الامام وهو ظاهر فكم الناس هو ان في الناس للائمة وان في الناس ليس الا المعصوم
 ان يكون الامام هو المعصوم ان قال تعالى شرفنا صفات الذية انزل في القرآن هذا للناس في بيان من الله
 والقرآن وقال مناه في المتقين هذا يدل على ان المتقين سبب ان الناس هم المتقين واما في الناس

هذا ما ان يكون له من غير ما لا يملك لان الحكم لا يوجب علم من به الحكم
 فلو كان العلم من لا يملك له العلم من غير ان يكون الامام من علم انبثاقه من غير
 كما ان العلم من الكتاب العبري ياتى هذا للثقلين وصفه بانفسه للناس فلا بد من انبثاقه من
 الناس ذلك بعد ان اكرم فيه قلبه بالعلم المشرك بينهم والمتميز بقوله لا يملك في الاعيان والاعمال
 الفعل وقوع ذلك كله على الوجه الصريح في هذا هو العلم المشرك وانما المتميز فامور الاول ان هذا العلم
 يكون بغير الامام في حقه في شيء من دلائل قوله عليه بقوله لا يوجب العلم ان جميع العلم انما
 والعلمية فيه مدد وحذف دل عليه لقوله تعالى لا ينفذون وصية ولا ينفذون الا احصياها وقوله لم وكل شيء
 احصيناه في امام مبين الثالث ان ذلك على هذا كله باقية لان الدلالة اما طيبة فبها وعلمية لانه لا بد منها
 من ترجيح لان الشك المحض لا يفي فاما ان يكون الترجيح مانعا من التفضيل ولا الشك في القن والاول
 اما ان يكون مطابقا او لا والشك في الجدل والاول اما ان يكون ثابتا او لا والاول هو العلم الثاني هو اعتقاد
 العقل المحض فوصف الله تعالى كتاب العزيم بان ذلك جائز مطابقة ثابتا اما الاول فلفظه تعالى لا يملك
 فيمنكره في معرض نفى فهم واما الثاني فلفظه تعالى لا يانبئ الباطل من بين يدي ولا من خلفه تنزيل من حكم
 حديد واما الثالث فلفظه تعالى لا يانبئ الباطل ايضا ولا هذه للثقلين فمخصصهم بهذا بدل على الشك
 وعدم قبوله الترتيل الرابع في اطاعات الواجبة الى امر الله تعالى بها وترك جميع المعاصي التي في الله تعالى
 عنها واشارته تعالى بقوله فاقفوا الله حق تعالى اذا امرت بذلك ففعل هذه مع خبر الثقلين ووقع غفلا
 على الوجه الصواب او كان طنا او تغلبا او غيبا ووقع افعالهم مطابقة في نفس الامر ووقع افعالهم على الوجه
 الصواب فاعلم ان انب هذا القسم بعد قسم الثقلين من حصوله ذلك في كل الاعيان والافعال والافعال
 ثمة بل هو من حصوله في الاكثر من انب لا ينفصل فالقسم الاول وهم الموثقون هم المعصومون لان انبهم بالعصمة
 ذلك وغيرهم يرجع اليهم ويهدى بهم فالامام اما ان يكون من القسم الاول اعلى الثقلين ومن غيرهم والثاني
 في لان الامام فوجب عليه طاعة الرسول لقوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم ومحال
 من الحكمين بامر القسم الاول بانسباغ وطاعة من هو من القسم الثاني لان الامام ذكره الله تعالى ثالثا الله و
 الرسول فيكون من القسم الاول وهو من هذا القسم الثاني وهذا من الحكمين ومن قال بغير ذلك فهو لا يثبت
 حكمة الله تعالى اعرض في هذا الدين الواجب على هذا الدليل بوجوه الاول كون الشيء هكذا دلالة لا يختلف
 لشخصين وشخص فكيف جعل القرآن هكذا للثقلين فقط وايضا فان الله تعالى لا يهدي السالكين
 الثاني ان القرآن فيه مجمل ومثابه وظاهر فكيف جعله كونه مدعى للثقلين بمعنى كون ذلك بغيره لا يجمع الشك
 هوها خصوصا على قول من جعل الدليل اللفظي لانفسه للثقلين الثالث كل ما يثبت كون القرآن جنة عليه
 لا يوجب الاستدلال به عليه كعرفه الصاوصفاته هذه الآية بخصوصه والجواب عن الاول من وجهين الاول
 اننا قد ذكرنا في نفس هذا الدليل ان هداية الثقلين غير هذا بغيرهم فهو هكذا للناس من غير هذا للثقلين
 بمعنى والمثابة بينهما مغايرة الكل للجزء او العام الخاص يجوز ان يكون الضدين بالنسبة الى شخص بغيرنا
 والاعراض فان مشابهة والاشكال الثالث انما يثبت عند العالم باو قلدس بغيره وعند غيره غير

في قوله تعالى

الاولى ان لا يكون في ان كان هو الاصل ثم بعد ذلك كل خاصه ليمان عليه هذه الطائفة لا يكون
منها ايمان الا اذا كانت معتدلة على الاصل الذي هو المعرفة وهو ان الجود والكمال انما يكون في كل منصفه بعد
كل واحد ولم يجعلوا شيئا من الظواهر ايمانا ما لم يوجد المعرفة والافراد لا جعلوا شيئا من المتعاليات
ماتهم بعد الجود والاشكال لان الفروع لا يحصل بحدود صلبة وهو قول عبد الله بن سعيد بن كلاب انما هو
ان الايمان اسم للطائفة كلها وهو ايمان واحد ويجعلوا الفرق في التوافق طائفة من جملة الايمان ومن تركه
شيئا من الفرق ففصل بينه وبين ترك التوافق لم يفتقر الى ايمان ومنهم من قال لا ايمان اسم للفرق
دون التوافق الفرق الثانية الذين قالوا الايمان بالذات لا بمعناه هو لا يوافقوا على ما ذهب اليه
ان الايمان اقرار بالذات ومعرفته بالذات هو قولهم في الفرق الثانية خبيثة ثم هؤلاء اختلفوا في موضعين احدهما
في حقيقة هذه المعرفة فمنهم من قدرها بالاعتقاد المجازم سواء كان اعتقاد القلب بها او كان علما صادقا وعن
الدليل وهم الذين يحكمون ان المقلد مسلم ومنهم من قدرها بالعلم الظاهر عن الدليل وهو هؤلاء وعما ان
العلم بالذات هو العلم بالذات في موضع آخر اختلفوا في ان العلم بالذات هو العلم بالذات في بعض المتكلمين هو
العلم بالذات لله تعالى وصفاته في سبيل النظام التام والكمال وليس الى العلم بالذات بالحق في ذاته بالصفاته
ومعنى قولنا بالذات ان كل صفاته ثم ان هؤلاء لما اختلفوا في وصفاته انما اختلفوا في كل طائفة منهم من علم ان
وقال جماعة من اهل الانحاء ان العلم بالذات هو العلم بالذات فيكون من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم الايمان هو
بالذات لا بمعناه وهو قول كثير من عباد الله في الجاهل والاشعي والحنابلة قول الامامية قالوا لا يوافق
الذين انشدوا الكلام الغامض بالذات في فائت الامامية التصديق هو الحكم على شيء بشيء ايجابا او سلبا المذهب الثاني
مذهب طائفة من الصوفية ان الايمان اقرار بالذات واعتقاد بالقلب لفرقة الثالثة الذين قالوا الايمان عبارة عن
عمل القلب هؤلاء اختلفوا في قولهم ان الايمان هو علم من معرفة الله تعالى بالذات في ان من عرف الله تعالى
ثم حمد بلسانه فليان بقرينه فهو مؤمن كامل الايمان وهو قول جمهور من صفوة ائمة الكوفة والرسول والجمهور
فقد زعموا ان القلب داخل في هذا الايمان هكذا فضل بعضهم عنه فقال عنه الكعبة ان الايمان معرفة الله مع معرفة كماله
علم بالضرورة كونه من دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وثانها ان الايمان هو التصديق بالقلب وهو قول الحسين بن الفضل
البيجلي في الرابعة الذين قالوا الايمان هو الاقرار بالذات افظوهم فرقتان الاولى ان الاقرار بالذات اهلها
فقط لكن شرط كونه ايمانا هو حصول المعرفة في القلب معرفة شرط كونه الاقرار بالذات ايمانا الا انما داخل في
مستحى الايمان وهو قول عبد الله بن مسلم الدمشقي والفضل الرباعي وان كان الكعبة قد انكر كونه قولنا لئلا يان
الثانية ان الايمان مجرد الاقرار بالذات من غير شرط اخر وهو قول الكرامية وذهبوا الى ان المتأني مؤمن الظاهر
الشرع ثبت له حكم المؤمنين في الدنيا وحكم الكافر في الآخرة فذهبوا الى ان جميع اقوال الناس في مستحى الايمان في
عرف الشريعة والذبي نذهب اليه ان الايمان عبارة عن التصديق بالقلب الاقرار بالذات ونفى التصديق
الحكم القاطن بالشؤون والاشياء المجازم المطابق الثابت وهو المستند الى الدليل الصحيح مادام في صورته
الاقرار بالذات المطابق لذلك وذلك التصديق هو العلم بالذات في وجود الله تعالى وصفاته الايجابا
والسلبية الذي يجب معرفتها على المكلف كالنوحيد بالنبوة وشيخنا الحسن بن عبد الله صلى الله عليه وآله

صفحة

مصفاة من العصمة والمعصية وبإمامة الأئمة الاثني عشر وبعضهم يوجب الامام حيا والمعا على العلم بالانتماء
 المكلفين فدين ذلك في علم الكلام اذا تقرر هذا فنقول قد يحصل من هذه الأحوال والمذاهب المطروحة
 الناس في قولهم احدها قول من شرط العمل جزء من الايمان وثانها من لا يحصل جزء من الايمان فليس المذهب الا
 لا بد وان يكون جزء الايمان هو العمل الصالح الصحيح لا بد وان يجعل الله تعالى في العلم اليقيني صحة فاما
 يكون من طريق الاجتناب او لا والثالث لا يتم كالاتحاد عادة والاول لا بد وان يكون معلوم الاضطرار والاجماع والله
 نادوان فتعني اجبا المعصية وحيث نظروا في التمسك على السلام ولا يثبت فيه وجب لامام المعصية وغيره
 الاجماع وقد ثبت احتياج المؤمن في ايمانه على هذا القول لا الامام المعصية والاول الثاني قول من لا يثبت العلم
 الايمان فنقول اثر الايمان العمل والعمل المطاوع في الشارع الصحيح في قوله تعالى ان الظن لا يغني عن الحق شيئا
 العمل الصحيح يغني انما يحصل من المعصية والتغيب الذي ذكرنا فقد ثبت ان المعصية لا بد من العلم في الايمان ولو في اثر
 القول به كمن قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون
 الاية تدل على عصمة الامام ووجه الاستدلال به توقف على مقدما الاول اذا قلت الله تعالى فيمن فاما ان يكلف به
 ذلك او يبرأ ادا ما جهزناه اليه ان لم يود اجتهاده اليه فاقبوه اجتهاده اليه فيقوم ما يوجب اجتهاده اليه مقام
 كلف به والثاني قول من قال كل مجتهد مصيب قد ابطالنا في الاصول فنعين الاول الثانية لا بد للمكلف من طريق
 الاضطرار الحكم المعين الذي يحكم الله تعالى به في الواقعة لا لولا انه لزم تكليف ما لا يطيق ولا الايمان لزم العزم
 فديننا الله تعالى بهذه الاية الثالثة الظن اعتقاد راجح يجوز معه التفتيش اذا اجتمع له تقضي يكون اعم من
 واذا كان اعم فلا يصلح ان يكون طريقا موصلا الى المطاوعة في العام لا يستلزم الخاص فعمل ما هو علم طريقا الى
 اجبا الاخص قل من ان يكون حرجا عظيما الاربعة الطريق الى العلم اما الضرورة او الظن او النظر ينحصر في فهمين
 المعصية وغيره وللأول شرط احدها ان يكون واجب لعصمة وثانها ان يجعل الله تعالى دليلا للمكلف
 الى معرفة عصمته وثانها ان يعلم الله تعالى المعصية تلك الاحكام التي حكم بها الله تعالى فينبغي ان يبرأ ان يثبت
 المعصية ما علم الله تعالى من الاحكام واما مسها ان يثبت المكلف من دونها بغيره ويغني به شبهة يثبت في
 وافعاله اذا تقرر ذلك فنقول قد ثبت في عالم الاول ان الله تعالى في كل واقعة حكما واحدا وقد ثبت من هذه الاية
 انه لا بد من طريق المكلف في العلم بذلك الحكم يجعله الله تعالى ويثبت ذلك الدليل فديننا انما المعصية او غير
 مثل الاتهام والتواثر والاجماع والله تعالى قادر على ان يفعل ذلك لكن الثالث لا يحقق في كل مكلف في كل واقعة
 من اول بعثة الانبياء الى اخره فوخلان جزء الغاية فتعين الاول والا لكان الله تعالى محال بالواجب فافضل
 لغرضه تعالى في ذلك علوا كبيرا فتعين المعصية فنقول مخصص بعض الايمان وبعض المكلفين في
 بل لا يخرج فلا بد في كل زمان من معصوم واجب لعصمة يكون قوله قبل الاحكام الشرعية ودليلا برهانها
 عليها بغير العلم به ان هو الامام وهو المطاوع طريق اخر في الاستدلال بهذه الاية وهو ان تمام التبعة قد يكون
 الدين وقد يكون في الدنيا وفيها الفصوف في الدنيا بخلاف الاشياء الضرورية للاثبات الشفع بها ويجابها الاشياء
 بها وكيفية ملكها لا كيفية نظامها لا في العاقل والاشياء بالاجمال الصالحات واجتناب المحرمات واقامة النماز
 وذلك لا يتم الا بمعرفة الاحكام الشرعية وطريق اخر علم طهارت النفس بما هي تركية الظاهر باستعمال الشرع

سند
 في معرفة الامام
 في معرفة الامام
 في معرفة الامام

من الكتاب لمن بين الناس على سبيل البهين بلا شك ولا ريب وواقع لا تراع فيه والناس في مكابرو الاجماع فلهذا
معددة في التواتر كذلك جعل شخص في مقام النبي في حفظ الشريعة والعصمة عن عالم الاحكام بالبهين ونجس عن
علم لا يقبل الشك طريق صالح الى رفع الخوف ومعرفة احكام الله تعالى ولا لا يحصل من الطرق فبعين هو البهين
ثانيها نصب بهين في هذه بقية النبي وعلامة الامام وثالثها ابلاغ النبي وسعيه على ابلاغ وابعاد ما خلق فيهم من ذلالات
للمكلفين لاجل التوصل الى فهم الاحكام والتمسك بالامام لتعريف الاحكام ان سألوا المكلف ودعاهم اليها ان على نفسه
منهم وغايتها امثال المكلفين لادراك الامام والتمسك به فيهم الاحكام والاموال لادبته المتقدمة من الله تعالى فلو لم يفعلها
الله تعالى لكان حصول الامن للمكلف مستعرا بل مستعدا في الامور بالاعذار فيلزم الامور بالتمسك في ما يؤمن من المكلف في الاجتهاد
في دفع الخوف وهو ظاهر فلو لم يجعل الطريق الذي من فعله ولا يمكن المكلف منه لكان تكليفا بالتحال تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا فيجب عليه من فعل المكلف في الامام المعصوم والاشارة في القرآن
الحكم والاشارة انما الظاهر والماثل فخصوا الدلالة البهينة من فكل الاحكام للجهل بحال في التواتر ومع كون
الحكم واحدا واما الالتماس من عدم قيام غير الحكم مقامه في مطالب لشارع وفيما يشتمل من الصلح او في تركه من الفتا
لا يحصل الا من اجابهم الله تعالى لا يحصل لامع علم بهيته وطريقه ما قول واجل لعصمة النبي فيجب على اليهود
النسب والخطا في التواتر مطلقا او غير هذه فممن جبهته في الاشياء التي لم يوجد وهو ظاهر فلو لا وجوب الاول
لزم ان يكون الله تعالى ناقضا لقضيه وهو محال بالضرورة تعالى عن ذلك فنعين وجود امام معصوم في كل وقت كقول
خو لا يخلو انما اعلى رسولنا الباعث البهين وانما يكون الباعث مبينا لوجبه في طريقه الى العلم لم يجعل طريقا غير المعصوم
فنعين على النص على امام معصوم كقول تعالى في جاعل في الارض خليفة بعد الله تعالى بالخليفة قبل الخليفة والاشارة
من الحكماء انما هو بالاهم فدل على ان الخليفة اهم من الابدان يكون الخليفة اكمل من كل الخلق في القوة العلمية والعامة
واشرفهم ومن يكون كذلك ولا بد من ذلك لا المعصوم كقوله فابدا الخليفة تكمل قومه العلم والعمل السابقين والابرار
تكم كل مستعد على قدر استعدادهم ولما كانت رتبة الناس في الاستعداد متفاوتة في الكمال والفضل واجب ان يكون
لكل الموصل كل مستعدا لا فيصير فناء كماله كمالا في القوتين العلمية والعامة واصلا في الكمال لا فيصير فناء الكمال
البشرى ولا يتحقق ذلك مع غير العصمة فوجب ان يكون معصوما وهذا المعنى الموجب مشترك في كل خليفة لله تعالى
ارضى فيجب عموم الحكم لعموم العامة وهذا مقتضى الحكمة الالهية والخليفة كما يقال على النبي يقال على الامام ولا النبي
لا يتم في كل عصر وهو ظاهر فلو اخضع ذلك بالنسبة لاختص بالظن بعض الامم لكن رحمة الله غايته شاملة لكل
عنايته وحق اهل كل عصر فوجب لادام ان اتما على الخليفة لانه يحكم في القان بحكم الله تعالى ويحكمهم على
امره ويظهره وخليفة الله تعالى وهذا قول ابن مسعود وابن عباس السدي وكذلك قوله تعالى انا جعلناك خليفة في
الارض فاحكم بين الناس بالحق وقائمة لا يحصل لامع العصمة فوجب عصمة اما الاول فلان خلق الله هو والنفوس
الطابيع البشرية من مكران التكليف بحيث يحصل التواتر بالامام بالاموال والابرار عن التواتر والابرار يقولون
تجاوزت النفس عن الحيوان من الناس من يتصغر الكمال حصون فيحصل مقتضى الشهوة ولا يبال بحفظ نظام النوع
لذلك فوجب الحكمة وضع الخليفة له قومه القوة العقلية وباعدها على القوة الشهوانية والغضبية ويجعل الناس
على المعرفة وينزجهم عن المنكر ويردع القوم عن الضعيف هذه عنايته من الله تعالى لا تختص احد بل نعم الخلق

في جميع الاصناف والبلدان والافعال والجميع لا يشترط في المطالبين عصمة غير كونهم من الكون فكيف لا يكون هو
 معصوما ولا وجه الحاجة المكلف اليه الايجاز الخطا عليه فلو جاز عليه الخطا لاحتاج الى حلفه في الغرور والارواح لئلا
 هو محال ولان من به صلاح كل وجه وفناءه يجب ان يكون عن كل وجه المفسد لان الله منزه عن كل
 معصية في كل عصف في كل وقت والامر بالاطاعة كذلك لا بد ان يكون معصوما وهو ظاهر ولما تقدمت الثانية فلا بد
 اذا لم يكن معصوما انشئت عابه وفعل الحكم انما كان لغرض توفيق الغرض على شرط من فعله ولم يفعل الاشياء لم يكن
 ناقضا لغرضه وهو مضاهية له وايضا الخليفة امين يخافون على الاديان والاموال فلو جاز عليه الخطا والخطا
 امتنع من الحكم جعله مستبانا وانما بانه وهو ظاهر وهذه الادلة مستفادة من كلام الشيخ محمد بن بابويه من الامامية
 الله تعالى لا على عليه السلام افضل من الملائكة والملائكة معصومان افضل من المعصومين معصومون على عابا لسلام معصوم
 اما المقدمة الاولى فلو لم نقل ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم وآل عمران عليا لعالمين والعالون هم ما
 سوى الله تعالى وعلى عليه السلام من الابرار والمصطفى افضل من المصطفى منه ولان النبي محمد صلى الله عليه وآله افضل
 الملائكة ونضر النبي وعلى واحد في الكمال فيكون على عليه السلام افضل من الملائكة اما الفضيلة التي على عليه السلام فلا بد ان
 في عالم الكلام ونشر هذا الدليل بيقين على ذلك فاما ان الله عليه السلام افضل من ادم وادم افضل من الملائكة فالتجربة تفضل
 الملائكة اما المقدمة الاولى فاجاب عن قولنا المقدمة الثانية فان الله تعالى امر الملائكة بالسجود لادم والمسيح عليه السلام
 من الساجدين هو خير من ادم والاشهاد نفس على نفس النتيجة بمعنى اتحادهما في الكمال في قوله تعالى وانفسنا وانفسكم
 الاجماع على ان المراد بقوله انفسنا على عليه السلام واما المقدمة الثانية وهما الملائكة معصومان فلو جاز في الاول
 تعالى لا يتصور الله ما اكرمهم وتعالى ما يؤمرون انما في قوله تعالى يتخافون ربهم من خوفهم ويتقاعون ما
 يؤمرون يتناول جميع فعل الماعورات وترك الشهوات لان التهي عن الشيء يستلزم الامر بتركه فان قيل ما الدليل على
 ان قوله ويتقاعون ما يؤمرون يفيد العموم فلما لا يشترط في الامور الا ان يصبح استثنائه منه والاستثناء يخرج من
 الكلام فالاولاه ليدخل على ما يقتضيه ولا تفرقة مدح فالاولا العموم لا يشاركوا من عبادهم في ذلك فاما ان
 لاخصائهم بصفة المدح فابعد والثالث قوله تعالى بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون
 صريح في براءتهم عن المعاصي وكوهم في كل الامور طبعين للارادة والوحي الرابع انه تعالى في عبادهم اهل طه
 بالمعصية ولو كانوا عصا لما حسن منهم ذلك لظعن الخاص انما تعالى احكى عنهم انهم لا ينجون للبلد والبلد
 تفترون ومن كان كذلك امتنع صدور المعصية منهم واما المقدمة الثالثة وهما الانفس من المعصومين معصومان
 فظاهر في وثبات الله تعالى على ما يقولون ان اكرمكم عند الله اتقاكم واذا ثبت ان عابا على السلام معصوم وجب ان
 يكون كل اما معصوما اذ قابل بالقرن / عن اهل ان المقدمة الثانية مدح في الجماعة من الحسنين وتكلموا
 بالمنع والتفضيل المعارضة اما المنع فلا سلام عصمة الملائكة وما ذكره من الادلة اما اولاه فانه مختص بالملائكة التا
 ويل في الادلة يمنع معصوم في كل الملائكة واما التفضيل فخصه في ادم وما روت فاهما ملكان وقد وجدتهما بالادلة
 والاما عابها الله تعالى حيث خبرهما بين عذاب الدنيا والاخرة فاخذا عذاب الدنيا عابا جلا فجعلا ما بين الدنيا
 في غير اليوم الفجر وهما العباد النازلين في دعوان اليه لابرارهم احدا لا من ههنا ذلك ليعلم ان في حال العباد
 وفي يوم الاول لقوله تعالى احكامهم انما جعل فيها من نفسهم ما يتفان في الدنيا وفي غير ذلك

بكفر سليمان ولم ينزل على الملكين التحول لان التحو كانت خصيت لتعمل لسلطانا وتزعم انهم انزل على الملكين سليمان
 وفاروق فوالله عليهم فوالقولان يقولون وانما علمنا ان من احد جدنا اي لا يعلمان احد دليل بينهما عند التفتيح
 اما قولنا انهم لا يقولون الا الحق فبما اي ابتلاء ولا تخاف ولا تكفر وهو كقولك ما امرت فلا تكذب انما قلت له لا تفعل
 وبهينه خطي قلت لان فعلت كذا فذلك كذا ومعلمنا انهم حتى حدروا عنه الرابع ان انزال التحول عليهم صفة لا
 منزهة عن التهمي عن الشيء بسلطانهم معرفته لا مستحالة تكليف الله تعالى شخصاً بان يثبت شيئا بجهولهم ولا مطلقا الا لا يكون
 تكليفنا بالتحال فان التهمي عن الشيء بسلطانهم العلم به لا يقال له تعالى في ذلك الشياطين كقولهم انزلوا الناس التحول لنا
 نفعل الشياطين علموا الناس على اوبابهم وسدوا في الارض فلذلك ذمهم الله تعالى في الخامس التحول لفظ مشبه لهم
 معنيين احدهما اذن ولطف وتنجية العفول والافهام بقوله ان من البيان لسحرا وثانيهما ما يذم فاعلموا
 كل امر مخفي سببه يتجمل على غير حقيقة ويخرج به على التهور والخطا واذ اطلق ولم يقيد فاذم فاعلموا ان شأنا
 واستقر عن الناس بعضهم هو علمهم بالتحول على الملكين فجاء ان يكون من القسم الاول وهو واجب لبعض الامور
 انما ادم من انما انزل علم التحول بئلا من الله للناس من يعلمه عمل به فكان كافر او من يعلمه لا يعمل به ويحتجبه
 بحججه عنه ولتوفاه ولتلا بغيره كان مؤمنا كما قبل عرفنا ان لا للترك النوفه كما ابتلى الله تعالى طالوت با
 من شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني وهذا الوجه هو واجب العشر والجواب عن الخامسة اما عن الاول
 فجمع اثم ارادوا الاعتراض عليه تعالى بل طلب العلم الترفي خلق بخادم مع صدور التهم منهم لان الحكم اذا
 علم باشتمال فعل على مفسد لا يصح منه ذلك الفعل لا الحكمة عظمه ومصلحة تامة تستحق في الحكمة ذلك لافعال
 بالنسبة لوجود المصالح فاراد الملائكة بسؤالهم ان يعلم الله تعالى بذلك الحكمة وجب ان يكون الاعتراض لغير
 الجواب حل وجب الاشكال والشيء لا يفسح ولا يشتمل على النكاح ايضا فان سؤالهم كان على وجه الباطن فاعلموا
 الله تعالى فان العبد الخاص لشدة حبه ولا مكره ان يكون له عبد يعصيه لم يذكره اذ لا عن بخادم غيبهم
 بل لما كان محل الاشكال في خلق بخادم اذ لا هم على الفضا وسفك الدماء ومن اراد ايراد السؤال وجاب بغير
 محل الاشكال لا لغيره فلهذا التبرير كروا من صفات بخادم هاتين الصفتين قوله اما ان يكون قد علموا ذلك
 بالوحى وبالاستنباط فلما جاز ان يكون بالوحى بخلاف ان يكون بالالهام واعادته عليه تعالى على سبيل الاستنباط
 كما ذكرنا فلا يحذر من الشك في قوله تعالى وما جعلنا اصحاب النار الا ملائكة لا بد ان ذلك على اتم معناه
 بهابل يدين من النار والمصرفين في النار والمدبرين لامرهم عن النار اناس ان ابليس كان من الملائكة
 لانه تعالى اخبر عنه في موضع اخر انه كان من الجن **باب** الامام افضل من انبياء بني اسرائيل او من الانبياء
 بنى اسرائيل افضل من الملائكة فالامام افضل من الملائكة بطريقين والملائكة قد وصفهم الله تعالى وهم
 بصفة احدية اتم لا يعملوا الا بالامر لقوله تعالى لا اطيع الا ما اعلمتوا وقال لا تسفونهم بالقول ولا ينهوا
 اتم لا يعملون شيئا الا بامرهم تعالى لقوله وهم بامرهم يعلمون وهذه الصفة في العرف العام انما تسعمل في كل من فعله
 بامرهم تعالى وهذه صفات العصمة فهم معصومون فيكون افضل من المعصوم معصوما فانما ينسب اسرائيل
 والامام اولى بالعصمة لانه افضل من افضل من المعصومين والاما المقدم الاول في قوله عليه السلام علماء النبي
 كان بين اسرائيل والامام افضل من كل العلماء او من افضل من انبياء بني اسرائيل او من اتمهم واما

في قوله تعالى

في قوله تعالى

الثاني

[illegible]

خلق الملائكة عفو لا بلا مشيئته وخلق البهائم شوائب بلا عقل وخلق الانسان جمع فيه بين الارض فصلا الارض
 بسبب لعقل فوق البهائم بد درجات لاحد لها وصفا بسبب الشهود بين الملائكة ثم وجدنا الارض اذا غلب هواه
 عقله حتى يعمل هو اذن عقله وصيرون اليهم كما قال الله عز وجل وَلَكُمْ كَالْآَنْعَامِ بَلْ أَنتُمْ أَغْلَىٰ سَبِيلًا فلذلك
 مصيرون الى النار ولولا البهائم فيجب ذلك اذا غلب عليه هواه حتى لا يعمل هو بنفسه شيئا بل يعمل هو وعقله ان يكون
 فوق الملائكة او مساويا لهم اعتبارا لاحد الطرفين الاخر اذا نفي ذلك فنقول انما اراد الله تعالى باوامره ونواهيه و
 خلق العقل ليجوز الانسان من رتبة حضوض من رتبة البهائم والذواب لا اوج رتبة الملائكة ونصب لانها والائمة
 لا ارشادهم ودعا ما الى ذلك بخلق الانبياء وحمل الناس على الامثال فلا بد ان يكون الانبياء في رتبة ما بهدعون
 الناس اليه وكذا الائمة لانهم فائزون مقام الانبياء في جميع ما بارز فلا بد ان يكون الانبياء والائمة معصومين ولا
 لناقض القرض ولم ينقض ذلك الطوبى هو ظاهر لا محالة لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ قوله تعالى في سورة يونس لَيْسَ بِرَبِّكُمْ جَبْرًا
وَعَدًا لَّهِ حَقًّا اِنَّهُ يُبْدِيُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْفُسْطِ اِي بِالْعَدْلِ وهو
 يجوز من المعنى ليعجز بهم بفسطه او يوفهم اجورهم بفسطهم بما افطوا واعدوا ولم يظلموا احدا من انوارهم او
 الصالحات لان الشر لا ظلم لقوله تعالى اِنَّ الدِّينَ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ والعصا ظلام انفسهم هذا الوجه لما قبله قوله
بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ فنقول هذه الآية تدل على وجوب نصب امام معصوم انه لا يخلو وما فيه وكل فون غير معصوم
 منو يقرب به بنو فون على معصما الاول انه جعل فائضا خلق الخلق واعادتهم ان يجوز ما الذين امنوا وعملوا الصالحات
 بالفسطام بالعدل لقائنه ان الفايضة في كل فعل اعظم واشرف من ذم الغايبة وهو مبرهن في علم الاحكام في
 من البين الثالثة بدو الخلق واعادتهم اعظم فيكون اجسامهم في جواهرهم الثواب على فعلهم اعظم ومن معصما
 هذا الاكرام والمفضلا العظام نصب امام المعصوم الذي يفيد قوله العلم يمكن المكلف من عمل الصالحات
 ويخرج عن الشك لانه ذكر الجواز على امرين احدهما الايمان وهو من فعل القوة النظرية والثاني عمل الصالحات
 وهو من فعل القوة العملية والاشيا يحتاج فيها الى موصل اليها ففطرنا القوة النظرية العقلية الفضا
 البديهية والضرورية الحاجة الى الحواس لظاهرة والباطنة فوجه الله تعالى ذلك ولو اخل شيء من ذلك لم يجز
 فقلنا علمنا موصل ذلك لفقدوا اليه لعد من جهل ذلك وفقد ذلك العلم له بحسن عفا به على الظنانية و
 العملية الى موثف بالوجه البين المفيد اليقين والى نايبة ذلك الوثف لظن ان اليه يحفظ شيء من العمل النائي
 عليه يكون قوله فطوعا معلوما من عند الخطاب يبين من امتنا في كل وقت فكلما عذر المكلف في القوة
 النظرية يفيد العلم بعدد في القوة العملية يفيد من يفيد قوله العلم ذلك هو الامام المعصوم لا
 في يجوز المكلف خطا فلا طريق له الى اليقين فَمَنْ اِذَا كَانَ مِنَ الْحَكِمْ فُدْ خَلْقُ الْخَلْقِ وَكَلْفُهُمْ واعادهم لاجل
 جزاءهم على الايمان وعمل الصالحات ولم ينصب في معصوما يفيد قوله اليقين نقض غرضه ونقض الغرض
مَا قَوْلُهُ تَعَالَى اِنَّ وَحْيًا اِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ اَنْ اُنْذِرَ النَّاسَ لاننا ان يفرض وضع الله تعالى في الاحكام
 لانه تعالى يعلم ما كان وما يكون لا اعتراض لما قال يُفْصَلُ لَكُمْ اَنْ يَنْصَبَ عَلَيْكُمْ نَاوِيحًا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
اِنَّهُ اِنْ كَانَ لَكُمْ كَلْفٌ مِنْ كُلِّ احْكَامٍ وَذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ فكل زمان لوجوه احدها
 ان الامام لطف في التكليف لواجب في هذا على راحة العقل وثانها ان عفو لنا الانسفا باجماع

في الامكان

الاحكام الواضحة في كل زمان من الكتاب لعزها وسننها وهو ظاهر للاختلاف الواضح ولان اكثر النظر فيها لا
 استخراج الاحكام فيها لظن فلا بد وان يكون من جملة من يندرج النجاسة على الله تعالى في شخص ونفس قد
 وفوقها ما يتبعه التبع على الله عليه والظن بها استخراج الاحكام من الكتاب لسنة في شأنه وفوقها
 كتابه في شأنه العالم القطعي في فصل الاحكام ويكون حافظا لذلك ولا يشك في ذلك لا المعصومين وانها ان غابها الاذن
 العمل بالمواد في الغاية منها كما ان سبب الاذعان منها بالمواد في العمل على ان القوى الشهوية تغلب في الغو
 العقلية في اكثر الناس لما حصل عليه هو الامام ولا بد وان يكون معصوما ولا تغلب الغرض لاجل ان لا يحمل عليه
 بل على ضد وقد وقع في راسه غير المعصومين من ادعوا الامامة معاوية وابع شيعته وفضا فظفيرة واشبا باطله
 وحرف الشريعة كثيرا بدع بدائع ذكرها عن ابي يوسف وغيره من المجتهدين وان الفعل اذا كان له غايته وذلك
 الغاية تنوع على مرغابا حتى يحصل ذلك الفعل من فعل لفاعل لذلك الفعل الذي هو ذو الغاية فان لم
 يفعل ذلك كان بعدا من الحكمة ولا ريب ان الاذعان غايته الفعل وهو يتوقف على حامل المكلف غير المعصوم
 على صحيح الاعتقاد حكم الله تعالى وغير المعصوم لاجل منه ذلك فلا بد من نصب امام معصوم فاستحال ان لا يفعل
 الله تعالى ما يحب الامام فيه حكما الله تعالى ان يعلم الاحكام لا يأخذها بالظن والاجتهاد لقوله تعالى ولورثوه
 الا الرسول قال في اول الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وانها انما هي قوله مبدا الحكم الشرعي في كل
 بهذا الجزم المطابق لثابت بحجة لان المكلف لا يبدل من طريق العلم لانه لا بد له من طريق يفيد الحكم الشرعي
 ان بهذا نظرا والعلم الاول لا ينفى القوت الفاصل من الاختلاف والظاهر مع انه واجب عليه ليعرفه وامثال
 لدفع القوت على ما ثبت في علم الكلام فلا يجوز ان ينشأ القوت من فضل تكليفه وانها ان لا يمكن علمه لغيره
 الذين لا ينافون اذ لو جاز من ذلك عليه لما حصل المكلف الظاهر بقوله وهذه الحجة انما هي فصل في المعصوم
 فلا بد وان يكون الامام معصوما دائما صحيح اما غير المعصومين من القوت على المكلف بدفع واجب رفع
 الاذن في شأنه ورفع المنزوم فيجب فعامة غير المعصوم اما انهم اجتماع التقيين هو محال مطلقا يجب الا
 اتباع قول الامام وفعله لا يجوز لاحد منهم الخلاف عليه ولو فضل كل الامم اذا ما يكون معصوما ولا يجوز عصيا
 وفي طاعة غيره فيه فيكون افضل من الامام في ذلك الوقت هو خلاص التقدير من قوله تعالى ليس والفران
 انك لمن المرسلين على طرقت مستقيم تنزل الغزير الرحيم حكم في هذه الاية باحكام ثلاثة ان طريقة التبع صراط
 فلا يكون الحق الا في شبه وجعله يقينا لا في حال تنزل الغزير الرحيم ولو كان الامام غير معصوم لجاز ان ينزل من
 انظر انزل من لا يبال في عين بصحة فيجب عصمة الامام ولا تلو جاز من ذلك عليه لما حصل المكلف لظنا
 بقوله هو مع الامام فابهم مقام النبي صلى الله عليه واله في خلافة رسول الله والنبي بشير ونذير فالامام
 يكون ايضا بشيرا ونذيرا وانما يتم فابهم مع العلم بقوله وفعله ولا يتم ذلك الا مع العصمة من سائر الامم
 بحجة الله في رضى على سبيل من علم من عباده في كل زمان بالنسبة لكل حكم من احكام الشريعة في حال ان يحصل في
 حكم او زمان ويصيب غيره والا لكان قول الخطا حجة على المصيب هو صحيح اما المقدمة الاولى فاقوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فهذا هو الامام لانه امان ان يكون
 هو النبي او غيره وانما يلزم التفرار بلا فائدة والاشارة ان يكون هو الامام او غيره وهذا الاختيار مطلقا

لا يكون من المعصومين

مكلف

ففعلين الاول لما اتى على استظهار ان ينصب مائنا من النبي وخلفائه وجوب عليه وعلى الامة طاعة
واما الثاني فهو باطل لاستحالة ان ياتي الامام غيره ولا يمكن الاختلاف فيجمع التبعين وهو حال ففعلين
الاول وبما في المقدمة ظاهرة في مح مح الامام خليفة في الارض كل خليفة انما المقصود من نصب الحاكم بالولي في كل
وافعه وحكم وفعل واجتباب الباطل والحق دائما في احواله وافعاله وروحه واحكامه لقوله سبحانه فانك لا تجدنا
جعلنا ان خلفه في الارض فاحكم بين الناس بالحق وهو عام فالكل وانما يحصل ذلك في المعصية **مطابق** ريع
المدنيين بالامانة الحدود والنفوذ من حسن مطالب للشارع وليس بعض الذنوب ولعن بعض بذلك
لما اتى ما والمكلفون كذلك ففعلين نصبهم الحدود والنفوذ على كل من ذنب في كل وقت على كل حال والبدن
يكون العظيم من هاهن سائر الذنوب كلها لا الا لاختلافهم والمقام على ذلك هو المعصية **مطابق** الامام عليه
السلام نائب النبي صلى الله عليه وآله وخليفته وفقيههم مقامه فيما جاء به النبي من دعوة الامة وهو ظاهر والنية انما
خالفنا وعلى الامة ان ياتوا بهم الكتاب الحكمون بينكم لقوله الله هو الذي يعقده في الامرين رسولهم
الاية والمراد من التزكية التزكية المظاهرة لا من ذنوب وذنوبان لم يكن هو كذلك لم يثبت منه تركه غير الله
من ليس بركه كيف ينكره غير الا يقال فاذن لا يحصل فابدا الامام لانما قول فاما سائر الامام للزكية المظاهرة فان
لم يحصل فالمانع من جهة المكلف لاهن غير في الامام فاهم مقام النبي عليه السلام والنية على السلام بحسب الاية
عليه السلام الا الحق لقوله تعالى **حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا الْحَقُّ** فيجب ان يكون الامام كذلك لا يعلم ذلك الا
من المعصية فيجب عصمة الامام ليعلم المكلف انه بهذه الحال يطعن عليه **مطابق** الامام عليه السلام الطعن حسن للمكلف
وهذا مقرر وهو العلة في وجوب الخطا على المكلفين اما المقدمة الاولى فظاهرة فانه قد وقع الاجتماع على ان الامام
والباطل خاويلد من رئيس بوجوب خطاوه وفشاه واما المقدمة الثانية فظاهرة وانما قالوا في جعل الخطا المقتضى
فيه وجوب الخطا فكان يلزم الحد من عدم نصب عام له ومن نصب له ان لم يوجب عليه الخطا فهو كان فلاحا
الاية فلا يكون من فرض مائنا اما هذا خلاف ان جعل عليه الخطا المقتضى وجب له الخطا فانه كان امانة الاول
فروعين لفشاه الوضوح الاختلاف فيجب ان يكون كل واحد منهما بئسا خاكسا في الآخر فيجب عليه عليه لافساد
اعظم من ذلك ان كان غيره فغلنا الكلام اليه وتسلل وقع الخطا والاختلاف فيجوز الخطا على الامام بسائر
الحال وكما استلزم الحال فهو محال فيجوز الخطا على الامام محال فيجب ان يكون الامام معصوما من امكان اتيان
اشباع الخطا على المصيب لولا الصواب لارجع الى الخطا والثاني باطل اجابا فاما المقدمة مشهورة الملازمة بين وقوع
عليه مقتضات الاول ان المصيب الاحكام واحد وقد ثبت في الاصول الثانية ان جميع الامة معصومان لانهما
في القول والفعل وقد ثبت في الاصول ايضا الثانية انه يجب على مجموع الامة بعد عصر النبي صلى الله عليه وآله
بشيء لا يامام اشباع الامام لان قوله من الفول النبي وفعله لفعله لقوله تعالى **أَوْ كُذِّرَتْ إِلَىٰ الرُّسُولِ وَلِأُولَٰئِكَ**
مِنْهُمْ أَعْلِيَّةٌ كَلِمَةٌ بَاسْمِ طُورَةٍ مِنْهُمْ فاما ان يكون على سبيل الجمع او الاول محال لان مع حصول النبي
لا حاجة الى الامام والثاني اما ان يكون قول كذا واحد حجة من غير اشراط قول الاخر او قول واحد مشروط قول
الاخر من الممكن الثالث لان الشرط عام في النبي وهو محال بالضرورة وقول الامام منع نص النبي لا اعتبار
بقول الامام ولا حاجة اليه ففعلين الاول فانه النبي عليه السلام في وجوب الاشباع الرابعة ان الاية على وجوب

[illegible]

المبلغ معصوما يعلم من جوب عصمته لا يثبت عن الله تعالى الامانة باوانه ولا يفعل الا التصا ولا يترك
 الاما يجوز تركه لم يكن قوله وفعله وتركه ونفى به هذا فقط لا يجوز التكلف عليه لخطا فيكون قوله وفعله مشتملا
 على ضرورة مظهر العصمة لا يمكن تكليفه التكليف في قوله وفعله بل يجب ان يفعل ما لا يمتنع عليه والامام قائم
 في الدعوة الى الحق وفي حل الخلق عليه فيجب ان يكون حاله كحال النبي يكون الامام معصوما وهو المطلوب
 مع عصمة الامام اهم من شرع الحدود في الغرض المطلوب في شرع الحدود وشرع الحدود واجب في عصمة الامام
 واجبة اما الاصل فلان الغرض المطلوب في شرع الحدود دفع المعتدين وحل الناس على فعل الواجب وترك المحرمات
 ولا يتم ذلك الا بحفظ الشرع وفيه الحد فلا غاية المطلوبة من نصب الحد ولا يحصل الا بحفظ الشرع المعصية
 هو الامام فالامام ادخل في الغاية وهو العلة القريبة لمصلحة فان كان اهم وكونه غير معصوما في عدم الوثوق
 بمجلى الغاية منه بل يجوز ان يحصل منه صدق ما في الغرض من نصب الحد وكونه عصمة اهم لنا فالحال في الغرض
 الغاية منه ومع تمكن وطاعة المكلف في حصول الغاية وفي الحقيقة العلة الخاصة للغاية هي العصمة واما
 الثانية فلما ثبت في عالم الكلام وجوب نصب الحد وهو المطلوب مسبب قوله تعالى وجاء من افكهم الذين
 رجل يسمع قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم محسدون هذه الآية تدل على وجوب عصمة
 النبي والامام عليه السلام ونشر بها ان يقول على وجوب الانبعاث عدم سوال الاخر وكون المتبع محمدا وما يجب
 الانبعاث حالة الاشد الان والاول والاحال وانما يعلم كونه محمدا بالعصمة لانها الضابط الكلية في التسليم ^{تسليم}
 والامام متبع فيجب عصمة الثاني حال توفيق الامام هاديا للغير وهو لا شيء من الخلق يعادى الغرض في مادام هاديا
 ينتج من الامام بقاء الغرض في قوله تعالى فاعلموا انما نزلنا القرآن على انبياء من قبلك لعلهم يتقون
 قد ثبت ان انبياء ما الاشارة فظاهرة اذا ثبت ان الامام ليس بغاوي ومقصود قوله تعالى ان عيسى لم يكن من قبلك
 سلطان الا من اتبعك من الغاويين فكل من اتبع الشيطان وعاو وبعدهم هذه الآية العن ثابت بين الغاويين ^{الخاصة}
 الذين ليس عليهم سلطان وقوله تعالى ولا تغويهم اجمعين الا عيسى بن مريم الخاصة بمسئلة الامام ومفهوم ذلك
 ومهم لغوا وعدو داع اليها الضمور ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصوم
 الغرض في اما الضمور في ظاهرة لان المصم في نصب الامام ضبط الخصال الذين وحفظ الشرع والاداء اليه وبالجملة
 النبي بالابح والتمهيد واما الكرم في ظاهرة في شدة الامام ونفس مطلق لان نفس مائة اعم من ثبوت فلا بد من
 بيان شوايط هذه التي راسه وغايتها ان يثبت ان شدة الامام لا تخفى بعض الشر ابط بطريق البرهان الا في غفلة
 غايتها الامام تكسب كل واحد من الناس بقدرا متعديا لذلك الشخص الذي يروى كالفنان في مخاطبة الناس بالحكم
 الخطاب ثانيا بالمشاهدة في العقول لان بالبرهان فان بالخطابة وان بالجدل فيرشد الناس كالأعلى فند بصيرة
 ويرشد كل قوم في مذهبهم الذي يلقون بهم انهم في موضع من رتبة والمرفق في مذهبهم في جانب الحق والعلم فيهم
 بكل قواهم العلمية وكسب قواهم الغضبية والشهوانية والوهية وقواهم العقلية في جانب العلم والعمل
 على الوجه الاصول في غاية دفع الخطاء عن الناس بل ان طاعوه وهذا الرئيس لم شرط اربعة الاول ان يكون للحكمة
 في الغاية المقصودة في جانب العلم والعمل الثاني ان يكون الحكيم في الغاية المقصودة في جانب العلم والعمل الثالث ان يكون
 له الفضل الثام الذي هو في غاية المطلوبة في الدين الدنيا من العلم والعمل اربعة الناس غير ذلك من انواع

القضاء لا يجب الا يكون له افضلية على العلم ولا في العمل لان الغاية المطلوبة من الامام هو جعل المكلف على
 فعل الخاتمة دون العصبية فلا يتم الاطاعة المكلف لا يتم تلك الابان بعلم المكلف ان فيه صفات الكمال ما لا يتغير
 ليحصل له جميع في نفسه ولا يتم الا بصفة العلم والعمل الثالث ان يكون له قوة البرهانية لاهله وجودة الانواع لاهله
 معناه المجدل لاهله لان ذلك من شرائط التكامل الرابع ان يكون له في نفسه قوة العلم ان يعلم المكلفون وان يجمع
 في جميع ذلك لتصل الالهي وسنة النبي صلى الله عليه وآله وان يشهد بها هو مصرح بالدين مصرح بغيره على طريق
 عقلا او شرعا فلا بد ان يكون غارفا بدقا في الفضل الالهي وسنة النبي صلى الله عليه وآله ولا لانهما الذي هو جنة الشجرة
 بحيث لا يخرج عن طريق النبي الكامل هو الذي يعرف سنن الانبياء المتفق من بحيث لو رآه اليهود انما رآوا الله
 الى ملأهم علم مطابقة ما يحكم بها حكمهم للمنة وعدم مطابقة والى هذا اشار عليه السلام بقوله والله لو كسرت في
 النوشاة لكنت بين اهل النبوة ونبوتهم وبين اهل الانجيل باخبارهم الى اخره قد وافقوا في امثلة هذه الاوه
 كذا لا يتم بجميع احواله وشرائطه الا في المعصوم العالم بجميع احواله بما هو وغيره من المكلفين
 مكلف به وهو المطلوب ثم في قوله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ اعطيتهم اسباب الكرامة وقال تعالى اِنَّ
اَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اَتْقَى اللَّهَ والنفوس انما يتبعها بالعدل عن السلسلة البغية والاتباع غير المعصومين كذلك فلا بد ان
 يجعل الله تعالى اماما معصوما يجمع اليه الاحكام والاقوال والافعال بغير قوله وفعلة البغية فيحصل التقوى
 بالبغية كيف يتصور من الله تعالى ان يعطيه اسباب الكرامة في الدنيا ولا يعطيه في الاخرة ثم كيف يعطيه الكرامة
 في الاخرة ولا يعطيه اعظم الاستبابة والطرف الا للنفوس وهو الامام المعصوم وهو قادر عليه فَمَنْ عَصَا
لِأَعْلَامٍ من يحتاج الى الامام وما وجب الحاجة الى الامام وفيما يحتاج الى الامام في علم ان الامام يجب ان يكون معصوما
 اما ان يقولوا المكلفون غير الامام والنجية على من احدهما المعصومون فاما ان يكونوا من معصومين الجاهلين
 والاول يحتاج اليه اجتماع الناس في التقدم في العروبة ان الجاهل لا يتم الا بجماع الناس فاهلهم على ذلك وهو
 يكون اولها الامور التي ان لم يجب عليه الجاهل يحتاج اليه نظام النوع لانه لا يتم الا بالترتيب قد يحتاج اليه فيحصل
 بعض الاحكام واما ما غيره تسلم كون الامام معصوما ما بان ولا يستلزم تقديم المفضلة على الفاضل فيما يحتاج اليه
 في وما وجب الحاجة في المفضولة لانه يحتاج حكمة الحكم وانها غير المعصوم يحتاج الى الامام في امور الاول كونه لها
 في فعل الواجب واجتناب النجاسة وارتفاع النفس لان من لا يعلو عقله على فونة الوهية وفواه الشهوات والنجاسة
 ونفسه الامارة فعل الواجب اهله تسلم القلب لتعاجل الامتناع عن القبلح تسلم فوات لذات حسنة وروا
 والتقدم في المفضلة في الذات غالب على فونة العفانية والفتنة وتغلبه بفضيلة القوة العقلية وموجبة القوة
 والتقدم بها غالبا على العفانية في كثير من الناس هو الواقع في نفس الاعرف الامام ببقوة القوة العقلية وبغير
 القوى الوهية والشهوية والغضبية ولا يمكن الامام معصوما ثابت فيه وجب الحاجة الى الامام اخر وبارك التسلسل
 لانها في معصوم الساتر النظام والاعوان في المفسد على الوجه الاكمل وانما يحصل ذلك بالمعصوم الثالث
 اشرع من ان يادفد الغفلة ويكون من قربان اخلاص في دفع مناهم ما هو خارج عنهم من الاعراض عن الغفلة
 ذلك وكان قوله الجحفة وبها عجلها وكشف محملها وانما يوضح الاعراض الملبسة فيها على الوجه البهيم الاكمل
 يحصل من المعصوم وهو ظاهر الرابع الامام هو المفرغ في السبل التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين وائمة الفقا

والقول

الشيء في ان العلم يكون الامام حجة من قبل فطرته الشاس **سقط** قوله تعالى **أَوْحَيْتُمْ** ان جاءكم فكم من ربيكم علي
 منكم لنبيدكم ولتقتلوا ولعلكم ترجعون وجه الاستدلال ان الله تعالى انما ارسل النبي ليدرك المكلفين ليحصل
 للمكلف التوفيق طائفة شبهة لاخذ باليهام لا يحصل الامام المعصوم فيحصل منه الرسل نصب الامام ليقوم مقام
 الرسول عليكم السلام في انزال الخلاف ويحصل للمكلف به الغاية القصوى التي هي التقوى وانما يتم ذلك بالعصمة فيحصل منه الا
ع قوله تعالى **وَلَعَلَّكُمْ تَرْجَعُونَ** الرجعة الموعودة في مقابلته الانذار بانك بفضل الرجعة الموعودة هنا بعد العدا
 بوجوب من الوجود وانما يتم ان لو علم من المبلغ حجة الله معصوم في التقوى والفضل وحجة قوله وانما يتم ذلك من المعصوم
 والامام فانهم مقامه فلا عارض بوجوبه اليه بان الامامة وجودها ان يكون الامام مغاوباً بالجوايح ومثوباً بالاعمال
 بل الواقع عندهم ذلك فان كان الغرض منه نفس وجود الامامة الزمانية لم يبلغ ولم يعم بالامور وضع ذلك فجاز ان يكون
 الفاعل بذلك جبريل لم يعزل الملائكة المفرقين في السماء ولم ينفخ من وجود في الارض لان المعنى الذي يطلب الامام
 عندكم يقتضي ظهور مواد المظهر كان وجوده كعدمه وكان كونه في الزمان بمنزلة كونه جبريل في الدنيا الجارية لسيادة
 المرفوعة عند الله بان الغرض لا يتم بوجود الامام خاصة بل مع وجوده بامره ونهيه ونصرة وتكملة من فاعله المصدق والحق
 لان هذه الامور يكون لطفاً لا بهذه الامور يكون المكلف اقرب الى الطاعة واعبد من المعصية لكن الظلمة منعوا انما
 هو القرض فاللوم فيه عليهم الله تعالى المطالب بهم وانما كان الغرض لا يتم الا بوجود الامام اوجده الله تعالى وجعله حجة
 لوشا المكلفون ان يصلوا اليه فينفذوا به لوصاوا وانفذوا به بان بعدوا واعين ما يوجب خوفه وتقية فيرفع
 الظهور والذبح اوجبه الله تعالى عليهم التمكن لما كان المانع من نصرة وامره ونهيه غير مانع من وجوده لم يجب ان
 امتنع عليه التصرف بفعل الظلمة ان بعدد به الله تعالى لانه موجود في الاصل لانه لو فعل ذلك لكان هو المانع للمكلف
 لطفهم ولم يكن للظلمة فيحصل ولا كانوا انما ادوا في فسادهم وانقاع صلاحهم من جهنة لانهم فخرهم متمكنين مع عدم
 الامام من الوصول الى طائفة لطفهم ومصلحتهم فجمع ما ذكرنا فيقر بين وجود الامام مع الاستناد وبين عدمه وبين
 تقدم انصافه بين وبين جبريل لان الامام اذا كان موجوداً مستتراً كانت الحجة لله تعالى على المكلفين به فائز
 لا يتم فادون على انما ان في ظهوره ووصوله من جهة منافعهم مضالهم وكل هذا فيهم حاصل في جبريل في المعارض
 به ظاهر الغلط وانما انما في هذه المسئلة ان الامام المعصوم لطف للمكلف ولا يتم الا بامور نصب الله اياه بان هو
 وينص عليه هو والشيء او امام الغرض قبول الامانة وفيما به الدعوة وطاعة المكلفين له في الاول ان من فعله تعالى والشاهد
 من فعل الامام والاربع لا يجوز ان يستدل به تعالى لانه ينال التكليف به وهو مستند للمكلفين فعند اجاده يقتضي
 المكلف على الله تعالى وكذا مع عدم نصبه بل عليه عند قبول الامام يكون منع اللطف فيه وهو يفتح في عصمته
 فاعتبر الرابع في المكلف هو المانع وانما مع عدم عصمته فحمله على الفاعل في الامكان لانه على الصلاح فلا يكون لطفاً
 ولا قطعاً في المكلف على الله تعالى **ح** الامام فيحصل منه تقضية وجوب نصبه قطعاً اما عندهم في الشرع واما عند
 بوجوبها عقلاً فانه على القول المصلحة الفاصلة من الامام اما ان يكون حصولها من المعصوم ارجح من حصولها من غير
 او مستاناً بالحصول من غير او ارجح من حصولها منه الكلا بطل الاول الثاني بطلان ما عدا الاول في الضرورة فيكون
 اللطف اقرب مع قدره الفاد على الجوزع من الحكم لان الحكمة تقتضي ذلك فالقدرة موجودة والذات
 والخطا في منعت فاعتبر نصب الامام المعصوم **ح** انما يتم فاد به في الامام اذا كان قوله ومله حجة

فقول ما ان ينفذ قولنا العلم والظن لا ينفذ قولنا واحد منها والثالث بنفي فائدة الامام والثاني في العلم
فعلنا عن اثنائه لقوله تعالى ان ينفذ قولنا العلم والظن لا ينفذ قولنا واحد منها والثالث بنفي فائدة الامام والثاني في العلم
فمن في فائدة اثنائه فنعين الاول فنقول هكذا الاشياء من غير المعصية ينفذ قوله او فعله العلم ينفذ لاشياء
غير المعصية بامام بالضرورة من الشك في الثاني وهو المطلوب **ع ٧٣** واما اتمان يكون الامام معصوما
او لا ينفذ وجبه الحاجة الى الامام به مانعة خلو الثاني باطل مستبعد فالاول ثابت فحتاج هذا الى مقدمة
احدها بيان صدق مانعة الخلو ونفي ان وجبه الحاجة اتمها هو جواز الخطاء على المكلفين جواز السهو
واما الثاني فانه حال حد ذاته تعالى فاذا لم يكن معصوما يتحقق في الامام وجبه الحاجة لاجلها لا عن غيره
واما بطلان الثاني وانفسائه فلا يستلزمه الاحتياج الى الامام اذ ان كان معصوما كان هو الامام والاول
غير محتاج اليه وان لم يكن معصوما احتاج الى امام اخر والتسلسل باطل **ع ٧٤** احد الامرين ان يكون هو
عصمة الامام او يحتاج المكلفين الى امام مع عصمتهم والثاني باطل فنعين الاول فاما المقدمة الثانية
لزم احد الامرين والثانية بطلان الثاني اما المقدمة الاولى فنقول اتمان يكون علمه وجوب الامام ان رفع
عن المكلفين جواز فعله ان يطيعوا الله ويطيعوا رسوله ويطيعوا اولي الامر من بعد الله وانما الامام ان رفع
غير ذلك فان كان الثاني لم يمتنع ان يثبت حاجتهم الى الامام مع عصمة كل واحد منهم لان العلم اذا لم يكن عدم
العصمة لم يكن لفقد مانعها ونجا ان يثبت الحاجة بشروط مقتضاها الامر في ان المنع لما لم يكن العلم في كونه
متممكا سواء جاز ان يكون متممكا مع عدم سواه فثبت الامر الثاني وهو جواز الاحتياج للمكلفين الى الامام مع
عصمة كل واحد منهما وان كان الاول وجبه عصمة الامام لان وجبه الحاجة هو امتناع الخطا وجبه سدا باب الحاجة
فما منع من جواز انشاء ولا يمكن الا من المعصوم وقول المكلفين من من والاشياء ان المنع من الاول من الله تعالى
لم يكن الامام معصوما ليقبض لوجه المكلف على الله تعالى وهو محال اما المقدمة الثانية فهو بطلان جواز الاحتياج
المكلفين الى الامام مع عصمتهم فلان لو جاز ذلك لجاز ان يحتاج الانبياء الى الائمة والدعاة مع شيوخ وعصمتهم و
القطع على انهم لا يفعلون شيئا من القبايح ولا يجنون بشيء من الواجبات وهو معلوم الفضا بالضرورة وهذا
ذكرنا الرضا اعترض عليه بعضهم بانه لو كان عصمة الامام مع قبول المكلفين واقعا لوجب الحاجة لم يستفردوا
المكلفين الى الامام لوجوه عصمتهم حينئذ لوجود الفاعل والفاعل وانفساء الصا فثبت العصمة فتنفي
حاجتهم الى الامام فجاء عدمه اجاب بان العصمة بالامام لاشي الحاجة اليه اتمها بنفيها ثبوت العصمة لغیر
لا يقال هذا ممكن على ان البناء يحتاج الى المؤثر وقد ثبت بطلانه في عالم الكلام لاننا نقول الجواب عنه من وجهين
الاول ان الحق هو احتياج البناء الى المؤثر وما ذكرتموه قد ثبت بطلانه في عالم الكلام الثاني هذا ليس من باب البناء
بل هو من باب الحوادث لان شهوة المكلفين وغضبهم وفعل القبايح من جنس كل وقت وكل حال فوجب الحاجة
مجردة في الحقيقة في كل وقت **ع ٧٥** علم الحاجة الى الامام المقتضية لوجوب نصبه هي علم الحاجة الى عصمته
المقتضية لوجوبها لكن وجوب نصبه ثابت فثبت علمه وثبت معلومها الاخر وهو وجوب عصمته فما هنا مقادير
الاشياء من الاول في بيان اشياء العلل ونفري ان علم الحاجة اليه المقتضية لوجوب نصبه هو كونه لطفا في اشياء
الظهير وفعل العاقل فما ثبت ان فعل الشيعر والاخلال بالواجب يكونان الا من لم يرض معصوما فقد ثبت ان

فمن في فائدة اثنائه

فمن في فائدة اثنائه

علة الحاجة هو انفع المعصية وجواز فعل الطبع فالبك لغير الحاجة هو عصية الامام ولا يقرب لها اجرة الا
 فلا يظن الامام وجرا الحاجة وتعمل لكل الامور الا انما في تسلسل المقدمة الثانية ان وجوبه يستلزم ذلك
 على هذا التقدير المقدمة الثالثة انما اذا ثبت وجوبه فثبت علمه وهو ظاهر لان ثبوت المعلول يستلزم
 ثبوت العلة المقدمة الرابعة انما اذا ثبت العلم ثبت معلولها الا في وجوبه لعصية وهو ظاهر عن حق
 لا يشي من الامام بداع الا انما بالضرورة وكل غير معصوم واما الاشارة بالامكان فيخرج الاشياء من الامام بغير
 معصوم الضرر في نهيهام فذلك من المقدمة الاولى في الضرر ونحوه ان لو جاز الكلام في نهيهام والامان
 لوجب الاحاطة عنه وعن قوله لا يحصل له الخوف من جميع القوف واجب فكان يجب الاحاطة عنه وفي نهيهام
 المقدمة الثانية انما الكبر وهو ظاهر فان غير المعصوم يوجب له الخطا وانتهى واما المقدمة الثالثة فانما
 واما المقدمة الرابعة فيكون التغيير ضرورية وقد بينا البرهان عليها في المنظر **عشر** قول الامام وفعله مبني
 اليها كقول النبي صلى الله عليه وآله عليه الفعل ولا يشي من البناء التي ينفق منها الاحكام بحمل الخطا فلا يشي من
 الامام وفعله بحمل الخطا واما كل الامام قوله وفعله لا يحمل الخطا وكل غير معصوم قوله وفعله بحمل الخطا فيخرج
 من الشكل الثاني لا يشي من الامام بغير معصوم بالضرورة في نهيهام فذلك من المقدمة الاولى ان قول الامام وفعله
 جملة المبادي للاحكام الشرعية وهو ظاهر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطعوا الله واطعوا الرسول واولي
 الامر منكم فيجعل الله تعالى طاعة الامام كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله المقدمة الثانية انما لا يشي من البناء
 للاحكام الشرعية التي كلف الله تعالى العمل بها بحمل الخطا لا لا يشي بالصواب الاما وافق امر الله جعل ذكره
 المقدمة الثالثة ان كل غير معصوم قوله وفعله بحمل الخطا لا اذا كان ليس معصوما بالضرورة ولا دليل على
 احمل الخطا فطما المقدمة الرابعة انما يفيج ضرورية لان الضرر ضروري فكل اكل امام قوله وفعله لا يحمل الخطا في
 قوله فكل اكل امام قوله وفعله ليس بخطا بالضرورة والشكل الثاني انما اذا كانت احكام مقدمه ضرورية تكون فيجب
ح الامام ركن من اركان الدين بقوله من اركان الدين وهو العاقل الذي ينجي العالمين والذين هم اركان العمل فانما اذا
 معصوما كان الدين كاملا وان لم يكن الدين كاملا لكان الله تعالى اليوم اكمل لكم دينكم فذلك على ثبوت امامية
 بالضرورة **ح** كل اكل الامام بالنقل معصوم لكن المقدمة من قالنا امثلة ما انما لا منة في بعض النسخ
 كافة الامن يجوز عليه الخطا وعقله في كثير من الاوقات مغاوب بشهوته وقوته الغضبية والنفس عليه الخلق
 بالاعمال اقامته مقامه بعد وفاته ولا يكون مجبوا ينظرون هو محراب عندوا كبر منافع او بالفتح وهو من التبع
 صلى الله عليه وآله لا يجوز ولا يبرح من غير رجح لتمام الامام والافوض وجرا الحاجة ولا تهرب لانتفاء
 الغاية منه وهو سد خلل الكلف هو جواز الخطا واما بيان حقيقة المقدمة لان النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
 من ليدنا حتى صار الدين كاملا قال الله تعالى اليوم اكمل لكم دينكم واممت عليكم نبيي والامامة اعظم ركن
 الدين وهذا يقتضي ان الامامة قد تم قبل خاتمة الاحكام التي قد ثبتت في زمانه عليه الصلاة والسلام فذلك
 علمها فطما خصوصاً انها هو اعظم اركان الدين **ق** الامام في اللغة عباد من الشخص الذي يؤتم به ويقصد بحكم
 لقوا الله اسم لما برئى به والحق اسم لما لم يخف من اذا ثبت ذلك فقول لو كان بناء النبي على الامام فحال الامام
 على النبي ما ان يقصد به او لا يقصد به فان كان الاول كان الله فذلك بالذنب جازي ولو كان الثاني خيل لهما

لم يكن معصوماً

[illegible]

فَبُثِّطْ
لَا شَيْءَ

المقدمة

المقدمة الى اربعة اقسام من التبعيض الاشكال وان التبعيض من الوجود والوجود في ذاته
عند وجود الموضوع والامانة ثابتة عندنا وعندهم ولما ثبتنا الكلام في شيئا من ان التبعيض لا يخلو عن
امام فكل ما اصابه الله بطاعة واحدة في كل ايامه ونواهيه يوجب على كل من عدا الله ان يعلم الله تعالى ان جميع ايام
ونواهيه موافقة لاراده تعالى ونواهيه وطاعتها الامر الشارح واما ما يوجب لنا على ذلك فاعلم انه من ضلوه وتركه
موافق لاوامر الشارح ونواهيه مقدمة اخرى في الامام فدا الله تعالى بطاعته وهذا الامر عام في الاشياء الاولى
في المكلفين من كل من عدا الامام بعد التبعيض عليه السلام الثاني في الانسان ان كل الامور الثلاثة في الايام والنواهي
في كل ما اصابه من نواهيه خمس اربع الامور معلق على كل من وصفت بالامانة ومحال ان يطأ الله تعالى لاراده بطاعة
شخص من الشخصات البشرية العوامة الا بعد الايام من قبل الله تعالى في جميع احواله وافعاله وادبه في كل خطتها
لان الفعل الصريح والامر الصريح البدعي التسليم والفتنة المستفهم يدل على ان الحكم العام بالاشياء كلها انما
المتناهي عن جميع الاشياء الايام عبادته وعبادته بانواع شخص امثال ايامه ونواهيه يعلم انه قد يخالف غيره
ما هو من المتناهي في ذاته لا يفتي بالعبادة الا ذلك هو عصمة النبي لطفه بجميع احواله التي هي الطائفة للمكلفين
الوجوه المطالبة منه فطاعة ونبأ ان الامام في ذلك لا يتناهي فاهم مقامه فيازم منه ان يكون عصمة الامام لطفه في
جميع احواله التي هي الطائفة للمكلفين والوجوه المطالبة فيجب عصمة فحق كل غير معصوم مانع من الطائفة الامام با
لا مكان ولا شيء من الامام بمانع من الطائفة الامام بالضرورة فينبغي لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة والتصور فينبغي
الكبرى فينبغي لان الامام انما نصب لطف بالضرورة فيجب ان يكون هو ما نفاها بالضرورة لا يقال الا ان التبعيض ضروري
وفاتين في المنطق لا نقول فدير من علمها في المنطق سائلا لكن كون التبعيض داهية مما لا شك فيه وبما المطلوب
فمن وجب الحاجة منها ان لو جبال لا تغفل انها منضادان ضرورة وجب الحاجة الى الامام لما استغنى بها الصفا التي
ذكرها في وجب الحاجة الى الامام انما هي اربعة اشياء واحدة وهو جواز الخطاء لان فوهم في حال الهبة اقامة
الحدود واصلها افضل احدا الذنوب في اماره الجنايا وينبغي على الكفر والبق في ذلك من الكبار العظام وهو في الذنوب في
النصوص والحكم واحد اعلى ذنب فوجوه الحاجة الى الامام كلها واجبة الى جواز الخطاء والثناء في العصمة وهو وجب
الحاجة فلو لم يكن معصوما لم يحصل جبر دفع الحاجة فكان نصبه غير محصل للعبادة فيكون في شانه امانة غير
المعصوم وتطل بعض الشريعة في الحق بالامكان في الاشياء من الامانة الصحيحة بمقتضى الشريعة من الاحكام الشرعية في
مناقب الحق بالضرورة فينبغي لا شيء من امانه غير المعصوم بامانة صحيحة بالضرورة وهو المطلوب المقدسات في
باللهية فلو امانة غير المعصوم فينبغي لا شيء من الامانة الصحيحة بالضرورة شرعا بما في
فرض النبوة في شيء من الاوقات بالضرورة فينبغي لا شيء من امانه غير المعصوم صحيح لا معصية شرعا اما الصغر فلا
غرض لنبوة رسله السابق وحكم على الحق ووطوع افعاله على الشريعة المطهرة وان لا يخالفوا الشريعة وغير المعصوم يمكن
ان يحلهم على خلافه في مكان لا يوافقون له ولا يوافقون له ولا يوافقون له ولا يوافقون له ولا يوافقون له ولا يوافقون له
الراسخون في الامانة وما اكبر في الامام لنا اكبر الشريعة فينبغي جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه واله والزام الشريعة
ولا تفرقها من مقام النبوة في جميع الاحكام واما التبعيض فقد ثبت في المنطق وما عليها من الاعراض الجارية مذكورة فيها
نقدم فينبغي في المنطق في سبيل الامام سبيل كل المؤمنين في ان الله في حقه دايما فذلك الاول

وكما كان سبيله حقا دائما فهو معصومان السبيل هو الطريق ويطلق ايضا على احوال الاشياء كلها اعني افعالها
وافعالها وشركه وجميع ما ينفعنا بها فان كانت كلها حقا كان ذلك لا يشك معصوما وانما قلنا ان الطريق يطلق
على ذلك لان المشهور في العرف ذلك حتى انه بلغ الى الحفيضة العرفية واغلبت اللغوية وانما قلنا ان سبيله سبيل كل
المؤمنين لان كل من عدل الامام يجب عليه اتباع الامام ولا يجوز له مخالفة الفقه وانما قلنا ان سبيل المؤمنين حتى قلنا
بذلك لا يتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى في هذا فخذ في فهمه ان من عدل من سبيل المؤمنين حقا
لا بد في الامانة من مجموع امرين احدهما اثباته وهو نفوذ حكمه على غيره اعني كل من سواه شرعا وجوبا في كل
امر وهو ثوابه الثاني عدمه وهو عدم نفوذ حكم شخص غيره عليه شرعا وكل واحد من الوصفين يحتاج الى
امتنان اما الاول فلان نفوذ حكمه على كل من عدل انما هو جرح شرعا لا جرح احوال شيئا فلهذا لم يعمم على الشارع المطهر بعبارة
الاول والثاني وانما يتم وثبوت الكلف بمقتضى القابلية من لوجوه بانه لا يراى الا بالتصايف لا بغيرها يعني انما
يواقع الكتاب لا يفعل شيئا بل في المشرع ولا يميز بذلك الا بالجموع بعبارة واسمها التي المعاصرة يجوز له وانما
الثاني فلان عدم نفوذ حكم غيره عليه استغناء عما اقره الله تعالى في الدنيا مع عدم العصمة فاما ان جعله على
التغلب طاعة الشهوية والغضب ببل هو الواقع في كثير الاحكام وذلك يخل بعبارة الامانة فيجب ان يكون
ص ٩٢ قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات واخبروا الى ربهم ان لا يكون صاحب الجنة هم فيها خالدا
مثل القرى بين كالاغني والاحتم والصبير السميع هل يتبين ان مثلاً فلا شك في كون هذه تدل على ان الامام
معصوم فغيره ان يقول حصر العالمين في ربين احدهما الذين اتفقوا بصفاته احدها اليمين ثانياً ما عمل
الصالحات ثالثاً الاخبار خالصة فيهم والصالحات قائمة في جميع الصالحات لوجهين احدهما ان جميع محلي بلام
وقد ثبت في اصول الفقه قبله يوم وثانيهما ان قول اصحاب الجنة والاصل في الاطلاق الحقيقة في صاحبها كما
على ان لا يستحق المسمى في المسمى في غير ذلك فجمع فغيره احد الاولين وقوله اولئك اصحاب الجنة يفيد ان
العام فان الربطة محذوفة في قولنا هم اصحاب الجنة والحكم اذا ثبت رتب على الوصف دل على ان الحكم هو الاول
في العلة ان تكون دائمة وان لا يتغير معلومها عنها فان لم يتغير من علمهم دائماً فنقول لا بد في هؤلاء من معصوم
والا لم يستحقوا الجنة في وقت ما والسنة المطلقة الكلية تضاد الدائمة الموجبة الكلية والضمان لا يجمعان الا في
صفة متكررة الثانية فهم معصومان لان عمل كل الصالحات بوجوب عصمة فالامام اما ان يكون في القسم الاول
او الثاني والثاني محال لانها صفة ولا من هو اعراضه لا يصلح للمبدأ ولا صلاح الفاسد الامام هو اوصاف
للفاسد فغيره الاول فيكون معصوماً الا ان الاعراض عليه من وجوه الاول انها دالة على عصمة المجموع من حيث
هو مجموع فان المجموع جائز انهم هم الذين لم يخلوا بشيء من الطاعات وليس يدل على ان كل واحد واحد كذلك الثاني
ان دلالة ثبوت الحكم على الوصف على العلية دلالة مفهومة دلالة المفهوم ضعيفة وهذا الطوابير عظيم وطاوب
مهم فلا يصلح الاستدلال فيها بالظن الثالث ان الغالبية بين الغي والصبير السميع والعصمة مقابلية العبد والملك وهما
لا يقسمان التفخيم فلا يدل على العصمة الرابع ان قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات واحولهم معصومان وقوله السميع السميع
الاعم والاصم معلمان ان احدا والمهمة في قوة الجزئية فلا يثبتانها في الفاسد انه ذكر هؤلاء في مغالبة ومن ظلم من انهم
على الله كذبوا ذلك نعم صون على انهم يقولون لا شهدا هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله على الظالمين الذين

ما لم يجمع
في العصمة

بجوز

يُشَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَتَّبِعُونَ آيَاتِهِمْ بِالْأَفْرِ هُمْ كَافِرُونَ لَا جُرْمَ الْغَفُورِ الْكَافِرُونَ وَلَا شَكَّ أَنْ لَا
خَصْرَ فِي التَّوْبَةِ بَيْنَ الْكَافِرِينَ مِنْ مَنِ الْمَعْصُونَ فَلَا يَزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَمَّا بَابُ ذَلِكَ لَوْ كَانَ الْقَوْلُ
خَاصًّا بِهِ وَهُوَ مُنَوَّعٌ لَا تَأْتِي فِيهِ الْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَعْلُومَ عَلَى صِفَةِ ابْنِ وَجَدَتْ الْقَصْدَ وَحْدَهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ عَلَى
صِفَتَيْهِ وَجَدَتْ وَجَدَتْ لَا يَشُدُّ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْأَفْرَانِ وَعَنْ أَشْأَاطِيقِ الْإِصْفَافِ فِي ذَلِكَ يَكُنْ فِي ذَلِكَ فَلَا يَأْتِي إِلَّا
الْقَبْلُ فِي جَبَلِ التَّعَالِي وَهُوَ هَذَا كَذَلِكَ وَالْإِجْمَاعُ فِي هَذَا خَلَفَ عَنْ الثَّانِيَةِ مَعَ وَجُودِ الْمُتَوَضُّعِ
وَقَوْلُهُ فِي التَّعَالِي ابْنِ الْعَدَمِ وَالْمَكَّةِ فِيهَا التَّعَالِي ابْنِ التَّعَالِي فِي هَذِهِ الصُّوَرَةِ عَنْ الرَّابِعِ أَنَّ الْمَذْهَبَ
الْكَلْبِيَّ بِالْإِجْمَاعِ وَعَنْ الْخَامِسِ أَنْهُ نَعَى ذِكْرَ حُكْمِ الْفَرِيعَيْنِ مَعْلُومًا بِوَصْفَيْنِ عَامَيْنِ هُمَا بَعْدُ ثَمَانِ ابْنِ التَّعَالِي
فَدَلَّ عَلَى التَّعَالِي أَنَّ ذَلِكَ تَعَالِي قَالَ مَثَلُ الْفَرِيعَيْنِ كَالْأَفْرِ وَالْأَفْرِ وَالْأَفْرِ هُمَا الْجَبَلُ هَلْ يَكُونُ مَثَلًا الْفَرِيعَيْنِ
وَالْأَفْرِ هُوَ التَّعَالِي وَهُوَ يَحْدُثُ بِالْحَاذِلِ الذَّنْبِ فِي الْجَمْعِ ابْنُ ذَلِكَ لَا تَأْتِي مَطْلَعُهُ عَامَةً وَهُوَ يَحْدُثُ بِالْحَاذِلِ
لَا يَرْضَى لِي الْأَضْلَالُ فِي بَابِهِ وَلَوْ جُودَ الْوَضْعُ وَقَوْلُهُ الْمَكَّةُ تَعَالِي ابْنِ التَّعَالِي فِي ذَلِكَ الْخَالِ صَحِيحٌ
الْأَفْرِ يَكُونُ عَلَى عَصَمَةِ يَقُولُهُ تَعَالِي وَقَدْ يَتَّبِعُ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلِيهِ مَا تَوَلَّى أَنْ حَرَّمَ تَرْكُ التَّبَاعِ سَبِيلَهُمْ
يَتَّبِعُ مَا يَتَّبِعُونَ وَجُوبُ التَّبَاعِ سَبِيلَهُمْ بِكُلِّ الْأَشْيَاءِ وَالتَّبَاعِ هُوَ الْفَوَالِهُمُ وَاضْطَاحُومُ تَرْكِهِمْ فَلَا يَزِمُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
كَلِمَةً حَقًّا لِأَنَّهُ لَوْ يَكُنْ حَقًّا لَوْ يَجِبُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى ابْنِ عَدَمٍ وَتَوَلَّيَهُ عَلَى تَرْكِهِمَا التَّوَالِدَ وَالْعَدَابَ لَا يَفْعَلُ بِالْعَصَمَةِ
ذَلِكَ لِأَنَّهُ تَرَكَّ ذَلِكَ فَعُولُ اللَّهِ أَرَجَعَ الْمُكَافَيْنِ التَّبِعَ وَغَيْرَ بَطَاعَتِهِ وَأَمِنْ عَدَا التَّبِعَ بَطَاعَتُهُ التَّبِعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ عَدَا الْأَمَامِ بَطَاعَتُهُ الْأَمَامُ ثُمَّ جَعَلَ طَاعَةَ الْأَمَامِ مَثَابَةً لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّاعَتِينَ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ أَطِيعُوا
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا الْأَمْرَ مِنْكُمْ قَطْعًا وَلِأَنَّ الرُّسُولَ وَصِفَةَ الطَّاعَةِ لَهَا وَاحِدَةٌ وَهَذَا صَحِيحٌ وَفِي
وَجُوبُهَا عَنْهَا فَجَبَّ التَّبَاعِ الْأَمَامِ عَلَى الْأَمْرِ كَافَّةً فَلَا يَزِمُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلُ حَقِّهَا الْفَوَالِهُمُ وَاضْطَاحُومُ تَرْكِهِمْ وَاحِدًا
حَقًّا وَلَا يَفْعَلُ بِالْعَصَمَةِ الْأَمَامُ ذَلِكَ صَحِيحٌ فِي هَذِهِ الْأَمْرِ وَجُوبُهَا عَنِ الْأَمَامِ وَمَثَابَتُهَا الطَّاعَةِ التَّبِعَ عَلَيْهِ
اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَصْلُ فِي فَعْلِهِ أَمَّا الْأَمَامُ وَفَعْلُهُ وَتَرْكُهُ وَتَوَلَّيَهُ وَابْنُ عَدَمٍ وَاسْتِثْنَاءُ حَقِّهِ لَأَنَّ ذَلِكَ عَلَى عَصَمَةِ الْأَمَامِ
أَوْ لَوْ لَا جَدْرُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى حُكْمُ فِعْلِهِ كِتَابُهُ الْعَزِيزُ بِمَا تَمُوجُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ كُلِّ الظَّلَامَاتِ إِلَى التَّوَرُّدِ وَلَا يَزِمُ الْأَمَامُ
الْإِمَامُ وَعَدَمُ خُلُوقِ الزَّمَانِ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ وَجُوبُ ذَلِكَ لِأَنَّ وَعَدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حُكْمِ الْوَاضِعِ لِأَنَّهُ يَجِبُ فَوَعْدُ
تَحْقِيقِ خَلْقِهِ بِفَعْلِهِ مِنْهُمَا أَمَّا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى فَلَا يَزِمُ لَفْظُ الظَّلَامَاتِ عَامٌ لِأَنَّهُ اسْمٌ جِنْسٌ مَعْرُوفٌ بِاللَّامِ فَعَمَلُهُمَا
يَتَّخِذُ فِي الْأَصْلِ وَأَمَّا الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَةُ فَتَتَوَضُّعُ عَلَى مَقْدَمَةِ الْأَمْرِ أَنَّ الْجَهْلَ ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِيَةِ الْحُكْمُ بِخَلْقِهِ
مَا تَرَكَّ اللَّهُ تَعَالَى ظَلَمٌ وَكَذَا إِذَا يَحْكُمُ بِمَا تَرَكَّ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا تَرَكَّ اللَّهُ تَعَالَى فَكَانَ ظَالِمًا فَالْظَّالِمُونَ الْكَا
عِدَمُ احْتِصَابِهِ حُكْمَ اللَّهِ فِي الْأَحْكَامِ ظَلَمٌ لِأَنَّهُ جَمَلُ الرَّابِعَةِ التَّحْقِيقِ وَجُوبُهَا لِمَطْلَبِهَا أَيْضًا ظَلَمٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَعَلَ
ذَلِكَ فَعُولُ لَوْ يَكُنْ الْإِمَامُ مَعْصُومًا فَجَزَّ جَمَلُ النَّاسِ عَلَى الْخَطَا وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ طَرَبُ إِلَى الْعِلْمِ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْوَقَا
تِ الشَّرْعِيَّةِ فَاتَّهَمُوا لَا يَنْضَبُطُ فَلَا يَكُنْ الْخُلَاصُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِضَلِّ مَنَامٍ مَعْصُومٍ فَلَوْ لَمْ يَضَلِّ أَحَدًا مَعْصُومًا لَمْ يَزِمْ
الْوَقْفُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَخِلَافُ الْوَعْدِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى فَجَعَلَ مَعْصُومًا مَعْصُومًا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ صَحِيحٌ قَوْلُهُ
تَعَالَى وَلَا تَكُونُوا إِلَى الَّذِينَ يَكْفُرُونَ تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا
تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا تَكْفِيرًا

وَالْإِصْفَافُ بِالنَّبِيِّ
بَعْضُ الذَّنْبِ

فَلَا يَزِمُ

عاشا ان احدهما ان دفع التوف واجب عفا او هو مفقود من مسئلة لان دفع الضرر بالتوف واجب بالتامة ان التوف
العمل يقول غير المعصية ولا يستند بالآخر اليه في الدعاء والحر والارادة والاموال في المخرج بخوف لان غير المعصية
في شئان احدهما انه لا يعلم الحكم في الواحدة بعينها فحاجتنا ان لا يحكم بها الا ان الله سبحانه قد دخل تحت قوله ومن ثم يحكم بها
الله تعالى انك في الظالمون ويدخل الاعباد على قوله وقوله تعالى ولا تذكروا الى الذين ظلموا فحصل الخوف من
مقدمة وجوبه فيجب الاحتمال عند خيار من وجوبه في امة امثال او امره ونواهيته جوبت له اقامة ترك امثاله
او امره ونواهيته في امة التكليف بالتعريض هو في ظاهر الاستحالة وهو المطلوب في حال هذا ولان في الفقه لا
يقول بصدق ظلمه مع وجود الامام المعصوم وانما عدم عصمة الامام فلا يمكن ان يناد هذا الباب **ص**
قوله تعالى الذين آمنوا ولا يلبسوا اباهم بظلم او انك لم آمن وهم محذوق فقول كل ذنب ظلم لقوله تعالى
ومن بعد ذلك اذود الله فقد ظلم نفسه والى ابد المحدث هنا الا وهو التوجه باجماع الامة ولعل لكل بل كل
واحد بانفراد ظلم باجماع الامة وقوله تعالى ولا يلبسوا اباهم بظلم قوله بظلم تكلف في معرض ان يكون للغير
الا يصدق مع انما هم منهم ذنب هذا معنى العصمة ولا مثا ان النبي صلى الله عليه واله هاتان المرتبتان لا ندع
للتاس الى الا على محصيل الايمان والثانية في الظلم الذنوب فيكون معصوما والامام فاهم مفسر لان طاهر
مشابهة لطاعة النبي فيكون داعيا الى المرتبة في خلافة من يتحقق ما فيه فيكون الامام معصوما **ص** الامام و
الهداية بمجصول هاتين المرتبتين كما ذكر في هذه الاية والامام طريق اليها لا نهاده وبه يحصل الامن للمكلف
وغير المعصوم ليركن ذلك بالضرورة يحصل التوف من امثال او امره ونواهيته وخصوصا ما فيه على الاحتياط التام
كالتمسك بالفرج فان غير المعصوم يجوز المكلف فيه شئ من احدهما الخطا والثانية نعمة للخطا بعلبة القوة
الشهوية والسبقة فلا بد وان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى وهذا هدى الله لكم
مستقيم ذلك هدى الله بغير من يشاء من عباده المطاوعة لغيره من نصاب الامام الهداية وهو ظاهر
والطاعة لطاعة النبي وكونه فاهما فانه الضم المستقيم هو العصمة فيردع المخالف الى هذه المشية ويحصل
من طاعة والامام بها الله تعالى فلا يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى
اذ قالوا اما انزل الله على نبين من شئ قل ان الكتاب جاء به موسى نورا وهدى للناس ثم قال تعالى وهذا
كتاب انزلناه مبارك مصدقا الذي بين يدينا ولتذرا والقرآن من حو لها والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون
وهم على صلواتهم يحفظون وجب الاستدلال ان القرآن الكريم ناسخ للتوراة والتاسع اكمل من المنسوخ فلو لم
يكون نورا وهدى للناس لفظ التوراة هدى هنا بخلاف المذهب واجه الدلالة بحيث يكون تعظيما لا يقبل الشك
ثم ان يقول هدى للناس هو عام فاحصل كل عصر ثم اثبت كونه هدى للناس فلا بد من ثبوت محدد بالفعل
لان كل موضع التعبد الوحيد يجب الحكم به على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالفعل كونه هدى بالفعل بلان
ثبوت محدد بالفعل لا يثبت لان فلا فاهم الامم كونه محدد بان جميع افعاله لان ثبوت ان فلان ضل واطل فانه عالم
بفعله في كل زمان فان حصل عظمه فانه يستعمل في كل زمان فلان محدد وبالعكس هو في غاية التعظيم فان
في قوله ان كل عصر في كل عصر من له صفات احدها ان له صفات اخرى لا يخلو ان احدها ان
علما بدلا لان القرآن يفسرنا عما اخبرنا من قبل فطر في الفاس الثانية انه محدد بالفعل انما في جميع وهو

الكتاب من غير المعصية
انما هو في الاموال في المخرج بخوف لان غير المعصية
في شئان احدهما انه لا يعلم الحكم في الواحدة بعينها فحاجتنا ان لا يحكم بها الا ان الله سبحانه قد دخل تحت قوله ومن ثم يحكم بها
الله تعالى انك في الظالمون ويدخل الاعباد على قوله وقوله تعالى ولا تذكروا الى الذين ظلموا فحصل الخوف من
مقدمة وجوبه فيجب الاحتمال عند خيار من وجوبه في امة امثال او امره ونواهيته جوبت له اقامة ترك امثاله
او امره ونواهيته في امة التكليف بالتعريض هو في ظاهر الاستحالة وهو المطلوب في حال هذا ولان في الفقه لا
يقول بصدق ظلمه مع وجود الامام المعصوم وانما عدم عصمة الامام فلا يمكن ان يناد هذا الباب **ص**
قوله تعالى الذين آمنوا ولا يلبسوا اباهم بظلم او انك لم آمن وهم محذوق فقول كل ذنب ظلم لقوله تعالى
ومن بعد ذلك اذود الله فقد ظلم نفسه والى ابد المحدث هنا الا وهو التوجه باجماع الامة ولعل لكل بل كل
واحد بانفراد ظلم باجماع الامة وقوله تعالى ولا يلبسوا اباهم بظلم قوله بظلم تكلف في معرض ان يكون للغير
الا يصدق مع انما هم منهم ذنب هذا معنى العصمة ولا مثا ان النبي صلى الله عليه واله هاتان المرتبتان لا ندع
للتاس الى الا على محصيل الايمان والثانية في الظلم الذنوب فيكون معصوما والامام فاهم مفسر لان طاهر
مشابهة لطاعة النبي فيكون داعيا الى المرتبة في خلافة من يتحقق ما فيه فيكون الامام معصوما **ص** الامام و
الهداية بمجصول هاتين المرتبتين كما ذكر في هذه الاية والامام طريق اليها لا نهاده وبه يحصل الامن للمكلف
وغير المعصوم ليركن ذلك بالضرورة يحصل التوف من امثال او امره ونواهيته وخصوصا ما فيه على الاحتياط التام
كالتمسك بالفرج فان غير المعصوم يجوز المكلف فيه شئ من احدهما الخطا والثانية نعمة للخطا بعلبة القوة
الشهوية والسبقة فلا بد وان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى وهذا هدى الله لكم
مستقيم ذلك هدى الله بغير من يشاء من عباده المطاوعة لغيره من نصاب الامام الهداية وهو ظاهر
والطاعة لطاعة النبي وكونه فاهما فانه الضم المستقيم هو العصمة فيردع المخالف الى هذه المشية ويحصل
من طاعة والامام بها الله تعالى فلا يكون الامام معصوما وهو المطلوب **ط** قوله تعالى
اذ قالوا اما انزل الله على نبين من شئ قل ان الكتاب جاء به موسى نورا وهدى للناس ثم قال تعالى وهذا
كتاب انزلناه مبارك مصدقا الذي بين يدينا ولتذرا والقرآن من حو لها والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون
وهم على صلواتهم يحفظون وجب الاستدلال ان القرآن الكريم ناسخ للتوراة والتاسع اكمل من المنسوخ فلو لم
يكون نورا وهدى للناس لفظ التوراة هدى هنا بخلاف المذهب واجه الدلالة بحيث يكون تعظيما لا يقبل الشك
ثم ان يقول هدى للناس هو عام فاحصل كل عصر ثم اثبت كونه هدى للناس فلا بد من ثبوت محدد بالفعل
لان كل موضع التعبد الوحيد يجب الحكم به على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالفعل كونه هدى بالفعل بلان
ثبوت محدد بالفعل لا يثبت لان فلا فاهم الامم كونه محدد بان جميع افعاله لان ثبوت ان فلان ضل واطل فانه عالم
بفعله في كل زمان فان حصل عظمه فانه يستعمل في كل زمان فلان محدد وبالعكس هو في غاية التعظيم فان
في قوله ان كل عصر في كل عصر من له صفات احدها ان له صفات اخرى لا يخلو ان احدها ان
علما بدلا لان القرآن يفسرنا عما اخبرنا من قبل فطر في الفاس الثانية انه محدد بالفعل انما في جميع وهو

الذي

في

قالوا فلو كان ذلك لكانت لهم آيات من ربهم ولا يريد ان المعقول فوهم من الحسوس فكيف يؤكده المعقول الحسوس
لان علم من قبل ظهوره الفلاس علموا ان ادراك حقائق الالوهية في الايمان حصل له العلم والثبات في الامور التي هي في
فدادركه عقلا حقائقا ثم سلمنا لكم انكم تعلمون ان الله تعالى ان ينفع عن اربهم اعطاء المظهر
ان كان شاك في ذلك والله علم انه لا يشك لكن اراد بالسؤال نفوهم المظهر انشا ان كان لا يشك فاعلم
فائدة سؤال اربهم عليه السلام بقوله تعالى اقره فوهم وجواب اربهم في ذلك يعني ضالة كل من شك في
المرتبة الثالثة للكفر والتبعية منه واعطاء اربهم باعطاء علم اليقين عن اليقين كالايان المرتبة الرابعة
نفوهم الفلاس في الخامسة وفي العصبان هو قائم لان في الثانية لا يتم الا في جميع جزئياتها فاذا كان الراسد
من جملة هذه المرتبة في بيان الحق ونصب الامام الذي هو نائبه ومقامه لارشاد الخلق وحملهم على
هذه المراتب كلها فلا بد وان يكون النبي والامام راشدين حتى يتم دعوتهم ولا ينجحوا في غير هذا ولا ينجح
خارج من اربهم في هذه الصفات الا ان تكمل هذه الصفات والارزاق لسلسل الحاجة وعليه فبذلك تسلسل
ينقطع الحاجة وهذا معنى العصمة بالضرورة فيكون الامام معصوما في هذه المراتب هي الحق وهي الهدى
الحقيقية المرتبة التي قال الله تعالى ولم يزلوا ائمة لهم فيهم وخارج الناس في الامام ليريدهم ويحملهم على
ويريد امثالهم وروايتهم اتباع افواه وافعاله ينقطع حاجتهم ويحصل لهم الاستغناء فلو لم يكن في هذه
الصفاء المذكورة مجمعة لم ينقطع الحاجة الثالثة قوله تعالى اولئك هم الراشدون يدل على انحصار الراشدين
في هؤلاء لا في اصيغه المعصومين خصوصا مع التاكيد في غير هؤلاء ليسوا راشدين فالامام انما ارشد وليس
براشد والثاني في لانه لا شيء ممن ليس براشد ارشد مطلعا بالضرورة وكل امام ارشد مطلعا بالضرورة
ينبغي لاشيء ممن ليس براشد مطلعا بالامام بالضرورة ففهم في القسم الاول وهو ان يكون الامام من هؤلاء
معصوم لما تقرر من المطلوب في اتباع الامام موجب لحيمة الله تعالى بالضرورة ولا شيء من المذنبين
موجب لحيمة الله تعالى فلا شيء من الامام بمذنب بالضرورة اما الصغرى فمطلحة اتباع الائمة لا باتباع النبي
لغوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فجعل طاعة الامام وطاعة النبي متساوية في اتباع
النبي موجب لحيمة الله تعالى لغوله تعالى فاطيعوا لي يحبيكم الله واما الكبرى فله لغوله تعالى ان الله لا يحب
المتكبرين والمذنبين فعند الضرورة الثانية من كل امام مصلح بالضرورة لانه فاما منه لغوله تعالى يا ايها
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والجمع الصالح لغوه ولا شيء من غير المعصومين
بالامكان وهو بدعي فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة لما بين في النطق وهو يساوي كل امام معصوم
بالضرورة لوجوه الموضوع وهو المطلوب في قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجب
ان يقول الامام هاد لكل من هو امام له بالضرورة وكل هاد يهدي الله بالضرورة ينبغي ان الامام يهدي
الله بالضرورة فيجعلها ضرورية في قولنا لاشيء من الفاسقين يهدي الله لانه المذكورة ينبغي لاشيء من الامام
بفاسق بالضرورة وكل غير معصوم فاسق بالامكان ينبغي لاشيء من الامام غير معصوم بالضرورة في وجوبه
وهو المطلوب في تمامه في الاولية الامام هاد لكل من هو امام له لغوله تعالى وجعلناهم ائمة يهديون
بآياتنا فالامام هو هاد الامم والحق المشابهة كل هاد يهدي الله بالضرورة لغوله تعالى وقدر يهدي الله

هو سائر في انكار ان الامام معصوم

فهو لا يتصور الا ان الله عليه ما لا يشاع في ظاهره واما المصلحة فلا ان العقل لا يستعمل من قبل
 تلك الاشياء ان المراد من قوله تعالى القوم الفاسقين اما كل واحد او الكل وعلى تقدير ان كانا
 حاصلهما على الاول فظاهرهما على الثاني فان النفس ليس بهذه الفاسق طال فغيره من صفاته
 التي هي ابعث من كل غير معصوم فاسق بالامكان هو ظاهره اذ وجوب المعصية هو امتناع الذات النفس بامكانه
 قوله تعالى لكن للناس حجت الشهادتين من الاشياء التي لا بد وجب الاستدلال ان القوة التوقفية من جهة
 الشهادة ثم هي حجت للناس حجتا فاعدا حصل من جهة من هذه الوجوه الثلاثة وذلك بوجوب ضعف
 معصية هذه الحجتات هي اكثر القوان على ما شاهدنا ذلك بوجوب كتاب الحوائج عدم الالتفات لا الشرح فلا
 من يلدع فكل غير معصوم فلهذا بالامكان ولان القوة معصية فغيره من صفاته فالتامع هو الذي لا بد ان يتبع
 منه هذه الاشياء والاول ان لا يكون الرباس له معصية وكذا عدم معصية غير فان غير الامور
 ان يحكم بامتناع ذلك منه حتى يكون الناس له اطوع ولا تعص بالمعصية لا ذلك وهو المطاوع وبما قوله تعالى
والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم اولياء بعضهم باؤن بالعرف وبهم من المنكر ويقيمون الصلوة ويؤتوا
الزكاة ويطيعون الله ورسوله اولئك هم الصالحون ان الله عز وجل لا يستدل بامتناع المعصية
 احدها ان الله تعالى في كل واحدة حكما واحدا والعق وانه لا يختلف باختلاف الاجزاء الثلاثة هذه الا
 عامة في الايمان والكلية هو ظاهره والكلية من الافعال والتروك اما الامور من جهة المعروف والشا
 من جهة المنكر كما باطامة الصلوة واما الزكاة فلهذا الاهتمام بها واكد التبع عمنه بقوله ويطيعوا الله و
رسوله الثالثة ان اختلاف الازاء وفضائل الشهوات واستمرارية الجمال الشريعة بقضية اختلاف نظام النوع اذا
 وقع ذلك فنقول الامة تقتضي انه لا بد من نصب نبي واحد يار الكل ويهتكم على ذلك والامر وفوق
 احد الامر من قواعده المخرج والمخرج اختلاف نظام النوع اذ كل واحد يقول ان امره هو المعروف والامر هو
 لان كل واحدة محبة فيها حكم وليس كل الاحكام معلومة للكل وجعل الاجتهاد من امر من انفس مناط يورى
 ونوع الفتن واختلال نظام النوع ونقص الغرض من التكليف فاما اذ والالتكليف وعمومه احدها اذ
 وهو باطل بالاجماع ولا بد ان يكون ذلك الترتيب يجوز عليه لظهور وان يعمل منكروا ويترك معروفا والا حاشا
 الامام المعروف وسلسل ونوع المخرج اختلاف نظام النوع ولا بد منه في كل زمان لان تخصيص بعض الناس
 بعض الاوقات بالمعصومين بعض من غير مخرج وذلك هو الامام فظهر ان الامام معصوم ويجب على كل
 زمان يحيى قوله تعالى ومن يتصل الله ورسوله ويحذ حذوه ويحذله فاقباله فاما حالها فهاولة عذابها
 وجعل الاستدلال ان نقول كل غير معصوم يمكن ان يكون بهذه الصفة ولا يشي من الامام بهذه الصفة بالضرورة
 ينتج لا يشي من غير المعصوم بامام بالضرورة لان الامام مركون اليه بالضرورة ومن هذه الصفة ظاهرا
 انفسه ولا يشي من نظامه يكون له لقوله تعالى ولا تتركوا الصلاة فكل من تركها فكل من تركها فكل من تركها
 جملتها ثم يمتدحون بامرنا وحبنا انهم يفعل القبرين وقيام الصلوة واما الزكاة وكانوا لنا عابدين هذا
 لعلنا لا لائمة صفات احدها ان الله تعالى وصفهم بقوله وجعلناهم ائمة وانما هي ائمة بعدد
 الله تعالى ثم جعلناهم ائمة ان الهداية بار الله لا يارون الا بار الله ولا يهتدون الا بامر الله ولا يهتدون

استقرا

وضع

وكان طاعة الرسول في الامام

يمكن ان

بالامكان ولا يشترط

وجبه الاستدلال لانه لا يمكن عتبه بما انهم لم يثبت من صحتها الامكان والفرق بالحق والباطل لا يتم الا بالامام
 معصوما فان قيل نظر في غيره فليس يجب خلو الرضا عن امام معصوم وايضا امر الله عتبه بان يستعملوا الخيرة
 بانفقوا الى الشبهة ولا المعارضه الحق ونحوه فانه لا يثبت مع امثال النص على الخاطبة الا بمن يفيد قوله لا يثبت
 من شأنها النص بحيث لا يكون للمخالفين على الله حجة اذا اختلفوا في احوطها بل يشابهه يحصل له ما يفيد
 حجة من خلاف الحق لعدم قوة على غيره او فصول عقله عن تحصيلها من مع عدم ذلك ولا مفسر للمشاورة
 قوله لا يثبت ان يكون حجة ظاهرة فلا جمل ذلك يجب امام معصوم يعلم المشابهة الظاهر والمآل فيها ويعلم الملكة
 ويدهم ذلك عليه هو المطلوب كقوله تعالى ولا تعبدوا الا الله لا تحيط العقدين وجبه الاستدلال ان نقول
 كل امام محبوب لله تعالى بالضرورة فان طاعته مساوية لطاعة الرسول لقوله تعالى واول الامر منكم فكل من
 طاع الامام لم يطع الرسول وكل من اطاع الرسول حبه الله لقوله تعالى اطيعوا الله في حبهكم الله ولا شيء من المعنى
 بحجة بالضرورة لان الجمع المحال بالامام يفيد العموم وصفاته الله السلبية واجبة كالاجابة فلا شيء من الامام بمقتضى
 بالضرورة فنقول كل غير معصوم معصوم بالامكان لا شيء من الامام بمقتضى بالضرورة فنقول كل غير معصوم معصوم بالامكان
 ولا شيء من الامام بمقتضى بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب كقوله تعالى ولا
 لا يهدى القوم الضالين وجبه الاستدلال ان نقول كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك لا شيء من الامام
 كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام اما الصغر في ظاهره واما الكبر في محال ان الامام هاد بالضرورة
 وكل هاد صمد بالضرورة ولا شيء من الامام بمقتضى بالضرورة لقوله تعالى ومن يهد الله فلا مضى له ولا شيء من الامام بمقتضى بالضرورة
 والامام بمقتضى بالضرورة على انحصار المحول في الموضوع فغيره ليس بمقتضى بالضرورة لا يحصل هذا الخلف كقوله
 قوله تعالى ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا وجبه الاستدلال ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من
 الامام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة وهو المطلوب كقوله تعالى ولكن اكثر
 ايهما اتون كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة لانه انما نصب هذه الصفة
 ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة لانه انما نصب هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام وهو
 كقوله تعالى فاحذروا ان بعضكم لبعض شركاء في قول عوروا كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء
 من الامام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام ان قوله تعالى وان طمع الابه وجبه
 الاستدلال ان نقول كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامكان له هذه الصفة بالافتقار
 والامكان ترك نصبه لطفا ونصبه ضللا لا فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى وان كثرا
 لخصاوتهم يا هؤلاء انهم يفتنواكم كقوله تعالى فاحذروا ان بعضكم لبعض شركاء في قول عوروا كل غير معصوم
 بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله
 تعالى ان ربك هو اعلم بما يفتنون كقوله تعالى فاحذروا ان بعضكم لبعض شركاء في قول عوروا كل غير معصوم
 بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى فاحذروا ان بعضكم لبعض شركاء في قول عوروا
 فتنون كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من
 المعصوم امام بالضرورة لانه قوله تعالى فاحذروا ان بعضكم لبعض شركاء في قول عوروا كل غير معصوم

قالوا ربنا مؤلا، اضأونا ولا شاك في ان المظلمة انما لم يلد شيئا واجب له اعتقاده لصلابة الظلمة كلها كل فخر
معصوم يحمل فيه ذلك فلا بد ان يكون اماما معصوما حتى يحصل اليقين بينه وبين قوله وبما به فاما
قوله تعالى فمن ظلم ظميرا فمرا على ان لا يكذب بكل فخر معصوم له هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامام له هذه
الصفة بالضرورة بل يخرج لا شيء من غير المعصوم اماما فثبت قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى ياتي بالجملة ويتم
الحياط فكذا ذلك يخرج من كل فخر معصوم يمكن له ذلك ولا شيء من الامام له ذلك بالضرورة بل يخرج لا شيء
من غير المعصوم اماما بالضرورة بل يخرج قوله تعالى فان ارنا انهم اجتمعوا مع القوم الظالمين وجبالنا من دبرهم
ان كل ما مونايع للامام في اخواله واصفاله وروحه لا يثبت شيئا ان يجعله الاخر بالضرورة وبشر من ان يجعله
النظام بهذه الاية فلا يكون الامام ظاهرا بالضرورة وكل فخر معصوم هو ظاهر بالامكان فالامام ليس فيه معصوم
الموضوع موجودا فالامام معصوم قل قوله تعالى ولا تقف على الارض بقايا صلواتها كل فخر معصوم له
هذه الصفة بالامكان لا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم اماما بالضرورة بل يخرج
قوله تعالى ولا تقف على الارض بقايا صلواتها كل فخر معصوم له ذلك بالامكان لا شيء من الامام له ذلك بال
ضرورة فلا شيء من الامام فيه معصوم بالضرورة فثبت قوله تعالى ولما اهل الارض امنوا واتقوا الفتحا
عليهم من كتاب من السماء والارض للفقهاء والامام معصوم كان مقدم فخره غير معصوم له المعصوم ليس
فخره بالمكلفين بل من فعل الله تعالى بفعل الطغاة المعصوم وما جعله الا لتفعله ولا يثبت في الوحي من فعله
ولا من العلم به فاوله بفعل الله تعالى فانه المعصوم بوعصوما وينصبه بنفس عليه كان في نفسه على ذلك
ينزل منزلة العبد كان فاضلا الغرض تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فثبت قوله تعالى واخذنا الذين
ظلموا ايعادنا ينسبون بما كانوا يفعلون كل فخر معصوم يمكن له هذه الصفة لا شيء من الامام يمكن له
ذلك بالضرورة لان الامام انما نصب لذلك فلو امكن منه ذلك لم يامن المكلف من امثال ائمة معصومه
في ذلك فلا يجوز بعده لذلك ولا يمكن الا بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم اماما بالضرورة بل يخرج قوله تعالى
ومن يضل الله فلا هاد له وجه الاستدلال بوقوفه على مقدمة المقدمة الاولى ان عدم المعاول لعدم
علمه بعدم العلم هو عدم المقدمة الثانية ان الوهم هو سبيل الضلال لانه هو الذي يهاضل العقل في
كثير من المقدمات وغلبة الشهوات وسببها البعيدة لقوة الشهوات فيخلق الله تعالى العقل للمكلف بحيث
يمكن للمكلف قضا الوهم الباطل ومغضيه الشهوات والقوى الغضبية فذرها في كثير من الناس في فعله
وبينهم لها اكثر واعظم واذا ثبتنا المطيع لقوى الشهوات والغضبية والوهمية المخرج لها على القوة العقلية
الاربع القوة العقلية وجدنا الاول اكثر من الثاني باضتماما مضاعفة وكل ذلك سبب عدم العصمة فلو لم
يوجد دين معصوم بوع المطيع لقوى الشهوات وبه يلزم كل مكلف في كل وقت بالتقوى لزم الضلال بالمقدرة
الثالثة ان هاد نكرة دخل في علمها فها يلزم عمومها فيبقى في كل هاد المقدمة الرابعة قوله يضل نكرة في موضع
اشياء فالعقير يلزم ان اشياء ان احسنه مطلقا لم يكن له هاد لا يثبت ولا امام ولا في المقدمة الخامسة قوله
يقين ان المعصوم من فعله تعالى هو سبب كونه طريق الصواب والصحة فاوله بوجوده الله تعالى كان الله تعالى
سببا لعدم المعصوم عند المعصوم هو سبب لضلاليه فان لم يكن الله تعالى سببا للضلال لكان الله تعالى

معرض

نفسه عن ذلك والكل من سبب الله تعالى انما نفي ذلك فقول لو لم يكن المعصوم موجودا في كل زمان وعصر
لا يجاوز ذلك من ذلك ضلال المكلفين لتحقيق علمه ضالهم ويكون المضل هو الله تعالى فيلزم ان يكون لهم ما فاقوا
استغافا به البعث وانما شبه المعصوم بلزم ان لا يكون غير المعصوم اما ما قبل اما غير المعصوم وهو المطلوب
نظرا لعدم عصمة الامام بلزم لا يجمع وكل ما هو وارث للامام هو الخادم عصمة الامام هي طهارة الملائكة وال
فدقيقنا في الدليل المتقدم انه من غير ان يكون من المعصوم بحيث لم يكن معصوما اصل الزم صدره من كل واحد
المكلفين فيكون خلافا وقد اصله الله تعالى في ذلك علوا كبيرا وفيه اصله بعد الله لصدقه لا يشك
هادله لما تقدم من عموم النفي وقاله من هادله وهذا الله في كل وقت لكان له هادله والوجبة البرية فيناظر السالفة
وقد صدقنا السالبة الكلية فكذلك بالوجبة البرية فلا يبعد به بالنسبة ولا امام يهديه في فائدة البعث وفائدة
نصب الامام وهذا محتمل استحال التكليف الاستلزام الفظا من حق كتمان انتفي المعصوم في الامام مطلقا ونفي
الامام مطلقا لا يجوز نفي المعصوم لا يجوز اما الملائكة فاننا قد بينا فيما تقدم ان نفي المعصوم يستلزم ضلالا
فقال لمن يعمل ذنبا فان لم يوجد من يعمل ذنبا اصله في المعصوم وهو المطلوب ان وجدنا الله تعالى في ذلك
فقد نفي عنه كل احد له لما تقدم من عموم قوله فانه من هادله في زمان من الا زمان بل ينفي عنه دائما لان له فكره ورد
عليه النفي وكل ذكره وروى عليه النفي في العموم فعمد في الامام والاشخاص له ولما استحال الا زمان فلما تبين ان ما يجب
نصب الامام اما عندنا فاعطى الامام عند اهل السنة وشرعا وبالجملة فقد تقدم البرهان على استحالة نصب اولي
تعالى هو الذي يثبت في الامم في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا الاستدلال لان المراد من بعث النبي التبليغ والقبول لا
بناؤه عليه بالابانة وبقرتهم بنظر الظاهر امسال الادوار الثرية في التواهي التعميد الحكمة الخلفية بحيث لا يدخل
بواجب لا يفعل فيجاء به في كنه الباطن من الاخلاق الذميمة وتكبل قواهم النظر في العالم لان يحصل لهم في العقل
المستفاد فان امتنع من بعضهم ذلك فالامتناع من المكلف اما من عدم استعداده او من نفي طهارة اما ما جزم
فعل الوجبة فينا الفبايح كلها وكل ما لم يكن المكلف من غير ان يكلف به كل ما هو مكلف فامتناعه عن الامام
فاهم مقام النبي وما يجب من ان يكون في ذلك فلا بد ان يكون في هذا الضيقا كلها حتى يمكن ان يؤثر في ذلك وذلك
هو المعصوم لا لا يفتي بالعصمة الا ذلك ومعصية فوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
مخوفوا اما انكم وانتم تسلمون كل غير معصوم يمكن له هذا الصفا ولا شيء من الامام له هذه الصفا بالضرورة
فلا شيء من غير المعصوم با امام بالضرورة فمعصية فوله تعالى وما كان الله ليعبدكم وانما كنتم
للعبدية بهم وهم يستغيثون وجه الاستدلال من وجوه احد هادله تعالى في نفي عبادتهم والنبي فيهم كرامة للنبي عليه السلام
فيكون النبي كرامة عند الله وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاهم فيكون النبي اتقاهم كل الامم وكل
الامم معصومة الا في من المعصوم معصوم فيكون النبي معصوما والامام فاهم مقام النبي لان طاعته من
طاعته كما يشهد به قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واطيعوا
الطاعين وهذا قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واطيعوا الطاعين طاعة النبي واولي الامر تابعة
لطاعة الله تعالى ثم عطف اولي الامر على الرسول وجعل الطاعة واحدة فينبغي ان يكون للامام هذه الكرامة التي
عليه السلام والا لزم تخصيص بعض الامم بالاطفال لما صلت النبي دون بعض هو ترجيح من فيه مرجح وهو باطل

الاعقاب كايون في علم الكلام فكذلك ما به وجود الامام من الوجود في حق الله تعالى

كانت الامام هذه المزية في العذاب فادام الامام في امته فيكون اكرم من كل امته عند الله تعالى فكذلك في
الكلام لما انفاء المطاوع ولا يتحقق ذلك الا بالعصمة وثانها ان الذنب موجب للعذاب وجود النبي في امته على
الاسقاط لانه من الاستغفار كما ذكر الله تعالى في اسقاطه والاستغفار موجب لان التوبة موجب للاسقاط
العقاب كايون في علم الكلام فكذلك ما به وجود الامام من الوجود في حق الله تعالى فكذلك في
النبي في ان يكون وجود الامام فيهم مسقطا للتعذيب فيجب على من الامام وجود الذنب كرهية بالبداهة و
ثالثها قوله تعالى وانتم فيهم ليس المراد مجرد الوجود في عصرهم بل في حق الكفار بل المراد وانتم فيهم مطاع
الامر الذي هم مناجون لك في الفعل التلويح بحقوق بكل حاله من احواله لا يخالفون في شطرا ولا ليل ولا
ينفرون باوون امر وديانون اليه في كل امورهم ويحكمونه محكما طلاقا فان في التعذيب لاسقاطا ليعذبوا
منه تعالى فيغضب لما انفرد في علم الكلام فالاية في الامام من النبي والامام من النبي في جميع ماعد الواسطة لان النبي
يجوز عن الله تعالى لا بواسطة احد من النبي والامام من النبي عن الله تعالى بواسطة النبي فهو سبيل النبي فيكون معصوما
وثانها ان الناس ينقسمون بالاعقاب الى اقسام خمسة الاول ما النبي فيهم وهم الذين باخذون احكامهم كل ما على النبي صلى
الله عليه واله من صفة يحكمون بها النبي كل امورهم ولا يعصوا الله فيما امرهم به ولا ينهاه الله في ان يهاوا بعض الامر
مع حفظ الاصول وهم يستغفرون ما يسيرون فيه فيكون توبة صحيحة الثالث ما يشاؤون لبعض جهلوا البعض لا يستغفرون
الرابع ان يجهلوا كل الفروع ولا يستغفرون الخامس الخالفون للايمان والاولان لا يعذبها الله والاخيرين يعذبهم
والثالث والرابع ان حصل عفون الله تعالى لكرم الامام وجوده الذي لا ينهيه اما ابتداء او بشاعة التوبة او
احدا الاثمة وصددها الكرم لقوله تعالى امن ذا الذي يشفع عنده الا ياذن وفوله تعالى ولا يشفعون الا
لمن اراد فكل كرم تعالى والاخذ بواجب فاستحقاق على ذنوبهم ثم ادخلوا الجنة بعد ذلك بسبب ما لهم لا
كل مؤمن يحجب الجنة بايمانها لكن بعد ذلك مؤمن المستحق للعذاب قبل ان يدخل الجنة اخبرنا الامام عليه السلام
النبي وحصل الغاية في المراتب كلها فلا بد ان يكون معصوما حتى يتم الغاية به وان كان هذه الغاية شخصية
فلا يتحقق حكمها الا غير موضعها وانه تعالى في التعذيب ما يجزى من التعذيب وبطريق العلامة على احد من
كونه عليه السلام فيهم واستغفارهم فلا يدخل الامام فيهم وبان هذه الاية تدل على غيب مطويع لانه تعالى في
العذاب يكون النبي عليه السلام واستغفارهم فلا حاجة الى الامام وبان قوله تعالى وما كان الله ليحتجب بهم بعد قوله
تعالى واوفوا بالالحام ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء او فاجنابا ليمن
الله تعالى على نبيه في تعذيبهم بما ذكر وحش هو عليه السلام في البلد الذي هم فيه لان الله تعالى لما كان يترك
العذاب على الامم السالفة كان يامر من كان بينهم من الانبياء بالفرج من ذلك البلد والحالة التي هي بها كالشفقة
فاكراما للحمد عليه السلام لم ينزل عليهم فالتعذيب في قوله وانتم فيهم عابدا للكهنة الذين يرفعون قلوبهم امطر علينا
والجواب عن الاول سلم انها شخصية ولم نفس على النبي الامام بل على النبي لما احدثت الغاية في بعثة النبي عليه السلام مع
الغاية للامام في معظم اجزائها وعموم نفع ذلك في الامان بل لا يتم غاية البعثة الا بنبط امام وكانت الغاية
من البعثة والامام هي المشيئة لانهم الا بالعصمة فكل من حصلت تلك الغاية منه وجب فيه العصمة وشاكره بها
من التكرير والتعظيم والاقامة فاما من يظن الجواب عن الثاني فان في التعذيب مع وجوده عليه السلام فيهم اما

في حق الله تعالى

في حق الله تعالى

اعلموا انكم من سبغنا بالحق والعدل والارادة ونواهيكم عن كل ما لا يشارك الامام على كل واحد
التي هي من غير ان طاعة مطاوعة طاعة الله لا تحتاج الى الامام في التبع فيها والظهور من غير
بعد ما يحتاج طاعة مطاوعة الامام تحتاج اكثر واسمنا قول لما بيننا من الامام للشيء في الامام
اطاوعة من هو عليه هذا العمل وانما هو مطاوعة مع عدمه لم يحجج في الفكر بل ذكر التبع كان عنه وعن
بانه يستلزم في الحاجة الى الامام في حال وجود النبي عليه السلام اما بعد وفاته عليه السلام فحاج الى الامام لانه
هو القابض مقامه الطاعت عام لكل الامان والاشخاص لا سيما في عام الفرض بالعبادة والكرام لا يحق عنه
بانه دون ان يكون له اهل عصره وعن الرابع غنى عود النبي الى الكفاية القابلين لانه عليه السلام خارج
عنهم واخراجه الى الامام في خلاف الاصل كما نرى في الاصول وان سلمنا انه يفيد في مطاوعة احوال طاعة مطاوعة
اولى بالحاكم من قولكم لا تشعروا اذا منع العذاب عن الكفار برب جود النبي صلى الله عليه وآله في بلدهم والمؤمنين
الذين هم الصالحون في ذلك لان النبي عليه السلام فيهم حقيقته في بلدهم فيشارك الامام في هذا الحكم
ابا في الغاية المطاوعة ونقول بالجملة كما ان على عصمة النبي عليه السلام دل على عصمة الامام من غير فرق
مستلزم قولنا ان الله لا يحب الخائنين كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام ذلك
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة في نفسه قوله تعالى هو الذي ارسل رسوله بالهدى
وبين الحق والخطية على الدين كله وكثير الشكر كون وجه الاستدلال في قوله تعالى فيكم وجهه وسعت كل شيء
عليه ما ينافي الحكم ونفضل الغرض في الحكم داها ان في ذلك فقول ان رسول الله بالهدى بين الحق والخطية
هو باعلامهم وببلغ الامور والنواهي والارشاد وما يحل وما يحرم على المكلفين ويجعلهم على ريع من بجانبه
فلا بد ان يكلفهم الله تعالى بالاتباع النبي وقبول اوامره ونواهي الحكم والرحمة فلهذا نصب النبي عليه السلام
كفعله وبفهم مقامه فيما ذكرناه من الله تعالى والا لانه الغرض من بعث النبي لان رحمة لا تخفى اهل عصر
وون عصر فان لم يكن ذلك لنا ببعض ما جاز منه ضد رضا الغاية واذا جاز المكلف ذلك لم يحصل الاطاعة
بانه يهدى الى الهدى وبين الحق ولا يحصل اليقين بقوله لان كلما امكن ان يقضى لم يكن الاعفاء جازما فلا
العلم وهو فضل الغرض هو على الله تعالى في حق من قوله تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق ليحكم بين الناس بما
اذا لا تشعروا لا تكن الخائنين خصيما وجه الاستدلال ان يقول الامام فانهم مقام النبي في ذلك فلو لم يكن معصوما
لم يحصل المكلفين الاعفاء عليه لان قوله لا يفيد الا الظن والظن لا يغني عن الحق شيئا ولم يحصل الغرض بل
حاج ان يحصل منضدا للغرض مما ذكر الله تعالى وهو الحكم بين الناس كما اراد الله وهو محال على الحكم فيكون
معصوما وهو المطلوب في قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وجه الاستدلال انه تعالى
اراد من المكلفين الطريقة التي هي اقوم وهي الصواب لهدى لا يحصل فيه ولا يعلم ذلك لا يتوقف النبي عليه السلام
او من يفهم مقامه فيها المعصوم لا يحصل من ذلك فوجب ان يكون القابض مقام النبي عليه السلام معصوما
الامام وهو المطلوب في قوله تعالى فبشر عبادي الذين هم يسمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين
هداهم الله واوتيتهم نعمه ولو الا لا يوجب الاستدلال ان كثير من ايات القرآن والاخبارات بجملة قوله في خلاف
الارادة الا حسن منها الا خلافا عظيما وليس في هذا احد من الخبيثين او من العكس بالجملة بين الكل في ذلك

مبني

يجاوز

العتاب قال قد بين شخص يفيد قوله اليقين في كل زمان محبب باخذون هل في الزمان من قول ولا يفيد
 اليقين الا قول المعصوم فيجب ثبوت المعصوم **مسقط** قال تعالى **وَاللَّهُ لَظَالِمٌ لِّلْكَافِرِينَ** من انصبا الملة بالخطبة
 الانصبا واما بار الله بنصره فمفعول كل غير معصوم والفعل ظالم وكل ظالم الا فاعله بالانفسا ليدكون في كل غير
 معصوم لا فاعله بالانفسا ليدكون في كل امام له فاعله بالانفسا ليدكون في كل غير معصوم ليس بامام بالانفسا وروى
 ج قال الله تعالى **وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَآخَرُوا مِن دِينِهِمْ** وجعل الاسناد لان الغالب المذكور على كل هذه الجملة
 وعلى كل واحدة منها باجماع المسلمين البرهان في زمان النبي في كل وقت وزمان في كفار او بغااة او حجاج او حيا
 على غير ذلك باجماع المسلمين الامام فاه مقام النبي عليها السلام في ذلك فيقطع وقت التكليف بالجملة
 الغالب والغالب من الطرفين فيحقق مع تحقيق الجراء المذكور وتعرض الانسان لنفسه مثل مثله غيره لا يجوز
 ان يكون يجوز نظره وادوا لوضع المرجح في العام فثبوت ذلك يستلزم ثبوت الامام وان لم يكن معصوماً لم يحصل
 الغرض من التكليف بذلك لاق قول غير المعصوم يحصل التصوات والخطا فوجب احدهما ان يوجب من غير مرجح ولا
 يمكنه القطع هنا ولا يجوز ان يرض نفسه وغيره للفعل الا من يفيد قوله اليقين وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذا
 الاية من المعصوم وعليها لا يجوز ثبوت المعصوم **مسقط** قوله تعالى **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَ نَفْسَكُمْ**
وَأَحَدًا مِّنْهَا رُوحًا والآية وجعل الاسناد لان التثنية هي بعد اتمام الامر ونواهيها على سبيل الاحكام
 المحصل لليقين وذلك لا يحصل الا من معصوم قوله يفيد اليقين وهو يعلم بالاحكام بغيرها في كل زمان فيجب
 ثبوت المعصوم في كل زمان والنبي محمد صلى الله عليه واله خاتم النبيين لا يبعث بعده فعين الامام المعصوم هو ^{الطاهر}
ع قوله تعالى **مَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلٌ** وقوله **وَيَعْلَمُ خُفْيَاتِ السُّجُودِ** والآية فها هو الذي عذاب المؤمنين وجعل الاسناد
 ان نغول تبعه غير المعصوم يمكن ان يورى له هذه الاشياء وتبعه الامام لا يورى له شيء من هذه الاشياء بالانفسا
 والا لان احدا مورثا لثمة اما نقض الغرض من نصب الامام او فساد الاحكام او فساد التكليف بتبعه والكل محال للملا
 فان الله تعالى امان لا يكلف المكلفين بامثال شيء من اوامر ولا نواهيها فبان الاول وهو ظاهر او بانهم بامثالها
 في الكل وهو غير معصوم فيمكن ان يامر بالظلم وسفك دماء لا يستحق كما شهده وعلم من حكم غير المعصومين
 وادعائهم الانامة وتكليف الله تعالى التكليف بانواع مثل هذا ويمكن ان يكون امر بمعصية الله تعالى وتركه وآ
 او سفك دم حرمة الله تعالى ويجعل لاهل البيت الضرر المظنون وهذا يناقض التثنية فيكون قد امر الله تعالى با
 التثنية وبامثال التثنية وهذا اوضح لانه تكليف بما لا يطابق لانه جمع بين الضدين فيلزم الامر الثاني وان كان
 تكليفه بانواع ما يعلم صوابه لا ما لا يعلم صوابه لا يحصل التثنية فيلزم فساد الاحكام الا ان الله تعالى لا يبعث بعينه
 لا يبعث حتى اعرض صواب فعلك واركد ولا لاهل البيت الا طريق العلم في كل من الاحكام الا من قولك لو فوج الامام
 في الفرائض والسنن فيلزم التدقيق في قطع الامام وبغيره وهو محسوس **مسقط** قوله تعالى **يُؤَيِّدُ اللَّهُ الَّذِينَ يُبَيِّنُ لَكُمْ دِينَهُمْ** والآية
 الذين من قبلكم ويؤيدكم بآياتهم والله جل جلاله وجعل الاسناد لان الله تعالى هنا مفاد من احدهما انه تعالى
 بكل ما وروى الثانية ان الله تعالى يحكم في ذلك فقول هنا مفاد في الاول جعل ما ليس بسبب سبب باطلا لا يفيد
 من الحكم الثاني انه يفيد الظن لا يمكن ان يجعل سبب العلم الا لكان قد جعل ما ليس بسبب سبب الثاني اذا اراد
 الله تعالى شيئا وكان ذلك الشيء موقوفا على استيائمه تعالى فان لم يوجد ما كان نافضا لغرضه وهو على الحكمة

فان كان

فذلك

اشباع احوالهم بعد ملجاء من العلم والامام عنده علم كالتيقن والامام يصلح له ان يفهم مقامه لان بار الله تعالى بطاعة الله وسوله وكلما وجد العلم وجد المعاول ففقد مقتدا ما كل امام له من الله وله نصيب بالخير والاول لا ينفك فابدا نصيب جليله اما ولا شيء من غير المعصومه ولا نصيب من الله بالامكان ينتج لا شيء من الامام بغير معصومه ولا شيء فاولا كل امام معصوم لان السالبة المعصومه تسازع الوجيه المحصلة عند وجود الموضوع قوله تعالى وانفقوا موما لا ينفعهم نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعهم شفاعة ولا ينصرون الا الله وجعل الاسناد لان هذا الاول لكل العالمين ومطلوب من كل المكلفين وان كان في معرض الخطاب لبيان اسباب الاتقن الكل على مخطئه لكل الامم وانهم مكلفون بذلك فانقر ذلك فنقول غايه تكليف الامم ودعوة النبي في نصيب الامام عليهم السلام لهذا المبدأ ولا يتم هذه المبدأ الا بالاثبات بحجج ما امر الله تعالى به الاخر اذ عن جميع ما في عنده النبي والامام عليهم السلام يدعون الناس الى هذه المبدأ وتخصيلها لهم فباوامنها وحملهم عليها ان تمكن الله منه فلا بد ان يكون النبي والامام عليهم السلام كذلك والا فالحاصل الله الغرض في نصيبه ونفرض ان فرض على الله تعالى ان يحجب عنه النبي والامام عليهم السلام ليس يحيل عليهم خلاف هذه المبدأ بشي من الوجوه او في شيء من الاشياء والاعذار التابع لهم في ذلك الغاصبهم ويكون له الحجة في اقم غير معصومين وهو غير الوض في خلاف في الحجة عن المكلفين فلا بد من عصمتهم وهو المطلوب في كل غير معصوم بالفعل يصح منه ذنب بالضرورة وكل من صدر منه ذنب ظالم بالفعل والاثبات والله عليه يلحق كل غير معصوم بالفعل ظالم بالفعل وكل ظالم بالفعل ليس بالامام دائما والثبوت في الاوقات فيفرضها سائبة كلية وما اد الله تعالى اثبات التفويض لان ابراهيم عليه السلام جعل امام في ذنبه وهو جبري ولا تتكبر اذا دخل عليها التفويضات للمعوم وقد بين في علم الاصول والعموم في الاوقات هو الدوام والمراد بالامام والامام في ذلك في الجواب لا يشترط في الدائمة الوجبة دوام صفه موضوعها على ذات الموضوع فظهر من ذلك ان كل من صدر منه ذنب فهو ليس بالامام دائما او شاعكس بعكس التفويض في قولنا كل امام لا يصح منه ذنب دائما ولا نفي بالامام في ذلك وهذا هو المطلوب ايضا فان النتيجة في قولنا كل غير معصوم بالفعل ليس بالامام دائما ايضا لازمها المفد مثاين حقيقيين وصورة صحيحة حقة وما لازم عن الحق فهو حق فلهذا النتيجة من فقولنا احد الامرين لا اما في الامام دائما او يكون كل امام معصوما لا مة لو ثبت امام وهو غير معصوم لان عهد الله تعالى ظالم وهو حجة في الامام في الاوقات لان نال نكرو وكل ظالم لان قوله تعالى الظالمين جمع معروف باللام فهو يعلم ان انقر في الاصول وثبوت منافي الاية بحال لان الكذب عليه تعالى الخبال بالضرورة فثبت لزوم الامرين لكن الاول منصف بالضرورة لثبوت الامام باجماع الامة ولو فوضه بالضرورة فثبت ثلثه وكيف لا يوجب اجماع جبري في مائة الخلق على الكذب لا يقال هذا ان يثبت على ان المراد بقوله تعالى لا يثبت الايمان في الظالمين السلب لغام لاسل المعصومين والخطا بحمل الحكماء في حكمهم لما ذكره من اجماعهم بل ابرح لاننا نقول مطلوب ابراهيم عليه السلام في قوله ومن ذر بينه الموجبة لغيره بالضرورة فانه لم يطلب كل ذر بينه يكونون ائمة وقوله صريح في ذلك لا يحتاج الى البيان فانه ما عن كل من ثبت له في الوصف كان ابراهيم عليه السلام لا مائة لبعضه وطلبه وطان وكان شرط الامام ان شاء هذا الوصف لانه يماندها في حق الله فمن ثبت له هذا الوصف انه لا يصلح ونفرض الوجبة التي في السالبة الكلية انعم عوم التسلسل المعصوم

منها
نصيبهم

غير معصوم

المطلوب في قول الله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم محد ومبين الا بوجه الاستدلال انهم
اتباع الشيطان بنهيهم عنه ثم حلال التهي باتهم بالاسود والفساد وان يقولوا على الله ما لا تعلمون فيجب على المكلف
الاحتياط بعموم ما في ذلك من امر بذلك مطلقا لوجود العادة وعدم طاعته ولا بعبادة غيره المعصوم يمكن ان يار بذلك
والمكن من ذلك في الطرفين ولا ترجيح وان فرضنا حصول ترجيح فلا يحصل علم ببلان فرض ظن فيمكن عند المكلف
ان يطابق ويمكن ان لا يطابق فيحصل المكلف من اتباعه خوف وادفع الضرر واجب لما في قوله في الكلام فلا يجوز ان يات
منه في فائدة الامام لان اتباعه مخير فهو قول على الله بما لا يعلمون لان الظن يشترط للاختلال في التخصيص والعلم لا
لا يجهل وشأنه في اللوازم بعد على شأنه الماز وما في ذلك في الله عنه فيكون اتباعه مستلزما للثبوت عنده الاستلزام
فمنه في عنه فيكون اتباعه مستلزما فلولا لم يلزم تكليف الاطمان واذا اخرج عن اتباع الامام فانه فائدة فيستلزم
نصبه بالمعنى الذي يبراهن من الامام وهو ان يكون واجب لاتباع ويجوز عصبيا ويكون طاعته مشبهة لطاعة النبي عليه
فوجب لاتباع وهذا كله صحيح فكيف يجوز ان يخالف الله تعالى في المكلف شيوان ذلك عنده ومن يار به امر بالتوف
والفحش والافول على الله بما لا يعلم ثم يوجب عليه الاضطرار من ذلك ولا ينصب ما في عن ذلك فيكون امر هذا
الامام فذلك الله بطاعته ويعلم المكلف ان هذا الامام لا يخطئ فيكون امر به في هذا في راحة الله ورافته بما
لمكلفين وقد ينطوق القرآن بان يدفع في عدة مواضع العلم صدق العظيم واتما يحصل العلم من المعصوم
نصب الامام المعصوم وهو مطلوبنا فلان عدم عصمة الامام مستلزم للتحقق وكل هو مستلزم للتحقق فهو عصمة
عصمة الامام في اما الملائكة فلا تارة اذا امر الامام فامثال المكلف امره وطاعة الله بما لا يعلم ان كان الامام
غير معصوم لم ينفذ قوله العام لانه لو كانت العلم بقول غير المعصوم وهو ان افاد ان الظن فكيف يات بالاحكام
بالحال في القول على الله بما لا يعلم منى عنه فيلزم من اتباعه عصبة الله ومن عدا امثاله عصبة الله والالا
فائدة الامامة وكيف ينصب ما ما يكون اتباعه حراما وهذا محال نعم الله عن ذلك وجوب اتباعه فيما يعلم المكلف
صحة يشترط الامام وهو ذات الغاية منه والكل محال وجوب اتباعه محرم يشترط الجمع بين الصديق
وهو محال بالضرورة فيجب عصمة الامام فقد ثبت استلزام عدم عصمة الامام المحال فيلزم احدا الامر بان
لا ينصب ما ما ويشترط المحال والاول باطل لما يتبع من وجوب نصب الامام ولا تارة خالان الواقع واستحالة التاثير
في لو كان الامام غير معصوم اجتمع التفضيل واللام باطل فالمرور مشبهة للملائكة ان الامام دائما
يجب بعبادة في امره ونواهيه افعاله واخواله وثروته فيما يعلم عدم وجوبه واعتقاد ما يعلم فيه ذلك وغير المعصوم
بالفعل لا يجب بعبادة في بعض لك بالفعل في الجملة والادعية الموجبة الكنية مع السالبة المخرجة المطلقة العامة
ثنا فضا اما الصغر فلا تارة في قرن طاعته بطاعته وطاعة رسوله وشأنه بينهما في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والعطف يقتضي المشا في الحكم المتقدم والرسول يجب
طاعته في ذلك كله فذلك الامام ثم يفتقر في المشا ولا تارة لولا المشا لكان هذا الامر محمدا الذي يري بانه والطاب
لجاء من غير بيان ولا في مستقبل يشترط العشا وتكليف ما لا يطمان وهما على الله تعالى اما الكبر في ان غير
المعصوم بالفعل يشترط كونه متبعا لخطوات النبي عليه السلام في الشيطان في الجملة فيجب لاتباعه في ذلك والامر باتباع
خطوات الشيطان لان التابع للتابع فيما يتبع فيها التبع نابع لذلك التبع في ذلك في الشيطان في الشيطان

التوف

حسبوا

خطوات الشيطان من ان يعجزها فصدق الموجبة الكلية الدائمة مع السالبة الجزئية انما هي مع الواحد والآخر
فجميع التقاضي هو المطلوب ولما استحال فرضه في جميع التقاضي فقول الله تعالى كذالك بيان
الله بان الناس لم يثبتون وجب الاستدلال لان تقول احد الامرين لا يثبت اما عصمة الامام او ثبوت حجة المكلفين
على الله تعالى نعم الله من ذلك علواً كبيراً ما نفعه خالق عن ادبائه ووجبه لكن الثاني منتهى في الاول بيان
الملازمة ان الله تعالى لم يثبت في عدة مواضع في كتابه العزيز الا بالباطل من بين يدى ولا من خلفه ولا
لعله في هذه الآية ولا نصير على طلب الثبوت منهم ثم جعل فعل الثبوت من باب الايات معنوطاً ومع
وجود المشابهة والجمل الظاهر فلا بد من معصوم لا يثبت الا في الشخص كل زمان بين الناس في الظاهر والباطن فلا
يحصل البيان بغير بيانك وغير المعصومين طريق الامام للناس كافة واطلاق العاوم الضرورية فيهم لم يوجد
وتجمل ذلك في واحد واطابقة لا يحصل اليقين بقوله الامع عصمتهم وهذا ليس بخصوص بوقت دون وقت او
ارض دون ارض وعصر دون عصر بل هو عام لكل عصر وجده المكلفون والظن من ان اتباعنا القرآن
المجد فلا وجود المعصوم المبين للايات التي يحصل بقوله اليقين لم يحصل ما ينطبق بالثبوت وجعله هو
حياً من اوضح العلم وكان المكلف يوم القيمة ان يقول امرئ بالثبوت وجعلت الثبوت معنوطاً بالبيان و
يخبرني عن اتباع الظن ولم يجعل طريقاً الى اليقين حجة اما ان يبطال الثاني فانه تعالى قال لئلا يكون
على الله حجة بعد الرسل فقول الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بالباطل الا بالحق لله عز وجل عن مشيئة احد هاتين علم
المكلف بالتقويم والوجوب لا ينفك عن ضرورة الحرام وفعله بالواجبات وثانيتها الا ان في الحكم الذي
لهما معصومين هو شيان احدهما التمسك لا يردع بهم المكلفون فلا مدخل لهم باللطف ولا يتم اللطف في
كثرتهم وثانيتها التمسك على الظاهر وفعل الحرمان فيحصل من صدق اللطف من الامام فيكون ترك المكلف
على العلم الطبيعي خبراً من نصيب عام غير معصوم وهذا التمسك كاف في وجوب عصمة الامام في قول الله تعالى
الله لا يحب المتغيبين اقول الحكم الحاكم غير المعصوم معند بالفعل كالمعند لا يحبه الله تعالى يتبع الحاكم غير المعصوم
لا يحبه الله وكل من لا يحبه الله فهو غير متبع للشيء صلى الله عليه وآله لقوله تعالى فامعوا به فيجبكم الله جعل اتباعه
موجباً المحبة لله والا لايتم التمسك على اتمامه ولم ينفذ الغرض من بعثه وينعكس بعكس التقصير وبلزوم كل
لا يحبه الله فهو غير متبع للشيء لان في اللازم بسائر نفي المازوم وهما يتجان الحاكم غير معصوم غير متبع للشيء عليه
السام في الجملة بل يخالفه بالفعل كل من اتبع غير متبع للشيء في الجملة بل هو مخالف له بالفعل في الجملة فهو غير متبع
للشيء في الجملة بل يخالف للشيء في الجملة وكلما لا يعامل المكلف فاشباعه فيه محتمل لذلك فيجب لاحترامه والامام لا
يجوز ان يكون كذلك الا لا يثبت فابده ولم يخصصه وكل ذلك بفضل الغرض هو على الله تعالى فيجب
ان يكون الامام غير معصوم **فقط** قوله تعالى وما ناولهم حتى لا يكونوا الذين يكونون الذين كلف الله الاية ذلك
على شيئين الاول انه يجب لئلا لا يرفع الفتن والاجماع واقع على عموم هذا الخطاب من ان النبي صلى الله عليه وآله
والا والامام بعد على المكلفين كاذب ولا يمكن الوجود من غير مقام النبي بعد والغرض من هذا ان
نفي الشك وكون الامام الذي هو امر بالفتن ويجب على المكلفين طاعة غير المعصوم فيجب لفتنة فيكون
الامام غير معصوم والا لم يجب اتباعه الثاني ان يكون الذين كلف الله الاية كافراً ولا مشرك ولا ملحاً للفتنة ذلك

يكون ان يكون الامام غير معصوم

لم يقع في زمان النبي صلى الله عليه وآله والصحابه ولا بد من وقوعه الا لم يحسن جعله غايه التكليف لاننا
 كان مشعرا لمصروفه وكان باب السكاي يحصل جعله غايه لانها المكلف بها ولا بد ان يكون الامر بهذا الشأن
 والربيع في مقام النبي صلى الله عليه وآله هو العصور والا لزم الفتنه لان غيره من غير من خالفه لفتنه
 من الحكمه ان يجعل طائفة في الفتنه لان من باب جعل غير السبب كانه وهو من الافعال فذلك هو الامام الهدى
 صلوات الله عليه لان فساد الشبهة في غير اجماع هذه الآية تدل على عصمة الامام على وجهه وظهوره
 ظهور صاحب الامر في مقامه **صل** الاشياء من الامام بهما الاعضاء عليه بالضرورة والا لا يتبع غايه نصيب
 وضع المخرج والمخرج واختلاف نظام النوع وكل غير معصوم يحتاج العبدون جايه لئلا يظلم في العبد وكل ظالم
 يحتاج العبدون عليه لقوله تعالى **قل الله تعالى الا على الظالمين** وهو مقام الامام بفتح وايم الاشياء من الامام بفتح
 معصوم بالفعل هو المطلوب **صل** الامام مشعرا امر الله تعالى فطاعته طاعة النبي صلى الله عليه وآله في قوله **اطيعوا**
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم مكن امره وفعله وحكمه ونفريه حجة فلا بد ان يكون محض ذلك معا ومكان
 المكلف بالاثبات لغير المكلف لم يكن في غير المكلف لم يكن نصيبا فاطاعته لقوله تعالى **ومن الناس**
يقيمون قوله الا فيه الامام يمكن ان يكون كذلك وظاهر حاله ومفاده ومفاده لا يدل على ذلك بقوله
 المذكور ومفاده مثل هذا ضرر ومظنون فيجب الاحتراز عنه لان رفع القوف ولو جعل الامر من باب وجوب
 مطلقا من غير قانون مقيد لم يرفع في ذلك عنه ليدفع ذلك عصا الضرر والظنون من ابناء اهل البيت
 وهو ظاهر فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **صل** قوله تعالى **واذا نزلت سورة** في الاصل
 فيها لم يكن لك العرف والنقل والله لا يحب الفاسق او اقبل اليه اني الله اخذته العزم والاثم فحجبهم وليكن
 اليه اذا نزلت يستحيل من الحكمين بغير طاعة شخص طاعته وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله فوجب على كل
 من سواه في زمانه اتباعه يمكن في هذه الاحوال لانه تعالى ذكرها في معرض الاحتراز عنه واتباعه ونفويته
 المأمنة لذلك غير المعصوم يمكن في هذه الاحوال فيجب ان يكلف الله تعالى باتباعه بغير طاعته بطاعته
 فيجب ان يكون اما ما فيجب عصمة الامام وهو المطلوب **صل** قال الله تعالى **والله رؤوف بالعباد**
 ان يقال دافعه تعالى يستحيل منه ان يجعل الترتيل لمطاع طاعة النبي صلى الله عليه وآله في هذه الاحوال المتقدمة الى
 ذكرها الله تعالى ونفي المعصوم يمكن في ذلك ولنزل المكلف طريقا الى معرفته انما باليقين في الله تعالى باتباعه
 ان لا يكون الامام غير معصوم وهذا هو المطلوب **صل** قوله تعالى **فان زلزلتمون بعد ما جئكم بالبينات**
 فاعلموا ان الله عليم خبير حكيم ذكر تعالى في هذه الآية وجرازا حرفة المكلفين وحجبهم ولهم لاحذرهم بعد
 البينات فدل على ثبوت عذرهم وعدم توجه الامام عليهم مع ثبوت محال البينات اليهم وامانة في المعصوم
 البينات لا يحصل الا من الايات وكثير من الايات والامام وطاعة غير المعصوم في البينات لا جال كثير من الايات
 من الايات السند لانه بالظاهر لا يتصل مع ذلك يكون البينات اليه هو الامام فانه الفهم مقام النبي صلى الله عليه وآله
 والاتباع في البينات فيجب على المولى ان يكون البينات في ذلك فذلك البينات يكون اثباتا لعدم المكلف وحجبه
 لا انا حذر عنه وهذا الحال فشا من عدم البينات وظواهر الايات فيجوز ان كان في السنة من عدم عصمة الامام و
 الاول ثابت فبان في الثاني والاول كان الله تعالى فافضل الغرض في حق المكلف ولا ان في عصمة الامام مشايخ

لوجود الموضوع هنا وهو المطلوب **ص** فان الله تعالى وتعالى ان تتركوا شيئا وهو خير لكم وتخشون ان تحبوا شيئا وهو شر لكم **ج** الاستدلال ان معرفتهم لذلك لطف لهم لوجود الداعي اليه وهو المحبة وانما الصانع وهو عالم كونه شر او وجود الصانع في الخير هو الكون وانما الداعي هو العلم لا حكم بان الله يعلم وانتم لا تعلمون فلا بد من شئ من احد من ان يعلم ذلك ليعلمهم ذلك من بينهم مما ينصرونهم ويحكمهم على ما ينفعهم لان ذلك لطف والالطف على الله تعالى واجبان لم يكن معصوما كان معصوما في الحاجة وهو محال لانه يلزم اقامه فيه السبب بان يكون سبب ضده مفسد هو محال فثبت ان يكون معصوما وهذا حكم عام في كل ما بان ومحال ان يخلو زمان الا لطف الا لزم الترخيص بالرجوع والامكان ذلك في الشيء لكونه قائما بالانبياء ولغيره فثبت ان يكون هو الامام لانه لا يخلو زمان مفسد فالامام معصوم فلا يخرج منه زمان وهو المطلوب **ص** قال تعالى ومن بعد حذو الله فاولئك هم الظالمون **ج** الاستدلال ان كل فاعل للذنب فهو معصوم لحد من حدود الله وكل معصوم لحد من حدود الله فهو معصوم فكل فاعل لذنوب ظالم اما الصغير فيخضع له وقاما الكبير فلا بد من قول كل فاعل لذنوب ظالم ولا يشي من الظالم يجوز الركون اليه لقوله تعالى ولا تتركوا الدين ظالموا فتمسكتم ان تدفعوا لشيء من فاعل للذنوب يجوز الركون اليه وهذه معصومة من غير ان فاعله الامام ذلك فانه تعالى او جلي عنه كطاعة الله وطاعة الرسول وهما عامتان فيجب ان يكون طاعة الامام عامته وجوبا ولا معنى للركون الا في ذلك بل هو الركون الكل والمنفعة الجزئية على سبيل التخيير بينهما اما فاعله الذي هو مطلوبنا الا فاعل الموضوع في الابد كل واحد واحد من بعدد كل واحد من حدود الله لانه لطف بحدود جمع وهو مضاد للجمع ايضا للعموم والموضوع في كبر القياس الاول لتعديله من حدوده وفي بين جملة الكون منسك حده واحد فالا بد ان يعلو في حيزه من الكبر في وينتد ليحكم عليها الا فاقول المراد في الابد بالحدود الجس من بعدد واحد واحد لانه لا يخلو وهذا بالاجماع ولان العلة هو الوصف هو بعدد حكم الله تعالى والعلة وجوده في الواحد وجود العلة بسائر وجوده لعلول **ص** ولان الله ذكر عقيب قوله فالا جناح عليهما فاذنك بينك حذو الله فلك حذو الله حكم المفرد وهو جنس خاص والذنب جنس خاص ايضا وحق وصفه فافد ان على الحد وجذب ليل الحكم بخصا بالكل من حيث هو كل كذا فاما ان يبين حكم الاذن فافلو لم يكن المراد من الحدود الجنس بل المراد الكل من حيث هو كل كان من قبل جعلها ليس يبين ليل الاول كان ذكر القياس غير متحد الوسط وهو مشع على الحكم **ص** لقوله تعالى ومن بعدد حذو الله بينه وبين قوله لا يظلمون فانه نصيب لافام كونه لطف الكلفين فيحصل **ص** ان الربيب احدهما ان يجب جميع المعاصي وثانها ان يفعل جميع الطاعات ولا يمت ذلك الا بالمعصية لانه لو لم يكن الامام معصوما لكانت جميعه فلا بد من حاجة المكلف لان وجب المعاصي عدم العصمة فاذا تحققت في الامام لم يصلح الدفع الحاجة ولا بد من دفعه المعصية ليجب الامام اطاعة المكلف الامام ولا سائر الامم لانه لا يخرج بالمرح **ص** هذه الامة المذكورة في الوجوه المتقدم بالفصل ذلك على ان من فعل سوء يعني برون فعل طاعة ائمة عليهم السلام فالا بد ان يشترط طاعة المكلف الفعل صفة ولا فاشا في حق والالزام تكليف لافا في الاول ما ان يكون العلم به بجهتا او كسبا والاول منسك بالضعف فثبت ان الثاني فاما ان يكون عقليا او غلبا في الاول منسك عند الله في الاستيغناء عنه عندنا بوجوده في بعض الاحكام وهو ما علم بالضرورة وهو ان رجلا ليس في الغنى والاشا فاما ان يكون في الظن والاشا

فمن جاز وصفا العلة بالاجماع من جاز جاز خاص

باطل لا ينافي في موضع وقوعه تعالى ان الظن لا يغني من الحق شيئا ولا ينافي بالظن
 كان ذلك الظن اما من كلف بان يكلف بالاجتهاد بل من العرج لعظمه في تكليف جميع المكلفين بالاجتهاد
 في الاحكام الجزئية الشرعية وهو محال وينبغي بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا ينافي من احكام
 الامام لا ينافي امر المكلف بشيء بقول لا يجب على امثال قولك الا اذ لم يأتى جتهاد به اليه وان اجتهاد به لم يأتى
 اليه فليزم افتحام الامام من كل من اراد الامام الزامه بشيء وهو يفي فائدة الامانة ولا ينافي ان يكون كل مجتهدا
 وهو باطل لما بين في الاصول واما من غيره وهو من جميع بلا ترجيح مع تساويها ولا في الجتهاد للمكلف ثابت جتهاد
 فمعتين الثاني وهو ان يكون الطريق المؤدي الى الاحكام يفسد العلم وهو اما ان يكون بوجود من علم وجوب
 عصمة بحيث يمكن ان يستفاد منه الاحكام بغيره او غيره وثالثا منعت للاجماع على ان مثل هذا لا يوجد
 فالله يمكن الاول وجوب الاستغناء عن الطريق المفسد العلم وهو باطل لما قلنا وهو المطلوب هذا هو مذهب الامامية
 فانهم يقولون الاحكام مستفاد من النبي عليه الصلوة والسلام لانه المبلغ للقرآن والمفسر له والمبين للحكمة ومقتضاها
 واستنباطها منه بغيرها وبالجملة مادام النبي موجودا يتمكن المكلف من الوصول الى العلم فاذا مات النبي صلى الله
 عليه واله وجد بعده امام واجيل لعصمة يفسد قوله العلم وهكذا كل امام ينفوت يوجد بعده اخر واجب العصمة
 الى انتهائها الذي بانها بما يحطل العلم بالاحكام للمكلفين وهذا طريق اذا جرد الاشارة منه وفكره عن العناد
 جري في المطمئن عرض بسببه الغاطفة بعام صحة هذا الطريق وفشا غيره وان الحكم الكمال لا ينفذ منه
 الا الكمال ان هذا هو الطريق الاكمل الذي لا يقوم الذي لا يعثر به شك لا يغال الحاجة الى الامام منشفة
 بقوله تعالى لن يكون للناس على الله حجة بعد الرسل فلم يكتف الرسل عن الامام لكان للناس حجة على الله بان
 مع وجود الرسل لكنه في الحجة مع ثبوت الرسل وهذا يدل على انه امام ما يتوقف عليه التكليف اي لا
 يتوقف على شيء اخر بعده فاول ما اشبه ان يكون هو الخيرة الا يكون الامام شرطاً في شيء ولا يملك
 هذا يلزم منه احدا مورثا اما ارتفاع التكليف مع عدم ظهور الامام للمكلفين او خلافة تعالى بالاطف
 يلزم منه نقض عرضه وطلان هذا الدليل على نقض صحة وهو ينافي اجتماع التخصيص والاداء باقسامها
 فالمراد مشله والملازمة وطلان الثاني ظاهر في بطلان دليلكم لا نأقول اما الجواب عن الاول في الاية انما روي
 لن يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ونشرهم الاحكام وبيانهم الحلال من الحرام ونصب لادلة والبراهين
 جميع ما يحتاج اليه المكلفون في علمهم وعلمهم لانه لو لا ذلك لم يكن في نصب رسول فابعد لان مجرد وجود
 الرسول بالنصب لادلة ونشرهم الاحكام لا يفي في الحجة قطعا ومن جملة الادلة وجوه الارشاد للعباد انصبا لا ما
 في الاحكام وجوب طاعته وبيان علمه السلام ذلك كله ينص عليه وعن الثاني يمنع الملازمة لان الواجب عليه تعالى
 الامام والدلالة عليه واجبا طاعته وعلى الامام القبول وعلى المكلفين طاعة الامام ونصره والجهاد معه وذلك
 ليس من فعله تعالى على سبيل الاجتهاد لانه ينافي التكليف بالمكلفون تبعوا انفسهم كما ان المكلف يعصي بغيره
 الواجب من الصلوة والصيام لا ينافي ان غلبة الامام ليست من كل المكلفين بل من بعضهم فذلك البعض
 الاخر اما ان يفي مكلفا او لا ثالثا فينبغي التكليف بمن لم يكن له مدخل في منع الامام ولا واجب غيره وهو مح
 اجماعا والاول اما ان يكلف بالعلم وهو باطل والا لزم تكليف ما لا يطاق فيكون الظن فيكون لا يكون

ابتداء الايمان قول الاكفاء باطن هذا خصه وهو طريق نافع لا يفصل الله ابتداء بل من تفصيل كل كلفين اعلم
 بفصل الايمان ولا خلاص عن هذه المغاضة وفي قوله تعالى هو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا اعلم
 تفصيل الكتاب له يعلمه بالحقيقة والتحقق في كل الاحكام الا المعصية لان مجملاته كثيرة والاعتناء بها لا يفصل الا
 ولا يحصل اليقين في ذلك على كل حكم حكم الا المعصية لانه العالم بما راد بالجملة منه حقيقة واعلم ان الحكم
 هو غير ذلك بل الدليل الدال على حكمه وامور واقعة والصغر في شخصه ما يكون كتابا وهذه جزيئة

شخصية
 انما انما انما
 الاول انما انما
 انما انما انما

بسم الله الرحمن الرحيم المائدة العاشرة من الادلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام
 قال الله تعالى انما امرت بكم عليكم الاكثر كوايية شيئا وبما لوالدين اخفا ولا تقولوا اولادكم من امرنا
 من قولهم يا قوم ولا تقولوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن اعلم ان الفواحش عام لا يعلم تفصيلها بالتحقق
 الا المعصوم لا خلاف الا من ولين في جميع قول بعض الجاهل من لول من العكس الذي يرجح بلا مرجح محال
 قوله تعالى ولا تقولوا انفسنا لله انما نحن اخوان اول المراد هنا بالحق الحق المعلوم بفيتا فاعلم هذا المعنى
 والقصائد لا يجوز الا بالاستظهار بالتمام وهو مبني على قول الامام فان الحد والمالية الفصا ص هو الذي به امرنا
 لم يكن معصوما لم يحصل الاحتياط والعلم بقوله فدل على ان الامام يجب ان يكون معصوماً صحيح قوله تعالى انكم
 ومنكم من اعلمكم تعلمون اول هذا انما هو لما سبق فيجب ذلك الاحتياط وانما به من المعصوم قال الله تعالى
 ولا تقولوا ما لا ينبغي الا بالحق هي احسن حتى يبلغ أشده اول هذا من اثبات انه على ما اليه استثنى الا بالحق
 هي احسن فهذا الاستثناء للامام لا غيره ولا يجوز لغيره التصرف في المعصوم لا يؤمن عليه لا يعلم وجه الاستثنى
 ولا يله عليه لانه غيره لول يمكن معصوماً فلا بد من امام معصوم وهو المراد قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لا خواص اذ امرنا وفي الارض وكانوا اخر منكم لو كانوا عندنا ما ماتوا وما فاقوا اول
 الله ذلك حشر في ما لوهم كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة
 وفي قوله تعالى ولين قلتم في سبيل الله لو لم نغفر من الله ورحمة حشر ما اجمعوا اول ذكر ذلك مدحاً لمن
 في سبيل الله او هو في سبيل الله وهذا المدح لا يختص باهل زمان النبي بله عامة لكل الزمان التي فيها اما
 فان هذه لطف عظيم في حق المكلف لا يختص باهل زمان دون زمان وايضا الاجماع من المسلمين على عموما
 للامان التي فيها امام وذلك الامام هو الامام الذي لا يفتن في الدنيا الا من آمن بها من كان في سبيل الله ولا يفتن في
 الامم عصمة الامام فان غير المعصوم لا يؤمن على سفك الدماء ولا على قتل النفس ليقال هذا مع غيبة الامام
 لا يحصل الامع كلف به لاننا نقول النبي وكف بالامام انما هو من المكلفين لامن الله تعالى فهم معوا انفسهم
 من اللطف في قوله تعالى ولو لا فضل الله عليكم ورحمة لا تتبعكم الشيطان الا قليلا اول هذا يدل على
 الامام من وجهين احدهما اتباع الشيطان مطلقا ولو في شيء ما محذور وبكره الله وما الله تعالى ان لا يبيع
 الشيطان البنية في شيء من الاشياء لان لا تتبعكم ذكره وفي معرض التلويح للامام منصوب للدعاء لا الله تعالى جميع
 وحمل الناس عليه بحيث لا يخل المكلف بشيء من حصول البائنة ان اطاع المكلف الامام ولو لم يكن الامام متصفا
 بهذه الصفة لكان ايجاب طاعته على المكلف مع مساوئها اياه ترجحا بغير مرجح وكان ايجاب طاعته له يحصل له
 بغيره لنفسه لغيره من الحكم محققا بانها ان لو لا دل على امتناع الشيء لوجوده ففضل الله تعالى هو الامع للمكلف

من اتباع الشيطان فاما بامام معصوم او يفتقر والثاني لم يوجد عدل على الاول لا يقال بان يكون افضل
بالتكليف فان العدل الدال على التبع لغيره على الواجب يقتضيه ذلك كاشان حصول ذلك من غير
بإتباع التكليف طاعته لا بد من الاحتياج الى توسط الامام لان الامام لا يكره الاشارة الى التكليف فان سمع كلام
للمعصوم حصل مقتضوه والاحتياج الى التبع لله لا يوجب التبع للامام لان قوله في الامام فوايها احدنا اعلم
البحر والمشاير وانما فيها الحكم بينهم فيها اختلاف فلو كان ذلك فربما قال الله والرسول والرسول والرسول
الاتباع والثبات بالجهاد والقتال واقامة الحدود فاما من اعظم الزور ودورها بها الاثر بالمعروف والنهي
النكر والمعادلة من غير لزوم اكرام لغيره التكليف عدم علم الامام ولا بصوره ذلك فحق الله تعالى فقد
ظهر ان لا يتم ذلك الامام معصوم لان غير المعصوم من الطرفين لم يجعل الله تعالى للادب المتقدمة فقد علم
انه لا بد من مقام معصوم قوله تعالى والله اعلم انتم ايها الكسوا كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك لا يصح
بفتح الاشياء من غير المعصوم بامام بالضرورة او اذما وكل واحد من المتقدمين بالاطلوب حاصل
قوله تعالى ومن يضل الله فليس له سبيل المراد من قوله يضل الله عدم خلق الخلق له او عدم اعطائه
الهدى على ما هو شرط التكليف فاعرف ذلك فقول وجه الاستدلال كل غير معصوم كذلك بالفعل لا شيء من الامام
كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة لا يقال قوله تعالى ومن يضل الله الاخر هذه شبهة
الشرطية لاقتضائهم وقوع الطرفين كقولهم تعالى لو كان فيها الحق الا الله لقد تآممع عدم وقوع احدهما وذلك
لان المقصود نفس الملائكة والمقدم والثاني حال كونهما جرحا في النصلة لئلا يفضيها بل ان يرضيها الوقوع
عدم الاستدلال له يذكر واجبا المقدم هو ومن يضل الله وغير المعصوم لا يهزم ان يكون باضلال الله
وطابق الاضلال اعم من اضلال الله تعالى واستلزام الخاص لا يستلزم استلزام العام انما لا يقال في الجواب
الاول ان الحد والضلال وهو يمكن الوقوع في غير واجب لعصية هو الامكان ومن غير المعصوم بالفعل
في الجملة منه بالفعل واما صدور الاضلال من الله تعالى عند العامة والمعتزلة لئلا يفضيها بل ان يرضيها الوقوع
بالواقع لان كل واقع فاعلا الله تعالى عندهم فلو كان الامام غير معصوم بالفعل كان الضلال فيه وجودا فانه
اهل التسانده من فعله فيكون المقدم واقعا واما عند المعتزلة فالضلال هو الحدوث سواء كان من الله تعالى او
من غيره فانه هو المستلزم للثاني وهو الجواب عن الثاني فان الاستلزام للثاني هو الضلال فان الضلال ليس عليه
الضلال في ضلاله فانما كان الامام ضالا في شيء ما عرف منه ان عقله ونفسه لا يفتني وكوب طريق الضلال ان
جاءا معضا التفتي من فاته لا يفتح ان يفتني احد من ابدانه بل ابرز ايدنا فاذا لم يعلم حصوله لم يعلم ان كانا بطريق
الضلال واذ جازنا التكليف ذلك لم يبق له وثوق به وقد ذكر هذا البصير وراؤه هو يدعي ان قال الله تعالى
يؤمنون اسلم وجهه لله ووحسن فله اجر عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا شيء من غير المعصوم كذلك
بالفعل بامام هو كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم كذلك بالضرورة فموردنا ما عند اخبر من
المطوبين ما الضمير صفان في الخوف والرجح يفتني العموم في الاقارب الايمان لا شك في معرض التفتي وفاته
في الاصل وهو وانما يكون عامما لولا محل بواجب لا فعل محمول الا ان كان عليه ثبوت لا يوجب العقاب الاخر
وكل من عليه عقاب فله خوف وهذا معلوم عند كل عاقل بالضرورة ان ارجع عقله عرف الله تعالى وعرف

ولا يشتر من الإمام كذا

العقار

المطالب على فعله فانه يحتاج ضرورة **يا** قوله تعالى الذين آمنوا اتبعوا الاية القول كل غير معصوم متبع يمكن ان
 يكون كذلك لا شيء من الامام الذي اوجبه تعالى طاعته كذلك بالضرورة بدني لا شيء من غير المعصوم
 المتبع بالامام بالضرورة على قولنا وما على قولنا المطلوب حاصل على كل تقدير **باب** اتباع الفضل فيضاد
 يحصل منه العذاب الاخر في المتبع وان كان المتبع جاهلا بحال المتبع هذه الاية وكل من يحصل العذاب
 بالاتباع لا يحصل النجاة بالاتباع في كل اواره ونواهي الامام الذي فرض الله طاعته يحصل النجاة بالاتباع في كل
 اواره ونواهي الامام الذي فرض الله طاعته لا يكون ضالا في شيء من اواره ونواهي ولا في ضاله ونهايه
 ويشركه في الاصل يحصل الوثوق بحصول النجاة بالاتباع ذلك هو المعصوم في ان يكون الامام معصوما **باب**
 قال الله تعالى اتبعوا ما اوتينا من قبل الله يتبعون ولا اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها واليه ترجعون **باب**
 ان هذه الاية الشريفة الكريمة تدل على ذلك كل من يتبع غير دين الله في حكم من احكام الله حكمه كان فكل من خالف
 حكما من احكام دين الله وفعل ما يتبع غير دين الله في ذلك الحكم وكل من يتبع غير دين الله في شيء كان فهو متبع
 مستحق للعذاب بالامام اتما اوجبه الله ليعرف المكلف دين الله يتبعه بالاتباع غير دين الله في شيء فلو كان
 دين الله مطلقا لم يحصل له اتباع احكام دين الله التي افترضها على عباده وفرضها لهم وانما يحصل ذلك بكون
 الامام معصوما فبشرط في الامام العصمة وانما يحصل للمكلف الوثوق والامن من الخوف بالاتباع و
 خصوصاً فيما ابتأ الله تعالى على الاحتياط التام كالفرج والدماء بوجوب عصمة الامام فيجب ان يكون الامام
 معصوما وانما ابعاه عصمة من التصرف في ذلك بهذه الاشياء على طالب خسة احد هاتان الامام معصوم
 وثانيهما انه واجب للعصمة وثالثهما انه لا يكون الامام الا بنبط الله عليه السلام وعلى الامام **باب**
 عليه رابعها انه يجب ان يحصل له في الاحتياط نصيبا تاما الى الامنة وقد تفرق في علم الكلام استصحابا **باب**
 تعالى بالاتباع من الايمان المكلف من ضلاله فيكون الامام معصوما والاتباع بوجوب تعين السامعة بالضرورة
 فحقا تعين الضلال وهذا هو مطلوبنا وخامسها ان كل ما لا يدف من امام معصوم والاتباع بالاتباع بعض
 المكلفين غير دين الله في بعض الاحكام وفي الكلام وقد بان استحالة لوجوب اللطف **باب** قال الله تعالى
 اهمل الكتاب لم تصدق عن سبيل الله الا بوجبه الاستدلال ان هذا لا يقدور ذلك من بصد عن سبيل الله
 ويخذه عن اتباع كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك فاتباعه ضرر ومظنون لانه يحصل الخوف من اتباعه
 ولا ضرر اعظم من الخوف وكل ما في ضرر ومظنون لا يجنب اتباعه فلا يجنب اتباع الامام في دفع فائدة امامته فيه
 قوله تعالى يتبعونها عوجا كل غير معصوم لا يؤمن من اتباعه ذلك وكل امام يؤمن من اتباعه ذلك الا ان كان نصب
 مفسد فلا شيء من غير المعصوم بالامام **باب** في غير المعصوم يمكن ان يغرب المكلف الذي يتبعه الى ذلك الضرر
 شيء من الامام يمكن ان يغرب المكلف الذي يتبعه الى ذلك الضرر فلا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة **باب**
 قوله تعالى وقال الله تعالى انما آمنوا من عمل الصالحين فلا بد للمكلف من نصب امام يمتنع من ارتكاب الخطايا
 والخطايا في الاعتقاد وذلك هو المعصوم وكيف يمكن ان يغرب الله تعالى طاعته من يمكن ان يامرنا بالفعل **باب**
 يحذرنا من فعله واكثر من ادعى منه الامانة على التبع **باب** ومن نصب نفسه هذا المنصب ثم صعد الاسلم بالاتباع
 كمن يتبعه واتباعها الصالح لله لغنا وبيان انهم اظهروا الفساد وافتدوا من العباد وسفكوا الدماء

التي هي لله وعصوا واما بعضنا من امر الله بطاعته ونحو الكفر ونحو ما من الله عليه القدر
 لا الاصل لم نعم الله ومحبته من لا يرضى بلعنه في يوم القيمة **في** هذه الصفة تسعمل في المعنى
 في الامر بالتحفظ عن الشهوات والذنوب والاعتناء في الاقوال والافعال بالتمسك بالمعبد لا بغيره فاما عن
 افعالنا واحوالنا فاتباع الامام الذي امر الله بطاعته واجب شاعته هو طوع من الامن من ذلك والا لكانت قاتلة
 نصبة انما يحصل لامن بذلك اذا كان ذلك منعا على الامام وهذا هو واجب لعصمة الله لا يجوز عليه الخطا والسيئ
 والشهو وهو المطلوب **في** **قال** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين لله في شهادته انما لا يمكن
 الا بامام معصوم لوجود الجلال والظاهر المشابه في الكتاب السنن لا يحصل الجزم بالامام بالصفة التي اجمع عليها
 وكل من عدا المعصوم لا يحصل منه الامن اليقين بقوله واتباعه من شانه قال ابن من امام معصوم يعلم منه ذلك
 قال الله تعالى ولا تجعلون لافئدتكم سنانا قوم على ان لا تعدوا لوالا لله غير المعصوم مخاف من حرمة العدل والامام لا يخاف
 من حرمة العدل لانه منصوب للعدل لعلوه بعض من حرمة العدل لما حسن نصبة لاجاز ايجاب طاعته على المكلف
 مطلقا فوجب ان يكون الامام معصوما **قال** قال الله تعالى لا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له فاعبدوا الله ان الله
 خبير بما تعملون هذا امر بالعدل والمطلوب والتلويح في كل الاشياء هذه هي العصمة والامام فادلهما باقوالهم وافتقار
 والامر به ونهيهم فيكون معصوما **كتاب** **قال** قال الله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يلزم من ذلك
 ان يستعمل عصمة العلم بجميع الاحكام بفئنا فالامام الامور باثباته يعلم ذلك بفئنا وغير المعصوم لا يعلم ذلك
 بفئنا اجنا فالامام يحصل ان يكون معصوما **في** قوله تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين الله من اتبع رضوانه والايه لما قال
 الله تعالى نور وكتاب مبين ذكر هنا عقيبها باب الاول بيان ما فيه رضوانه تعالى وهو فعل الطاعات بما مشا
 الاوامر والتواهي الثاني ان من اتبع رضوان الله هدا به الى سبيل القلاد والجمع المضان للمعصومات انما يتحقق بها
 الصواب في جميع الاحكام العقلية والشرعية والعلوم التصورية والتصديقية الثالثة يخرجهم من الظلمات
 الى النور والظلمات جمع معرفت بلام الجنس فيكون للمعصومين ان يخرجهم من كل ظلمة وكل جهل وكل فعل فيصير
 واجبا طمئنه فيلزم ان يخرجهم من ذلك كلمة الرابع انه هداهم الى صراط مستقيم في جميع الامور لانه ناكه لكل
 فيلزم عموم وقوة لا يتحقق ذلك الا في المعصوم والنبوة والامام به على الناس من شملهم الى كل هذه المراتب و
 الغايات المذكورة فليزم عصمتها وهو المطلوب **في** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم
 وجرا لا سئل لان وجرا الحاجز الى الامام كوجه الحاجز الى النبي فانه كما يحاجون الى مبلغ يحاجون الى حافظ
 للشرع والى كاشف لغائبه مفرهم من الشك من مذهبهم بالامور الشرعية المهمة الصان عن ريب في شئ
 البتة لانه فلا يخرج النجاسات من اموالهم لانه يكون معصوما والامام يحصل منه هذه القواعد كونه نورا لا يشترط
 ان يكون له ثمة فاما في كتابه فانفق كل من خالف فضل الكتاب شئ ما فقد اضر بمعية من ايات الله ثمنا فليلا
 هو محدث وعنه وعن اتباعه ففعل المعصوم بالفعل لذلك فلا يوثق بقوله ولا يامر ولا ينعاه وغير واجب العصمة
 في ذلك فبينا في التوفيق به فبينا في الفرض والامام واجب حصول الفرض منه اذا اطاعة المكلف من فعله لا من بقاء
 ثبوت فعل المكلف وفدريه واختباره **في** **قال** قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بالباطل ولا تأكلوا اموالكم بالباطل
 اقول لا يقدح في الامام من نفي ذلك عنه بالضرورة وغير المعصوم ليس كذلك ولان الامام لنفسه هذه الصفة بالضرورة

فلا يمكن ان يكون فيه كسر **٢٢** قال الله تعالى **اَتَاْمُرُوْنَ النَّاسَ بِالْبِرِّ اَلَا بُرِّىْ هَٰذَا غُلْبَةٌ** من غايات نصب الامام لان قوله
الله تعالى من بعث الانبياء ونصب الائمة من سائر النسخ والافعال القبيحة من جملة هذه الصفات
التي هي في طاعة الله ولو لم يكن معصوما لاحتاج الامن بكونه محصلا من ذلك في الاعمال لانه يسلطه الله من غير
مرجع اذ هو المأمور بان في ذلك **كَمْ اَقَالَ اللَّهُ عَمَّا ذَلِكُمْ** واذا اخذنا من قوله **اَتَاْمُرُوْنَ النَّاسَ بِالْبِرِّ** اعلم ان الامام عليه
الائمة لا خلاف لك وبينهم في ذلك وفي المعصوم يمكن ان يفعل هو ذلك ويغيب الناس في ذلك فلا يكون
هو لا يفهم بان يكون سببا في زيادة العذاب بان يكون عاقبة المكلف شدة العقاب لا مع العلم بوجوب عصيته
فيجب ان يكون معصوما **كَلَّا** غير المعصوم يمكن ان يكون من اهل النار والامام ليس من اهل النار انما هو في الدنيا
فقال المعصوم ليس بالامام بالضرورة او اياهما على اختلاف الراي والافعال من اهل النار **اِنَّ** قوله تعالى **وَلَا تَقْرَأُ**
بِآيَاتِكُمْ اِلَّا التَّهْلُكَةَ اعلم ان التهلكة على قسمين تهلكة في الدنيا وتهلكة في الآخرة وكلها محدثة والتأنيب
واشد محدثا واكدر من الاول ويجب لاحد من ذلك اذا خلت من ذلك وجب لاحد من ذلك **اِنَّ** قوله تعالى **وَلَا تَقْرَأُ**
بقوله غير المعصوم في الحدود والافعال فيض من الحدود والخوف من الوقوع في التهلكة والاضرار **اِنَّ**
قال الله تعالى **قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ** **اَلَا بُرِّىْ هَٰذَا غُلْبَةٌ** لان يقال الامام يدعو الى هاتين المقتضيتين فليكن
بما لم يكلف ان كلما يدعو اليه الامام من الاقوال قول معروف وكلما يدعو اليه من الافعال هو سبب المغفرة
من الله تعالى لانه لو لم يعلم المكلف ان الامام من صدوره ذلك من غير تدبير في مثابته وحصل التقوى
ولكن يحصل له الخوف من منابته عند مجيئه اليه باوفاً في التهلكة والى الحق والاختيار عن الخوف فاما
فتعين ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب **اِنَّ** الاشارة مكلف في اقواله وافعاله البديهة وعنفاء
الطائفة بالاصوات وان لا يخرج عن الصواب في شيء من ذلك وذلك لا يتم الا بمرشد يحصل العلم بقوله ولا يختص
بزمان بل بكل زمان وذلك هو المعصومان غيره لا يوثق بقوله ولا يتم القابلية به **اِنَّ** الامام عليه السلام على
النظر المستقيم وهو صراط الدين انتم الله عليهم وهو غير معصوم عليهم وغير ضالين بوجه في شئ اصلا لان الله
تعالى امرنا بطاعته كطاعة النبي عليه الصلوة والسلام وامرنا باطاعته الا لم يكن في نصيبه بدعة والله عز وجل ان شأنا
ان نظامه من ذلك الهداية الى الصراط المستقيم وهو الطريق الذي ذكرناه ثم امرنا بطاعته فلم يكن هو الطريق الثاني
استحال من الحكم ذلك لانه لو ان شاعرا لهدانا الى ذلك الطريق الطريق ثم امرنا بطاعته شخص ليس عليك
اقتضيه كان هذا منافضة ونقض لغرض عليه تعالى **يَحْيِىْ** الله عن ذلك علواً كبيراً والطريق المذكورة في المعصوم
فالامام معصوم **اِنَّ** احد الامرين لا يتم وهو اما كونه معصوما او نقض الغرض الثاني على الله تعالى محال
الاول ما لا ريب فيه وهو في الحقيقة مانعة خالق قال الله تعالى **اَمْرًا نَّاسُوا** الى الهداية الى الطريق المعصوم والطريق
المذكورة فيكون قد اراد ان يكتب تلك الطريق ثم امرنا بطاعته والامام واتباعه فاما ان يكون الامام على تلك الطريق
اولا والثاني بسلطان الله وهو نقض الغرض الاول بسلطان الله فاما بطلان الثاني فلا شبهة
حكمه ونقض الغرض الثاني بحكمة **اِنَّ** قال الله تعالى **يَحْيِىْ** ثم فرض فآذنه ثم عرضا وطعن عذاب لهم بما كانوا يكذبون
غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك ولا يشي من الامام يمكن ان يكون كذلك ولا يشي من الامام يمكن ان يكون كذلك
بالضرورة فلا يشي من غير المعصوم بالضرورة **اِنَّ** قوله تعالى **وَاِذَا قِيلَ لَهُمُ اِنَّا نُنَادِيكُمْ بِالْاِسْلَامِ** المكلف بالامام

فان قيل

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

ان يكون

ارسلنا فيكم رسولا لا اله الا هو وجب الاستدلال ان افصحها بان البعثة تركب الامانة من الذنوب باستلحا الشرايع
والمراد من كل الذنوب ذل الطاعة المكلف لا يدين الامام ناهيا فلو لم يكن له هذه الرتبة لم يحصل له منصب جليل
الامانة عليها اذ وثوقهم به لا يثبت في مطمح من الصلوات **هـ** قال تعالى ان الذين يكفون ما اوتينا من الكتاب لا اله الا
وجه الاستدلال ان غير المعصوم يمكن فيه هذه الصفة فلا با من المكلف من باخر لعنه له والامام يمنع ان يكون كذلك
فغير المعصوم يمنع ان يكون اماما **هـ** غير المعصوم يمكن ان يحصل ضد الظاهر من الامانة لان الظاهر منها انما
الاحكام التي اوتها الله تعالى لغير المعصوم يمكن ان يكفون ما اوتوا الله من الاحكام وكل ما هو ممكن لا يجرم بنفسه فاعلم
امام وانما يعلم ذلك بالعصمة فيجب ان يكون الامام معصوما **ط** نسبة اظهار ما اوتوا الله الى غير المعصوم
الامكان ونسبة الامام نسبة الوجوب في المعصوم غير امام فطحا **ن** قال الله تعالى فاما الذين في قلوبهم
الاية وجه الاستدلال ان الغلط في الثاني ضلال محض ومحمد وعنه في غايته التحدث وكل غير معصوم يمكن ان يكون
كذلك والامام ليس كذلك بالضرورة في غير المعصوم غير امام بالضرورة والامام ثابت لوجوب الامانة فالامام معصوم
نا قال الله تعالى وعنه في دينهم ما كانوا يتفقون لاشي من الامام كذلك بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان
يكون كذلك فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة وبشأن كل امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع
اتباع النبي **هـ** واجب لقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني لكن المقدم ثابت جازا واخصا لثان قال تعالى **نا**
وفابذة الامام طريقان اذا المكلفين الى اتباع النبي بحيث يحصل محبة الله وحمل على ذلك ولا يتم الا بعصمة النبي
الامام **هـ** يمكن ان يبعد عنه **هـ** قال الله تعالى قل اطعوا الله والرسول والامام انما هو يحصل للمكلف
الله والرسول ولا يحصل له معصوم معصوما فيجب لعصمة **ف** قد علم الله تعالى الاختلاف في كتابه العزيز في
مواضع متعددة والحق ليس بمذموم فطحا بالضرورة ولا في امر به وباعدائه ومذموم الاختلاف يشمل
على ذلك الا لم يكن مذموم فلو الخطاب لوارد في الكتاب كثير منه متشابه ظاهره كثير من الاحكام ولا يحصل هذه
الضيق الا الظن هو مختلف باختلافنا ظاهره فلو لم يكن هناك من يعلم قطعا منه انه يعلم امر من هذا يحصل
النهي بقبوله وفعله ولا يلزم ان يدعو الله المكلف الى فعله الا يند رعايه هو مخ لانه عيشه وذلك الذي يحصل العلم
بقوله وفعله والمعصوم هو المطلوب **هـ** قال الله تعالى فان الله عليهم بالفسيد غير المعصوم يمكن ان يكون
من المفسدين يمكن ان يفصل فسادا عن فساد فعل من يفعله والامام لا يمكن ان يكون اماما وهو لاطاق
نوع قوله تعالى فيجعل الله على الكاذبين كل غير معصوم يمكن ان يكون من الكاذبين ولا شيء من الامام
يمكن ان يكون من الكاذبين بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة **نوع** قال تعالى فليمتحنوا
لكن كنتم يعلمون كل ما هو حجة يجوز الاحتج به ولا شيء مما ليس معلوم يجوز الاحتج به اما الصنعة فضرورية واما
فلا اية المتقدمة ينتج لاشي مما هو حجة ليس معلوم بل من كل ما هو حجة فهو معلوم لوجود الموضوع ومعرفته
صافته وهو قولنا لاشي من غير المعصوم من حيث انه معصوم وكذا فعله من حيث انه من جهة اخرى فاذ اجعل
صنعة لقولنا انما هو حجة فهو معلوم بالضرورة ينتج لاشي من غير المعصوم فعله وقوله حجة من حيث هو قوله
فمن هذه الجهة والامام قوله وفعله من حيث هو قوله وفعله حجة لا يجرى قوله وفعله بحيث لاتباعه فيلزم ان
صنعة له لا يمكن حجة لا يجرى فيجب ان يكون معصوما **هـ** قال تعالى فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك العلم

ذلك هذه الآية على ان الحق اتمها بالاعاوم وقول غير المعصومين معاوم ولا ضل ولا يصلح للحاج والامام
 فلو جعلوا به حاج فيجب ان يكون معصوماً رطاً فلو لم ينعى فلا يكون من المؤمنين كل غير معصوم يمكن ان يكون
 من المؤمنين ولا شيء من الامام يمكن ان يكون من المؤمنين بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة وبالعكس
 بالسنة على قولنا لا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة او دائماً وبذلك كل امام معصوم بالضرورة ولو جاز
 وهو المطلوب فقولنا لا شيء من المؤمنين عند الله تعالى هو من عند الله تعالى كل غير معصوم يمكن ان
 يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامام فكل امام معصوم
 معصوم لما تقدم من هذا قال تعالى لا شيء من المؤمنين فاعلموا ان هذا صراط مستقيم الامام طريقه هو الطريق الذي
 الله تعالى بانبايعه وذلك الطريق الذي امر الله بانبايعه صراط مستقيم ولا شيء من غير المعصوم بالامام على الصراط
 المستقيم فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة فلما لا بد من وجوب عصمته والا لم يامن الكلفة ولا لا شيء
 ان يكون غير معصوم بالضرورة هذا هو معنى واجب العصمة الثالثة فمسألة كل امام انبايعه هذا بالضرورة
 ولا شيء من غير المعصوم انبايعه هذا بالامكان فلا شيء من الامام بغير معصوم وهو المطلوب **مسألة** قال الله تعالى
 لا شيء من المؤمنين على الله الكذب فهم يعلمون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون
 كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة فلا شيء من الامام بغير معصوم بالضرورة
 فبان من كل امام معصوم بالضرورة وهو المطلوب **مسألة** فلو لم ينعى فلا يكون من المؤمنين كل غير معصوم يمكن ان يكون
 عن سبيل الله الاية في معرض التوبيخ والتهديد بدو الذم على اشياء الاول الصد عن سبيل الله في الطريق
 المؤدية الى رضا الله والتجاذف بذلك بامثال الاوامر والتواهي واستعمال الطاعة الثانية صد المؤمنين الثالث فلو
 يتغوثها عوجاً الى غير هدون ان يكون السبيل في الطريق وهو الشرعية واعتمادها في الحق اعوجاج عن
 الشرعية اذ عرف ذلك فقول غير المعصوم يمكن ان يصد منه ذلك ولا شيء من الامام يمكن منه ذلك بالضرورة
 فلا شيء من غير المعصوم بالامام وبالعكس فلو لم ينعى فلا شيء من الامام بغير معصوم وبذلك كل امام معصوم ولو جاز
 وهو المطلوب **مسألة** فلو لم ينعى فلا يكون من المؤمنين كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من المؤمنين
 هذا ان طاب ثبته الفلاني مطلوبه خصوصاً في الاحكام الشرعية والاوامر السمعية والتكاليف العقلية ولا
 يحصل لها بالامام المعصوم نقص لغرض على الله تعالى **مسألة** قال الله تعالى لا شيء من المؤمنين الذين آمنوا
 غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم
 بالامام بالضرورة او دائماً وهو المطلوب **مسألة** فلو لم ينعى فلا يكون من المؤمنين كل غير معصوم يمكن ان يكون
 لها غايته واحدة اشركت فيها وهو كون ذلك في سبيل الله وبشرط عليها الجزاء وهو قوله لا كفرون الا اخر
 فاذا دعا الامام المكلفين الى قتال فبازم هذه التوازم وانما يعلم ان دعاءه الى قتال هذه غايته وبشرط عليها
 الجزاء المذكور لئلا يعلم انه معصوم ولا يوثق به ولا يحصل الطاب ثبته وكلها مطلوب خصوصاً في هذه
 الاية **مسألة** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا واوقوا بطوا وانفوا الله عما لم يكن فليحسب
 الامام به هو المكلفين الى هذه المراتب يحتاج الى الامام الغرض من حصول ذلك المكلفين بالطاف بغير المكلف
 الى ذلك ذلك بالمعصوم وهو المطلوب **مسألة** قال تعالى لا شيء من المؤمنين الذين آمنوا
 مطلقاً

ان الله

موجب

مطلقاً

مطلقا ولا شيء من تبدل الخبيث بالطيب بمشروع مطلقا وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك لا شيء
 من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة وينبغي لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة بل هو كل امام معصوم بالضرورة
 لوجود الموضوع **ع** قال الله تعالى والَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا قُلُوا هَذَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 فاذا كان كذلك فالخطا طيبا ذاتيا والاعراض عنها بالقوة والاصلاح وكل غير معصوم يمكن فيه ذلك فاما كان
 الامام غير معصوم فان سقط هذا التكليف عنه لم يكن الخطا عنه فاما هو باطل بالضرورة وان كان مكلفا
 به فالقول بمسألة الفهم لحد عليه لا بد ان يكون غير فاما ان يكون معصوما او لا الاول يكون المعصوم او لا
 بالامانة منه والثاني سقط محل من الغلو بفساد المرجح والمرجح والفطن وتعطيل حدود الله وذلك كله
 يناقض الغرض من نصب الامام ويندفع كل هذه الحدود وان يكون الامام معصوما **ع** ا قال الله تعالى يا ايها
 الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي هِيَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَذَلِكَ هِيَ الْبَاطِلُ الَّتِي تَكْتُمُونَ
 لم يتكوه فانه يمكن معصوما امكان ان يبرئهم الضد ذلك ويحلم على ذلك ولا يظن ان المكلف في الظاهر
 مطلوب وهذا ذكره الله في مواضع كثيرة منها هذه **ع** ا قال الله تعالى يا ايها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
 أَمْوَالَكُمْ الَّتِي هِيَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَذَلِكَ هِيَ الْبَاطِلُ الَّتِي تَكْتُمُونَ
 ان غير المعصوم يتبع الشهوات وكل من يتبع الشهوات يميل سلا عظميا لان قوله الذين يقتضون العمل لا جميع
 معون بالامام وكل من يميل سلا عظميا لا يتبع غير المعصوم لا يتبع والامام يتبع فغير المعصوم ليس بالامام بالضرورة
 وهو المطلوب ثانيا ان الامام نصب حتى لا يمكن المكلف ان يتبع الشهوات يميل عن الحق ولا يمكن ذلك الا با
 المكلف مثلا بدعوه الى السبل لا يكون له دفع عند المكلف ذالم يميل هو فان من امر معروف ولم يفعله فهو مدعو
 وفدا شاد الله في كتابه العزيز بقوله اَمَّا رُوْنُ النَّاسِ بِالْأَيْمِ وَيَتَسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنَا بَاطِلٌ كَلْفٌ شَقِيبٌ
 اذا كان الامام معصوما وهو المطلوب **ع** ا قال الله تعالى وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ لَبِئْسَ جُوعًا لَاسْتَلَا
 ان الامام بدعوه الى المعصية وفيه الغشال من التورقة فتعرض نفسه لغشالها وان يقتل غيره ففيه كان الامام غير معصوم
 جانا ان يكون دعاؤه الى الغشال ظاهرا هو مشاهدا ومثواتر يكون ذلك عداونا وظلمنا ونعرضنا الان بطلنا
 وهذا من اعظم العذاب ترك الجماعة بلزم من عدم عصمة الامام عدم وجوب الجماعة التوفقة على امره فاذا اجاز منه
 الخطا وان يكون ظاهرا امتنع ثل المكلف في الحاصل بلزم منه فحاز الامام عند الدعاء الى الباطل وهو باطل فعلم
 باطل **ع** ا قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ فُحْشًا لَّا فُحُورًا وَجَعَلَ لَاسْتَلَا لَانِ الْإِمَامِ حُجَّتَ بَدْعُوَالِ
 بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم بدعوى ذلك بالامكان ينبغي لا شيء من الامام غير معصوم بل هو كل امام
 معصوم لوجود الموضوع وهو المطلوب **ع** ا قال الله تعالى الَّذِينَ يَتَخَوْنَ بِأَمْرٍ مِنَ النَّاسِ بِالْخَلِّ هَذِهِ صَفَةٌ
 في معرض الذم فتكون صفة نقص قد حدث الله تعالى عنها والامام انما نصب ليكمل الكلف حمله على الاخلاق الحميدة
 وانما امر الكافة لا يقتضي ذلك لا يراه اذا علم وجوب عصمة ولا تامة بطن قلب المكلف اذا علم امتناع هذه الصفة
 على الامام وانما يعلم امتناعها بجهنم فدل على وجوب عصمة **ع** ا قال الله تعالى وَتَكُونُونَ مَا أَنَا اللَّهُ مِنْ قُضَا
 وجعل الاستدلال ان كتمان العالم والمفضو الاضطر من ذلك بحجج ان النبي صلى الله عليه واله الامام انما اجعل
 العالم الى فكان من عظيم المراتب من الاعلام تكمل المكلف في فؤده العلية فلو لم يكن الامام معصوما لم يتم هذا

واذا

والثاني في غير مرتبة والقياس من الشك الثاني **قَالَ نَعْلَمُ** وَالَّذِينَ يُفْقَهُونَ أَمْرًا بَرَاءً النَّاسِ هَذَا
 صفة ذم ونقص الإمام لا يظلم المكلف عنها إلا إذا كان يكون الإمام مطهر أعينها ولا يعلم المكلف بغيرها طهارتها
 إلا ما حجبها إلا مع الجزم بوجوب عصمته وهو المطلوب **ع** **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ
 الْكِتَابِ كَيْتَبُتُ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا لَكُمْ هَذِهِ صفة ذم والإمام نصب على المكلف منها فتشبه على عيبه بالضرورة وكل
 غيره معصوم لا تشبه على الإمام لا بغير معصومته ومعصوم **ع** **قَالَ نَعْلَمُ** وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ فُرْسَانًا
 فَتَأْتِيهِ أَكْثَرُ غَيْرِ مَعْصُومٍ هَكَذَا لا يكون كذلك ولا شيء من الإمام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة بفتح لا شيء
 غير المعصوم بامام بالضرورة أو بامام على الخلاف الرابعين يعكس القولان لا شيء من الإمام غير معصوم بالضرورة أو
 دأب على الخلاف الرابعين بل إن كل إمام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع **وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ
 شَيْئًا قَلِيلًا وَإِنَّكَ خَسِرَةٌ خُسْرًا عَظِيمًا** كَذَلِكَ جَاءَ عَظِيمًا أَفَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ غَيْرَ مَعْصُومٍ بِتَأْوِيلِ
 الْإِيمَانِ مِنْ وَجْهِ أَحَدٍ هَذَا بَدَلٌ عَلَى نَفْسِ مَا هِيَ الظلم وهو يستلزم نفيع جميع جزئياته وهي صفة مدح فتكون
 له تعالى ويستعملها عليه لو كان الإمام غير معصوم لم تكلف ما لا يطيق لأنه يجوز أن ياره بمعصيته والمكلف
 ما مور بطاعته في كل أواره ونواهي يكون فداؤه بالمعصية لكنه تعالى نفيع عن المعصية فيكون ما مور لا يفعل
 منها عابده وهو تكليف ما لا يطيق وتكليف ما لا يطيق ظلم فيكون الظلم ممكنًا منه وقد بينا استحالة التوفيق
 لاجتماع الامكان والاستحالة وهو ثاقل ثانیها أنه بدل على لطفه بالمكلف ومطابقه بحكمه عليه فكيف لا
 يجعل للمكلف طر يقام بهذا للعلم بالإحكام وهو الإمام المعصوم وهو المطلوب ثالثها لطفه هذا وحده على
 فعل الحسنة وتخصيصه عليها بدل على أنه تعالى جعل طر يقام بهذا للعلم بالحسنة بحيث لا يقبل الشك ذلك هو
 لا غير فإنه قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَانَاتُ إِلَى أَهْلِهَا هَذِهِ صفة ذم والإمام إليها
 ضد ما لا غير المعصوم يمكن أن يدعو إليها والإمام يستحيل أن يدعو إلى ضدها ويجوز أن يدعو إليها وهذا بدل
 على وجوب كون الإمام معصومًا وهو المطلوب **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ
 أَنْ لَا يَحْكُمَ بِذَلِكَ وَكُلَّ مَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ بِالضَّرْفِ بِنَجْجٍ لَاشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بَامَامٍ وَهُوَ يَسْتَلِمْ عَصْمَةَ الْإِمَامِ كُلَّ
 مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ **فَيَجْزِي** قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي تَرْتَدُّونَ إِلَيْهِ الرَّسُولَ قَوْلُهُ
 أَمْرُهُمَا وَظُهُرُهُمَا وَخبرهما برفع الشانع والإمام فاهم مقام الرسول عليه السلام فالرد إليه رتبة الله والرسول لأن الرد إلى
 الرسول رتبة الله تعالى ومع عدم عصمة الإمام لا يرفع الشانع فلا يقوم مقام الرسول ولأن هذه الآية قد دل
 على عصمة النبي وعصمة النبي تستلزم عصمة الإمام لأنه فاهم مقامه وهو المطلوب الرد إلى الظواهر من الكتاب والسنة لا
 برفع النزاع **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ الْكِتَابِ كَيْتَبُتُ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا لَكُمْ هَذِهِ صفة ذم والإمام نصب على المكلف منها فتشبه على عيبه بالضرورة وكل
 غيره معصوم لا تشبه على الإمام لا بغير معصومته ومعصوم **ع** **قَالَ نَعْلَمُ** وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ فُرْسَانًا
 فَتَأْتِيهِ أَكْثَرُ غَيْرِ مَعْصُومٍ هَكَذَا لا يكون كذلك ولا شيء من الإمام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة بفتح لا شيء
 غير المعصوم بامام بالضرورة أو بامام على الخلاف الرابعين يعكس القولان لا شيء من الإمام غير معصوم بالضرورة أو
 دأب على الخلاف الرابعين بل إن كل إمام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع **وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ
 شَيْئًا قَلِيلًا وَإِنَّكَ خَسِرَةٌ خُسْرًا عَظِيمًا** كَذَلِكَ جَاءَ عَظِيمًا أَفَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ غَيْرَ مَعْصُومٍ بِتَأْوِيلِ
 الْإِيمَانِ مِنْ وَجْهِ أَحَدٍ هَذَا بَدَلٌ عَلَى نَفْسِ مَا هِيَ الظلم وهو يستلزم نفيع جميع جزئياته وهي صفة مدح فتكون
 له تعالى ويستعملها عليه لو كان الإمام غير معصوم لم تكلف ما لا يطيق لأنه يجوز أن ياره بمعصيته والمكلف
 ما مور بطاعته في كل أواره ونواهي يكون فداؤه بالمعصية لكنه تعالى نفيع عن المعصية فيكون ما مور لا يفعل
 منها عابده وهو تكليف ما لا يطيق وتكليف ما لا يطيق ظلم فيكون الظلم ممكنًا منه وقد بينا استحالة التوفيق
 لاجتماع الامكان والاستحالة وهو ثاقل ثانیها أنه بدل على لطفه بالمكلف ومطابقه بحكمه عليه فكيف لا
 يجعل للمكلف طر يقام بهذا للعلم بالإحكام وهو الإمام المعصوم وهو المطلوب ثالثها لطفه هذا وحده على
 فعل الحسنة وتخصيصه عليها بدل على أنه تعالى جعل طر يقام بهذا للعلم بالحسنة بحيث لا يقبل الشك ذلك هو
 لا غير فإنه قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَانَاتُ إِلَى أَهْلِهَا هَذِهِ صفة ذم والإمام إليها
 ضد ما لا غير المعصوم يمكن أن يدعو إليها والإمام يستحيل أن يدعو إلى ضدها ويجوز أن يدعو إليها وهذا بدل
 على وجوب كون الإمام معصومًا وهو المطلوب **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ
 أَنْ لَا يَحْكُمَ بِذَلِكَ وَكُلَّ مَا يَحْكُمُ بِذَلِكَ بِالضَّرْفِ بِنَجْجٍ لَاشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعْصُومِ بَامَامٍ وَهُوَ يَسْتَلِمْ عَصْمَةَ الْإِمَامِ كُلَّ
 مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ **فَيَجْزِي** قَوْلُهُ تَعَالَى فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ الَّذِي تَرْتَدُّونَ إِلَيْهِ الرَّسُولَ قَوْلُهُ
 أَمْرُهُمَا وَظُهُرُهُمَا وَخبرهما برفع الشانع والإمام فاهم مقام الرسول عليه السلام فالرد إليه رتبة الله والرسول لأن الرد إلى
 الرسول رتبة الله تعالى ومع عدم عصمة الإمام لا يرفع الشانع فلا يقوم مقام الرسول ولأن هذه الآية قد دل
 على عصمة النبي وعصمة النبي تستلزم عصمة الإمام لأنه فاهم مقامه وهو المطلوب الرد إلى الظواهر من الكتاب والسنة لا
 برفع النزاع **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ الْكِتَابِ كَيْتَبُتُ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا لَكُمْ هَذِهِ صفة ذم والإمام نصب على المكلف منها فتشبه على عيبه بالضرورة وكل
 غيره معصوم لا تشبه على الإمام لا بغير معصومته ومعصوم **ع** **قَالَ نَعْلَمُ** وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ فُرْسَانًا
 فَتَأْتِيهِ أَكْثَرُ غَيْرِ مَعْصُومٍ هَكَذَا لا يكون كذلك ولا شيء من الإمام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة بفتح لا شيء
 غير المعصوم بامام بالضرورة أو بامام على الخلاف الرابعين يعكس القولان لا شيء من الإمام غير معصوم بالضرورة أو
 دأب على الخلاف الرابعين بل إن كل إمام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع **وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ
 شَيْئًا قَلِيلًا وَإِنَّكَ خَسِرَةٌ خُسْرًا عَظِيمًا** كَذَلِكَ جَاءَ عَظِيمًا أَفَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ غَيْرَ مَعْصُومٍ بِتَأْوِيلِ
 الْإِيمَانِ مِنْ وَجْهِ أَحَدٍ هَذَا بَدَلٌ عَلَى نَفْسِ مَا هِيَ الظلم وهو يستلزم نفيع جميع جزئياته وهي صفة مدح فتكون
 له تعالى ويستعملها عليه لو كان الإمام غير معصوم لم تكلف ما لا يطيق لأنه يجوز أن ياره بمعصيته والمكلف
 ما مور بطاعته في كل أواره ونواهي يكون فداؤه بالمعصية لكنه تعالى نفيع عن المعصية فيكون ما مور لا يفعل
 منها عابده وهو تكليف ما لا يطيق وتكليف ما لا يطيق ظلم فيكون الظلم ممكنًا منه وقد بينا استحالة التوفيق
 لاجتماع الامكان والاستحالة وهو ثاقل ثانیها أنه بدل على لطفه بالمكلف ومطابقه بحكمه عليه فكيف لا
 يجعل للمكلف طر يقام بهذا للعلم بالإحكام وهو الإمام المعصوم وهو المطلوب ثالثها لطفه هذا وحده على
 فعل الحسنة وتخصيصه عليها بدل على أنه تعالى جعل طر يقام بهذا للعلم بالحسنة بحيث لا يقبل الشك ذلك هو
 لا غير فإنه قال الله تعالى إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَانَاتُ إِلَى أَهْلِهَا هَذِهِ صفة ذم والإمام إليها
 ضد ما لا غير المعصوم يمكن أن يدعو إليها والإمام يستحيل أن يدعو إلى ضدها ويجوز أن يدعو إليها وهذا بدل
 على وجوب كون الإمام معصومًا وهو المطلوب **قَالَ نَعْلَمُ** أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ أَنْتُمْ أَنْصِبُوا مِنْ

الضمان ولا يذهب عن

فلا يكون خطأ هفت مع انه يسئلزم المطلوب الثاني بانقض التحكيم والتمسك الحكم والرضا بحكمه وهو باطل بما
فنعين ان يكون معصوما وحكم النبي وحكم الامام مضافان لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم فوجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب في قوله تعالى والله لا يهدي القوم الفاسقين وجبه
الاستدلال ان يقول لا شيء من غير المعصوم هو لكل من استهدا في جميع الاحكام بالاطلاق وكل امام هاد لكل من استهدا
في جميع الاحكام فيجب لا شيء من غير المعصوم بامام واما الصغرى فان غير المعصوم وجوبا فاسق بالامكان لا شيء
الامام بفاسق بالصغر لا ينجح لا شيء من غير المعصوم وجوبا بامام بالصغر فلو دنا اما الصغرى فضرورية واما الكبر
فان الامام هاد بالضرورة ولا شيء من الفاسق بها بالضرورة فلا شيء من الامام بفاسق بالصغر واما الصغرى
فضرورية من الامام انما نصب لك اما الكبر فان كل هاد فهو معصوم بالضرورة وكل معصوم فهو هاد لله تعالى
فهدى الله له والهدى ههنا صيغة حصر المحل في الموضوع وبارز من كل من لا يهدى الله تعالى فليس هاد بالضرورة
فالفاسق ليس هاد بالضرورة ولا شيء من الفاسق هاد بالضرورة فيجب لا شيء من الامام بفاسق بها بالصغر لا ينجح
وهو المطلوب فترى فائدة فصل الامام هاد بالفاسق وروعه بالثبوت والهدى امامته الحد وماذا انقض ذلك فيقول
لم يكن الامام معصوما لزم احد الامرين اما امكان العبث وامكان الاغواء باجماع عليهما في الازم فيسمى باطلا
للزوم مشيئة الملازمة انما اذا كان الامام غير معصوم امكان ان يكون فاسقا فاما ان يجعل له امام اخر والا الاول
يسئلزم امكان العبث عليه تعالى لان امامه اذا فصل جميع المطلوب من الامام كان الاول عبثا والاخر با
بطلان واما بطلان الثاني فظاهر لانها لازم ذلك عليه تعالى لو كان انما نصب الامام هو الله تعالى لا باختيار الامة
ممنوع ولو سلم لكم هذا المطلوب لم يطلبكم لكتلة اول المسئلة لاننا نقول الجواب عنه بوجوه الاول فانما هي ان
الامام لا يمكن ان ينصبه لا الله تعالى ولا اختيار باطل فدمض ذلك الثاني انه يلزم من نصبه لعبث او اغواء بالجماع
وكلها فيجب وكلها لزم منه الغي فوجب فكون نصب الامام فيجب خطأ لا يجوز ان يبايعه غير الا
بالامام ولا ان يبايعه هو خلا الاجماع الثالث يكون نصب لمفسد للخاصة من الامام والفيج الخاصة من الامام
المصلحة الخاصة ممكنة متضادين فوجب ان يجمع احدهما بالامتناع والامر لزم من جميع الممكنات ان لا يجمع
فلا يجوز نصبه الرابع على الثقل لو سلمنا انه على الاختيار لزم الحال ايضا لانما ان يعرف الاجماع او ان كان الاول
منهم لعبث او اغواء بالجماع لا بطلان طمع الاجماع الامة على الباطل او على ما يلزم من تحقق الباطل وان لم يعرف الاجماع لزم
الغرض في وضعه لو لم يعرفه الاجماع لجاز من بعض الناس يلزم منه وتويع الاختلاف والهرج المرجح واختلاف النوع في
خلاف ما وقع منه هذا خلف ولا يلزم من وجوب بيع الامام لو اقر في الامة فثبته وضمانه على شخصه مضافا
مضافا الى الاول والاراء لزم اجتماع الضدين وتوجب احدهما اثره في جميع الامتناع ووجب احدهما مع عدم غيره
اخلاف التماس امام وحق الاجماع والكل باطل في قوله تعالى ان هذا صير طغيانا فبعضها تابعوه الا نبوءا
ان جعل طريق الصواب والنجاة في جميع الاحكام الشرعية والعقلية والاعتقادية مستقيما وذكر ان الاختلاف فضلا لا سيما
الطريق وحدانية لا فرق في فرقكم عن سبيل في معصوم اتخذ من اتباع غيره ذلك الطريق المستقيم وذلك مجتاه
مختصا عما وعمل ولا يحصل له من النبي وبعد من الامام المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوما فط قوله
في هذه الآية انكم تعلمون هذا شيئا الاول في بعض الام على الثقل لا لا على انها انما تحصل من هذا الطريق

فانما نصب لك اما الكبر فان كل هاد فهو معصوم بالضرورة وكل معصوم فهو هاد لله تعالى فهدى الله له والهدى ههنا صيغة حصر المحل في الموضوع وبارز من كل من لا يهدى الله تعالى فليس هاد بالضرورة

فانما نصب لك اما الكبر فان كل هاد فهو معصوم بالضرورة وكل معصوم فهو هاد لله تعالى فهدى الله له والهدى ههنا صيغة حصر المحل في الموضوع وبارز من كل من لا يهدى الله تعالى فليس هاد بالضرورة

المعامير بالقرينة الثالثة ان التوفيق في الاشارة عن جميع ما يحتاج اليه هذا الطريق يحصل العلم بالباطح والواجب والمنشأ بالجملة الصواب في كل باب بالاحتمال فما بين انضلال ولا يثبت ذلك لا من التبع والامام المعصوم
 المعصوم حق قوله تعالى انما اتينا موسى الكتاب بما اقل الله في الابد وجعل الاسناد لان يقول لفران الكرم كما
 من التوفيق وهو قد فعل كل شيء من الاحكام وطريق الصواب وهذا المعصوم قد فعل في المعاش والمعاد والحق والباطح
 خوطبوا بها وكل فواها فاجبت ان يكون الفران كذلك وان يبدل العلم ذلك في كل حكم حكمه من التوفيق لا يبدل
 العلم وهو التوفيق والامام المعصوم بالقرينة فوجب لامام المعصوم فيمنع ان يكون الامام غير معصوم قال الله
 تعالى وهذا كتاب ان لنا ميادرك فاتبوا وصايتكم وانفوا عما لكم من حوق وجعل الاسناد لان انما حصر التوفيق في اتباع هذا
 الكتاب فالزم ان ينحصر فيه الصواب فلا يؤخذ الاحكام الا من سنه النبي وكل ما ينافي هذا نطق الفران
 يوجب اتباعه ولا يجوز ذلك بحجة الله ومحمد صلى الله عليه وسلم في العلم في العلم ذلك لا بالتوفيق والامام فانها التبعيات
 للاحكام بفواها فاجبت لنتيجه الامام المعصوم هو المطاوع صحت قوله تعالى في هذه الاية وانفوا عما لكم من حوق
 انما التوفيق عقب الامر بالاتباع هذا الكتاب فهو محصور على عدم متبوع من اتباع غيره ولا يمكن ذلك الا بالمعصوم وليس
 الا التبع والامام صحت قوله تعالى قل اني هادي مستقيم الى صراط مستقيم بينا في وجعل الاسناد لان تذكر الطريق
 الذي جعله الله واما الله البصيرة البصيرة هو الذي جعله الله البصيرة وهو مستقيم لا يخرج فيه فهو واحد ولا يشك
 في احكامه لا اختلاف والامام انما جعل له الناس ليهادوا ويحكم عليهم عليه ويزعمون بما لا يثبت ذلك الا من المعصوم
 فيجيبه الامام صحت قوله تعالى اني انزل اليكم كتابا فيه آيات واضحة فمن اتبعها فقد اتبع ما اوحى اليه من ربه ولا يبدل
 الاختلاف ولا يتبع الا بالامام المعصوم صحت قوله تعالى قال اخرج منها امدا وما مدحوا ان يعلانية لهم ملاما
 جهنم منكم اجمعين وجعل الاسناد لان انما التوفيق ونصب الامام يحصل الاجتناب عن اتباع الشيطان في كل الاقوال والآثار
 والقرينة على ذلك انما يمكن الامع عصمة النبي والامام فيجيب صحت قوله تعالى اني انزل اليكم من ربي كتابا فيه آيات واضحة
 الاية وجعل الاسناد لان انما التوفيق ما انزل الله وفيه من اتباع غيره انما الله وذلك عام في كل الاحكام وفي كل الاحكام شيئا
 والتبع انما انزل النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب والامر تكلم به العاقل وهو مع وعاء الناس لا يبدل علم
 العلم به بعد التبع لصل الامام لذلك وانما يتبعوا الذوات لا اتباعه اذا علم منه ذلك وانما يحصل العلم اذا كان معصوما
 ولا يثبت ما يبدل لا يصح من فوجب ان لا يزم العتب بمحض الفرق بين الامام والتبع ان النبي مبلغ عن الله تعالى والامام مبلغ
 عن النبي صحت قوله تعالى والقرينة بقرينة الحق الا بوجها الاسناد لان العن ما نطق به الكتاب لعن لما تقدم
 مرار لو ان الذي يوزن ويشي من الاعمال الحق فيلزم ان يكون الموزن هو العمل الذي يحكم به الفران الكرم وانما يعمل
 من امام معصوم وهو ظاهر فوجب هو المطاوع صحت كل غير معصوم قد يتبع الشيطان ولا شيء من يتبع الشيطان بال
 بالضم وقد يفتي الاشعة عن غير المعصوم بالامام بالضم وانما الضم في قوله لولم يتبع الشيطان في وقت ما اصلا كان
 المعصوم معصوما وقد فرض غير معصوم هذا خلقت اما الكبر فله قوله تعالى قال اخرج منها امدا وما مدحوا ان يعلانية
 منهم لآمل ان جهنم منكم اجمعين دل هذا الخطاب لعظيم والتعل الكرم على ان من يتبع الشيطان مطلقا سواء
 كان دائما او في وقت واحد في عمل واحد في حق دخول جهنم بعمل لا يجوز ان يتبع في كل عمل قوله وقوله الا ان كان
 املا من ثمة النار فذلك بالثبوت لا يمكن ان لا يتبع اصلا فلا بد ان ينصب في البعض من فليزم منه محال لان
 هذا

الاصول في كل

في كل وقت

انعام

الشيعة

انما الله تعالى لم يزل يامرهم بالاتباع مطلقا بل في ايمانهم صوابا ما من اجتهاده او من غيره فلا فائدة في نصبه **ص**
 قوله تعالى **وَتَحْتِى وَتَحْتِى** كل شيء الا وجهه الاسد لان الحق اوجب الله تعالى للذين يتبعون غير المعصوم الفعل
 لا يجب لا يوجب الله له الحق الا فاعل الذنب فهو مستحق للعقاب لا يجب حمله فلا شيء من غير المعصوم يوجب والامام
 انما انما لا يجوز الا للفقهاء والعمل عليها فلا يمكن ان يكون غير معصوم **وق** المعصومون المتبعون هم المتبعون
 للشيعة لا محكم هذه الآية فانه تعالى عرفهم بذلك والعرف من المعصوم فكون المتبع والمتبع للرسول في كل احواله
 اضالوه وركبوا من ابيهم هو ظاهر ضرورة غير المعصوم غير مشيع للرسول كذلك الامام انما نصب هذا بالانابة
 الاتباع الرسول في جميع احواله واقباله وركبوا وان لا يخرجوا بفعلهم ولا ترك ولا قول عن شريعة النبي بها فاتها و
 حملهم على ذلك ومن غير المعصوم لا يمتنع ذلك فلا شيء من غير المعصوم امام **ب** **سبح** الله الرحمن الرحيم
 الذليل الاول بعد الاله من الانبياء من الاولين لانه تعالى على وجوب عصمة الامام عليه السلام الاول فان الله تعالى
 بارهم بالانابة **وق** لا وجه الاسد لان المتابعين وجوب اتباع النبي وان التوفيق والتجاة لا يحصل الا بالاتباع عين
 بعده بلا فصل انما اذا وضعهم الرسول في ارضه او بالانابة حتى يحصل لهم ذلك انقام وهو التوفيق ووجوب تكملة
 وذكره فان ذكره ان لا يتركوا في ارضه او في ارضه هو كل فعل حسن ووصف زائد على حسن عرف فاعلم ذلك رد عليه
 وذلك فيلزم شيئين احدهما اعلامهم بالمعروف ونهائهم عن المأثم ووجوب علمهم على كل الواجب ايعلمهم بها وجوب
 وبارهم بها وجوب اعلمهم وجوب لفعل كل الشكوك يعلمهم بها وجوب اعلمهم بها وجوب اعلمهم بها وجوب اعلمهم بها
 ضلها عليهم مندوباً ويدخل في ذلك ترك المكرهات فانه راجح تجاز اطلاق المعروف عليه الثانية التي عن المنكر بان
 بينها هم عن كل المنكر في هو يشتمل على شيئين احدهما اعلامهم بذلك وثانيها نهائهم عنها ودفعهم عنها وجوب
 الثالثة يحصل العلم بالانابة وهذه اشارة الى الاذن في الباطن وهو يشتمل على شيئين احدهما اعلامهم بها وثانيها اباحتهم
 الانباء اعلامهم بالانابة كالتعمير والاثبات وما يحرم عليهم من الماكل والمشارب الملائم لحيثية الخافسة ان يضع عنهم
 والافعال معناه ان يخرجهم من المناقض الاخلاق الذميمة والقواطع الشؤنية والغضب والافعال والافعال والافعال
 ذلك بالانابة بعد النبي فلا بد ان يكون بمنزلة ذلك ويفعل فعله فلا بد ان يكون قد حصل له هذه الشريعة التي وال
 كان مساوياً للرسول في احتياجه الى مكمل يعمل معه فلذلك فترجم عليهم بترجمة بلا مرجح فلم يحصل ذلك لهم من اول
 من حصوله من انفسهم فيكون معصوماً وغير المعصوم لا يحصل منه ذلك الا كان معصوماً فانا لا نقصه **ب**
 الامن هو على هذه الطريقة فيجب عصمة الامام وهو المطلوب **ب** قال الله تعالى **قَالَتِ الْيَهُودُ آمَنُوا بِهِ وَغَرُّوا**
نَصْرَهُ الا وجه الاسد لان الامام انما نصب له هذه الامة الى هذه الانبياء التي اتبعوا التوراة في انزل مع فلا
 يكون فيه اختلاف لا طريقاً واحداً غير المعصوم لا يمتنع منه ذلك لا يعلم حصوله فتختلف فائدة نصب الامام
 عصمته **ج** قوله تعالى **وَكُنْتُمْ اَشْجَارًا** الا واج الامم وجه الاسد لان القرآن اعظم من التوراة فيلزم ان يكون
 في كل شيء مفضلاً والسنة الاجماع بيننا ونفصيل الاحكام التي ارسل الله بها رسوله وحمل الناس على العمل
 تعلمهم اقامه ولا يحصل لاعتقاد الامام الامع عصمته فيلزم ان يكون معصوماً والامام فاهم مقامه في ذلك
 يحصل منه بعد النبي من بعد النبي ما حصل من النبي ان هو في زمانه فلا يحصل لو توفى به الامم عصمته **ب**
 في الامم فانه فائدة **وق** قال الله تعالى **قُلْ اِنَّمَا اتَّبِعُ مَا يَدْعُو** الا بدول ذلك على ان النبي انما يبعث الى الامم

لا يجوز له خبر ذلك لان انما المحضر الناس مخاطبون بذلك انما امارا الناس بجد علمهم الحما او الله تعالى
من الاحكام لا غير البشارة بقوله هذا بصرا من ربيكم وهذا راحة القوم يؤمنون والامام فاهم مقام
في ذلك ولا يجوز ان يتبع الناس لا اتص من النبي والامام عليها السلام بما فيه حتم وما هو نص صريح
الفرق فالتبعية تبليغ وحمل الناس الى الاشارة باجتهاد اجتهاد ولا يراهم ولا غير فلا بد ان يوثق به ويحصل
ان لا يخفى شيئا منه ولا يار فيه ولا يحصل ذلك لا بعد العلم بانه معصوم فكذا الامام فيجب عصمته فانه لو لا
عصمته لم يحصل التكليف لو ثبوت به ولا العلم بقوله فهذا في عدم اتباعه لدلالة الفرق في عدم مواضع ان
لا بعدل لتعاطي الاعداء مع النبي والبراهين فهو قوله تعالى قل انما اتبع ما يوحى الي الا به ذكر ذلك
عليهم على وجوب اتباعه لانه انما اتبع ما يوحى اليه من ربه وفيه رجاس من الله وهذا وجهه وذلك لو وثق على
لا يصح من عند ذلك ولا يبر الامام في بعضه وهذا يعني انهم في الامام لانه فاهم مقام فيجب عصمته وهو قوله
ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تولوا عنه وانتم تسمعون في عن التولي مع التماع والملازمة سماعهم
بفهم العلم ولا يحصل في ذلك الامع عصمته لان خبر الفاسق في الله عن اتباعه بغير سماعه لقوله تعالى يا
ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فكل من امكن ان يكون فاسقا لا يحصل من خبر العالم فلا يكون
منه تبا عن التولي عنه فلا فائدة في نصبه الا فاهم مقام التقيها هو لاجله فيجب عصمته ليجعل العلم به يؤلف في التولي عنه
الا لم يحرم من قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخوفوا الله والرسول وانتم تعلمون انما جعل الخبا
مع العلم فلا بد وان ينصب طريقا الى العلم وذلك الطريق هو التبعية فيكون قوله بفهم العلم وانما يكون بعصمته فيجب
لبن فائدة بعصمته وكذا الامام لانه نصب ليجعل سماعا يحصل من التبعية ح قال الله تعالى وقالوا قوم حتى لا تكون
فتنة وتكون الذين كلف الله فان انتهوا فان الله بما تعملون بصير وجه الامس لا لانه تعالى طلب من عباده ما
لم يكونون فتنه في جميع الايمان لان قوله حتى لا تكون فتنة دل على ان الملة في كل الاوقات فقول احداهم وثمة لا
امان لا يكون امام وانما ان يكون الامام بنصب الله ونص الرسول ويكون فتنة فان الضرورة فاضية بان اذا
نصب الامام بغير الله تعالى بل يكون موقوف الى الخلق مع اختياره واعينهم وارائهم وهو اهل ولا يتحققون على
امام واحد بل يقع الفتنة وعدم الامام يقع منه الفتنة فيجب ان يكون بنصب الله تعالى فانما ان يكون معصوما
اولا والثانية باطل لان نصب غير المعصوم يختلف فيه الازاء ولا يحصل لو ثبوت بقوله ولا يهمل ان يزوج الاغنى
بالجمل من نصبه هو من الله تعالى فيجوز امكان الجمع فيكون غير معصوم وهو المطلوب ط كل غير معصوم
مخالفة معصوم ودلالة من الامام مخالفة معصوم بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة او ايماء
اما الضرر فلا من غير المعصوم فيجوز مفيد للعلم الجواز الخطا وهذا الكذب عليه ليحكم في الجاهل فقول غير مفيد
للعلم والمفاد من ان كل من قوله لا يفيد العلم مخالفة معصوم لان الله تعالى لا يهاب من لم يعلم
الحكم لقوله تعالى وان احدين اشركين استجاروا فحينئذ يسمعون كلام الله ثم يغصموا منه ذلك باهم قوم
لا يتعلمون على عدم معانيهم وفهمهم بعد علمهم وطلبهم للعلم بما يفيد وهو كلام الله تعالى والامام
اذا كان غير معصوم فكلامه لا يفيد العلم ولا مظنة واما الكبر فلا ينافي بانه نصب حينئذ في غير المعصوم
بالفعل ظالم بالفعل لانه من الظالم بالفعل لانه بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالضرورة واما الضم

بغير الله

وكل من كان معصوما

فلان

فان القرآن انهم ينطقون في عداة مواضع تركب في ذلك الظلم انفسهم كان الذي يظلم الغير فلا كلام في انهم
 قطعاً للغير انفسهم اما الكبر في قوله تعالى والله لا يهدي القوم الظالمين ومن لم يهد الله فلا صلاح
 يجعل الله هادياً بالضرورة مثبت فلو ان الاشياء من غير المعصية لها بالضرورة فيجعلها صالحة لغيرها اكل اما
 هادياً بالضرورة ينتج لاشياء من غير المعصية هادياً بالضرورة هذا غير المعصية بالفعل اما غير واجبة الصلة
 معصوماً بالامكان الخاص فنقول كل غير معصوم بالامكان ظالم بالامكان لاشياء من الامام بظلم بالضرورة
 ينتج لاشياء من غير المعصية بالامكان بالضرورة فيجب صفة الامام والضرورة بالضرورة والكبر في بعض الاشياء فان
 كل امام يهدي الله بالضرورة لان نصيب الله تعالى اماماً للمسلمين وليس بمحمد بل من غير احد الاربع وهو اما
 والاخر اربعة او بعض الغرض من الامام فيجب بالحق بالجملة فعمل من هو في جملة هادياً بالضرورة بالضرورة بالضرورة
 جلت عظمتهم في الناس اجمعين الامام بالضرورة ولا شئ من غير المعصية الله معصوماً بالامكان فلا شئ من
 الامام بغير معصوم فيان ان يكون الامام معصوماً لوجود الموضوع اما الصغر في فان الامام متعلق بالضرورة
 لا يشهد عو الناس في الفروع ويجعلهم عليها ويحرمهم على انفسهم من لم يكن متقياً لاصلاح ذلك قطعاً فالامام
 متقون وكل متقون مع الله تعالى لكونه تعالى مع المتقين ولما اكبر في ظاهره ان معني كونه معصوماً بالضرورة
 ورضا عنه هادياً بالضرورة كنهه تعالى في قوله تعالى المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعضهم امر من
 امرهم في دينهم وعقوباتهم انصافاً ويؤمنون الزكوة ويؤتون الله ورسوله اولئك هم الذين
 الله عن حكمهم الامام يدعو الناس الى الامتثال ويعلمهم اباها وبانهم بها في كل الاوقات وكل الاحكام وفي كل
 الوفاة في هذه فائدة نصب الامام فاما ان يكون هو كذلك ولا اوقات في حال لان نصبه في الحكمة ولا انما
 يجوز له ان يستحسن ان يكون اكمل من غيره مع الامكان فلو لم يكن الامام لما احبها الله وبها الجملة فهدى الناس
 فنقول كل امام متصف بهذه الصفة بالضرورة ولا شئ من غير المعصية بصف هذه الصفة بالامكان فلا
 شئ من الامام غير معصوم هو المطاوعة الصغرى فدينتها على انها من باب في طريقة القياس الكبر في ظاهرة لان
 كل من لم يكن واجباً لعصمة يمكن ان لا يجمع في هذه الصفة في كل الاوقات في كل الاحكام في كل الوفاة بل يحكم
 في بعض الاوقات ببعضها او في بعض الاحكام او في بعض الوفاة وهذا ضروري في جميع قال الله تعالى وقد
 الله المؤمنين في المؤمنين جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وما كان لهم فيها من جنات قد ربي
 رضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم وجه الاستدلال ان الله تعالى بين اول المؤمنين صفاتهم واما
 منهم عين غاياتهم الحاصلة من افعالهم الامام يدعو الناس بانهم بذلك لافعالهم لوصفهم الى تلك الغايات فكل
 امام يفعل كل ذلك وبارب ورسول الله في كل الاوقات في كل بالضرورة والا لانتفاء الغاية من نصبه لاشياء من غير
 المعصية بفعل بعض ذلك بالامكان ينتج لاشياء من الامام بغير معصوم بالضرورة وهو المطاوعة بالضرورة قال الله
 تعالى ان الله لا يرضي عن القوم الفاسقين كل امام الله يرضي عنه بالضرورة ولا شئ من الفاسقين يرضي الله عنه
 فاسقاً ينتج لاشياء من الامام بفاسق بالضرورة اما الصغر في فان الامام يرشد الناس الى طاعة الله عز وجل
 يحصل من ربه الرضا وكل من لم ير هذه الرشدة لا يحسن من الحكم نصبه لهدى الناس الى طاعة الله عز وجل
 لم هذه الرشدة قطعاً فلا يمكن ان ينصب الله تعالى لمن لم يرض الله عنه لفساد يحصل الغير من انما الله

بامام

الاحكام

وهذا بعض الاضافات

ولان الاقدام اما ما دامها او مضى اهما او مضى في وقت من وقت مضى او مضى في بعض الاوقات حاله حال
لاستحسان صحة الثالث محال لانه بعد الحلف في ذلك انما يعلن كل وقت بقوله لا ايمان ان يكون مضى او
الاربع ايضا محال الا لما اورد عن اللطيف هو محال فمعين الاول اما الكثرة فلهذا الابه فمعجل هذه التبيين
يكون لعلنا ناكل غير معصوم فاسق بالامكان هكذا اكل من غير طيب بل معصوم فاسق بالامكان لا يحسن من الامان
فاسق بالضمير فيخرج لا شيء من غير المعصوم فاسق بالضمير وهو المطلوب في قوله قال الله تعالى ومن اعظم
يؤمن انتم على الله كذا او كذا كذا بالية اية لا يفيح الظاهرون كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء
من الامان يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضمير وهو المطلوب في المقدم ان
يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون منافقا ولا شيء من الامان ينافي بالضمير والاما الضمير فخطاه لان
اللفظ والفعل لا يبدلان على نفي المنفعة فطحا لقوله تعالى ومن يؤمن بآياتهم من الاعراب فينا ففوت من اجل
المتبديرة وادع الى التيقان لانعلمهم نحن تعلمهم منعتهم من كذبهم ثم تدن الى عذاب عظيم فاذا كان التيقان
السلام لا يعلمهم وانما يعلمهم الله لا يخفى مع اقرارهم عند النبي صلى الله عليه وسلم بالاسلام فكيف يعلمهم غيره واما الكثرة
فظاهره جازان قال الله تعالى فاما ان يكون لان ابد كثر من يلفوا ونفسه ان يبيع الاما يوحى الى اية اخاف ان يصيب
رعيه عذاب يوم عظيم ذلك هذا التيقان على انحصار قوله وفعله وذكره ونفريه فيها يوحى الله اليه وذلك واجب
في الاحكام الشرعية قطعاً والامان عليه السلام يجب ان يكون كذلك لانه فاهم مقامه لانه تعالى شامع بين
طاعة الرسول وطاعة الامام في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم فمقتضى الطاعة من نصيب غير المعصوم لا يعلم من ذلك والظن لا مفهوم مقامه والقران دال على
ذلك صريح الامان متبع للوجه كالتبعية بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الامان
غير معصوم بالضرورة والله قال الله تعالى قل اعلموا اني قد بعثت الله رسولا منكم من قبله فليؤمنوا به
بعض المؤمنين فلا بد وان يكون نظر هذا البعض مساوياً بالنظر الى قول فيكون معصوماً لان غير المعصوم لا
دنيا في نظره لنظر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البعض اما ان يكون هو الامان او غير والاشارة محال لان الامان اعلم رتبة
من الكل فمعين ان يكون هو المعصوم وهو المطلوب في قوله تعالى قل اعلموا اني قد بعثت الله رسولا منكم من قبله فليؤمنوا به
وجاءتهم رسالتهم بالبينات وما كانوا يؤمنوا اعلم ان هذه الآية فعل على ان هذه الآية تدل على ان الامان
للفاسقين بذنوبهم انما هو بعد ان يحجبهم البينات الى الامور المضية للعلم والرسالة انما يكون النجاة بعد مبلغ
ما يقبض العلم وهذا عام في كل الاما والاعتد بعض الامور اللطيف حق ومع عدم امام معصوم في كل الاوقات
لا يحصل ان يقبض العلم لان ظواهر القران والاخبار يشهد بان يقبض العلم فاليد من امام معصوم في كل الاوقات هو
المطلوب كما قال الله تعالى والله يدعوا الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم اعلم ان دعا الله
بالوجه الاتي ويهدي النبي يقبض الامان ويهديه يعلم ويهديه الصراط مستقيم والامان يهديه الامان الى
صراط مستقيم غير المعصوم لا يعلم اذ يدعو الى ذلك فيحصل بعض الغرض من نصيبه فيستحيل ان يكون الامان غير معصوم
هذا خلاف كقوله تعالى للذين احسنوا الحسنات زيادة الآية كل امام داع الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير
المعصوم يعلم الا ذلك بالامكان فلا شيء من الامان بغير معصوم وهو المطلوب في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا

يكون

يدعوا له ذلك ولا شيء من غير المعصية يعلم منه انه يدعوا له ذلك فلا يصلح ان يكون الامام غير معصوم كذا قال الله
 قال الله لا يبرئ من القوم الفاسقين اما نصب الامام له ثلث اشياء رضا الله تعالى عنهم والاعمال التي تفضي
 ذلك وانما يتم ذلك بانواعه كونه على تلك الصفة لان الشاعرة قوله ورضاه ورضاه كالتقية عليه السلام اذا اقر ذلك
 فتقول كل غير معصوم لا يرضاه الله عنه بالامكان وكل امام يرضاه الله عنه بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصية
 بامام بالضرورة كذا قال الله تعالى ومن الاغراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما يفتون من بآيات عند الله
 وصلاوات رسول الا انها فرق بين ما يفتون من بآيات عند الله وعقوباتهم الامام يدعوا له ذلك لثقل المكلف
 بطبقة ينتج امره ورضاه ورضاه هذه الرشبة فالامام يدعوا له هذه الرشبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية
 يدعوا له هذه الرشبة بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة اذ الصغر في فلان هذه فائدة نصب الامام قال
 الله تعالى وعلب لعبا هذه الرشبة وذكر ذلك ترغيبا للعبا اليه الامام مكملا للامة بحسب قولنا استعدادهم للامكان فلو
 يدعوا له هذه الرشبة لانتفت الغاية من نصب الامام الكبر في ظاهره كذا قال الامام قال الله تعالى انما يكون من
 الناس اربعة اقسام الذين اتبعواكم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه اعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يدخلونها فيها
 ذليلات اقوالهم هذه صفة كمال الله تعالى ذكرها للترغيب لهما والامام يحمل العبء عليهما اي يتبعهما وكل امام يدعوا له
 الرشبة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يدعوا له هذه بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو المطلوب
 قال الله تعالى ومن يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل الله له اجره ورضاه ورضاه كالتقية عليه السلام اذا اقر ذلك
 يردون الى عقاب عظيم الامام محمد والتاسع من هذه الطريقة ينعم عنها ويعرف ما فيها من الخدود ويؤيدها ان
 ارتكبو بعضها والا لانتفت فائدة نصبه فتقول الامام يمنع ذلك من بطريق يرضاه عنهم عنها بالضرورة ولا شيء من غير
 المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير
 معصوم بالضرورة كذا لا شيء من الامام يدعوا له شيء من هذه الطريقة لان هذه الطريقة موصوفة بالضرورة بالضرورة
 وكل غير معصوم ادعوا له شيء منها بالامكان ينتج لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة كذا قال الله تعالى ومن
 اعتدوا بدينهم فليطوا عملها وانما سبها الله ان يتوب قلبهم ان الله عفو رحيم الامام يبرئ عنه
 الاشياء الباطنة من هذه الطريقة والاشياء الحسنات فدعوا له الاشياء الحسنات من هذه الطريقة بالضرورة ولا شيء من
 المعصية يعمل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة كذا قال الله تعالى ومن يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل الله له اجره ورضاه ورضاه كالتقية عليه السلام اذا اقر ذلك
 يبرئهم واما يتوب عليهم والله عليهم حكيم الامام عليه السلام نصب عنهم ما يبرئون عنه من العذاب ما يح
 يحصلون بالتوبة وطريق النجاة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير
 معصوم بالضرورة الامام لا يدعوا له ما يبرئهم ولا يبرئهم عن طريق القسوة الا بعد طمعه بالضرورة
 ولا يبرئهم عنهم بالضرورة وكل غير معصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة
 وهو المطلوب كذا قال الله تعالى ومن يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل الله له اجره ورضاه ورضاه كالتقية عليه السلام اذا اقر ذلك
 يبرئهم والله عليهم حكيم الامام عليه السلام نصب عنهم ما يبرئون عنه من العذاب ما يح
 يحصلون بالتوبة وطريق النجاة بالضرورة ولا شيء من غير المعصية يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير
 معصوم بالضرورة الامام لا يدعوا له ما يبرئهم ولا يبرئهم عن طريق القسوة الا بعد طمعه بالضرورة
 ولا يبرئهم عنهم بالضرورة وكل غير معصوم يفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة
 لا شيء من الامام يدعوا له ذلك بالضرورة وكل غير معصوم يمكن ان يدعوا له ذلك فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة

